



التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني

تأليف

د. سعد بن مسفر القعيب

إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية

السلسلة العلمية لفلسفة الرعاية الاجتماعية (٢)

التممية

الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني

التوجيه العلمي والأساليب المهنية لتفعيلها

الدكتور

سعد بن مسفر القعيب

أستاذ الخدمة الاجتماعية

جامعة الملك سعود - كلية الآداب

قسم الدراسات الاجتماعية

١٤٢١هـ - ٢٠١٠م

مؤسسة الملك خالد الخيرية ، ١٤٣١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ح

القعييب : سعد مسفر
التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية
الاجتماعية على المستوى الوطني.
/ سعد مسفر القعييب . - الرياض، ١٤٣١ هـ
٢٤٧ص : ١٧٨٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠١٣٠-٧-٥
١-السعودية - التنمية الاجتماعية أ - العنوان
ديوي ٢٥٣١، ٣٠١ ١٧٩٢ / ١٤٣١

رقم الإيداع : ١٧٩٢ / ١٤٣١
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠١٣٠-٧-٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يتناول هذا الكتاب موضوع حيوي وهو موضوع التنمية الاجتماعية التي نسمع عنها كثيراً ولكن نادراً ما نرى كتباً جادة تتناولها كموضوع كما تتناولها الكتاب الراهن. والمؤلف وهو الأستاذ الدكتور/ سعد بن مسفر القعيب أستاذ الخدمة الاجتماعية بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، قد وظف معرفته العلمية وخبرته الطويلة في تدريس مادة التنمية الاجتماعية على كافة المستويات (بكالوريوس وماجستير ودكتوراة) واختزلها في هذا المؤلف الذي تناوله بشكل شامل من حيث التأصيل للتنمية من المنظور الإسلامي للتنمية الاجتماعية، ومن حيث مداخلها النظرية، ون حيث ربطها بالممارسة المهنية الفعلية على أرض الواقع.

ويكتسب الكتاب الراهن أهمية مضافة كونه يطرح موضوع التنمية في وقت يتزايد الإهتمام الاجتماعي والمجتمعي بالتنمية كموضوع وكقضية معاصرة. حيث أدركت المجتمعات أن الطريق الحقيقي لرفي الإنسان، هو التركيز الفعلي على التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية حيث هي شاملة في مضمونها، وتطلق من الأساس والقاع باتجاه الأعلى.

وفي الوضع الراهن، الذي بدأت مؤسسات خيرية كثيرة في مقدمتها مؤسسة الملك خالد الخيرية تركز على موضوعات التنمية الاجتماعية عوضاً عن الطريقة التقليدية في ممارسة الأعمال الخيرية، يتفق هذا الكتاب - في توجهه - مع توجهات مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومن هنا تم تبني الكتاب عن طريق إدارة الدراسات والأبحاث بمؤسسة الملك خالد الخيرية، والمؤسسة كما هي عاداتها لا تبخل بجهد ولا بمال في سبيل توفير المعلومة لمن يريد الحصول عليها، وكل ذلك في سبيل بناء الوطن والمواطن.

نأمل أن يكون في هذا المؤلف ضائفة من يريد التزود بالعمل والمعرفة عن موضوع التنمية الاجتماعية وأساليبها وأسئتها في المجتمع العربي السعودي.

مدير إدارة الدراسات والأبحاث

بمؤسسة الملك خالد الخيرية

أ. د. سامي بن عبد العزيز الدامغ

مقدمة المؤلف:

الحمد لله حمد الشاكرين له والمنيبين إليه والمستغفرين، وأصلي وأسلم على سيد الخلق أجمعين، وصحابته الطيبين الطاهرين، أما بعد فإن هذا الكتاب: «التمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني: التوجيه العلمي والأساليب المهنية لتفعيلها».

يأتي استكمالاً للكتاب «سياسة الرعاية الاجتماعية والتكنيكات المهنية لتحقيق أهدافها - الأطر النظرية وواقع الممارسة- «تحت مظلة السلسلة العلمية لفلسفة الرعاية الاجتماعية، حيث يمثل الحلقة الثانية من هذه السلسلة، وقد احتوى على ثمانية فصول في ثلاثة أبواب، توالت منطلقاً لتحقيق الهدف العلمي والغاية المنشودة لتشكل إن شاء الله إطاراً متسقاً في بنائه من المواضيع المترابطة حول حقيقة التمية الاجتماعية للإنسان السعودي. هذا الإطار يتركب من ثلاث عقد وثمانية وصلات تكمل دائرية الحلقة التي ستحقق جزءاً من غاية الإحاطة العلمية لفلسفة الرعاية الاجتماعية كما تمنيناه في مقدمة الكتاب الأول «سياسة الرعاية الاجتماعية والتكنيكات المهنية لتحقيق أهدافها».

وها نحن ولله الحمد قد تمكنا من صياغة الحلقة الأولى من السلسلة متمنين أن نتمكن من استكمال الحلقة الثانية والثالثة، حتى يكتمل العقد ويتحقق تألقه بإذن الله تعالى. تظهر أهمية هذا الكتاب من خلال أبوابه: وتمثل المحاور الرئيسية لمحتواه، حيث كان الباب الأول: التوجيه العلمي للتمية الاجتماعية، يمثل محور الإطار النظري للكتاب إذ تناول الفصل الأول، المنظور الإسلامي للتمية الاجتماعية، وتناول الفصل الثاني، الأطر النظرية للتمية الاجتماعية، أما الفصل الثالث فقد بيّن المداخل العلمية للتمية الاجتماعية، ويأتي الفصل الرابع محدداً الإطار العلمي للتمية المجتمعية المحلي الذي يمثل الركيزة الرئيسية للتمية الاجتماعية القومية.

أما الباب الثاني: الأساليب المهنية للتمية الاجتماعية، فإنه يمثل محور التخطيط والتطبيق لعمليات التمية الاجتماعية، حيث تضمن الفصل الخامس، التخطيط للتمية الاجتماعية، وجاء الفصل السادس، لبيّن عمليات تفعيل التمية الاجتماعية.

حيث يتم تكامل الإطار المعرفي وتساند الأدوات للنظم الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي ومهنية

الخدمة الاجتماعية إلى جانب الإعداد العلمي المبرمج. الذي يتم من خلاله إعداد الممارس المهني وتنمية مهاراته الاجتماعية، فالممارس المهني هو الأداة الفعالة لتحقيق غايات التنمية الاجتماعية، لأنه يقوم بدور النمى الاجتماعي، وكلما كان هذا النمى على مستوى عال من الإعداد فإن دوره المهني سيتألق، وسيكون وسيلة ناجحة في تحقيق أغراض التنمية الاجتماعية.

ويمثل الباب الثالث الوصلة النهائية التي تستكمل دائرة الحلقة من خلال وحدات ملتصمة مع بعضها، حيث تم بيان فعاليات التنمية الاجتماعية على مستوى الوطن من خلال معرفة استراتيجية التنمية الاجتماعية الآتية بالمجتمع العربي السعودي إذ مرت بمراحل تطور متعددة، متخذة أساليب متميزة لتحقيق الأهداف الأساسية للرقى بالوطن، ومتجاوزة بعض الإشكاليات التي تعترض سبيل النقلة التنموية للبلاد السعودية مادياً ومعنوياً. وهو ما يتضمنه الفصل السابع من هذا الكتاب. وقد تحددت في هذا الفصل اهتمامات التنمية الاجتماعية الوطنية، حيث أبرزت كيفية الاهتمام بالعنصر البشري غاية التنمية الاجتماعية ومحط رحالها من خلال النهوض بمجالات الرعاية الاجتماعية، ودعم المراكز واللجان والجمعيات لتحقيق التنمية البشرية بصفة عامة، ودعم حركة التعليم لتحقيق التنمية الفكرية بصفة خاصة ووقاية أفراد المجتمع من التحولات والظواهر الاجتماعية السلبية.

أما الفصل الثامن فإنه يستعرض الدراسات العلمية المحكمة لاستطلاع مستوى التنمية الاجتماعية الوطنية حيث تتمحور الدراسة الأولى حول استراتيجية التوطين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للمملكة العربية السعودية في عهد التأسيس وهي بذلك تعد نموذجاً للدراسات المحلية. هذه الدراسة قد أظهرت الجهود المتميزة للقيادات السعودية في بداية مسيرة التنمية الاجتماعية الوطنية، وقد شكلت قاعدة انطلقت منها الخطط الخمسية للتنمية منذ الخطة الأولى إلى خطة التنمية الخمسية الحالية، هذه المسيرة المباركة قد تألقت من خلال القطاعات المختلفة للتنمية التي تم استعراضها، وقد حققت الكثير من منجزات التنمية الاجتماعية التي رسمت وفق الخطط الخمسية للتنمية. أما الدراسة الثانية فإنها تعكس لنا مظاهر التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي من خلال استقصاء تام للبرامج الموجهة، ومجالات الرعاية الاجتماعية والنفسية من منطلق مهني وعمليات التأهيل العلمي والفني للقوى المدنية والعسكرية إلى جانب البرامج التقنية لرفع الكفاءات الإنتاجية للمقدرات الوطنية. ولا يفوتني هنا أن أشيد بالأوراق المتميزة التي قدمها طلاب الدراسات العليا لمقرري: (سياسة الرعاية الاجتماعية وإدارتها) وتخطيط وتنمية المجتمعات

المحلية وقد ضمن بعضها هذا الكتاب بعد تصويبها وربطها بمجاوره سائلا الله أن يعود الثواب لنا
ولهم والله من وراء القصد والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

فهرس المحتويات

الباب الأول

التوجيه العلمي للتنمية الاجتماعية

١٧ الفصل الأول
١٧ المنظور الإسلامي للتنمية الاجتماعية
١٩ أبعاد التنمية في الإسلام
٢٠ حركة المجتمعات البشرية
٢١ خصائص الأمة الإسلامية
٢٢ خصائص الإنسان في التصور الإسلامي
٢٣ المتغيرات البيئية التي يهتم بها الإسلام
٢٥ دور الإنسان في التنمية الاجتماعية من خلال المنظور الإسلامي
٢٧ مبادئ وركائز التنمية الاجتماعية في الإسلام
٣١ الفصل الثاني
٣١ الأطر النظرية للتنمية الاجتماعية
٣٢ مفهوم التنمية الاجتماعية
٣٦ أهداف التنمية الاجتماعية
٣٩ مجالات التنمية الاجتماعية ومؤشرات قياسها
٤٠ اتجاهات التنمية الاجتماعية
٤٥ أجهزة تفعيل التنمية الاجتماعية
٤٩ العناصر الفاعلة في التنمية الاجتماعية للمجتمع
٥٢ علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية
٥٥ مؤشرات تفاعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٥٩ الفصل الثالث
٥٩ المداخل العلمية للتنمية الاجتماعية

- ٦١..... استراتيجيات التدخل في التنمية الاجتماعية.....
- ٦٧..... تصنيف الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية.....
- ٧٤..... تحديد الإطار الفكري والتنظيمي لعمليات التنمية الاجتماعية
- ٧٨..... خطوات تقدير الاحتياجات المجتمعية.....
- ٨٤..... تفعيل التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية.....

٨٧..... الفصل الرابع.....

- ٨٧..... الإطار العلمي لتنمية المجتمع المحلي.....
- ٨٩..... أهمية تنمية المجتمع المحلي.....
- ٩١..... الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.....
- ٩٥..... المشاركة كقيمة محورية في تنمية المجتمعات المحلية.....
- ٩٧..... خصائص المجتمع السعودي التنموية كمجتمع عام.....
- ١٠٠..... دور المنمي الاجتماعي والقيادات المحلية في التنمية الاجتماعية.....

الباب الثاني

الأساليب المهنية للتنمية الاجتماعية

١١١..... الفصل الأول.....

- ١١١..... التخطيط للتنمية الاجتماعية.....
- ١١٢..... التنمية الاجتماعية ومناهج التخطيط الاجتماعي.....
- ١٢٤..... أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية.....
- ١٢٥..... وسائل ومقومات التخطيط للتنمية الاجتماعية.....
- ١٢١..... فلسفة ومبادئ التخطيط الاجتماعي.....
- ١٢٢..... التخطيط والبحث الاجتماعي.....
- ١٢٥..... التخطيط والخدمة الاجتماعية.....
- ١٢٧..... التخطيط لتقدير الاحتياجات المجتمعية.....

١٤٥.....	الفصل الثاني
١٤٥.....	عمليات تفعيل التنمية الاجتماعية
١٤٧.....	تساند الأنظمة الاجتماعية لمجتمع التنمية
١٥٠.....	تحديد الإطار الاجتماعي لمجتمع التنمية
١٥٤.....	استيعاب علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية
١٥٥.....	ربط التخطيط الاجتماعي بمقومات التنمية الاجتماعية
١٥٩.....	استثارة العمل المهني في إطار التنمية الاجتماعية
١٧٠.....	إعداد الممارس المهني للتنمية الاجتماعية
١٧٢.....	خطوات الإعداد العلمي للممارس المهني
١٧٢.....	أولاً: الإعداد النظري
١٧٥.....	ثانياً: الإعداد العملي أو التدريب الميداني

الباب الثالث

فعايلات التنمية الاجتماعية في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني

١٨٧.....	الفصل الأول
١٨٧.....	استراتيجية التنمية الاجتماعية الآنية في المجتمع العربي السعودي
١٨٩.....	التخطيط للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني
٢٠٢.....	الاهتمام بالعنصر البشري لتحقيق غاية التنمية الاجتماعية
٢٠٦.....	وقاية أفراد المجتمع من التحولات والظواهر الاجتماعية السلبية
٢٠٨.....	تنمية القوى البشرية من خلال النهوض بمجالات الرعاية الاجتماعية
٢٢٢.....	الفصل الثاني
٢٢٢.....	دراسات علمية لاستطلاع مستوى التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي
	الدراسة الأولى: استراتيجية التوطين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في المملكة العربية السعودية
٢٢٥.....	

- ٢٢٥..... علاقة التوطين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ٢٢٦..... تقويم استراتيجية التوطين في إطار التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني
- ٢٢٧..... أولاً: التوطين والوعي الديني والثقافي
- ٢٢٢..... ثانياً: التوطين ورفع المستوى التعليمي
- ٢٣٥..... ثالثاً: التوطين والنمو الزراعي والرصوي
- ٢٣٨..... رابعاً: التوطين والتوسع العمراني والنمو التجاري
- ٢٤١..... خامساً: التوطين عملية استراتيجية لتوحيد البلاد
- ٢٤٥..... سادساً: التوطين وإضطراد النمو الحضري للمجتمع السعودي
- ٢٤٨..... سابغاً: فعالية التوطين في العملية التنموية المعاصرة
- ٢٥٠..... ثامناً: التوجيهات العلمية في ظل التنمية الاجتماعية الوطنية
- ٢٥٢..... الدراسة الثانية
- ٢٥٢..... التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي وأساليبها المهنية
- ٢٥٥..... أولاً: البرامج الموجهة الشاملة في ظل التنمية الاجتماعية والفكرية العامة
- ٢٦٧..... ثانياً: الرعاية الاجتماعية والنفسية الموجهة من منطلق مهني
- ٢٧٢..... ثالثاً: التأهيل العلمي والفني للقوى المدنية والعسكرية
- ٢٧٨..... رابعاً: المؤسسات التقنية لرفع الكفاءة الإنتاجية للمواطن السعودي
- ٢٨٢..... خامساً: فعاليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي والتوجيه المهني
- ٢٩٢..... المصادر والمراجع
- ٢٩٥..... أولاً: المراجع العربية
- ٣١٢..... ثانياً: المراجع الإنجليزية
- ٣١٤..... ثالثاً: المؤسسات والدوريات والنشرات

الباب الأول

التوجيه العلمي للتنمية الاجتماعية

- الفصل الأول: المنظور الإسلامي للتنمية الاجتماعية
- الفصل الثاني: الأطر النظرية للتنمية الاجتماعية
- الفصل الثالث: المداخل العلمية للتنمية الاجتماعية
- الفصل الرابع: الإطار العلمي لتنمية المجتمع المحلي

المنظور

الإسلامي للتنمية الاجتماعية

- أبعاد التنمية في الإسلام
- حركة المجتمعات البشرية
- خصائص الأمة الإسلامية
- خصائص الإنسان في التصور الإسلامي
- المتغيرات البيئية التي يهتم بها الإسلام
- دور الإنسان في التنمية الاجتماعية من خلال المنظور الإسلامي
- مبادئ وركائز التنمية الاجتماعية في الإسلام

وضع الإسلام المبادئ العامة والقواعد الشاملة لحياة اجتماعية سليمة وترك التطبيقات لتطور الزمان ويزور الحاجات، وهو بهذا الشمول وهذه المرونة قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجديد ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة. ولقد ظلت الإنسانية دهوراً طويلة تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية، تنكر إحداهما لتثبت الأخرى أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام حتى جاء الإسلام فإذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة، تجمع بين الدنيا والآخرة في نظام الدين، وبين الروح والجسد في نظام الإنسان، وبين العبادة والعمل في نظام الحياة. وعن تلك المواءمة الحكيمة بين العقيدة والسلوك وبين ما يتصل بالروح وما يتصل بالمادة، وبذلك تصدر تشريعاته وفرائضه وتوجيهاته وحدوده (الجوهري، ١٩٨٦م: ٢٤).

أبعاد التنمية في الإسلام

تعتمد التنمية في الإسلام على بعدين أساسيين (معلوم، ١٩٩٩م: ١٦):

البعد الأول: وهو البعد الاجتماعي، أي ذلك البعد المتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية، وهي المسألة التي تتقاطع عندها دوائر ثلاث: الإنسان والمجتمع، العمل والإنفاق، الحلال والحرام.

أما البعد الثاني: فهو البعد الاقتصادي، أي ذلك البعد المتمثل في «التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية» وهي المشكلة التي تتقاطع عندها أيضاً ثلاث دوائر، الموارد والإنتاج، الحاجة والإشباع، التوزيع والتوازن. وإرساء الدوائر الثلاث للمسألة الاجتماعية التي تم التنويه عنها يعتمد على ثلاث قواعد تتبع من نظرة الإسلام العامة إلى الإنسان والمجتمع والكون.. هذه القواعد الثلاث هي قاعدة تعمير الأرض، وقاعدة قيمة العمل، وقاعدة الثواب والعقاب؛ وهي تمثل قواعد البعد الاجتماعي للتنمية في الإسلام كما يتضح فيما يلي:

القاعدة الأولى: قاعدة تعمير الأرض، فهي القاعدة التي يركز عليها الهدف من التنمية، وما

إذا كان الهدف يقتصر على مجرد تحقيق إشباع الحاجات المادية للإنسان والمجتمع أو أن ذلك

مرحلة لهدف أسمى وهو تعمير الأرض. قال تعالى:

(هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (سورة هود: ٥١).

القاعدة الثانية: قاعدة قيمة العمل التي تتكامل مع قاعدة تعمير الأرض لتبين أن الله تعالى خلق الإنسان لرسالة يؤديها وهي أن يكون خليفة لله على أرضه، يدرس ويعمل وينتج ويعمر عابداً لله شاكراً فضله، ليقابله في نهاية المطاف بعمله وكدحه كما هي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُتْلَقِيهِ﴾ (الانشقاق: ٦١). وقد بلغ حرص الإسلام على العمل وتعمير الأرض أن الرسول قال: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة (شثلة) فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها، فله بذلك اجر".

القاعدة الثالثة: قاعدة الثواب والعقاب، وهي القاعدة التي يركز عليها وجوب إتقان العمل وتحسين الإنتاج كما وكيفا، ذلك لأن هذا الاتقان يعتبره الإسلام أمانة ومسؤولية وقرية كما هي قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٣٠). وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".

حركة المجتمعات البشرية:

وللإسلام رؤية خاصة لحركة المجتمعات البشرية وفق عدد من الخطوات إذ تقوم هذه النظرة على أساس حركة ليست دائرية وفي الوقت نفسه ليست خطية، وإنما حركة ذات وجهة معينة مشروطة بالالتزام بمنهج الله وتحقيق عهد الاستخلاف الذي أخذه الله على الإنسان، حيث تؤكد هذه النظرة على أن تاريخ البشرية وتطورها يسير في طريق أوله «الله سبحانه» وآخره «الله سبحانه» المميت ومالك الملك يوم القيامة. وفيما بين هاتين النقطتين هناك خطوات عديدة تمر بها الحضارة الإنسانية أو المجتمع المنظم المستعمر في الأرض. وأهم هذه الخطوات: (عارف، ١٤١٤هـ: ٢٢٢)

١- تبدأ الحضارة بالرسالة أو النبوة التي توضح منهج الله سبحانه وتعالى في الكون، وتبين رسالة الإنسان وضوابطها ومعاييرها وذلك لتحقيق الاستخلاف في تعمير الكون. ثم تمر الحضارة الإنسانية أو المجتمع الإنساني بخطوات معينة توضحها آيات من سورة الأنعام:

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّحُونَ ﴿١١﴾ قُلُوبًا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا
وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾ فَلَمَّا كَانُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا
عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا كُلَّ نَفْسٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴿١٣﴾ فَتَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ

الَّذِينَ ظَلَمُوا وَكَلَّمُوا اللَّهَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٥﴾ (الأنعام: ٤٢-٤٥).

- ٢- الابتلاء، كمحرك دافع للحركة البشرية وضابط مقوم لها وراجع بها إلى منهج الله إذا انحرفت عنه.
- ٣- المرحلة التي لا يدرك المجتمع فيها حكمة الله في الابتلاء بل يعتبر الأزمات معرقة للسير المادي للحياة لأنها تقلل من العوائد الاقتصادية والسياسية فينصرف إلى الإنجازات الدنيوية وينسى الآخرة.
- ٤- يفتح الله على هذا المجتمع أبواب كل شيء فيحقق تقدماً ونمواً يختلف عن التقدم والنماء وإعمار الأرض في مجال الاستخلاف بل هو نماء مرتبط بنسيان الله والتخلي عن شريعته ومنهجه.
- ٥- الانهيار الفجائي لحضارة هذا الإنسان بفعل أدواتها وقيمتها وأنماطها التي كان لا بد أن تقود لذلك.

خصائص الأمة الإسلامية:

إن الأمة الإسلامية في وصفها المتميز تتصف بالخصائص الآتية:

- ١- الربانية: لأنها موحى بها من الخالق.
- ٢- الثبات: في إطار محور ثابت يتحرك العقل في داخله حركة مضبوطة موزونة هادفة دون جمود.
- ٣- التغيير: يؤمن الإسلام بقانون التطور العام في الكون والمجتمعات وتطور علاقة الإنسان بالمجتمع الخارجي.
- ٤- الشمول: لأنها ليست مشتقة من تشكير الإنسان المحدد بالزمان والمكان والمصلحة بل هي تستند إلى الإرادة الإلهية الأزلية الأبدية المطلقة.
- ٥- التوازن: بين الإيمان بالوحي والغيب وبين منطلق العقل والتمييز والمعرفة.
- ٦- الإيجابية: من حيث علاقة الله الخالق بالوجود واعتناؤه بكل ذرة فيه وتدييره للوجود كله بقدره كاملة وعلم محيط.

٧- الواقعية: لأنها موجهة أصلاً لتعريف الإنسان المؤمن بخالقه وبنفسه وبمركزه في الوجود، لكونه خليفة في الأرض يتعامل مع قوانينها المادية وحقائقها الموضوعية.

خصائص الإنسان في التصور الإسلامي:

ترتبط على ما سبق يستلزم الأمر هنا بعد فهم الرؤية الإسلامية العامة أن نشير إلى خصائص الإنسان في التصور الإسلامي (رجب وآخرون، ١٤١٠هـ: ١٠٩).

الخاصية الأولى: أصل الإنسان واحد: قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (ال عمران: آية ٥٩).

الخاصية الثانية: الإنسان ذو طبيعة مزدوجة مزود باستعدادات متساوية للخير والشر والهدى والضلال وهو قادر على التمييز بينهما، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٥٠﴾ فَأَلَمَّهَا جُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: آية ٨)، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد: آية ١٠).

الخاصية الثالثة: حرية الاختيار وهي من نعم الله على الإنسان بعد أن أرسل له الرسل للتبیین والتوجيه والإنذار. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: آية ١٥).

الخاصية الرابعة: مشقة الإنسان حيث الجهد والكدح وهي من السمات المميزة للحياة الإنسانية قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ (البلد: آية ٥).

الخاصية الخامسة: الإنسان يبئس. قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (الإنسان: آية ٢).

الخاصية السادسة: الإنسان خصم مبین قال تعالى: ﴿أَوْلَٰزِيْمَ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ (يس: آية ٧٧).

الخاصية السابعة: الإنسان مجادل. قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شُكْرًا جَدَلًا﴾ (الکہف: آية ٥٤).

الخاصية الثامنة: الإنسان عجول. قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ (الإسراء: آية ١١).

الخاصية التاسعة، الإنسان معرض في النعمة يؤوس فنوط في النعمة. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا

عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يُجُوسًا ﴾ (الإسراء: آية ٨٣).

الخاصية العاشرة، الإنسان فتور. قال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ

الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ (الإسراء: آية ١٠٠).

المتغيرات البيئية التي يهتم بها الإسلام:

إن فهم تلك الخواص الإنسانية التي أوضحها لنا القرآن العظيم خير معين لأسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية التي قامت من أجل الإنسان ومن خلاله، فذلك يعتبر فهم تلك الصفات في التعامل مع الإنسان جذوراً لتلك الأسس وأهم أركانها. كذلك فإن من الأهمية بمكان الإلمام ببعض المتغيرات البيئية التي اهتم بها الإسلام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتي تساعده على تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية الشامل.

حيث عمل الإسلام على إيجاد بيئة اقتصادية سليمة في نبذ الفقر أو الكسل وحثه على استغلال نعم الله (الموارد) على اختلاف أشكالها بالعمل. فالإسلام يحارب الفقر ويدعو للقضاء عليه منذ بداية خطاب الله سبحانه وتعالى لآدم مطمئناً بعد فرار نزوله إلى الأرض «أن لك الاتجوع فيها ولا تعري، وأنتك لا تظلماً فيها ولا تضحى». قال رسول الله عليه الصلاة والسلام في دعائه: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحسد والعجز والكسل والفقر والكفر وغلبة الدين وقهر الرجال». أما بالنسبة لاستغلال الموارد فالقرآن الكريم يدعو إلى استغلال الموارد بشكل عام في بعض الآيات كما يدعو إلى استغلالها في شكل تخصيص في بعض آخر قال تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَقَى ﴿٥٣﴾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَمَكُمْ ﴾ (طه: آية ٥٣).

وقال: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا يَمِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَكَسْتَخْرُجُونَ حَبِيبَةَ تَبْسُوتُهَا وَتَرَى الْفَلَكَ فِيهِ مَوَاقِرَ لَتَبْنَعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (فاطر: آية ١٦).

كما جاء اهتمام الإسلام بالبيئة الاجتماعية مشتملا عدة أبعاد يمكن إجمالها في اهتمامه بصحة الإنسان ومجتمعه والدعوة إلى العلم والدعوة إلى التكافل الاجتماعي. فالإسلام ممثلا في القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث الإسلامي عامة يدعو إلى التفكير وإعمال العقل وعدم التوقف

عند مجرد التردد والنقل، قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الحاشية: آية ١٢). وكرم القرآن والسنة العلم والعلماء في عدة مواضع. ولقد كان السلف الصالح من المسلمين على هذا النحو في تقدير العلم والعلماء. فعلى سبيل المثال، أوصى عبد الملك بن مروان بنيه بالعلم وقال: "إن العلم يرفع ويحيى"، وأوصى الزبير بن أبي بكر: "بأن عليك بالعلم فإن افتقرت كان لك مالا، وإن اغتيت كان لك جمالا". أما بالنسبة للصحة فإن القرآن الكريم يدعو بطريق مباشر وغير مباشر إلى اهتمام الناس بصحتهم والعناية بها من خلال الآيات التي تدعو إلى الاهتمام بنظافة الجسد وحسن المظهر والزينة، وكذلك من خلال ما يوليه الإسلام للمرأة وظهارتها وصحتها وصحة أطفالها من خلال آيات الحمل والرضاعة والمحيض والطمهارة. ودعا الإسلام إلى التكافل والتعاون والمشاركة وجعلها طريقا إلى مجتمع إسلامي متماسك متكامل.

قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (السائدة: آية ٢). وقال: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ وَبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَ بِهَكَرَةِ وَالْكِتَابِ وَآلَيْتَنَ وَءَاتَىٰ أَمَالًا عَلَىٰ حُجَّتِهِ دَوَىٰ الْفَرْجِ وَأَلْتَمَىٰ الْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ (البقرة: آية ١٧٧).

وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" وقال عليه السلام "أندرون ما حق الجار، إذا استعان بك أعتته، وإذا استتصرك نصرته، وإذا استقرضك أقرضته، وإن مرض عدته، وإن مات شيعت جنازته، وإن أصابه خير هنأته، وإن أصابه مصيبة عزيتته، ولا تستظل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذ به بقتار قدرك إلا أن تعرف له منها".

وإلى جانب اهتمام الإسلام بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أولى البيئة السياسية حق عناية في سبيل اكمال الحياة والكرامة المرادة، إنه إذا كان للبعد السياسي أهمية خاصة عند كثير من المفكرين التنمويين باعتباره الزاوية في أي بناء اجتماعي على أساس أنه لا يمكن حدوث تنمية اجتماعية أو اقتصادية إلا إذا سبقتها أو على الأقل سارت معها تنمية سياسية، فإن الإسلام في ندائه بالشورى وحرصه على حرية الأفراد وكرامتهم قد سار ومازال يسير على الدرب السوي المعتزن (الجوهري وآخرون، ١٩٩٦م: ١٩٧) وعلى هذا فإن مفهوم التنمية العام يتجدد من خلال متغيرات ثلاثة:

١- التنمية كهدف. ٢- التنمية كأسلوب. ٣- التنمية كعملية.

فبالنسبة لكونها هدفاً فذلك لأنها تسعى للوصول بالإنسان إلى حد الاستمتاع بالرفاهية والشعور بالكرامة مع زيادة فاعليته وقدرته على أداء دوره في المجتمع في إطار القيم والمعايير التي يسير عليها المجتمع، والتنمية ذاتها قد تضع للمجتمع قيماً جديدة يسير عليها، والتنمية كأسلوب تسعى لتنمية القدرات والطاقات البشرية والعمل على حسن استثمارها وزيادة المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية تعاوناً مع الدولة وذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع، وهي عملية يشترك فيها كل الناس لتحقيق العدالة الاجتماعية (عيسوي، ١٤٠٨هـ: ٣٠).

وبذلك ندرك التعريف السائد للتنمية الاجتماعية حيث تعرف بأنها ذلك النشاط الذي يهتم بكل التغيرات المنشودة لتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق إشباع حاجاتهم الطبيعية والاجتماعية المشروعة كالحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والسكن والثقافة والترويح والانتماء والأمن وحاجة الإنسان إلى الاطمئنان على حاضره ومستقبله. ومن هنا تدخل الأنشطة الإعلامية وعمليات التأمينات الاجتماعية ورعاية المعوقين والعجزة والأيتام ضمن إطار التنمية الاجتماعية، وكذلك رعاية كبار السن وضحايا البيوت المحطمة ورعاية الأحداث، وإصدار التشريعات التي تحمي الأسرة وتضمن حقوق جميع أفرادها ورعاية المسجونين وإعادة تأهيلهم اجتماعياً وخلقياً ومهنيًا تمهيداً لإعادتهم إلى الحياة الطبيعية في المجتمع، ومن ذلك أيضاً تشجيع الصناعات والحرف المختلفة وإنشاء المراكز والساحات الشعبية وافتتاح وإنشاء الجمعيات التعاونية والخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعيات الكشافة والجوالة والأندية الاجتماعية والأندية الأدبية. والمجتمع الإسلامي إنما هو في الحقيقة مجتمع تنمية، ذلك لأن هذا المجتمع يتفق مع الأهداف البعيدة للتنمية وهي تكوين مجتمع السعادة والرفاه. فالإسلام يدعو لإيجاد حياة دنيوية وأخروية كريمة (عيسوي، ١٤٠٨هـ: ١٤٧).

دور الإنسان في التنمية الاجتماعية من خلال المنظور الإسلامي؛

يتميز دور الإنسان في التنمية الاجتماعية في ضوء أوضاعه الاجتماعية والطبيعية من خلال المنظور الإسلامي بأنه مخطط التنمية ومحركها، فقد جعله الإسلام مداراً للعملية التغيرية التنموية، فبشأنه تشمل الحياة ولا تتقدم وتتهار خطط التنمية جميعاً. ولقد عد الإسلام الإنسان قيمة حقيقية

وركنا أساسياً في الحياة بما أودع الله به من القدرة الجسدية والذهنية وقابلية التكيف المستمر. ودليل ذلك أنه جعل مكلفاً مسؤولاً يستطيع من خلال تلك القدرات أن يحقق مهمة الخلافة في الأرض التي خلقت له خلقاً فريداً متميزاً وأودع الله تعالى فيها كل ما يساعده على العيش والحركة والتغيير. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً ۗ﴾ وقال: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِى الْاَرْضِ جَمِيْعًا ۗ﴾ وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِى السَّمٰوٰتِ ۗ﴾ وقال: "وسخر لكم ما في الأرض". وعلى الإنسان الذي يحمل أمانة الله في الأرض أن ينظر إلى ما حوله من آيات وظواهر، وقوانين فيتحرك للاستفادة منها والكشف عنها وتسخيرها لإسعاد نفسه بإنشاء الحضارة وبناء الحياة ودمج الطاقات المفردة، وعليه أن يعرف سنن الله الكونية في الكون فيغير ويبدل ويتحرك ولا ينتظر المفاجآت الكونية لأنه هو نفسه بطل التغيير والإنتاج المستمر في الحياة قال تعالى: ﴿اِنَّكَ اِلٰهٌ لَا يَغۡتَرُّ مَا يَفۡتَرُوۡنَ حَتّٰى يَغۡتَرُوۡا مَاۤ اَنۡفُسِهِمۡ ۗ﴾ (عبد الحميد، ١٤١٦هـ: ٢٣).

وعلى الرغم من هذا الكيان المتميز للإنسان في التغيير وإحداث التنمية الإيجابية إلا إنه يتنابه بعض المعوقات التي تعتبر في حد ذاتها معوقات للتنمية الاجتماعية ومنها المعوقات الاجتماعية والنفسية والإدارية والتربوية (عيسوي، ١٤٠٨هـ: ٢٢):

- ١ - من المعوقات الاجتماعية: التقاليد والعادات الجامدة التي قد تقف عقبة كؤوداً في سبيل التقدم والارتقاء مثل الانعزالية، التواكل، التراخي، العزوف عن الأعمال اليدوية، عدم احترام العمل كقيمة خلقية واجتماعية، الخوف من كل ما هو جديد، عدم تحمل المسؤولية والاعتماد على الدولة وحدها، عدم تقدير الوقت، البعد عن التفكير العلمي، قلة المثابرة، قلة إيمان الناس بجدوى مشاريع التنمية، انعدام الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة، قلة الشعور بالانتماء للمجتمع.
- ٢ - من المعوقات الإدارية: تخلف النظم الإدارية وتعقد الإجراءات والبطء والتراخي في اتخاذ القرارات وتعدد الرئاسات وانتشار اللامبالاة بين العاملين.
- ٣ - من المعوقات النفسية شديدة الأثر: عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتدخل العوامل الشخصية والوساطة والمحسوبية وما إلى ذلك.

٤ - من المعوقات التربوية: نقص الوعي التنموي لدى أفراد المجتمع وكذلك عدم اتفاق مشاريع التنمية مع ميول الناس واتجاهاتهم وعدم إشباعها للحاجات التي يرغبون في إشباعها.

مبادئ وركائز التنمية الاجتماعية في الإسلام:

وإذا أردنا تحقيق النظرة العلمية الإسلامية للتنمية فما علينا إلا أن نعيد دراسة المبادئ والتعاليم التي أتى بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في ضوء الواقع الاجتماعي المعاصر، إذ يمكننا من خلال هذه الدراسة إدراك قدرة العقائد والشرائع والقيم الإسلامية وملاءمتها ومرونتها في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل زمان ومكان، طالما أن من أهم أهداف الإسلام وقواعده تحقيق مصالح العباد، حتى إن الفقهاء صاغوا القاعدة الفقهية المشهورة «حيثما كانت مصلحة المسلمين فثمة شرع لله» (عبد الحميد، ١٤١٦هـ: ١٦).

إن مبادئ الإسلام في النظرة إلى الإنسان وإقرار حقوقه والتي تعتبر مرتكز التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص لهما خير معين لكل من أراد أن يفهم دور الإنسان في تلك التنمية على وجهها الصحيح إسلامياً حيث أقر الإسلام المساواة في الإنسانية والمساواة في الحقوق المدنية والمسؤولية والجزاء والمساواة في حق العمل والمساواة في حقوق حرية الحياة وحماية النفس والمساواة في حقوق حماية الملكية.

وتعمل النظم العامة في الشريعة الإسلامية على وضع المرتكزات الأساسية للتنمية الاجتماعية حيث أثبتت الدراسات المقارنة الحديثة بين الأنظمة العامة في الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية الوضعية بأن الشريعة الإسلامية بأصولها وقواعدها ونظرياتها ومصادرها الاجتهادية المرنة وأنظمتها المتنوعة تفوق القوانين الوضعية في وحدة المصدر والاتجاه وتناسق الأجزاء وتمثيل الفطرة الإنسانية، وتحقيق مصالحها بشمولية زمانية ومكانية واضحة، ومرونة حركية فائقة. لأن الشريعة الإسلامية تمتاز بخصائص كثيرة وشاملة لا يمكن أن تتجمع في القوانين الوضعية، فالنظام العبادي له دور في التنمية إذ أن كل شيء في الحياة ينقلب إلى عبادة خالصة إذا كان قصد العمل فيه هو طاعة الخالق وتحقيق أكبر قدر ممكن من النفعية الذاتية والاجتماعية المشروعة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ أَمَانٌ وَعَمَلٌ وَالصَّالِحَاتُ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْغُرُورِ نُزُلًا﴾ (الحمد: ١٠٧) وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: "من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص

من أجورهم شيئاً". وقال "بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك فأخره فشكر الله له فغفر له". والنظام الاجتماعي الإسلامي كذلك له دور مهم في التنمية، كذلك النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام القضائي ونظام العقوبات ونظام الحرب والسلام ونظام التربية والتعليم والنظام الأخلاقي. فكل تلك الأنظمة التي تضبط حركة المجتمعات أفراداً وجماعات وتضعها في مساراتها الصحيحة، كان للدين الإسلامي الدور الفعال في ضبط توازنها وتفاعلاتها للوصول إلى الإنتاج المطلوب الذي يؤدي إلى التنمية الشاملة والتقدم الإيجابي في مضامير الحياة كافة. لذلك غدت التنمية الاجتماعية بمعناها الشامل هدفاً من أهداف المجتمع الإسلامي، يستطيع عن طريقها تجاوز التراكمات السلبية التي استحكمت في مجتمعاتنا منذ قرن، حيث يستطيع أن يبني حياته بعقلية عملية دقيقة في الوقت الحاضر (عبد الحميد، ١٤١٦هـ: ٩).

إن خطط التنمية الاجتماعية التي تشكل مشروع مستقبل العالم الإسلامي لا بد أن تتسجم تماماً مع مقومات أمتنا العقدية والحضارية وتطورها التاريخي الخاص وإلا فإنها ستنتهي بالإخفاق الكامل، لأن تلك الخطط التنموية إذا نقلت نقلاً حرفياً فإنها لن تتلاءم مع خصائص أمتنا لكونها كانت استجابة حضارية لتحديات مشاكل المجتمعات الأخرى التي تطورت ضمن منظمات حضارية ولدت معضلات تختلف في جوانب مهمة منها عن المشكلات التي نجمت عن تطور المجتمعات الإسلامية وتخلفها الحضاري في القرون الأخيرة. (عبد الحميد، ١٤١٦هـ: ١٩).

ومع الاعتراف بوجود معطيات قطرية وطرق اقتصادية واجتماعية وثقافية لكل دولة من الدول الإسلامية إلا أنه من الممكن التوصل إلى ركائز عامة وأساسية للتنمية الاجتماعية في البلاد الإسلامية تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية حيث يمكن أن تكون بمثابة إطار عام تنطلق منه عمليات التنمية الاجتماعية، على أن تقوم كل دولة بتكييف هذه العمليات وأساليب التنمية الاجتماعية. في ضوء الظروف المعيشية للهيئات والجماعات المحلية الخاصة بها، ويمكن أن يحتوي هذا الإطار العام على الركائز التالية (الجوهري، ١٩٨٦م: ٢٤):

١ - تتبع عمليات التنمية من قيمنا الإسلامية وتراثنا ومبادئنا وواقعنا، ودعم هذه القيم وترسيخها يمثل إحدى المقومات الرئيسية للتنمية.

- ٢ - التنمية الاجتماعية وسيلة غايتها الإنسان ذاته ويعتبر التكافل الاجتماعي الإسلامي أهم الضمانات لنجاحها.
- ٣ - التنمية نشاط متعدد الأبعاد ويجب بذل الجهود في عدة اتجاهات في نفس الوقت، فالإسلام يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والقوى.
- ٤ - المعونة التي تقدم للناس خدمة وحق لهم يجب أن لا نجرح فيها عزة المحتاج بل يجب أن تراعى فيها كرامته وفرديته.
- ٥ - الأسرة هي نواة المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو أفرادها ومن هنا تتبع ضرورة الاهتمام بها وتأمين حياتها حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في المجتمع.
- ٦ - يستدعى نجاح عملية التنمية تعاون أفراد المجتمع.
- ٧ - العدالة الاجتماعية دعامة أساسية للتقدم الاجتماعي قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ وَالْعَدْلِ وَإِخْسَانٍ وَإِنِّي ذِي الْفُرْقَانِ وَبَعَثْنَا فِي الْقَرْيَةِ وَالْمَنكِرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل: ٩٠).
- ٨ - مشاركة الأهالي في التنمية هي إحدى الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية ضمنا لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها وتأكيدا لتحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين. قال تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (آل عمران: ١٥٩). وقال: ﴿ وَأْمُرْهُمْ بِشُرُئِهِمْ ﴾ (النور: ٢٨).
- ٩ - إن تأكيد الذات والهوية الإسلامية لا يعني الانغلاق عن تجارب المجتمعات الأخرى خارج نطاق العالم الإسلامي. والافتباس والتكيف والاستفادة من خبرات العالم أمر تفرضه مقتضيات التطوير وتحديات العصر وتؤكدته التعاليم الإسلامية، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾.
- ١٠ - وجود نظام للحواجز عملية أساسية من عمليات التنمية حيث يقول تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾.
- ١١ - التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع عملية أساسية في المتطلبات التنموية.

١٢ - التنمية عملية إرادية تعبيرية والطلاقة اللازمة للتغيير تكمن في نفس المجتمع وأفراده. قال

تعالى: ﴿اللَّهُ لَا يَغَيِّرُ مَا قَوْمٌ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١).

١٣ - الاعتراف لجميع أفراد المجتمع بحقوقهم في التمتع بثمرات التنمية الاجتماعية. وعليهم من جانبهم المساهمة في إنجازها.

١٤ - تقوم عمليات التنمية على أكتاف كل من الرجل والمرأة في إطار توجيهات الشريعة الإسلامية.

وبذلك نخلص إلى أن التنمية في أسنى أهدافها تسعى إلى إيجاد مجتمع الرفاهية والسعادة للإنسان. إذ إن الإسلام كما رأينا قد أرشد ووجه ودل على كل الطرق المؤدية إلى تلك الرفاهية ولم يترك جانباً من جوانب عناصر التنمية التي ينادى بها في كل المجتمعات اليوم إلا وشملها بمبادئه وتعاليمه وقيمه ونماذجه وتطبيقاته. ولو طبقت تعاليم النظم الإسلامية في جميع مجالات الحياة تطبيقاً سليماً شاملاً متوازناً لكانت نموذجاً يحتذى بها حيث تغني المسلمين عن كل ما سوى الإسلام من نماذج شرقية أو غربية لأن نجاح المسلمين وازدهار نموهم وتطورهم وتقدمهم هو في رحاب هذا الدين العظيم الخالد وتطبيق تعاليمه العادلة.

الأطر النظرية للتنمية الاجتماعية

- مفهوم التنمية الاجتماعية
- أهداف التنمية الاجتماعية
- مجالات التنمية الاجتماعية ومؤشرات قياسها
- اتجاهات التنمية الاجتماعية
- أجهزة تفعيل التنمية الاجتماعية
- العناصر الفاعلة في التنمية الاجتماعية للمجتمع
- علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية
- مؤشرات تفاعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تناولت الأدبيات والمراجع العربية والإنجليزية التي تهتم بموضوعات التنمية مفاهيم مختلفة ومتعددة منها مفهوم التنمية بصفة عامة ومفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم تنمية الموارد البشرية ومفهوم التنمية المستدامة ومفهوم تنمية المجتمع ومفهوم التغيير الاجتماعي وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بالموضوع والتي لا يمكن حصرها في مؤلف واحد. وتتركز فكرة التنمية الاجتماعية حول الاهتمام بالجانب الإنساني من عملية التنمية الشاملة، وهي ضرورة حتمية دعت إليها عدة أسباب منها التطور الدينامي للنظم الحضارية في المجتمع، وتطور الأساليب العلمية وتطور المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اهتمام الهيئات الدولية بعملية التنمية الاجتماعية (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٢).

مفهوم التنمية الاجتماعية:

يشير مفهوم التنمية Development بصفة عامة إلى: "النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كاللتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية الخ" (الجوهري، بدون تاريخ: ٧٠).

ومفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development يشير إلى أنها: "عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد في المجتمع" (حمودة، ١٩٨١م: ٨).

وهناك تعريف آخر لمفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى: الزيادة والتطور المستمر في قوى الإنتاج الاجتماعية (مادية وبشرية)، وهذا يعني التغيير في علاقات الإنتاج بما يتلاءم مع تطور هذه القوى الإنتاجية. ويستدعي التغيير والتقدم في أساليب الإنتاج تغييرا في البنيان الثقافي (من قيم وعادات ومؤسسات اجتماعية وثقافية) يتلاءم وهذا التغيير في أساليب الإنتاج، كما أن التغيير في أساليب الإنتاج يؤثر بدوره في البنيان الثقافي. فالتنمية الاقتصادية إذْا عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته (محي الدين، بدون تاريخ: ٢١١).

أما مفهوم التنمية الاجتماعية Social Development فهو: "الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي" (بدوي، ١٩٨٧م: ٢٨٤).

ويعرفها ريتشارد وارد Ward بأنها: "منهج علمي وواقعي لدراسة ونمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع" (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٤).

كما يعرفها الكردي بأنها: "هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامّة كالـتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات... الخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبدول وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة" (حمودة، ١٩٨١م: ١٧).

إن تعاريف التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كانت ولا تزال مثار جدل، وذلك لأن المهتمين بالتنمية الاقتصادية يركزون على دخل الفرد ورأس المال في حين المهتمين بالتنمية الاجتماعية يركزون على الإنسان والأحوال الاجتماعية، وهناك رأي ثالث يجمع بين الرأيين ويرى أن تحسين الظروف المادية الاقتصادية يجب أن تسير جنباً إلى جنب وبطريقة موازنة مع تحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٢؛ حمودة، ١٩٨١م: ١٦).

وهناك مفهوم آخر ظهر نتيجة للتطورات التي طرأت على مفاهيم التنمية وهو مفهوم التنمية البشرية Human Development، أو مفهوم تنمية الموارد البشرية Human Resource Development، وإن كان هذا المفهوم ليس بجديد تماماً حيث ورد بمسميات مختلفة ضمن مساهمات مفكرين أمثال أرسطو وابن خلدون، ويشير هذا المفهوم وفقاً للتعريف المعتمد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى: "عملية توسيع لخيارات الناس. ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك..

فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي ويحقوق الإنسان المكفولة" (الأمم المتحدة، ١٩٩٧م: ١١).

بناء على ما سبق فإن التنمية البشرية تختلف عن سائر مفاهيم التنمية من حيث نهجها. فالنمو الاقتصادي مثلا وإن كان من المقومات الأساسية للتنمية فإنها لا يمكن أن تكون مقصورة عليه وحده فهو مجرد وسيلة. وتبقى الغاية هي رفاه الإنسان. كذلك فإن تنمية الموارد البشرية تبقى أسيرة نظرتها للإنسان باعتباره مجرد وسيلة لزيادة الإنتاج. أما مقولة الحاجات الأساسية فهي من جانبها مقصورة على النظر للإنسان كمستفيد من التنمية (توزيع الناتج) والنظر لحاجاته الأساسية كحاجات مادية فحسب. وهكذا فإن التنمية البشرية تستوعب كل هذه المفاهيم وغيرها، وتتجاوزها لتشمل المجال الكامل لحاجات البشر وطموحاتهم، وتحيط كل جوانب الحياة الإنسانية المعقدة. إذ تحمل للبشر كل البشر: للنساء كما للرجال، للأجيال الحاضرة كما للأجيال القادمة، في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، في الحضر كما في الريف، تحمل إليهم معاني التمكين Empowerment (عن طريق توسيع قدراتهم ومشاركتهم في صنع القرارات التي تتناول شؤون حياتهم) والعدالة (في توزيع الدخل والثروة وإتاحة فرص متكافئة في كل المجالات) والاستدامة (أن لا تكون التنمية للأجيال الحاضر على حساب الأجيال المقبلة لا اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا بيئيا) الأمن (منع التهديدات والاعتداءات بكل أشكالها المادية والنفسية التي قد يتعرض لها البشر في مختلف جوانب حياتهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية).

أما مفهوم التنمية المستدامة فهو مفهوم شائع تم تداوله في السابق كثيرا وقد انبثق من قلق المختصين بالبيئة بسبب تدهور الموارد الريفية الذي تسببه التنمية التقليدية. ثم صار من اهتمامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصبح التحدي الحقيقي بعد ذلك هو كيفية دمج التنمية المستدامة بالتنمية البشرية إلى أن ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة وهو توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة (الأمم المتحدة، ١٩٩٦م: ١١).

ومفهوم تنمية المجتمع Community Development هو محاولة للتأثير على مجرى التغييرات التنموية على مستوى المجتمع، وقد تحدث كجزء من خطة وطنية أو تكون قائمة بمفردها،

وقد تحدث أيضاً في أماكن عديدة شديدة الاختلاف فيما بينها كالأماكن الريفية والحضرية والمتقدمة صناعياً وما قبل المرحلة الصناعية. وقد تكون وسيلة للمساعدة على تحقيق التصنيع أو قد تكون وسيلة لمعالجة آثاره أو الاثنين معاً (كاري، ١٩٩٠م: ٤٢).

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "عبارة عن العمليات التي توحد بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي" (حمودة، ١٩٨١م: ٨).

في حين أن مفهوم التغير الاجتماعي Social Change يعني ظاهرة طبيعية تنتج من التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التي تقضي إلى تغير دائم. وقد يأخذ التغير اتجاهين إما تقدماً وارتقاءً أو تراجعاً ونكوصاً (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٢).

والتغير بصفة عامة يشير إلى التحولات التي تحدث للأفراد أو الظواهر دون أن يكون هناك خط واضح يحدد ما سيكون عليه هذا التحول (Thomas & Pierson, 1995: 55). أما التغير فهو عمليات مقصودة تؤدي إلى أهداف إيجابية.

إن تنمية المجتمع المحلي كطريقة تسيير وفق خطوات متتالية حتى تتم عملية التغير المقصود للمجتمع وهذه الخطوات ما هي إلا مراحل وخطوات التخطيط التي تبدأ بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وإمكاناته ثم تحديد الأهداف في إطار الخطة الوطنية، ومن ثم يتم وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها، وقد يتم ذلك عن طريق المنظمات الحكومية أو الحكومية والأهلية (كاري، ١٩٩٠م: ٤٢).

ولقد فرق حموده ١٩٨١م بين مفهوم النمو والتنمية كما فرق بين مفهوم التغير والنمو والتنمية وقارن بين تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من وفق محكات محددة وهي كالآتي: (حمودة، ١٩٨١م: ٦-١١).

أهداف التنمية الاجتماعية:

حدد الباحثون الاجتماعيون أهداف التنمية الاجتماعية وفقاً لمجالاتها كما حدد آخرون أهداف التنمية الاجتماعية بصفة عامة.

الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية:

تتمثل الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية في الآتي:

١- زيادة الدخل القومي،

تهدف التنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي وذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفعها للقيام بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها وزيادة معدلات السكان فيها (محمد، ١٩٨٨م: ٧٨). قد لا يقتصر هذا الهدف على الدول الفقيرة وإنما يشمل الدول المتقدمة فهي تسعى أيضا إلى زيادة الدخل القومي بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٢- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف المهمة التي تسعى إليها خطط التنمية الاجتماعية في الدول النامية، وذلك لأنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكلا وملبس ومسكن وتحقيق مستوى ملائم من الصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان، إذا فالتنمية الاجتماعية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي، لأن الزيادة في الدخل القومي مع عدم التوزيع العادل للدخل وزيادة نسبة السكان بحيث تكون أكبر من نسبة الدخل القومي، لا تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، بل تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

٣- تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

إن التفاوت في توزيع الدخل والثروات يؤدي إلى وجود فئات أو طبقات تتمتع بالرفاهية المفرط وطبقات فقيرة تعاني من الفقر المدقع وقد يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة في المجتمع ومن هنا تهدف التنمية الاجتماعية إلى تقليل هذا التفاوت في الدخل والثروات (محمد، ١٩٨٨م: ٧٨-٨١).

وهناك تقسيم آخر لأهداف التنمية حيث تقسم إلى أهداف على المستوى القومي وأهداف على المستوى المحلي.

- وتنقسم أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني إلى الآتي:
- ١ - تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة في كافة المجتمعات المحلية.
 - ٢ - تسهيل عملية التكامل بين التنمية في المجتمعات المحلية، والتنمية على المستوى القومي.

أهداف التنمية على المستوى المحلي وتنقسم إلى:

- ١ - العمل على توفير الحوافز الإيجابية لدى الأفراد والجماعات لتقبل التغير الاجتماعي.
- ٢ - دعم البناء الإداري والتنظيمي في المجتمعات المحلية لكي تتمكن هذه التنظيمات من استيعاب التغير والإسهام في تحقيق أهداف التنمية.
- ٣ - تشجيع المشاركة الجماهيرية في عمليات التنمية الاجتماعية.
- ٤ - العمل على تحقيق العدالة بين الجماعات على جميع المستويات (محمد، ١٩٨٨م: ١٦٨).

وشمة تقسيم آخر للأهداف وفقا لمجالات التنمية الاجتماعية ويتمثل في الآتي:

١- مجال التعليم:

- ١ - محو الأمية.
- ٢ - رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات.
- ٣ - توفير الإمكانات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة القطاعات في المجتمع.

٢- مجال العمل:

- ١ - ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل.
- ٢ - القضاء على البطالة.
- ٣ - رفع مستويات العمالة في الريف والحضر.
- ٤ - توفير الظروف والإمكانات الملائمة للعمل.

٣- المجال الصحي؛

- ١ - النهوض بالمستوى الصحي.
- ٢ - توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

٤- مجال الإسكان،

- ١ - النهوض بالظروف السكنية.
- ٢ - العمل على إنشاء المساكن لذوي الدخل المحدود.

٥- الخدمات الاجتماعية؛

- ١ - القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف.
- ٢ - القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- ٣ - توفير خدمات الرعاية الاجتماعية (حمودة، ١٩٨١م: ١٩-٢٠؛ علي وخاطر، ١٩٩٣م: ١٧٥).

مجالات التنمية الاجتماعية ومؤشرات قياسها:

تنقسم مجالات التنمية الاجتماعية من حيث المجال الجغرافي إلى خدمات ومشاريع تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية والمستحدثة.

ويمكن تقسيمها أيضا حسب الفئات العمرية:

وتشمل خدمات وبرامج تتعلق بالطفولة والشباب والشيوخ.

وقد قسمت إلى مجالات من حيث نوعية الخدمات:

وتشمل تعليم وصحة وإسكان وترويح وأمن وتربية دينية وخدمات اجتماعية

(محمد، ١٩٨٨م: ١٣٨).

كما صنفتها آخرون من حيث وظيفتها إلى ثلاث مجموعات:

- ١ - الخدمات ذات الصلة الحيوية بنشاط المجتمع.
 - ٢ - الخدمات التدميمية.
 - ٣ - خدمات عامة للتنمية (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٦-٢٧).
- وقد اقترح الباحثون الاجتماعيون مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية الاجتماعية والتي يمكن أن تكون في شكل إحصاءات، وتم تقسيم المؤشرات حسب جوانب العمليات الاجتماعية التي يتم قياسها ومنها:
- المؤشرات التي تتصدى لقياس الوسائل والغايات.
 - المؤشرات الذاتية والموضوعية.
 - المؤشرات حسب مستوى التخطيط (قطاعية - إقليمية - محلية).
- وكما هو متعارف عليه في أن البيانات الاجتماعية والاقتصادية غير كافية، كما وكيفا في مختلف دول العالم الثالث، فالقدر المتوفر من البيانات اللازمة لقياس التنمية لا يمكن أن يؤدي إلى رسم تلك الصورة المتعددة الأبعاد للتنمية التي ننشدها، لأنه في بعض الأحيان تكون المؤشرات ليست صحيحة أو مناسبة، ومن جهة أخرى قد تتوفر البيانات ولكن لا يفكر أحد في تسخيرها لخدمة اتخاذ القرارات (العيسوي ١٩٨٥م: ٢٢٧ - ٢٢٩: 6: World Bank, 1998).

اتجاهات التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها «الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي». وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة، من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة

الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجات التقدم (الدقس، ١٩٩٦م، ٣٦).

واختلف المهتمون بقضايا التنمية في تصنيفهم لاتجاهاتها، فهناك من صنّفها تبعاً للأنظمة السياسية الحاكمة والأيدولوجية القائمة في المجتمعات (الاتجاه الرأسمالي، الاشتراكي، الاجتماعي)، وآخرون تبعاً لمعايير اجتماعية مختلفة مثل (الاتجاه النموذجي، الانتشار الثقافي، التحليلي، التطوري الحديث، السيكلوجي، التكامل والتوازن).

أولاً: الاتجاه النموذجي؛

ويقوم هذا الاتجاه على أساس دراسة تحليلية لمشكلات التغير والتنمية بما فيها القيم والتراكيب الاجتماعية والنظم الاجتماعية، والمراحل التي مر بها المجتمع وجوانب القوة والضعف بهدف وضع نموذج مثالي للتنمية المجتمع (حمودة، ١٩٨١م: ١٢٨).

يضع علماء الاجتماع نموذجين للمجتمعات الإنسانية، نموذجاً متقدماً و نموذجاً متخلفاً، فأما النموذج المتقدم فتتسم فيه المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فيه بالعمومية Universalism، والحيادية Subjective Neutrality، والنوعية التخصصية.

وأما النموذج الثاني فيتصف بالخصوصية والذاتية والانتشارية. وبالتالي انطلاقاً من هذا التقسيم تصبح عملية التنمية مرتبطة بالخطط والجهود والمشروعات التي تساعد على التحول من نمط التخلف إلى نمط التقدم. فحينما ينجح المجتمع في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (العلاقات المستندة إلى القرابة أو التبعية أو المحسوبية)، وتوسع رقعة العمومية أي تلك المستندة (إلى حكم القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية)، فإنه يكون على الطريق الترموي الصحيح (الكاشف، ١٩٨٥م: ٦٦).

ومن رواد هذا الاتجاه بارسونز. وقد تعرض هذا الاتجاه للكثير من النقد، حيث يشكك بصدق وصحة المؤشرات الكمية التي يعتمد عليها في تحديد تخلف أو تقدم المجتمعات حيث دخل الفرد، ونسبة السكان، درجة التعليم، النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية، عدد الأطباء والمستشفيات. حيث يرى البعض أن دخل الفرد في الكويت أعلى منه في الولايات المتحدة، كما أن لدى الفلبين نسبة

تعليم أعلى منها في الولايات المتحدة، كما أن كوبا وسوريا لديهم معدل تحضر أعلى من الاتحاد السوفيتي)، إلا أن أصحاب هذا النقد قد أخطؤوا حيث لا يمكن أخذ كل مؤشر بمفرده فالمجتمع المتحضر هو المجتمع الذي تتوافر فيه أكثر من مؤشر للتنمية (الكاشف، ١٩٨٥م: ٦٨).

ثانياً: اتجاه الانتشار الثقافي:

يتخذ هذا الاتجاه التثقيف أساساً للتنمية الاجتماعية، ويقوم على الانتقال الحضاري المتقدم من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة. ويتم الانتشار الثقافي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يبدأ الانتشار الثقافي من داخل الدولة المتقدمة، حيث يبدأ الانتقال من العاصمة إلى المجتمعات المحلية (الريفية) داخل نفس المجتمع المتقدم (المدينة تغذي القرية).

المرحلة الثانية: تتم عن طريق انتقال الثقافة من المجتمع المتقدم إلى المجتمعات المختلفة. ويمكن أن نحدد العناصر الأساسية لعملية الانتشار الثقافي هي أنها تشمل العلم والمعرفة، والفن والمهارة ورأس المال، والتكنولوجيا، والنظم الاجتماعية والإدارية، وأساليب القيادة. وأهم هذه العناصر:

١ - رأس المال: حيث أن الدول المتخلفة بحاجة إلى رأس المال، الذي تقوم الدول المتقدمة بدورها بنقل الفائض من الأموال لديها لاستثماره في الدول المتخلفة الأمر الذي يتبعه السيطرة والتبعية (حمودة، ١٩٨١م: ١٢٩-١٣٠).

٢ - التكنولوجيا: والمشكلة الخطيرة في موضوع التكنولوجيا أن الدول المتقدمة تستخدم التكنولوجيا الحديثة لممارسة السيطرة والتحكم في الدول المتخلفة.

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة، بدءاً من المعرفة العلمية والتكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل الدول المتخلفة هذه المقومات. ومن أهم منظري هذا الاتجاه ولبرت مور (Moor)، ليرنر Lerner، دوتش Deutsch.

وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشاري، هي أن على الدول المتخلفة أن تشهد عملية

تتقيد إذا ما أزدادت تحقيق التنمية. وأن العناصر الثقافية تنتقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، ومن ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية (الكاشف، ١٩٨٥م: ٦٩).

ثالثاً: الاتجاه التحليلي،

ويستهدف هذا الاتجاه تحليل المجتمع لتحديد عوامل القوة والضعف التي تعوق أو تساعد عملية التنمية، وهذه العملية تعتمد على المنطق والتجريد، وتتناول دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للكشف عن نواحي القوة والضعف فيها، وبالتالي تدعم جوانب القوة وتعالج جوانب الضعف.

رابعاً: الاتجاه التطوري الحديث،

يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها، في محاولة لتقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بتغيرات سريعة وأضحة تؤدي إلى تفكك وصراعات مختلفة، فضلاً عن أن هذه النظريات التطورية الحديثة تحاول توسيع نطاق اهتمامها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه بارسونز، بيلياه (Beliah) روستو (Rostow).

وقدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية، وقد أشار فيها إلى أن المجتمعات الإنسانية تمر بخمس مراحل من التطور وهي:

١ - مرحلة المجتمع التقليدي،

ويقوم فيها الإنتاج على العلوم والفنون القديمة، وغلبة الطابع الزراعي المرتبط بالإقطاع، وانخفاض متوسط دخل الفرد.

٢ - مرحلة التهيؤ إلى الانطلاق،

وهنا لا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهيها يشهد المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم بين طبقات محدودة من المجتمع، وظهور مجموعة من أفراد المجتمع يتصفون بروح الإقدام، كما تتميز هذه المرحلة بظهور البنوك والمؤسسات وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية. إلا أن هذا النشاط يكون بطيئاً نتيجة سيادة الروح التعليمية القديمة وانتشار القيم

والنظم المعوقة. أما الشروط التي اعتبرها روستو لازمة للانطلاق، فهي تغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، وزيادة النشاط الاقتصادي ذات الطابع العام، وتمو معايير لتقييم الأفراد طبقاً لأعمالهم وإنجازهم وليس لانتماءاتهم وطبقاتهم (الكاشف، ١٩٨٥م: ٦٣).

٣ - مرحلة الانطلاق؛

يتواجد في هذه المرحلة دافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية، فيؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم.

٤ - مرحلة الاتجاه نحو النضج؛

وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، وتحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتخفض نسبة العاملين بالزراعة وتنقل إدارة المشروعات والمصانع من أيدي أصحابها بعد أن كونوا ثرواتهم إلى أيدي مديرين أكفاء، وتغير تطلعات الأفراد واتجاهاتهم ونظرتهم إلى الأمور.

٥ - مرحلة الاستهلاك الوفير؛

حيث يرتفع متوسط دخل الفرد، وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة، ويتجه نحو الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي. وتتميز هذه المرحلة بثلاثة أمور مهمة:

- اتساع القوة الخارجية للدولة.
- تخصيص اعتمادات عسكرية هائلة.
- تحقيق أهداف إنسانية يفرض ضرائب تصاعدية لتدوير الفوارق بين الطبقات والتوسع في مستويات الاستهلاك (الكاشف، ١٩٨٥م: ٦٤-٦٥).

خامساً: الاتجاه السيكولوجي للتنمية؛

ويرتبط هذا الاتجاه بمدى تغيير أفراد المجتمع في قيمهم وسلوكهم، وذلك بإطلاق الطموح والرغبة العارمة في الإنجاز *need of achievement*، وأهم رواد هذا الاتجاه ماكلياند (MacLeland) وهيجن (Higgin)، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية دراسة التنمية الاقتصادية

والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد. والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي، أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية. وقد اتفق كل من ماكيلاند وهيجن على أن الشخصية الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز والقوة والاستغلال والنظام والانتظام. وقد ذهب ليرنر إلى ضرورة إيجاد حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية (الكاشف، ١٩٨٥م: ٧٢ - ٧٣).

سادساً: اتجاه نظرية التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية؛

وتقوم هذه النظرية على النظرة الشمولية والكلية، على أساس أن المجتمعات الإنسانية تتألف من نظم مترابطة، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق التكامل التام، إلا أن النظم الاجتماعية هي حالة دائمة من التوازن الدينامي Dynamic equilibrium، فالعناصر في كل جزء من أجزاء المجتمع تميل بطبيعتها نحو التوازن، فإذا اتجه أحد هذه العناصر إلى اللاتوازن في حدود معينة فإن المجتمع ما يلبث أن يعمل على إعادة التوازن من جديد. ومن الضروري أن يتسم هذا التوازن بالدينامية، فالزيادة السكانية مثلاً تعني زيادة الطلب في الإسكان، والنظم الاجتماعية والتربوية، وفي الوظائف.. الخ.

ويؤكد بيجل وبارسونز على أنه كلما كانت الحاجة الوظيفية لنسق ما يحتاج إلى تجديد، زاد تقبل أعضاء النسق لهذا التجديد (الكاشف، ١٩٨٥م: ٧٥).

أجهزة تفعيل التنمية الاجتماعية؛

يختلف العاملون في مجالات التنمية الاجتماعية في تحديد دور الأجهزة الحكومية والجهود الشعبية في عمليات التنمية، فمنهم من يرى أن الأجهزة الحكومية على المستوى القومي العام هي التي تقوم بالدور الرئيسي في التنمية، فهي التي تستطيع إصدار التشريعات والقوانين التي تواجه عمليات التغيير، وهي التي يمكنها إحداث الدفعة القوية التي تساعد على إخراج البلاد المتخلفة من مصيدة التخلف، وهي التي تعين الأهداف وتحدد الاستراتيجيات التي يمكن للمجتمعات أن تتحرك وتتمو في إطارها، ويرى هؤلاء أن الهيئات الأهلية والجهود الشعبية في المجتمعات المحلية ينبغي ألا

يكون لها دور فعال في مجالات التنمية.

ويرى فريق آخر أنه مع الاعتراف بقيمة الدور الذي تقوم به الدولة على المستوى القومي العام، فإن ذلك لا يتعارض مع الجهود الأهلية والشعبية وخاصة في المجتمعات المحلية، إذ لا بد من الالتقاء الخصب بين مسؤوليات الدولة في تجهزتها ونظمها وخطوطها وبين الهيئات الأهلية والقواعد الشعبية في المجتمعات المحلية، يضاف إلى ذلك أن برامج الدولة لا تصبح حقيقة حية، وواقعاً متحركاً إلا إذا دفعها الناس في مجتمعاتهم المحلية، وإلا إذا استجابوا لها بالعقل والضمير والوجدان والعمل.

ويذهب فريق ثالث إلى القول بأن قيام الحكومات بالدور الرئيسي في عمليات التنمية يزيد من أعباء الإنفاق على برامج التنمية وعلى صيانتها والتوسع فيها في وقت لا تستطيع منه الدولة في البلاد النامية أن تتحمل كل الالتزامات المادية التي تتطلبها برامج التنمية، ويطالبون بتوسيع قاعدة الجهود الأهلية والنشاط الشعبي في النطاقين القومي والمحلي على حساب الأجهزة الحكومية، بحيث يصبح لجميع المواطنين دور فعال في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن برامج التنمية الاجتماعية يمكن أن تتم عن طريق مدخلين أساسيين أحدهما مدخل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية لتحقيق قدر مناسب من الرفاهية في المجتمع. والآخر مدخل تنمية المجتمعات المحلية الذي يستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية، والذي تتحقق عن طريقه المشاركة الفعالة من جانب المواطنين، بحيث يكون دور الدولة تقديم الخبرة والمشورة الفنية والمعونات المالية اللازمة للجهود ولكل من هذين المدخلين أسس يقوم عليها (حسن، ١٩٩٨م: ١٢٥).

ولما كانت التنمية في أي قطاع من القطاعات -سواء كانت تنمية حضارية أو ريفية أو في المجتمعات المستحدثة- تعتمد على تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى القومي فإن ذلك يتطلب تضافر جهود المتخصصين في مختلف المجالات لإمكان استخدام موارد المجتمع البشرية والمادية استخداماً إيجابياً ويتطلب ذلك تكوين فريق عمل متخصص مكون من:

١- رجال الاقتصاد:

وينحصر دورهم في تحديد المصادر الاقتصادية لنمو المجتمع، وتحديد الدخل من الصناعة والزراعة والمجالات الاقتصادية الأخرى، ومواجهة المشاكل الاقتصادية خاصة تلك المشاكل الناجمة عن الاختلاف في معدلات النمو والاهتمام بالتغيرات والتعديلات المرتبطة بإعادة التوزيع المصاحبة للتنمية.

٢- رجال الاجتماع:

يأتي دور رجال الاجتماع في المراحل الأولى من العمل، حيث يبدأ عملهم بجمع المعلومات والوثائق عن المجتمع موضوع التنمية، فيقومون بإجراء الدراسات والبحوث التي على أساسها توضع الخطة وتحدد المجالات التي يعمل فيها كل متخصص، ويستفاد من رجل الاجتماع بدراساته النظرية عن التخطيط لإحداث التغيير المطلوب، كما يستعان به أيضا في فهم أفراد المجتمع ومعرفة اتجاهاتهم وعلاقاتهم بالمجتمع المحلي أو القومي.

٣- الأخصائيون الاجتماعيون:

يعتبر الأخصائي الاجتماعي من المكونات الأساسية لفريق العمل فهو خبير في الخدمة الاجتماعية ويكون حلقة اتصال بين الخبراء أفراد المجتمع، ويشارك في المراحل الأولى لتخطيط المشروعات ووضع البرامج ويسهم أيضا في تحديد الحاجات كما يتعرف على تأثير أنشطة مختلف المتخصصين، كما يعمل أيضا على تشجيع الهيئات الموجودة للعمل معه لتحقيق خدمات المجتمع.

٤- القادة:

يمكن الاعتماد على القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم على أن يتم اختيار من يمكنه التأثير في أعضاء المجتمع ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم التقليدية وإدراك المشكلات الجديدة، ويكون لديهم الرغبة في حل المشكلات في حدود إمكانيات المجتمع ونظمه وتقاليده (علي، خاطر، ١٩٩٣م: ١٠٧).

ولابد أن يتمتع القادة بسمات القيادة ليتمكنوا من تحقيق نجاحات متميزة حيث تشير ظاهرة القيادة إلى القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم في الاتجاه المرغوب فيه طوعاً دون إكراه، ويمكن

تعريف القيادة على أنها عملية التأثير في الناس في موقف معين بفرض التوصل إلى هدف مشترك يتمشى مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع (رجب، ١٩٨٣م: ٢٨٧).

كما تعرف القيادة بأنها «دور اجتماعي رئيسي يقوم به فرد (القائد) أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة (الاتباع) ويتميز هذا الدور بأن من يقوم به يكون له من القوة والقدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ هدف الجماعة ويمكن النظر إلى القيادة كدور اجتماعي أو وظيفة اجتماعية ويمكن النظر إليها كعملية سلوكية، والقيادة دائماً تتفاعل نشط ومؤثر وليست مجرد مركز ومكانة وقوة (زهران، ١٩٨٧م: ٢٦٩).

وعلى ضوء ذلك فإن القادة ينقسمون إلى:

أ- القادة الشعبيين أو المحليين:

وهم القادة الذين يتبعون من جماعات المجتمع المحلي نفسه ومن خلال التفاعل الطبيعي بين أعضائها الذين تدرك تلك الجماعات أنهم يساعدونها على تحقيق أهدافها مسبقاً ولهم بذلك ثقة فيهم وتأثراً بأرائهم ويصبحون بذلك كله من المعبرين عن رأيها والممثلين لها.

ب- القادة الرسميون:

وهم ذوو المناصب الرسمية المعترف بها في المجتمع وهؤلاء يكون لهم تأثير كبير في المجتمع المحلي بحكم شغلهم لتلك المناصب.

ج- القادة المهنيون:

وتقتصر هذه الفئة على الأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً العاملين منهم بتنظيم المجتمع، وذلك على اعتبار أن لتلك الفئة دوراً خاصاً متميزاً عن أدوار كل الفئات السابقة، إذ يستهدف عملهم في النهاية مساعدة المجتمع وقادته من المحليين والرسميين على تنظيم الصفوف لمواجهة المشكلات المجتمعية (رجب وآخرون، ١٩٨٦م: ٢٩٢).

ومن أهم سمات القائد المحلي الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمراً

سهلاً، واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية الاجتماعية (العادلي، ١٩٨٢م: ١٢٣).

إن اشترك القيادة ومبادراتها هي المرتكز الأساسي لبرامج التنمية الاجتماعية، كما أن برامج التنمية الاجتماعية نفسها ما هي إلا برامج لتدريب القيادات المحلية فالثقاة المحليون هم الذين يستطيعون مساعدة أفراد المجتمع وجماعته على التفكير والعمل من أجل رفاهية مجتمعاتهم وتقدمها، ولضمان نجاح برامج التنمية لابد من توفر الثقة بين القيادات المحلية والأجهزة الحكومية وبين القيادات المحلية وقاعدتها الجماهيرية للمجتمع (الصادي، عجوبة، ١٩٩٢م: ١٠١). كما أن مشاركة البيئة المحلية عن طريق إثارة الوعي والإقناع بالحاجات الجديدة في التفكير والتنفيذ قاعدة جوهرية في عملية التنمية، ويتم ذلك عن طريق قادة محليين مدربين على العمل الاجتماعي، فالثقاة المحلي أكثر نجاحاً في تغيير الاتجاهات من الفني الغريب الذي قد يكون أكثر قدرة وكفاءة فنية من القائد المحلي ولكنه هو نفسه جديد يحتاج إلى قبول قبل أن تقبل أفكاره (صابر، ١٩٩٢م: ٢٥٤).

إن تدريب القادة المحليين للقيام بدورهم يشمل كيفية العمل مع الناس وتفهيم مشاكلهم واكتساب بعض المهارات الأساسية في إدارة الجلسات وتسجيل مراحل العمل حيث لا ينبغي أن ينفرد بذلك العمل الموظفون أو المهنيون في العمل الاجتماعي أو العمل الإعلامي، بل لابد من مشاركة القادة المحليين للقيام بدورهم لتسهيل كيفية العمل مع الناس وتفهيم مشاكلهم (عبد اللطيف، ١٩٩٥م: ١٢٤).

العناصر الفاعلة في التنمية الاجتماعية للمجتمع:

يطالب المنمي الاجتماعي على سبيل المثال وفي كل الأحوال باستثارة المجتمع المحلي وإشراك الأهالي، وإعطائهم حق تقرير المصير، وأن يحصل على قبولهم، وأن يزودهم بالاستعدادات والمهارات، وأن ينشط في تحريك البرنامج أثناء مراحل التنفيذ، وأن يراعى مشكلات الجماعات والفئات الخاصة والأفراد، وأن يقيم علاقة مهنية مع المجتمع المحلي وألا ينحرف إلى مستوى العلاقات الشخصية وأن يرجع إلى الخبراء لأخذ نصحتهم ومن ثم تعرض برامج خدمة المجتمع بواسطة الأخصائي الاجتماعي أو المنمي الاجتماعي وفق خطوات محددة تتمثل في شرح البرنامج، واكتساب ثقة الأهالي والتعرف على المجتمع، وبناء الأجهزة الرئيسية والتخطيط والدراسة العلمية

والتنفيذ. يطلب كل هذا من الأخصائي الاجتماعي وقد لا تكون في حوزته موارد كافية وقد يكون محدود المسؤوليات على المستوى المحلي.

لعل هذه المبادئ والخطوات تختلط ببعضها لدرجة يصعب التمييز بين ما هو خطوات وما هو مبادئ، وعلى كل ليست هذه هي المشكلة الوحيدة ولكن هناك مشكلات أكبر من هذه، من ذلك أن مناهج خدمة المجتمع قد صممتها - في بداية ممارستها في الخمسينات - خبراء أجانب على المجتمعات المحلية وقد ظلت المبادئ والخطوات التي وضعوها في ذلك الوقت تشكل الإطار المرجعي لكل منم اجتماعي على الرغم من أن طبيعة المجتمعات المحلية قد تغيرت كما تغيرت طبيعة المنمن الاجتماعيين أنفسهم، وقد أصبحت مسؤولية المنمي الاجتماعي أن يشعر المجتمع بأنه يقدم له خدمة ضرورية شأنه شأن الزراعيين والصحيين والمعلمين.

والمنمون الاجتماعيون قد أصبحوا في الغالب من أبناء الوطن وبناته أو من ثقافته؛ كما أن المجتمعات المحلية لم تعد هي المجتمعات المغلقة لا فهم ولا معرفة لها ببرامج التنمية الاجتماعية، فمعظم المجتمعات النامية قد عرفت الآن تلك البرامج وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها، وقد يكون لدى الكثيرين من أعضاء المجتمعات المحلية معارف وخبرات ومهارات تفوق معارف وخبرات المنمي الاجتماعي نفسه، وقد يكون هذا الموقفاً محبطاً للمنمي ويفرض عليه ضرورة اكتساب مزيد من المعارف والمهارات بدلاً من الانزواء والتقليد والرتابة.

إن الاعتقاد بأن الأخصائي الاجتماعي أو أن المنمي الاجتماعي هو الذي يحمل المفاتيح السحرية التي يحرر بها المجتمعات المحلية من آثار تخلفها اعتقاد خاطئ وقد أضرب هذا بمنهج تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية عموماً في كثير من البلدان النامية، إن المجتمع المحلي قد يمتلك من القدرات ما لا يمتلكه المنمي الاجتماعي أو الوكالة التي يعمل فيها ومن ثم فإن علينا أن نبحث عن دور جديد للمنمي الاجتماعي في مجتمعات متغيرة بالفعل لكي تصبح من مسؤولياته لا إحداث التغيير وإنما ضبط هذا التغيير وتوجيهه في مسارات تنموية محددة تقلل من إهدار الطاقات والإمكانات المادية والبشرية على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.

إن على برامج خدمة المجتمع أن توجه جهودها إلى التنمية الاجتماعية الحقيقية وذلك بالعمل مع كل شئات المجتمع المحلي، فربما كانت الصفوة في حاجة إلى برامج تنموية أكثر من

المجتمعات الزراعية المغلقة. فإزدواجية وثنائية الصفوة في حياتها وممارستها وعاداتها وتقاليدها ربما كانت هي السبب في إهدار الثروات والملاقات المادية والبشرية. فالصفوة هي التي ترى أن حياة المجتمعات «التقليدية» تافهة ولا قيمة لها وبذلك أفتعت الريفيين بطرق مباشرة وغير مباشرة بأن حياة الريف حياة لا قيمة لها ولا بد من تحديثها وذلك حتى يكون إسهام الريفيين إسهاماً حقيقياً للتنمية المحلية والوطنية.

إن الصفوة من خلال هذا الاتجاه قد طبقت مقاييس ومعايير مادية على الحياة الريفية وقد جهلت عوامل أخرى ثقافية واجتماعية أكثر أهمية من الإنتاج المادي. إن الريف لا ينتج بضائع محدودة فحسب ولكنه ينتج علاقات اجتماعية متينة وقوية ومتأزرّة في ضوء ما ينتج. إن الريفيين قد ينتجون ما يشبع الحد الأدنى من احتياجاتهم المادية، ولكنهم أيضاً ينتجون ما يشبع الحد الأقصى من احتياجاتهم المعنوية وهي المدينة عندما يهاجرون قد لا ينتجون ما يشبع أي من احتياجاتهم المادية أو المعنوية.

بينما تشير الصفوة بالتحديث، فإن الصفوة في نفس الوقت تتباكى على ماضيها التليد في كل البلدان النامية، فالصفوة هم الذين يصورون حياة القرية بأنها كانت آمنة و متماسكة وسعيدة ومكتفية وراضية وقانعة بعيشها حيث المساواة بين الناس وحيث لا جريمة ولا قتل ولا ابتزاز ولا سلب أو نهب. هذه صور زاهية ومبالغ فيها عن الحياة الريفية، ولكن مثل هذه الصورة المشرفة لا ترضي الصفوة في وصفهم المتجدد فتقدم الوجه الآخر من العملة حيث تصبح القرية هي موطن الكسل والتراخي وعدم التجديد والابتكار والجرائم والآثام والأمراض والأوبئة والمجاعات والفقر.

هذه هي الصورة التي يبدأ الريفيون في إدراكها عن أنفسهم وعن حياتهم وعن قراهم ومن ثم يندفعون في الهجرة نحو المدن، وفي المدن تتراكم جيوش العطالين عطالة كاملة أو مقنعة أو موسمية، ومن ثم لا يستطيع كثير من المؤجرين الحصول على أكثر مما يسد رمقتهم من دخل ويلبي الحد الأدنى من احتياجاتهم فيعيشون ظروفاً أقسى من الظروف التي ألفوها في الأرياف ويتدنّى إسهامهم الحقيقي في التنمية إلى أدنى حد، حتى إنهم يصبحون غير قادرين على إعالة أنفسهم ويصبحون عائلة على المجتمع الحضري الريفي على حد سواء لأنهم بهجرتهم يفرغون الريف من قياداته وقواه المنتجة، فتتدنّى إنتاجية الريف، وتهجر المزارع وتتناقص أعداد الحيوانات والشيخ

المسن المنتج في الريف قد يصبح عميلاً ملحقاً لأجهزة الضمان والرعاية الاجتماعية في المدن، والمرأة الشابة في الريف ربما تحولت إلى البغاء والدعارة في بعض مدن الدول النامية والأطفال المنتجون في الرعي والزرع ربما تحولوا إلى أحداث وجانحين وفقراء متسولين، وعلى برامج التنمية الاجتماعية أن تحول دون انسلاخ الريفيين عن أعمالهم الزراعية وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية.

إذا كانت خطط التنمية على المستوى الوطني تهدف بالفعل إلى التنمية الريفية فلا بد أن تقع على عاتق المنمين الاجتماعيين الريفيين مسؤولية التوفيق بين الأهداف المعلنة والواقع الممارس. إن الاختلاف بين الأهداف المعلنة والممارسة هو الذي يؤدي إلى إحباطات المجتمعات المحلية وإحباطات المنمين الاجتماعيين أنفسهم، ولا يمكن في مثل هذه الحالة أن تتوقع من شخص محبط أن يقوم بتنمية مجتمعات محبطة. ومصدر الإحباط ربما يكون هو عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية على مختلف المستويات لأنها تخاطب المواطنين بلغات مختلفة ومتناقضة ومتعارضة، فعلى سبيل المثال هناك أجهزة تحبذ التقليد والحياة التقليدية وأجهزة أخرى تدعو للتغيير والتجديد دون أن تحدد هذه الأجهزة مجتمعة ما الذي ينبغي المحافظة عليه وما الذي ينبغي تغييره وما هو البديل.

ومن الأخطاء التي تقع فيها أجهزة التنمية الاجتماعية اعتقادها المسبق أحياناً بأن مشاريع العون الذاتي جديدة على المجتمع، وعلى العكس من ذلك فإن ممارسات العون الذاتي وكيف نحافظ عليه أمام متغيرات متعددة وغير مرغوب فيها هي كثير من الأحيان كالهجرة مثلاً، فالهجرة على سبيل المثال لا تساعد على الاحتفاظ ببرامج العون الذاتي لأنها تضعف روابط المجتمع وتأتي باتجاهات مختلفة، كما أنها تفرغ المجتمع من القوى القادرة على ممارسة أنشطة العون الذاتي. مثال آخر إن العون الذاتي تتم ممارسته من خلال تكنولوجية محلية جرى تطويرها عبر مئات السنين، والقضاء على مثل هذه التكنولوجيا باسم التحديث ربما قاد إلى تحطيم التعاون والتآزر بين أفراد المجتمع، فبدلاً من أن يكون محور الإنتاج من الأسرة إلى عائل الأسرة فقط، وحل الإنتاج الإلزامي للزارعين محل الإنتاج الحر، وحل الإنتاج للتصدير محل الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي والسوق المحلية. وما يصدق على السودان يصدق على كثير من مشاريع تحديث الزراعة في البلدان النامية، إن ما يهم واضعي السياسات والمخططون في تلك البلدان هو عائد الزراعة المادي وقد أغفلوا عائدها

الاجتماعي والثقافي، وتحديث الزراعة ربما أدى إلى تمايز اجتماعي واضح بين المزارعين وحول أعدادا كبيرة منهم إلى نبلاء وآخرين إلى أجراء معدمين.

إنه لا ينبغي أن نقيس نجاح التنمية الاجتماعية بمدى ما توفره البلاد النامية من سلع وخدمات مستوردة ولكن يجب أن يقاس هذا النجاح بمدى ما تنتجه هذه البلاد من خدمات إنتاجية واجتماعية. فالانفتاح على السوق الاستهلاكية للدول الصناعية يؤثر في القيم والعادات والتقاليد. ولعل البلدان التي استطاعت إنتاج السلع والبضائع الاستهلاكية والإنتاجية هي وحدها التي كانت أكثر قدرة على الاحتفاظ بقيمتها وعاداتها وتقاليدها وتوازن سكانها وقواها المنتجة بين الريف والحضر من البلدان التي اندفعت وراء الاستهلاك فحسب، ولو أن البلدان الصناعية استهلكت في بداية تطورها ما تستهلكه الدول النامية في الوقت الراهن لما تمكنت من تحقيق ما وصلت إليه من درجات النمو، وعلى عاتق برامج التنمية الاجتماعية تقع مسؤولية العمل مع المجتمع المحلي من أجل ترشيد الإنتاج والاستهلاك المجتمعي التعاوني على مختلف المستويات والقطاعات الفردية والجماعية والمحلية والقومية (الصادي، عجوية، ١٩٩٢م: ١٠٢، ١٠٦).

علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية:

يؤكد كثير من العلماء الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فيرى البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا (إسماعيل وعلي، ١٩٨٧م: ١٨٢).

كما إن إنجاز الأهداف الاقتصادية إنما يتأثر سلبيا وإيجابيا بمدى سلامة البناء الاجتماعي للمجتمع، ولذا كان من الطبيعي أن ترتبط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل، ويؤكد هذه العلاقة الوثيقة أحد التقارير الصادرة من الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم حيث يذكر أنه لا يمكن أن يحرز العالم أي تقدم حقيقي إذا ما تحققت التنمية في الميدان الاقتصادي وحده مع الإهمال النسبي لاعتبارات التنمية الاجتماعية فمشاكل التعليم والإسكان وتحسين الصحة والثقافة تؤدي إذا أهملت إلى خنق التنمية الاقتصادية الفعالة

وإلى منع تحقيقها تماماً، كما أن الاقتصاديين يشعرون بالحاجة إلى اليد العاملة الماهرة لمواجهة تزايد الطلب المحلي إلى الخدمات الصحية والثقافية المقبولة في البلدان المتحضرة أكثر من شعورهم بها في البلدان النامية التي تستطيع أن تكيف نفسها باستمرار حسب الضرورات الاجتماعية والاقتصادية جميعاً (محمد، ١٩٩٦م: ٢٢). إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية وحيث إنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته ومستلزمات الإنتاج وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى المعيشي للإنسان فإنها تحتاج إلى إنسان معد ومدرب على أن يستخدم هذه الوسائل الاستخدام الصحيح وعدم إهدارها بل استخدامها استخداماً كافياً ورشيداً وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية، فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أي مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

إذن فالتنمية الاجتماعية تعد الإنسان الإعداد الذي يؤهله للاستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وإمكانات، وتغيير وتطويع هذه الإمكانيات لصالحه بحيث يمكن ملاحظة تغيير الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى نتيجة للجهد الذي يقوم به وفقاً لدرجة إعداده ومستوى مهارته، ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية بما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة إذ لا بد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية البشرية). فلا يمكن حدوث تنمية إلا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحيتين معا في ارتباطهما وتكاملهما، إن النسق الاجتماعي بأشكاله الأساسية والفرعية بالنسبة لأي مجتمع يعد كلا متساند الأجزاء تتداخل وتتساند وظيفياً، فإن أي تغير يطرأ على أي جزء منها يؤدي إلى إحداث تغييرات متتالية في الجزء الآخر أو في الأجزاء الأخرى، فالتغيير الذي يلحق بالجوانب الاقتصادية يؤثر في الجوانب التعليمية و يؤثر بالتالي على بقية الجوانب وهكذا، وتعتبر النظرة الجزئية إلى جانب وإهمال بقية الجوانب سببا في فشل مشروعات وبرامج التنمية (محمد، ١٩٨٨م: ٧٢).

ومن الممكن أن تترتب على التنمية الاقتصادية التي لا تصاحبها تنمية اجتماعية مشكلات

كثيرة يصعب التغلب عليها وإزالة آثارها، فالتنمية الاقتصادية التي حدثت في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي لم تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية ترتب عليها من الناحية الاقتصادية ارتفاع الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل، غير أنه ترتب عليها من ناحية أخرى تفكك روابط القرى وضعف السلطة الأبوية، كما ترتب عليها ظهور قلة تمتلك وسائل الإنتاج وكثرة لا تمتلك إلا الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل، كما ترتب عليها زيادة نسبة الانحلال وكثرة الجرائم وازدياد نسبة الإدمان.

والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ضرورة ولازمة للتنمية الاقتصادية فهي ضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والإنسان ذو الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطاً كافياً من التعليم والذي يستمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضرة ومستقبله هو الذي يستطيع أن يسهم بإيجابية في بناء المجتمع وتميمته (حسن، ١٩٩٨م: ١٣).

مؤشرات تفاعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يتجه الفكر الإداري والاقتصادي المعاصر إلى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة تستهدف إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية وصولاً إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج، ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المواطنين. وفي إطار هذا التحديد لمعنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضح بعض المؤشرات المهمة عن عملية التنمية:

أولاً: إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي باستخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم، وبذلك فإن التنمية ليست عدداً من المشروعات المنفصلة بدون ارتباط، ولكنها مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتفاعلة التي تحتاج إلى تخطيط دقيق ومتوازن وقيادة على درجة عالية من الكفاءة.

ثانيًا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي صورة من صور التغيير المخطط Planned Change إذ يرمى إلى تحويل أوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة إلى أوضاع أخرى أكثر تناسبًا مع متطلبات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك المستهدفة.

ثالثًا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تستهدف إحداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي إنما تتعامل مع ظروف متغيرة وغير مستقرة، كما إن جهود التنمية تتأثر بتفاعل العديد من المتغيرات المحلية والخارجية التي تعكس آثارها السالبة أحيانًا والموجبة أحيانًا أخرى على مسيرة التنمية وفعاليتها، وبذلك فإن الأهداف المحددة للتنمية قد لا تتحقق جميعها وينفس المستويات المخططة . ومن ناحية أخرى فإن هناك ثمة احتمالات بتحقيق نتائج أخرى غير مرغوبة ولم تكن ضمن النتائج المخططة.

ومثل هذه النتائج غير المرغوبة تنعكس سلبًا على أنشطة التنمية وتوق انطلاقتها وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى فشلها تمامًا، ومن أهم أمثلة النتائج السالبة التغيرات المفاجئة التي تحدث في معدلات وأنماط توزيع الثروة والدخل بين فئات المجتمع المختلفة بحسب درجة ارتباط كل فئة بعملية التنمية، وشيوع أنماط من السلوك الاستهلاكي والعلاقات الاجتماعية الضارة بأهداف التنمية ومتطلباتها.

رابعًا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية ذات تكلفة للمجتمع تتمثل في الإشباع والفوائد العاجلة التي يحظى بها الأفراد والجماعات من أجل الادخار والاستثمار في استعراض وتحليل كل البدائل المتاحة والممكنة للعمل الإنمائي واختيار تلك البدائل التي تحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن، وعلى ذلك فإن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الأساس على دقة الدراسات ووفرة المعلومات عن الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ووضوح المعايير وعلمية الأساليب المستخدمة في المقارنة والمفاضلة بين تلك المشروعات (محمد، ١٩٨٨م: ٧٢).

ولذلك فإن الخطط الخمسية للتنمية في المملكة ركزت على هذا الأثر، كما جاء في (خطة التنمية الثانية، ١٩٨٥م: ٥٢٧) التي تعتبر منطلقًا لبقية الخطط التالية لها «إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عمليتان مترابطتان، يتوقف نجاح أي عملية منهما على العملية الأخرى، وإن

البرامج الاجتماعية التي ستوضع موضع التنفيذ خلال السنوات القادمة إنما تهدف إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين المستوى الصحي، وإتاحة الفرصة لكل مواطن من مواطني المملكة للإفادة من الرفاه الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، على أنه لن يكون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية النتائج المرجوة دون وجود نظام فعال لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين».

المداخل العلمية للتنمية الاجتماعية

- إستراتيجيات التدخل في التنمية الاجتماعية
- تصنيف الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية
- تجديد الإطار الفكري والتنظيمي لعمليات التنمية الاجتماعية
- خطوات تقدير الاحتياجات المجتمعية
- تفعيل التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية

إستراتيجيات التدخل في التنمية الاجتماعية:

- إن التنمية الاجتماعية لا يتحقق لها مقومات النجاح ما لم تستجمع العناصر التالية :-
- تغير بنائي.
- دفعة قوية.
- إستراتيجية ملائمة.

ويقصد بالإستراتيجية الملائمة الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي (حسن، ١٩٨٨م: ١٩٩).

وينبغي أن تقوم إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرفهي بالنسبة لكافة المواطنين، كما ينبغي أيضاً أن تقوم إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي (محمد، ١٩٨٨م: ١٦).

وتختلف الإستراتيجية عن التكنيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط إستراتيجية وأخرى تكنيكية، فالخطط الإستراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكنيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية (حسن، ١٩٨٨م: ٢٠٠).

وقد حدد (حمودة، ١٩٨١م: ٢٩) إستراتيجيات التنمية في كتابه «الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية» فيما يلي:

١- الإستراتيجيات المحافظة:

- أ - الإستراتيجيات العلمية الرشيدة.
- ب - إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية.
- ج - إستراتيجية القوة.

٢- الإستراتيجية الثورية:

كما قسم تكتيكات التغيير المخطط إلى العناصر التالية:-

- تكتيك المسح الذاتي.
- تكتيك توسع الأفق.
- تكتيك المشاركة.

وفي الواقع فإن كل ما ذكر من إستراتيجيات وتكتيكات خاصة بالتنمية عامة وليس خاصاً بالتنمية الاجتماعية وذلك حسب ما ذكر في كتب علم اجتماع التنمية.

أما كتب الخدمة الاجتماعية فقد ركزت فقط على المشاركة كإستراتيجية أساسية من إستراتيجيات التنمية الاجتماعية.

حيث يمكن تحديد معنى المشاركة على أنها تطوع نابع من الرغبة دون انتظار العائد المجزي من مشروعات المجتمع التي تنفق أهدافها وقيم المجتمع ومعايرة من خلال منظمات عامة أو تطوعية وذلك للمساهمة في العمليات الوفائية أو الإنشائية والعلاجية في المجتمع (Sieder, 1971: 1525).

وتعتبر المشاركة هدفاً ووسيلة حيث إنها هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرفها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسائلها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم (الجوهري وآخرون، ١٩٨٢م: ١٤٢).

ولتحقيق غايات التنمية الاجتماعية فإنه لا بد من اشتراك أفراد المجتمع المحلي وموافقهم على وضع الأهداف والاتفاق على وسائل تنفيذ هذه الأهداف ولكي تتحقق المشاركة الكاملة فإن "ليببت" Lippitt يشترط إعادة توزيع النفوذ والسلطة بين مختلف القوى والجماعات المحلية، ولكن شريطة أن تتجنب برامج خدمة المجتمع وتنميته إثارة الصراع والتوتر أثناء مراحل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية (عجوبة، ١٩٩٢م: ١٠١).

وتبدو أهمية المشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية من خلال البنود التالية:-

- ١ - المشاركة مبدأ أساس من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة.
- ٢ - من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يتغلبون على مشاكلهم.
- ٣ - يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر انتشاراً، وأهم فائدة.
- ٤ - يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.
- ٥ - أصبحت المشاكل المجتمعية كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.
- ٦ - توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي.
- ٧ - مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.
- ٨ - في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.
- ٩ - الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية هو دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساس لتحقيق الخطة.
- ١٠ - يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه نظراً لما يوجد بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير (الجوهري وآخرون، ١٩٨٤م: ١٥٣).

وتعتبر المشاركة ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية في المجتمع، وخاصة في المشاركة في اتخاذ القرار، وإذا كانت المشاركة حقاً للمجتمع إلا أنها في نفس الوقت وسيلة تربية يكتسب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتمائية، كما

أنها تعدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع، وبطبيعة الحال لا يمكن أن نتصور أن تقف الخدمة الاجتماعية موقفًا غير مؤيد من المشاركة، ذلك لأن الوظيفة الأساسية للخدمة الاجتماعية تعكس الاهتمام بتحقيق المساواة في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية، كما إن المشاركة تعتبر من المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية عامة، وفي طريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص، كما تعني المشاركة بالنسبة للخدمة الاجتماعية إسهامات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه، ومن هذا المنطلق فإن المشاركة التي نعنيها هي نوع من الجهود التطوعية والتي تقوم على الرغبة الذاتية والوازع الديني للشخص دون إجبار أو إلزام من قبل الهيئات (علي وخاطر، ١٩٩٢م: ١٤٥).

وينبغي أن تقوم إستراتيجيات التنمية الاجتماعية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لكافة المواطنين وإعطائهم الفرصة للمشاركة (حسن، ١٩٩٨م: ١٢٠).

وهذا ما ينطبق على المجتمع السعودي، فمن خلال الخطط التنموية مثلًا جاء في الأساس الإستراتيجي للتنمية الاجتماعية الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية اللازمة له، ومساعدته على المساهمة في تنفيذ برامج خطة التنمية والاستفادة من ثمارها وذلك من خلال:

- ١ - توعية أفراد المجتمع بأهداف التنمية ومتطلباتها.
- ٢ - العناية بالطفل في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.
- ٣ - زيادة الاهتمام بالمعوقين.
- ٤ - إدخال نظام خدمة العلم.
- ٥ - إدخال مبادئ التربية العسكرية في المدارس الثانوية.
- ٦ - مكافحة الأمية والقضاء عليها وفق خطة زمنية محددة.
- ٧ - زيادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي التي تركز على مشاركة المواطنين ومساهماتهم في

تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية.

- ٨ - زيادة الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في كافة المجالات والعمل على مساهمة القطاع الأهلي في القيام بها وذلك بتشجيع إنشاء المزيد من الجمعيات الخيرية الأهلية.
- ٩ - الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية.
- ١٠ - تحسين إمكانيات الأفراد بزيادة دخلهم.
- ١١ - زيادة الاهتمام ببرامج ورعاية الشباب (خطة التنمية السادسة، ١٩٩٥م: ٤٧٧).

كما ينبغي أيضا أن تقوم إستراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الضروري أن يكون واضحاً للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية أحدهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخرى تنمية الموارد البشرية (حسن، ١٩٩٨م: ١٢١).

ذلك لأن التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من إدراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية وحيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، ومستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى المعيشي للإنسان تحتاج إلى إنسان معد ومدرب على أن يستخدم هذه الوسائل الاستخدام الصحيح وعدم إهدارها بل استخدامها استخداماً كافياً ورشيداً وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية، فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أية مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

إذن فالتنمية الاجتماعية تعد الإنسان الإعداد الذي يؤهله للاستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وإمكانيات وتغيير وتطويع هذه الإمكانيات لصالحه بحيث يمكن ملاحظة تغيير الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى نتيجة للجهد الذي يقوم به وفقا لدرجة إعداده ومستوى مهارته، ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم

هي استكمال وظيفية التنمية الاقتصادية بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة إذن لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية البشرية) فلا يمكن حدوث تنمية إلا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحيتين معا في ارتباطهما وتكاملهما، إن النسق الاجتماعي بأشكاله الأساسية والفرعية بالنسبة لأي مجتمع يعد كلا متساند الأجزاء ولا يجب النظر إلى كل جزء على حدة أو بمعزل عن الجزء الآخر، فما دامت الأجزاء تتداخل وتتساند وظيفيًا فإن أي تغيير يطرأ على أي جزء منها يؤدي إلى إحداث تغييرات متتالية في الجزء الآخر أو في الأجزاء الأخرى، فاللتغيير الذي يلحق بالجوانب الاقتصادية يؤثر في الجوانب التعليمية ويؤثر بالتالي على بقية الجوانب وهكذا، وتعتبر النظرة الجزئية إلى جانب وإهمال بقية الجوانب سببا في فشل مشروعات وبرامج التنمية (علي وخاطر، ١٩٩٢م: ٦٤).

ومن الممكن أن تترتب على التنمية الاقتصادية التي لا تصاحبها تنمية اجتماعية مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها وإزالة آثارها، فالتنمية الاقتصادية التي حدثت في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي لم تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية تترتب عليها من الناحية الاقتصادية ارتفاع الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل، غير أنه تترتب عليها من ناحية أخرى تفكك الروابط القرابية وضعف السلطة الأبوية، كما تترتب عليها ظهور فئة تمتلك وسائل الإنتاج وكثرة لا تمتلك إلا الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل، كما تترتب عليها زيادة نسبة الانحلال وكثرة الجرائم وازدياد نسبة الإدمان.

والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية فهي ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والإنسان ذو الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا كافيا من التعليم والذي يستمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته (حسن، ١٩٩٨م: ١٢).

ومن هنا يتجه الفكر الإداري والاقتصادي المعاصر إلى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

عملية شاملة تستهدف إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية وصولاً إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج، ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المواطنين.

تصنيف الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية:

تتعدد أهداف التنمية الاجتماعية وتختلف باختلاف المجالات أو القطاعات أو طبيعة المجتمع الذي تطبق فيه هل هو مجتمع نام أم مجتمع متقدم؟ أيضاً هل برامج التنمية التي تطبق على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى إقليم من الأقاليم أو على المستوى القومي؟ جميع ما تم ذكره يحدد أهداف التنمية الاجتماعية ويجعل المخططين الاجتماعيين وخبراء التنمية يركزون على محاور معينة دون أخرى، بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف عامة للتنمية الاجتماعية، تختلف من دولة لأخرى حسب أيديولوجيات وقيم المجتمعات.

وتتمثل الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية كما تناولتها الكتب والمراجع العربية في ما يلي:

١ - زيادة الدخل القومي: حيث تهدف التنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي، وذلك لأن الغرض الرئيسي الذي يدفعها للقيام بعمليات التنمية الاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها (محمد، ١٩٨٨م: ٧٨)، وإن كان هذا الهدف لا يقتصر على الدول الفقيرة فقط - من وجهة نظري - حيث تسعى دول العالم كافة إلى زيادة الدخل القومي خاصة مع الاتجاه المتزايد نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٢ - رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة غاية من غايات التنمية الاجتماعية (محمد، ١٩٨٨م: ٧٨)، وهذا الهدف يرتبط بالدول النامية والمتقدمة أيضاً وإن كانت بعض المراجع ربطتها فقط بالدول النامية، قد يكون هذا الهدف أكثر ارتباطاً بالدول النامية لفقرها، ولكن حتى الدول المتقدمة لا تخلو من مشكلات الفقر، وهي تسعى اليوم إلى تقديم حد أعلى من إشباع الاحتياجات وليس حداً أدنى. فمنذ أن بدأت الدول تأخذ بخطى التنمية وهي تسعى إلى الوصول إلى حد الكفاية وليس حد الكفاف، وهو ما يعبر بالفعل عن رفع مستوى المعيشة.

٢ - تقليل التفاوت في الدخل والثروات: إن وجود فئات أو طبقات تتمتع بالغنى المفرط وطبقات فقيرة تعاني من الفقر المدقع قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات في المجتمع (محمد، ١٩٨٨م: ٨١)، ولقد فرض الإسلام الزكاة واعتبرها ركناً من أركان الإسلام وفيها تزكية وتطهير لمال الغنى ومساعدة الفقير، وفي ذلك ما يقلل أو يحد من حقد الفقراء على الأغنياء.

والمملكة العربية السعودية تضع أهدافاً عامة لخططها الخمسية وهناك هدف رئيس في جميع الخطط ألا وهو الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية وزيادة الرفاهية ورفع مستوى المعيشة لشعب المملكة العربية السعودية مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال أهداف فرعية تتمثل غالباً في: زيادة الإنتاج وتطوير الموارد البشرية وتنويع مصادر الدخل (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ: ٢٥؛ وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ: ٨٧-٨٨).

وثمة تقسيم آخر للأهداف وفقاً لمجالات التنمية الاجتماعية ويتمثل فيما يلي:

- ١ - مجال التعليم.
- ٢ - مجال العمل.
- ٣ - المجال الصحي.
- ٤ - مجال الإسكان.
- ٥ - الخدمات الاجتماعية (حمودة، ١٩٨١م: ١٩-٢٠؛ علي وخاطر، ١٩٩٣م: ١٧٥) هذا التقسيم الذي ورد في الأدبيات والمراجع العربية يتفق مع التقسيم الذي ورد في خطة التنمية الاجتماعية الأولى في المملكة العربية السعودية، في حين تم فصله بعد ذلك كما ورد في الخطة السادسة، حيث اختلف التصنيف فلقد تضمنت التنمية الاجتماعية ما يلي: الخدمات الصحية، الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية، الثقافية وأخيراً الخدمات الدينية والقضائية، وندرج التعليم وقضاياها تحت عنوان الموارد البشرية، في حين استقل موضوع العمل والعمال تحت مسمى القوى العاملة، وندرج الإسكان تحت عنوان التنمية الإقليمية والحضرية (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ؛ وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ).

والجدير بالذكر أن المجالات السابق ذكرها سواء اندرجت تحت مسمى التنمية الاجتماعية أو انفردت تحت مسمى خاص بكل مجال، جميعها اهتمت بالقضايا والمشكلات التي تواجه هذه

المجالات، بالإضافة إلى مناقشة ما تم إنجازه وما يتوقع إنجازه في المستقبل والتنبؤ بما يمكن أن يترتب على استمرارية بعض المشكلات مثل: الإخفاق في سياسات العودة واستمرارية التسرب الدراسي والتخلف الدراسي وارتفاع تكاليف أفراد المجتمع على المساعدات الاجتماعية وعدم توافر الخدمات الصحية والخدمات العامة في بعض الأحياء أو القرى، والاهتمام بالشباب والتثقيف ونشر الوعي الاجتماعي، ووضع الأهداف والاستراتيجيات لمواجهة تلك المشكلات.

والتحدي الحقيقي الذي يواجه خطط التنمية في المجتمع السعودي لا يتمثل في التقسيم والتصنيف ولكن في مدى قدرتها على مواجهة هذه المشكلات، وفي مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لكل خطة.

فتجد أن الخطة في مجال التعليم تهدف إلى التوسع المستمر في توفير فرص التعليم على كافة المستويات، وهو هدف يتناسب مع مجتمعنا باعتباره مجتمعاً نامياً ولكن زيادة فعالية البرامج التعليمية ورفع مستواها مطلب أساسي أيضاً لتحقيق التنمية الاجتماعية.

كذلك تركيز القطاع الصحي على تجهيز المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية والبرامج العلاجية مهم ولكن وجود أهداف تسعى إلى زيادة فعالية الخدمات الصحية والاهتمام ببرامج الصحة الوقائية والتثقيف الصحي والتغذية هو غاية أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وعلى الرغم من أننا نجد أن خطط التنمية تذكر ذلك في أهدافها وإستراتيجياتها إلا أن ما يتم تنفيذه لا يمثل تلك الأهداف في طموحاتها.

والمملكة تسعى على توفير السكن لذوي الدخل المحدود والنهوض بالظروف السكنية، وتشجع القطاع الخاص على العمل على تطوير العقارات وإنشاء الأبنية السكنية (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ: ٢٧)، وناقشت الخطة السادسة قضايا الإسكان التي تتمثل في زيادة الطلب على الإسكان نتيجة المعدل المرتفع لنمو السكان، الأمر الذي يتطلب المزيد من الوحدات السكنية بالإضافة إلى الوحدات السكنية المطلوب إعادة بنائها، مما يشكل ازدياد في الطلب ونقص في العرض من الوحدات السكنية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المعروض من الأراضي والوحدات السكنية (وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ: ٤٢٨)، وهي قضية تحتاج إلى مساهمة القطاع الخاص في توفير ذلك مع إشراف من قبل الدولة لعدم وقوع الاستغلال. والجدير بالذكر أن إشارة الخطة هنا إلى زيادة السكان وربطه

بمشكلة الإسكان لا يرمى إلى الحد من النسل كما تسعى بعض الدول خاصة الغربية منها، حيث أن ذلك لا يتفق مع الهدف العام والأساسي الذي وضعتة الدولة وهو الحفاظ على القيم الدينية، فالإسلام يسعى إلى زيادة النسل، ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً لنجاح الرعاية الأولية في المملكة العربية السعودية (القعيب، ١٤١٩هـ: ١٠٨ - ١٠٩).

وعلى الرغم مما حققته المملكة من تطور سريع في فترة زمنية وجيزة إلا أن هناك بعض الثغرات التي ترتبت عليها نتائج سلبية غير متوقعة، فالتركيز على الكم كان أكثر منه على الكيف، مما أدى إلى اختلال التوازن وعدم تحقيق التنمية بالصورة المتوقعة والمرغوبة، فالعملية التعليمية (على سبيل المثال) لم تحقق تنمية اجتماعية حقيقية كما هو متوقع منها.

فلقد كان العامل التعليمي عاملاً رئيسياً من العوامل التي يعزى إليها الإخفاق في خطط وبرامج التنمية، بسبب عدم كفاءته وغلبة التعليم العام على حساب التعليم الفني وعدم الاستجابة الصحيحة للاحتياجات من القوى العاملة وما نتج عن ذلك من عدم توازن بين المهارات التي أصدرتها تلك الأنظمة التعليمية بحيث أدت إلى إصدار ما يزيد عن الحاجة في مجالات معينة وإصدار نسبة ضئيلة مما تتطلبه الحاجة في مجالات أخرى (النفيعي، ١٩٩٣م: ٨٦).

ويصفة عامة هناك مظاهر متعددة مرتبطة بالتعليم في المملكة العربية السعودية ومنها ما يلي:-

- التوسع الكمي دون الاهتمام بالكيف.
- زيادة كلفة التعليم وانخفاض إنتاجيته.
- فقدان التوازن في محتوى التعليم وأنواعه.
- قصور التخطيط التربوي وضعف الإدارة التربوية.
- غلبة الطابع النظري.

أما ما يتعلق بالتدريب المهني والذي يمثل أهمية خاصة في الدول المتقدمة، وقد يكون مرتكزاً على قاعدة علمية، وقد يعد الكوادر المطلوبة حتى في أدق القطاعات التخصصية المهنية، ويبدو أن التدريب المهني في المملكة العربية السعودية لا يتعدى في أكثر الأحيان كونه تاهيلاً لقطاع

من المجتمع لم يكتسب حظاً من التعليم لممارسة بعض المهن المحدودة، -على الرغم من أن هذا التأهيل يظل ذا جدوى ملموسة نتيجة لتحويل قطاع غير فعال من المجتمع لكي يكون قطاعاً فعالاً- (النفيعي، ١٩٩٢م: ٨٣).

بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية التي تضم هذا النوع من التدريب والتي لازالت عاقبة به، حيث لا يلتحق بهذا النوع من التدريب في الغالب إلا الفاشلين الذين أخفقوا في التعليم العام، فضلاً عن النظرة السلبية نحو العمل اليدوي من جهة أخرى -فإن عدم وجود سياسة واضحة لتنمية القوى البشرية تتبلور في إطارها أهداف محددة للتدريب نوعاً وكماً، أضف إلى ذلك ضعف المدربين والذي يؤدي إلى عدم فعالية برامج التدريب وعدم كفاءة المتدربين والخريجين (العمومي والدخيل، ١٩٩٢م: ١٢٧).

كما أنه على الرغم من أن خطط التنمية جميعها من الأولى إلى السادسة كانت تتادي بالتوسع في الفرص الوظيفية للنساء إلا أننا نجد أنه لم تتحقق نسبة توظيف النساء التي كانت مقترحة ومنووعة منذ الخطة الثالثة والتي بلغت (٦٪) حيث أنه لم تصل حتى الخطة السادسة نسبة توظيف المرأة إلى (٤٪)، فإن قلة الفرص الوظيفية للنساء تتواكب مع الزيادة في معدل الخريجات والزيادة في نسبة القوى العاملة من النساء في المملكة العربية السعودية (United Nations, 1990: 320).

ولو أمكن الاستفادة من هذه الطائفة البشرية استفادة مثلى وفق إطار مقبول لسد ذلك فراغاً كبيراً ولرفع نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة لدرجة كبيرة، ولتم الاستغناء عن الأيدي العاملة غير المواطنة (معهد الإدارة العامة، ١٤١٨هـ: ١٠٤).

فمخاوف المجتمع من الآثار السلبية التي تنجم عن التوسع في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، لا تعادل الآثار السلبية التي تنجم عن التوسع في استخدام القوى العاملة الأجنبية وما يترتب عليها من آثار، مثل الجريمة وتحويل مبالغ هائلة لخارج البلاد كان من الممكن أن تستفيد منها المملكة في تحقيق التنمية الاجتماعية الداخلية.

والقضية أصبحت في الوقت الحاضر ليست قضية قلة الفرص الوظيفية للنساء فقط ولكن قضية انعدام الفرص الوظيفية في سوق العمل، وهو مؤشر لزيادة معدلات البطالة بين الشباب

الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتتزايد هذه النسبة بزيادة عدد الخريجين من الجامعات ومن الثانوية العامة ومن معاهد التدريب المهني، الذين أكملوا تعليمهم أو انقطعوا عن التعليم بسبب الحاجة إلى العمل ورعاية الأسرة.

فتخطيط القوى العاملة يحتاج لربطه بخطة التنمية، كما يحتاج إلى البيانات والمعلومات الإحصائية عن السكان والعمالة واحتمالات النمو في المستقبل وظروف العرض والطلب الحاضرة والمحتملة، ومثل هذه البيانات والمعلومات الإحصائية يندر أن تتوفر بالصورة المطلوبة في المجتمع السعودي وهي ركيزة يتعذر تخطيط القوى العاملة بدونها (عبدالرحمن، ١٩٨٧م: ٢٧٩).

وقد يرجع عدم الاستفادة من القوى العاملة والوافدة استفادة سليمة إلى قلة كفاءة وفعالية سياسات العمل وقلة الحوافز وضعف النظم الانتقائية والتوظيفية للعاملين وقلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتعليمية وتركيبية الأجور وعدم موازنة الأجر مع الإنتاجية (Hill, 1996: 186).

أيضاً يعتبر الإنفاق جانباً من جوانب إخفاق نجاح خطط التنمية الاجتماعية فالإنفاق الاستهلاكي (وليس الإنتاجي) والذي يشمل جانباً كبيراً من الميزانية كان له تأثيرات سلبية على الأفراد، حيث أدى إلى عدم الحفز على المشاركة المجتمعية والانتكالية على الدولة في الإنفاق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن غياب مشاركة الأهالي في وضع الخطط وتنفيذها أدى إلى عدم الشعور بالانتماء أو الشعور بالدور الرقابي على أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الخطط (منتدى الفكر العربي، ١٩٩٤م: ٥٧).

وهناك جانب مهم أيضاً ساهم في إخفاق تحقيق التنمية المنشودة وهو عدم وجود دراسات مسبقة تقييمية تقوم على أساسها الخطط الخمسية، بل غالباً ما تعتمد على العشوائية، فغالباً ما يركز تخصيص الموارد على التقدير التخميني العشوائي وليس على أساليب فنية تحليلية ترشد اتخاذ القرار أو حتى صنع القرار في تخصيص الموارد، ولقد لخصت خصائص الميزانية في دول الخليج العربي بصفة عامة والنقطية منها بصفة خاصة فيما يلي:

١ - غياب مبدأ إنتاجية الإنفاق الحكومي.

- ٢ - تضخم الإنفاق على الاستهلاكات العامة، وكثير من السلع العامة دون تحديد واضح للعائد منها.
- ٣ - الطبيعة الاستهلاكية والجارية على الإنفاق العام حتى ما يتعلق بالمشاريع الإنشائية.
- ٤ - خلو أدوات الرقابة على الإنفاق العام من معايير الكفاءة الفنية والاقتصادية ومن التخصيص الدقيق للسياسات الاقتصادية والإنفاقية البديلة.
- ٥ - عدم مناقشة الحقائق المختلفة لتقويم جدوى كثير من البرامج الحكومية من عدمها.
- ٦ - ضالة ما ينفق على البحث العلمي (عبدالرحمن، ١٩٨٧م: ٢٩٣ - ٢٩٤).

فنتيجة للوفرة المالية في الأعوام السابقة كان الإنفاق يتصف بالبذخ وذلك على مشاريع ليست ذات جدوى، أو لها أهمية قصوى، كما تم الإنفاق على التجهيزات الأساسية بدون الأخذ في الاعتبار بأن هذا الإهدار في الإنفاق سيكون على حساب المستقبل، وعلى حساب الأجيال القادمة، وهو ما تسعى إليه الدول المتقدمة من خلال التنمية المستدامة، فالتخطيط السليم والإنفاق المرشد الذي يأخذ في الاعتبار ما هو كائن وما سيكون هو التخطيط الذي يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويساعد على مواجهة إفرازاتها السلبية وغير المتوقعة (الأمم المتحدة، ١٩٩٦م: ١١).

وعلى الرغم من أنه في الآونة الأخيرة ظهرت نغمة ترشيد الإنفاق نتيجة لانخفاض أسعار البترول ونتيجة للديون المتراكمة للمملكة العربية السعودية، فإنه بدأ تقليص الإنفاق الاستهلاكي، وإن كان نجاح ذلك يتطلب خطة مدروسة وأهدافاً واضحة وإرادة جادة وقدرات إدارية ذات كفاءة عالية، والإنفاق من منطلق اعتبارات موضوعية، والبعد عن الاتجاه الاستهلاكي والتركيز والاهتمام بالاتجاه الإنتاجي، وتصور إنمائي سليم لشمولية التنمية، واستراتيجية تتطلق من التوجه الإنمائي لدى القيادات السياسية والإدارية والتوعية والتعبئة الشعبية (عبدالرحمن، ١٩٩٢م: ٢٧٩ - ٢٨٦).

إذا التحديات التي تواجه خطط التنمية الاجتماعية في المجتمع السعودي هي نتاج عوامل متعددة ومتشابكة فالتعليم ومخرجاته يؤثر على الفرص الوظيفية في حالة عدم مواءمته مع احتياجات سوق العمل، والانتكالية على المساعدات الاجتماعية تؤثر أيضاً على دافعيه الأفراد وحفزهم على العمل، وتدني مستوى الخدمات الناتج عن تحمل الدولة وحدها لأعباء كثيرة ومتزايدة، دونما أي

تعاون من القطاع الخاص أو أفراد المجتمع، وجميع ما سبق ذكره من عوامل يشكل دائرة، بحيث يكون أحد هذه العوامل سببا تارة ونتيجة تارة أخرى.

وعلى الرغم من جميع ما سبق ذكره من أوجه قصور فإنه من الممكن تلافيها في حالة اتباع أسلوب التخطيط السليم القائم على الدراسة العلمية، المعتمدة على توفير البيانات الصحيحة والكافية، وعن طريق المشاركة المجتمعية الفعالة من قبل أفراد المجتمع، ومساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية، ولا ننسى الدور الإعلامي وأهميته لتثقيف وتوعية المجتمع.

تحديد الإطار الفكري والتنظيمي لعمليات التنمية الاجتماعية:

منذ بداية التخطيط التنموي الذي بدأ بصدور أول خطة تنموية عام ١٣٩٠هـ تحدد دور التخطيط في إيجاد الإطار الفكري والعلمي والتنظيمي لعمليات التنمية بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي، ففي المجال الاقتصادي بدأت الدولة ببناء التجهيزات الأساسية وبصفة خاصة التجهيزات الصناعية والزراعية والموانئ والطرق والكهرباء، أما في المجال الاجتماعي فقد كانت خطط التنمية تأخذ في حساباتها رغبات وطموحات وقدرات الشعب السعودي، فأولت اهتماماً خاصاً بنظام التعليم المجاني والتوسع فيه لتعزيز المساواة في الفرص من أجل اكتساب المهارات المطلوبة للتنمية المستدامة، وعملت على وضع نظام شامل من الخدمات الصحية والاجتماعية المجانية وحماية كبار السن والمعوقين وذوى الدخل المحدود (خطة التنمية السادسة، ١٤١٥هـ: ٢٧).

وقد كانت الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية في الخطة الثانية هي الحفاظ على القيم الدينية والروحية للإسلام وتحسين أوضاع جميع الفئات التي تعيش في المجتمع السعودي، وتدعيم الاستقرار الاجتماعي في ظل التغيير الاقتصادي السريع، أما الأهداف الخاصة بالتنمية الاجتماعية كما جاء في الخطة الثانية فكانت (الخطة الثانية، ١٣٩٥هـ: ٦٦).

- ١ - رفع المستوى الصحي ومستوى المعيشة بدرجة كبيرة.
- ٢ - إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للاستفادة من الرفاه الاقتصادي الذي تعيشه المملكة.
- ٢ - إعطاء الحق لكل أسرة في الحصول على ضروريات الحياة الأساسية مهما كان عدد

أفرادها ومهما حل بها من كوارث ونكبات، ومهما انعدمت أمامها فرص العمل.

٤ - توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية لسكان الريف والبادية على غرار ما ينعم به سكان المدن.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية كان دائماً مفهوماً شاملاً في تخطيط التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ويستهدف تحقيق تحسن كبير في رفاهية الأفراد، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على الجميع وتشجيع اشتراك المواطنين وإسهامهم في عملية التنمية وفضلاً عن ذلك تعمل التنمية الاجتماعية على الحفاظ على القيم الدينية المستمدة من القرآن الكريم الذي تتخذه المملكة دستوراً لها، وعلى القيم الثقافية والاجتماعية التي سادت البلاد منذ قيام المملكة.

وتتجه السياسات الاجتماعية نحو المساعدة في تغطية الاحتياجات الإنسانية سواء كانت مادية أو ثقافية أو فكرية أو اجتماعية والتي لا يمكن تركها تتحقق عن طريق عوامل السوق، ونحو تأمين بنية اجتماعية مستقرة حيث يستطيع الفرد أن يحقق طموحاته الروحية والعاطفية، وكذلك تستهدف السياسات الاجتماعية تصحيح عدم التوازن والآثار الجانبية السلبية الناجمة عن التنمية الاقتصادية السريعة، وعوامل السوق التي لا يمكن التحكم فيها ويتم تنفيذ هذه السياسات عامة عن طريق خدمات الصحة والرعاية التي تعمل الدولة على تأمينها عن طريق التخطيط السليم.

إن التنمية الاجتماعية لا تعتمد على خدمات المساعدات الاجتماعية العلاجية ولكنها تهدف أيضاً إلى تشجيع التنمية الاقتصادية عن طريق التغلب على المعوقات الاجتماعية التي تعترض التنمية وعن طريق تشجيع إسهام المواطنين في برامج التنمية الوطنية.

وهكذا تشمل التنمية الاجتماعية مجالات أكثر من توفير مجرد خدمات الصحة والرعاية للسكان. إن البرامج الدينية والفضائية والثقافية والاقتصادية والمالية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، جميعها تسهم في التنمية الاجتماعية في البلاد.

وضمن هذا المفهوم الشامل والإطار الواسع للتنمية لدور الدولة بالضرورة وكما ينبغي له أن يكون دوراً محدداً، فليس بالإمكان أن تقوم الدولة بإدارة كل جانب من جوانب حياة المواطنين وتباشر "الهندسة الاجتماعية" إلا أن دور الدولة في الواقع يتركز في تأمين بيئة اجتماعية واقتصادية تتمتع

بالاستقرار وتقديم المساعدة الضرورية وتوفير كافة الفرص الممكنة للمواطنين لتحقيق طموحاتهم ولإسهام في تنمية مجتمعهم المحلي وعلى مستوى المملكة ككل. وبالتالي فإن الخدمات الاجتماعية التي تؤديها الدولة تشمل: (خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ: ٢٨٣).

١ - الخدمات الصحية:

إن هدف التنمية في القطاع الصحي هو تحسين الظروف الصحية لجميع السكان عن طريق توفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية الشاملة في كافة أنحاء المملكة مع تحقيق التوزيع المتوازن الفعال لهذه الخدمات لتلبية احتياجات كافة المواطنين (خطة التنمية الخامسة، ١٤١٠هـ: ٣٥٢).

٢ - الخدمات الاجتماعية:

وتهدف الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة إلى تحقيق تحسينات مباشرة في مستوى المعيشة ونوعية حياة السكان وحث المواطنين وتشجيعهم على الإسهام في التنمية، إلى جانب تأمين الرعاية الاجتماعية وتقديم المساعدة للعجزة والمحرومين والمعوقين والأطفال وتتألف هذه الخدمة من:-

أ - الشؤون الاجتماعية: وهي تلك الخدمات التي تقدمها الدولة لتحسين ظروف المعيشة والتخفيف من آثار التغيرات الاجتماعية وتنحصر النشاطات الرئيسية للشؤون الاجتماعية في التنمية الاجتماعية وتنمية الجمعيات التعاونية والأبحاث والتدريب.

ب - الرعاية الاجتماعية: حيث تقوم الدولة بتوفير التأهيل والرعاية عن طريق المؤسسات أو داخل العائلات للأفراد المحرومين نتيجة عاهة جسدية أو ظروف اجتماعية فتقدم الرعاية للأيتام والمسنين والمعوقين والأحداث الجانحين (خطة التنمية الرابعة، ١٤٠٥هـ: ٣٥٨).

ج - الضمان الاجتماعي: ويتضمن المعاشات والمساعدات الحكومية للعجزة والمحرومين وعائلات السجناء والنساء الأرمال.

د - مشروع التأمينات الاجتماعية: تعتبر التأمينات الاجتماعية مشروعاً مهنيًا إجباريًا شاملاً للعاملين في القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية العامة، كما يوجد صندوق معاشات التعاقد لموظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة والأمن العام، كما يتضمن فرع المعاشات الذي يقدم لكبار السن وغير القادرين على العمل كما يقدم فرع الأخطار المهنية معاشات لحالات العجز المؤقت عن العمل (خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠هـ: ٢٨٩-٢٩٢).

٣- خدمات رعاية الشباب:

وتهدف إلى الإسهام في تنشئة الشباب تنشئة اجتماعية قوية تساعد على النمو المتوازن من النواحي الخلقية والعقلية والبدنية والصحية والنفسية وتنظيم طاقات الشباب والعمل على استثمار أوقات الفراغ لدى المواطنين والمشاركة في تنمية الشباب على النحو الذي يحقق نمواً متوازناً للنواحي الدينية والفكرية والخلقية والجسمانية، وتتولى الرئاسة العامة لرعاية الشباب مسؤولياتها تجاه النشء الصاعد (خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥هـ: ٢١٩).

٤- الخدمات الإعلامية:

تهدف الثقافة الإعلامية عن طريق نشر المعلومات الفورية ومتابعة أحداث العالم إلى زيادة وعي المواطنين بما يجري حولهم، كما يهدف الإعلام إلى توظيف أجهزة الإعلام في نشر الناتج الثقافي ورعاية التراث الثقافي وتأصيله في الوجدان، كما يهدف الإعلام الخارجي إلى توجيه رسالته إلى العالم الخارجي ونقل الصورة المشرفة إليه عن المنجز المحلي من ناحية وعن مبادئ الدين والتراث وأصالة الفكر العربي من ناحية أخرى، وتقوم وزارة الإعلام بكل ذلك مما لها أكثر الأثر في مجال التنمية الاجتماعية (خطة التنمية السادسة، ١٤١٥هـ: ١٢٢).

٥- الخدمات الثقافية:

تسهم الخدمات الثقافية في المشاركة في تربية الناشئة وتنميتهم بما يتفق والأسس الإسلامية والتراث الثقافي والتشجيع للتمسك بالقيم الحضارية الإسلامية فيما يشكل روحاً في الهوية العامة للثقافة وتوفير الظروف المناسبة والإمكانيات المطلوبة لإثراء شخصية المواطن وبناء تكاملها حيث يعزز فيه قيم الوعي بالعقيدة والقدرة على الانخراط ضمن حركة التطور الإنساني والنهوض بالإنتاج

الفكري والأدبي والفني إلى حد يجعله قادراً على الحوار مع الثقافات الأخرى وتنمية ثقافة الطفل وإشباعها بكل ما يؤهل الناشئة والشباب للقدرة على العطاء في دورها المنتظر (خطة التنمية السادسة، ١٤١٥هـ: ٢٦٢).

٦- الخدمات الدينية والقضائية:-

من الحقائق الثابتة أن المملكة العربية السعودية تكاد تكون الدولة الوحيدة بين الدول العربية والإسلامية التي يقوم نظام الحكم فيها وفقاً للشريعة الإسلامية الأمر الذي هباً لها مكاناً مرموقاً على المستوى العالمي وحقق لها الأمن والرخاء والاستقرار (خطة التنمية الثانية ١٣٩٥هـ: ٦١٦).

وتقوم المملكة العربية السعودية من خلال الهيئات الدينية ووزارة العدل بالمحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها وضمان الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على التقاليد وسط التغيير (خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠هـ: ٢٠٥).

وتطبيق الشريعة الإسلامية أمر إلزامي مما يدعم الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي بالمملكة وتوسعة الخدمات القضائية التي يحتاجها المواطنون من معاملاتهم وشؤونهم الخاصة (خطة التنمية الرابعة، ١٤٠٥هـ: ٢٨٧).

هكذا يتضح من العرض السابق مستوى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية خلال الخطط الخمسية للتنمية، حيث حققت التنمية الاجتماعية تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة حيث إن البرامج التي وضعت للتنمية الاجتماعية إنما تهدف إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين المستوى الصحي وإعطاء الحق لكل مواطن للاستفادة من الرفاه الاقتصادي وتغطية الاحتياجات الأساسية للمواطن سواء كانت مادية أو ثقافية أو اجتماعية، كما وضعت سياسة التنمية الاجتماعية في الاعتبار تصحيح الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية السريعة التي تمر بها البلاد، فظهر مستوى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية مستوى شاملاً ومتكاملاً لكل جوانب الحياة.

خطوات تقدير الاحتياجات المجتمعية:

إن أي عملية تخطيطية لا بد أن تبدأ بدراسة وتقدير الاحتياجات المختلفة لأفراد المجتمع (الاحتياجات التعليمية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ) والحاجة هي حالة عدم توازن

يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع (مجتمع جغرافي أو وظيفي) نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى ظروف أو إمكانيات أو موارد معينة (فهمي وآخرون، ١٩٨٥م: ٢٢٧).

وهناك اتجاهيان أساسيان عند التفكير في إدارة أو حل مشكلة التوزيع أو التخصيص لموارد ثابتة ومحددة على احتياجات متنافسة في المجتمع في مجال الخدمات الاجتماعية.

الأول: توزيع الموارد بصيغة إدارية بحسب الأسس التالية: شكاوى الجماهير، تفضيل نوع معين من خدمات المساعدات، التفضيل الشخصي أو الانحياز لنوع معين من الخدمات .. الخ، وذلك دون أي اعتبار للأولويات.

الثاني: يمكن توزيع هذه الموارد وتخصيصها من خلال بعض الأساليب العملية الرشيدة Rational Process وهذا يتطلب ضمناً إن لم يكن واضحاً ومحددًا صراحة ترتيبًا للأولويات من الاحتياجات والمطالب في مجال الخدمات الاجتماعية.

والأسلوب الثاني هو الأكثر عقلانية وهو وضع المشكلة بشكل أدق إذا حاول أحد أن يوزع الموارد الموجودة من خلال خطة للأولويات Scheme of Priaities فيجب عليه أن يسأل كيف نضع هذه الأولويات أو كيف تنشأ هذه الأولويات من الاحتياجات والمطالب الاجتماعية؟ لذلك فإنه في مجال التخطيط للخدمات الاجتماعية يأتي تقدير الاحتياجات وتحليل المشكلات من أولى الأنشطة المتصلة بالعملية التخطيطية (السكري، ١٩٩١م: ١٠٠).

إن تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات في أي خطة قومية شاملة يفترض أن يكون واضحاً وصريحاً ومتفقاً عليه بين القيادات السياسية المسؤولة والخبراء والقيادات الشعبية (الممثلة للمستفيدين من تلك الخطط والبرامج والمشروعات). ولا يتم هذا الاتفاق إلا بعد العديد من الدراسات التحليلية للأوضاع الفعلية الموجودة ويدخل في ذلك اعتبارات مختلفة منها:—

أ - العوامل السياسية:

حيث تصدر القرارات التخطيطية الخاصة بتقدير الاحتياجات وتحديد أولويات مشروعات على أخرى على أساس مدى تحقيقها للأهداف السياسية العامة للدولة وفي إطار سياستها الداخلية والخارجية.

ب - عوامل سكانية (ديموجرافية):

من حيث عدد السكان ونوعهم وتحركاتهم وأعمارهم ومقدار الزيادة الحقيقية فيهم ومعدلات مواليدهم ووفياتهم، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان على الريف والحضر وما إلى ذلك.

ج - عوامل اقتصادية:

مثل: التكاليف، الزمن، مدى توفر العملة الحرة، قدرة المشروع على استخدام الموارد المحلية، الحاجة إلى الفنيين، مدى المتاح من الوسائل التكنولوجية والاستعانة بطرق البرمجة الخطية.

د - عوامل اجتماعية:

فكلما زاد الاهتمام بحاجة معينة أو مشكلة معينة زاد التفضيل لها عن غيرها، وكلما زاد عدد الناس المتأثرين بمشكلة معينة كلما كان ذلك مؤكداً على ضرورة الاهتمام بها، وكلما ساهم سد هذه الاحتياجات وحل تلك المشكلات في تحقيق أهداف اجتماعية مطلوبة كلما أثر ذلك إيجابياً في تقديرها وأولويتها (السروجي و حمزاوي، ١٤١٨هـ: ٧٢).

ويسهم تقدير الاحتياجات في توفير الخدمات الإنسانية في المستقبل على أساس من التنبؤ بما يحتاجه المجتمع من تلك الخدمات حيث يمثل أي مجتمع محلي تنظيمًا اجتماعيًا يتضمن عدداً من الاحتياجات التي ينبغي إشباعها إذا أردنا لهذا المجتمع الاستمرار. وهذا يتصل بتحديد محتوى الحاجة ودرجة إلحاحها والمستوى المطلوب لإشباعها، وخاصة أن هناك عوامل تؤثر على تحديد أولوية الحاجات بعضها يرجع للظروف المادية للمجتمع وبعضها يرجع لكثافة سكان المجتمع المحلي وتفضيلاتهم، وتعتبر عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية عمليات مرتبطة بالتعرف على الحاجات وتحديد أولوياتها وتحديد الحلول الملائمة لإشباعها. وهذا يتطلب جمع معلومات عن الحاجات ووضع أحكام مرتبطة بكل منها، ويتطلب تقدير الاحتياجات المجتمعية كأساس للتنمية المحلية خطوتين هامتين هما :-

- ١ - القيام بدراسة تلك الاحتياجات وتقدير أولوياتها .
- ٢ - تطبيق الأحكام التي تجعل البيانات التي يتم الحصول عليها أساساً للبرنامج التخطيطي وخدمات التنمية مع مراعاة المصادر التي يمكن الاستفادة منها في تحديد أولويات

الاحتياجات ومستوى برنامج التنمية الذي يشعبها .

وتعتبر عملية تقدير الاحتياجات من أولى العمليات التخطيطية والتي تساعد على تحديد الأهداف واختيار البرامج التي تتضمنها خطة التنمية المحلية ويمكن افتراض خطوات تحديد الاحتياجات المجتمعية حتى تصل إلى نقطة بدء عمليات التنمية المحلية على النحو التالي:

١ - يحس سكان المجتمع بوجود بعض الاحتياجات الملموسة غير المشبعة وهم في نفس الوقت يدركون الآثار الضارة الناجمة عن عدم إشباع تلك الاحتياجات.

٢ - قد يضاف إلى تلك الاحتياجات احتياجات أخرى يحددها الخبراء والمهنيون الممارسون لعملية التنمية المحلية كاحتياجات معيارية أو مقارنة.

٣ - مع التركيز على أهم الاحتياجات غير المشبعة سواء كانت محسوسة أو معيارية أو مقارنة فإنه يتم ترجيح ثقلها بالنسبة للوزن المرجح لقدرات وإمكانات المجتمع المحلي.

٤ - إذا كانت هذه الاحتياجات متمشية مع الوزن المرجح لقدرات وإمكانات المجتمع المحلي وتتخذ تلك الاحتياجات غير المشبعة كنقطة انطلاق فإنها تتحول إلى احتياجات معبر عنها.

٥ - يتم وضع أولويات للاحتياجات غير المشبعة حسب أهمية هذه الاحتياجات من وجهة نظر أهالي المجتمع وبصفة عامة كلما أحس سكان المجتمع المحلي بضغط وإلحاح احتياجات غير مشبعة يمس صميم احتياجاتهم اليومية كلما زاد ميلهم إلى الإنفاق على تحديد الأولويات.

٦ - بعد تحديد الأولويات يبدأ التخطيط لإشباع الاحتياجات ذات الأولوية الأولى وهكذا حتى تتحقق التنمية المحلية في المجتمع (علي، ١٩٩٣م: ١١٢٠).

وقد تميل هذه الاقتراحات إلى المثالية بعض الشيء في حين تتضح كثير من المثالب والسلبيات في عملية تقدير الاحتياجات في العملية التخطيطية في كثير من المجتمعات النامية، ويمكن أن تقترح دليلاً منهجياً لتقدير الاحتياجات في المجتمع المحلي عند التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية حيث شمل عدة مراحل منها.

المرحلة الأولى: تحدد فيها الحاجة أو المشكلة أو المطلب الذي يسعى إليه أغلب سكان المجتمع ويحدد من الذي سوف يتولى المشاركة في هذه المهمة، الممارس المهني، رئيس اللجنة، أحد الأعضاء العاديين، بعض أفراد جماعات المجتمع من المستفيدين، بعض الخبراء المختصين.. الخ. ثم ترتب الحاجات أو المشكلات وفق أهميتها بحسب حجم المتأثرين بها، ومدى خطورة استمرارها بدون تدخل.

المرحلة الثانية: تقدير الاحتياجات وتتضمن تقدير حجم السكان المرشحين للانتفاع عند مقابلة الحاجات التي اختيرت من البدائل في المرحلة الأولى، كما تتضمن مجموعة الفوائد التي تعود على المستهدفين وإعطاء وزن نسبي متدرج بالإضافة إلى تحديد التغيرات المتوقعة وتحليل التكلفة والمدة الزمنية والأهداف والأدوات والوسائل والبرنامج الملائم المرتبط أصلاً بالحاجة التي تم تقديرها في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: اختيار الحاجات المقدرة المرشحة من بين البدائل المتاحة في تطبيق هذه المرحلة وهنا يتم اتخاذ قرار من اللجنة بالحاجة التي تم اختيارها أو الحاجات المرشحة والتي سترجم إلى مشروعات وبرامج منفذة (قطان، ١٤١٦هـ: ٧٢).

ومن أهم مصادر بيانات تقدير الاحتياجات (السكري، ١٩٩١م: ١٢٠).

أ - بيانات الإحصاءات العامة والدراسات السابقة.

ب - رأي الخبراء..

ج - استخدام إحصائيات الخدمات.

د - الحصر الوصفي للموارد.

هـ - الرأي العام.

و - المسوح الاجتماعية.

ومن أهم مشاكل تقدير الاحتياجات:

أ - مدى إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة.

ب - مشكلة الصحة والثقة في البيانات إن وجدت.

ج - معظم المناهج أو الطرق المستخدمة مفيدة فقط للوصول لتقدير الحاجة وليس قياسها.

وهي المملكة العربية السعودية يتم تقدير الاحتياجات من خلال لجان مختصة في كل وزارة وهذه اللجان تكون في الغالب حكومية أو مشتركة (حكومية أهلية) ثم ترفع من الوزارة لوزارة التخطيط التي تدرسها من قبل مختصين ومسؤولين وبعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني تدمج كافة الخطط الموافق عليها وتنسق في خطة شاملة متكاملة ثم تراجع المراجعة النهائية من خلال لجنة من كبار المسؤولين في وزارة التخطيط ووزارة المالية ومن يروونه من المتخصصين وأخيراً ترفع لمجلس الوزراء لإقرارها.

وقد قامت وزارة التخطيط سابقاً بوضع دليل لإعداد خطة التنمية السابعة يهدف إلى توضيح الجوانب المتعلقة بإعداد مشروع الخطة وما يتطلبه كل جانب من خطوات وإجراءات تفصيلية، إذ يتضمن وصفاً لمراحل إعداد مشروع الخطة والبرنامج الزمني لكل مرحلة، والمهام الأساسية لوحدة التخطيط وهرق العمل المكلفة بإعداد مشروع خطط الجهات وتعريف المصطلحات المستخدمة في مشروع الخطة، إضافة إلى المحتويات التي يجب أن تتضمنها الخطط التشغيلية للجهات المختصة.

وقد يكون هناك توجهها سليماً في تقدير الاحتياجات لو أخذ في الحسبان الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة من قبل الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات العلمية المختلفة التي تقوم بجهود كبيرة في عمل تلك الدراسات والأبحاث على أسس علمية وبناء على واقع ميداني ولكنها في النهاية لا يستفاد من نتائجها ولا ينسق بينها ولا ينظر في الغالب إليها عند اتخاذ القرارات في المجالات المتعددة ومنها مجال تقدير الاحتياجات الاجتماعية ولو أخذت نتائجها في الاعتبار لأمكن تنظيم خطط طويلة الأمد وأخرى قصيرة وثالثة طارئة ولأمكن تلاهي كثير من السلبيات وتوفير الجهود والأموال والأوقات.

تفعيل التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية:

يعتبر التخطيط أسلوباً ومنهجاً علمياً يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع والمجتمع الحديث ينشد التنمية والتقدم معتمداً في ذلك على التخطيط، وأصبح التخطيط سمة من سمات العصر الحديث، وبذلك ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية، وأصبح التخطيط والتنمية وجهين لعملة واحدة، فالتخطيط هدفه التنمية والتنمية أسلوبها التخطيط.

ويعرف التخطيط للتنمية بأنه: جهود الحكومة الجادة والمستمرة لدفع عملية التنمية وتوجيهها إلى جوانب مرغوب فيها من خلال اختيار مجموعة من الأهداف الشاملة والمفضلة، وتخصيص الموارد الضرورية التي تساعد على تحقيقها (شهاب، ١٩٩٨م: ٨٧).

وقد اختلفت جهات ونظر علماء التخطيط في المراحل الأساسية للتخطيط وهناك إتفاق من حيث المضمون لهذه المراحل وهي: تحديد الأهداف، إعداد الخطة، وضع الخطة، التنفيذ، المتابعة، وأخيراً التقييم (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٧٩).

والخدمة الاجتماعية تحتاج إلى الخدمات التنظيمية وهي تلك الجهود المخططة التي تستهدف تنظيم الأنشطة المختلفة مثل الأنشطة الاقتصادية والحكومية والسياسة الاجتماعية، وتشمل أيضاً تنفيذ القوانين واللوائح لجميع تلك الأنشطة المختلفة ولذلك تحتاج الخدمة الاجتماعية إلى علوم الإدارة والسياسة الاجتماعية (أحمد، ١٩٦٤م: ١٨٤).

وللخدمة الاجتماعية أساليب وطرق يعتمد عليها في تحقيق الأهداف المهنية سواء كانت علاجية أو وقائية أو تنموية، هذه الأساليب لا تختلف عن الأسلوب العلمي المتبع في عمليات التخطيط وبما أن الخدمة الاجتماعية هي المهنة المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال طرقها الأساسية خدمة الفرد أو خدمة الجماعة أو تنظيم المجتمع أو الطرق المساعدة ومنها إدارة المؤسسات الاجتماعية والبحوث الاجتماعية بالإضافة إلى طرق أخرى قامت في بداية ظهور الخدمة الاجتماعية، وقد تحدد التركيز عليها مؤخراً وهي السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي (عجوية، ١٩٩٠م: ٧٢-٧٣).

والتركيز على هذه الطرق (السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي) مؤخراً دليل على

ارتباطها بالتنمية الاجتماعية، حيث تسعى جميع المجتمعات في الوقت الحاضر لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال خططها الخمسية والسادسية والعشرية (شليبي، ١٤٠٠هـ: ٧٠).

إذاً العلاقة الجوهرية بين عناصر التخطيط ومناهج التنمية الاجتماعية تتمثل في التدخل بطرق علمية لمواجهة المشكلات حيث يقوم التخطيط على الدراسة العلمية للمشكلات للمساعدة في حلها من خلال عمليات التخطيط وذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن التخطيط هو الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاجتماعية.

وتقوم مناهج التنمية الاجتماعية سواء كانت (خدمة المجتمع أو تنظيم المجتمع أو تنمية المجتمع) على التخطيط والمتمثل في الدراسة العلمية للمجتمع، واتباع عمليات التخطيط - السابق ذكرها - ولقد حاول الباحثون المهتمون بالخدمة الاجتماعية التمييز بين كل من تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع، وذلك من خلال ربط منهج تنظيم المجتمع بالدول المتقدمة، وتنمية المجتمع بالدول النامية، إلا أنه اتضح أن كلا المنهجين تحتاجهم الدول النامية والدول المتقدمة وذلك لتعدد وتنوع المشكلات التي تعاني منها جميع تلك الدول (عجوبة والصادي، ١٩٩٢م: ٩٦).

كما أن التخطيط والتنمية الاجتماعية وسيلتهما الإنسان وهدفهما الإنسان أيضاً، حيث يقوم كل منهما على استثمار الموارد البشرية أفضل استثمار، وإشباع احتياجات الإنسان ووقايتها من المشكلات، وتحرير طاقات الفرد والجماعة والمجتمع للمساهمة في زيادة المنافع الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة وذلك عن طريق فتح باب المشاركة وتدعيمها بصورة إيجابية (السيف، ١٩٩٥م: ٢).

أيضاً عمليات التخطيط تعتبر ضرورية ومهمة للتنمية الاجتماعية فعن طريق التخطيط يمكن التنبؤ بتوقعات المستقبل من حيث الاحتمالات الإيجابية والسلبية وبالتالي يمكن وضع الحلول للسلبيات التي يمكن أن تترتب عليها، أو دعم الإيجابيات.

ولقد أصبح التخطيط ضرورة مهمة لتحقيق معدلات سريعة في تنمية المجتمعات خاصة النامية منها، وذلك لأنه أصبح أسلوباً يستخدم في رسم السياسة العامة للمجتمع والسياسة الاجتماعية على وجه الخصوص، كما أنه يعتمد على استثمار الموارد البشرية والمادية لتحقيق

الأهداف، ويتطلب ذلك التعاون بين أقطاب التخطيط المختلفة ومنهم السياسيون والمخططون والمهنيون والقادة المحليون وأفراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية الحكومية منها والأهلية.

وتسير عملية التنمية الاجتماعية في خطوات متتالية حتى تتم عملية التغيير المقصود للمجتمع، وهذه الخطوات أو المراحل ما هي إلا خطوات أو مراحل التخطيط والتي تبدأ بدراسة المجتمع، وتحديد احتياجاته وإمكاناته، ثم تحديد الأهداف، ووضع الخطة ومن ثم التنفيذ فالمتابعة وأخيرا التقييم، وهناك من يرى أن التقييم يلزم أن يكون مع بداية المرحلة الأولى في التخطيط وذلك للتعرف على السلبيات والإيجابيات ومحاولة تقويمها بعد ذلك من خلال مرحلة التقويم والذي يشير إلى دعم الإيجابيات وتعديل أو تلافي السلبيات (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٢٧).

إذا العلاقة الجوهرية تقوم على أساس أن التخطيط هدفه التنمية والتنمية أسلوبها التخطيط العلمي والخدمة الاجتماعية هي الوسيلة لتسهيل تحقيق التنمية، فهي تسعى إلى تعبئة القوى البشرية للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية.

الإطار العلمي لتنمية المجتمع المحلي

- أهمية تنمية المجتمع المحلي
- الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع المحلي
- المشاركة كقيمة محورية في تنمية المجتمعات المحلية
- خصائص المجتمع السعودي التنموية كمجتمع عام
- دور المنمي الاجتماعي والقيادات المحلية في التنمية الاجتماعية

أهمية تنمية المجتمع المحلي:

تتبع أهمية دراسة تنمية المجتمع المحلي Local Community Development من أنه يمثل الوحدة الأساسية للتنمية الاجتماعية لأنه يتضمن مبادرة القاعدة المكونة من الأفراد والجماعات الاجتماعية الممثلة لذلك المجتمع في المشاركة في دراسة المشكلات والعمل على حلها وإشباع الاحتياجات وتحقيق التقدم والتطور. وتصور تنمية المجتمع المحلي على أنها جزء من التنمية الوطنية بطريقة مقصودة مخططة لأن تنمية الأجزاء تؤدي إلى تنمية الكل.

وقد برزت ممارسة تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لمساندة التطوير الوطني وعُرفت بواسطة المكتب الخاص بالمستعمرات عام ١٩٤٧م كحركة صممت للارتقاء بحياة أفضل للمجتمع ككل إلى جانب أهمية المشاركة النشطة وبمبادرة المجتمع المحلي كلما كان ذلك ممكناً، وعندما لا تكون المبادرة تلقائية، يمكن استخدام تقنيات لتحريكها وإثارتها. ومع استقلال الكثير من تلك البلاد، إلا أن العديد من تلك الحكومات احتضنت مفهوم تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لبناء الأمة ولتمهيد السبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (قطان، ١٤١٦هـ، ١٨).

ويرى البعض أن حركة تنمية المجتمع المحلي تعتبر في الواقع أكثر القوى الاجتماعية تأثيراً في عمليات التغيير المقصود خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، ففي العالم اليوم توجد ثلاثون دولة على الأقل تتبنى كل منها برنامجاً قومياً لتنمية المجتمعات المحلية. كما أن ثلاثين دولة أخرى تأخذ بصورة أو بأخرى من صور برامج تنمية المجتمع المحلي لإحداث التغيير المقصود، كما شهدت السبعينات من هذا القرن قمة هذا التطور حيث أصبحت أمثال تلك البرامج منتشرة في آلاف المجتمعات المحلية في العديد من دول العالم. وأصبحت جامعات عديدة تقدم برامج للدراسات العليا في تنمية المجتمع المحلي (زجب وآخرون، ١٤١٠هـ: ١٢).

ومع توالي ظهور العديد من التعريفات لمفهوم تنمية المجتمع المحلي إلا أنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من النضج وبذل المتخصصين لمزيد من الجهود لتحديده وتعريفه. وهناك عدة معاني يتضمنها مفهوم تنمية المجتمع حيث يشير المتخصصون في العلوم الاجتماعية إلى فكرة المعية Togetherness أي العيش معا والسعي نحو تحقيق استمرار الحياة، وإلى الانتماء Belongingness.

والاستمرار في الوجود Engoingness داخل نطاق جغرافي محلي معين، كما إن المفهوم يتضمن أيضا مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة الكبيرة وهي علاقات تحكمها قواعد معينة (قطان، ١٤١٦هـ: ١٧). ويشير قاموس الخدمة الاجتماعية للمجتمع المحلي على أنه "جماعة من الأفراد لديهم اهتمامات مشتركة أو يعيشون في نفس النطاق المحلي. أما تعريف الأمم المتحدة لتنمية المجتمع المحلي فيتحدد في أنها "عملية يتم من خلالها توحيد الجهود المحلية مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لتحقيق التكامل بينهم وتمكينهم من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى الوطني" (قطان، ١٤١٦هـ: ٢١). وقد أخذت التجربة السعودية في التنمية المحلية بتعريف الأمم المتحدة وطبقته في البرامج الريفية لتنمية المجتمع المحلي السعودي.

ووفقاً لمعظم تعاريف المجتمع المحلي فإن من أهم خصائص وسمات ذلك المجتمع ما يلي (الصادي، عجيبة، ١٤١٢هـ: ٧٧).

- ١ - وجود شكل بنائي اجتماعي لجماعات متفاعلة حول أهداف منبثقة عن شغلهم لحيث مكاني محدد مع الاستفادة منه واستخدام الإمكانيات المعيشية التي يوفرها هذا الحيز.
- ٢ - توافر درجة من تعاطف أفراد المجتمع المحلي وجماعته مع حيزهم المكاني.
- ٣ - التمتع بدرجة من الاستقلالية والمسؤولية في رعاية شؤونه وأنشطته.

وبذلك يستبعد المجتمع الوظيفي "ومجتمع الاهتمامات المشتركة" و (مجتمع المشكلات) عن كونهم مجتمعات محلية لعدم إمكانية تطبيق الخصائص السابقة عليهم.

ويفرق العلماء بين نوعين من المجتمعات أحدهما المجتمع الريفي "Rural" والآخر هو المجتمع الحضري "urban" من حيث الطبيعة التي تميز كل منهما عن الآخر والعلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات. ولأهمية عملية الاستقرار المكاني لتنمية المجتمعات المحلية سعت المملكة العربية السعودية إلى عملية "توطين البادية" حيث تحمل المجتمعات البدوية نفس خصائص المجتمعات المحلية عدا الاستقرار في حيز مكاني واحد.

الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع المحلي:

يوضح داتهام Dunham الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع المحلي على الوجه الآتي (رجب وآخرون ١٤١٠هـ: ٢٧).

- ١ - تهتم بكل السكان أكثر من اهتمامها بجماعة أو فئة منهم.
 - ٢ - تهتم بكل جوانب الحياة في المجتمع.
 - ٣ - تهتم بإحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع المحلي.
 - ٤ - تهتم بحل المشكلات المحلية.
 - ٥ - مبنية على فلسفة التأكيد على الجهود الذاتية والمشاركة.
 - ٦ - تتضمن عادة مساعدات فنية من جانب الدولة والهيئات التطوعية وطنية أو دولية.
 - ٧ - عمل متعدد التخصصات يتضمن محاولة تكاملية لإناحة عدد متنوع من التخصصات لخدمة المجتمع المحلي.
 - ٨ - تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية والأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة أي تسعى لتحقيق الأهداف كما تسعى لتقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
 - ٩ - هي عملية تعليمية دائمة .
 - ١٠ - تستمر لفترة زمنية طويلة.
 - ١١ - تبنى برامجها على الحاجات التي يشعر بها الناس وعلى رغباتهم وآمالهم.
- أ - فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم.
- ب - تؤكد على أهمية اتخاذ القرارات على أساس الإجماع والاتفاق العام أكثر منها على أساس صراع أو انقسام الرأي.
- إن فهم آليات التنمية المحلية باعتبارها عمليات تغيير تحدث في المجتمع المحلي من خلال

تدخل اجتماعي مقصود هادف لا يبد وأن يتم من خلال جهود منظمة يتحملها الجهاز المسؤول عن إحداث التغيير في المجتمع (بنائه ووظائفه) أي أن التنمية المحلية توول هي النهاية إلى كونها نوع من التغيير المخطط يتم عن طريق أجهزة وتنظيمات رسمية تأخذ الشكل البيروقراطي سواء كانت حكومية أو أهلية وهي بمختلف أشكالها ومستوياتها جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي الرسمي للمجتمع، وتتوزع أجهزة تنمية المجتمع المحلي من حيث مسمياتها (هيئات، مجالس، لجان، مراكز، مؤسسات، جمعيات) ومن حيث تبعيةها (كانت حكومية أو شبه حكومية أو أهلية) ولبعض هذه الأجهزة القوة الوظيفية والبعض الآخر يعتمد على جهود تطوعية بحتة وبعضها يجمع ما بين جهود العاملين والمتطوعين معا كما هو الحال في لجان التنمية الاجتماعية المحلية بالمملكة العربية السعودية (قطان، ١٤١٦هـ: ٢٨).

يرى بعض الدارسين أن الأسس الفلسفية التي تنطلق منها كل من تنمية المجتمع المحلي والخدمة الاجتماعية متشابهة إلى حد كبير، ذلك أن كلا منهما

يتضمن القيم الآتية: (رجب وآخرون، ١٤١٠هـ: ٤٦).

- ١ - يعنى بمساعدة الناس على أن يعيشوا حياة طيبة.
- ٢ - يؤكد على الاعتقاد بقيمة الإنسان العادي وأهمية المجتمع المحلي كمكان يعيش فيه الناس ويشبعون حاجاتهم.
- ٣ - يقبل بحق تقرير المصير في الحدود العامة التي يقبلها المجتمع الأكبر.
- ٤ - يعتقد في أهمية الجهود الذاتية التي يبذلها الناس لتحسين أحوال معيشتهم.
- ٥ - يشتركون في كثير من المعارف والمهارات والاتجاهات.

وأكثر طرق الخدمة الاجتماعية صلة بتنمية المجتمع المحلي هي طريقة تنظيم المجتمع حتى قيل أن تنمية المجتمع المحلي قد نشأت أساساً كنتيجة لتفاعل هويتين أساسيتين إحداهما التنمية الاقتصادية والأخرى تنظيم المجتمع المحلي في محيط الخدمة الاجتماعية ومنها اتخذت "تنمية المجتمع المحلي" اسمها.

وتتضح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع من خلال الاستعراض التالي (رجب وآخرون، ١٤١٠هـ: ٥٠).

أولاً: أوجه الاتفاق:

- ١ - كلاهما ينصب اهتمامه على حاجات المجتمع المحلي.
- ٢ - كلاهما مهتم بحل المشكلات المحلية.
- ٣ - كلاهما مهتم أساساً بالعمل مع الناس كأفراد أو جماعات أو في علاقات بين الجماعات.
- ٤ - كلاهما يستخدم نفس المناهج والأساليب الفنية في العمل إلى حد كبير.
- ٥ - بعض الأدوار التي يقوم بها المنظم الاجتماعي هي نفسها التي يستخدمها المتخصص في تنمية المجتمع.
- ٦ - كلاهما يتضمن مساعدات فنية أو مهنية.
- ٧ - كلاهما مبني على نفس القيم والفلسفة بشكل عام.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- ١ - مجالات الاهتمام: فتنمية المجتمع المحلي تتعامل مع الحياة في المجتمع المحلي وحاجاته في مجموعها في حين أن تنظيم المجتمع يهتم بمجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والمجالات القريبة منها مثل: التنمية الحضرية والتعليم ومن جهة أخرى فإن تنمية المجتمع المحلي تركز في الكثير من الأحيان على الحاجات الأساسية للمواطنين كالطعام والمياه الصالحة للشرب والنواحي الاقتصادية أكثر مما يفعل تنظيم المجتمع.
- ٢ - نطاق العمل: تتناول تنمية المجتمع المحلي عادة المجتمع المحلي أو الجيرة بأسرها فقط في حين أن تنظيم المجتمع قد يعمل على هذا النطاق أو على نطاقات أضيق أو أوسع (الحي، المدينة، المحافظة، المستوى القومي، المستوى الدولي) كما أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بالعمل مع كل السكان في حين أن تنظيم المجتمع يهتم أيضاً بالعمل مع كل السكان وأحياناً بالعمل مع جماعات وظيفية كانشباب أو المسنين أو الأحداث المنحرفين وغيرهم.

- ٢ - العلاقة بالتغير الاجتماعي: تهتم تنمية المجتمع المحلي دائماً بإحداث التغيير الاجتماعي المقصود في حين أن تنظيم المجتمع وإن كان اهتمامه عادة أيضاً بإحداث التغيير إلا أنه ينصب في أحيان أخرى على مجرد تحسين الأوضاع القائمة من خلال رفع مستويات الخدمات أو زيادة درجة التنسيق بين المؤسسات.
- ٤ - المتخصصون الفنيون: تستلزم ممارسة كل من تنمية المجتمع المحلي وتنظيم المجتمع وجود شخص مهني ولكن تنمية المجتمع المحلي بطبيعتها تستلزم ممارسة متعددة للتخصصات بخلاف تنظيم المجتمع، ذلك أن ممارسة تنظيم المجتمع هي نوع متخصص من ممارسة الخدمة الاجتماعية، أما أخصائي تنمية المجتمع المحلي فهو شخص متعدد التخصصات يجمع في إعداده عناصر معينة من عدة تخصصات.
- ٥ - الطرق والمهارات: تتطلب تنمية المجتمع المحلي عادة نطاقاً أوسع من الطرق الفنية والمهارات، أكثر مما يتطلبه تنظيم المجتمع فالتنمية وإن كانت تتطلب الكثير من المناهج المستخدمة في تنظيم المجتمع إلا أنها تحتاج إلى أساليب فنية تدخل في نطاق مهن أخرى كالزراعة وتربية الحيوان والصحة العامة ومحو الأمية والتشييد والتعاونيات والصناعات الصغيرة.
- ٦ - مصدر البرامج: إن هناك اتفاقاً على أنه في تنمية المجتمع المحلي ينبغي كلما أمكن أن تعكس البرامج الحاجات التي يشعر بها الأهالي في المجتمع المحلي أما في تنظيم المجتمع فإن هذا ليس ضرورياً، حيث يمكن أن تبدأ برامج تنظيم المجتمع عن طريق مجلس أو مؤسسة قائمة أو من خلال مجموعة من المواطنين المهمتين بمشكلة ما، أو حتى بمبادرة من جانب الحكومة بناء على قانون يصدر مثلاً بتنظيم أو تنسيق بعض الخدمات وليس من الضروري أن يكون البرنامج تابعاً من حاجة عبر عنها الأهالي الذين يساهم ذلك البرنامج.
- ٧ - الإجماع والصراع: تعطي تنمية المجتمع المحلي وزناً كبيراً للعمل على أساس الوفاق والإجماع، وليس الصراع من الإستراتيجيات المعتادة لهذه العملية أما في تنظيم المجتمع فإنه بالرغم من تركيزه الكبير أيضاً على الإجماع فإن هناك قبولاً بالصراع كأحد العناصر

الطبيعية في العملية الديمقراطية.

٨ - المشاركة: المشاركة المباشرة متاحة في تنمية المجتمع المحلي لكل مواطن يرغب فيها، وليست هذه هي الحال الغالبة في تنظيم المجتمع فعادة ما يتم تنفيذ البرامج بواسطة مؤسسات يقوم على إدارتها مجلس إدارة محدد العدد يفترض أن أعضاؤه يمثلون المجتمع المحلي ككل.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات فإنه يصعب في بعض المواقف "خصوصاً في المجتمعات المحلية الحضرية". وضوح الحدود الفاصلة بين تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي وعليه يصعب القول بأن برنامجاً بعينه ينبغي أن يطلق عليه "مشروع تنمية مجتمع محلي". أو "مشروع تنظيم مجتمع محلي".

المشاركة كقيمة محورية في تنمية المجتمعات المحلية: (السيف ١٤١٦هـ: ٢٧):

تعرضت تنمية المجتمعات المحلية لكثير من النقد ممن يرون أنها فشلت في العالم الثالث بسبب الإدارة البيروقراطية والتوجيه الفوقي المفروض، لذلك تطور مفهوم مشاركة المجتمع المحلي جزئياً كردة فعل واستجابة لنقاد حركة تنمية المجتمعات المحلية الذين يرون عدم ملاءمتها في جميع دول العالم الثالث. إن نظرية مشاركة المجتمع المحلي هي الشعار الجديد المطروح في مجال الدراسات الخاصة بالتنمية وخاصة في حقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو المتداول في الوقت الحاضر من قبل هيئات الأمم المتحدة وهيئات رسمية أخرى وأصبح شعاراً نافذاً في أدب المشاركة. وهناك ثلاث عناصر تشكل المبادئ الرئيسية لمفهوم مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية:

- أ - مساهمة الناس في جهود التنمية.
- ب - حصة عادلة لجميع الناس من المزايا المكتسبة من البرامج التنموية.
- ج - إشراك العامة في اتخاذ القرار لتحديد الأهداف ووضع السياسات وتخطيط برامج التنمية الاقتصادية والسياسية وتنفيذها.

ولأهمية المشاركة بدأ واضحا أهمية المعلومات المتعلقة بمعرفة من هم المشاركون؟ وما هي المؤسسات المشاركة؟ وما هو الهدف من المشاركة؟ وقد اقترح شامبر Shamber تحليلا لنوعية المشاركة وتحديد درجاتها على المستوى المحلي هي العملية التتموية.

ومن أهم المعوقات التي تعترض المشاركة:

The Implementing Agency	أولاً؛ وسائط التنفيذ
Locus of decision making	أ - موضع اتخاذ القرار
Attitudes, Values and Skills	ب - المواقف، القيم والمهارات
Evaluation Systems	ج - نظم التقييم
	د - استقرار الموظف في موقع واحد

ثانياً؛ داخل المجتمع المحلي

Within the Community	أ - الافتقار إلى وجوه منظمة محلية مناسبة
Lack of Organization at skills	ب - نقص المهارات التنظيمية
Poor Community Facilities	ج - قصور إمكانيات المجتمع المحلي
Corruption	د - الفساد
Cooptution	هـ - التدعيم البنائي

ثالثاً؛ داخل المجتمع الكبير

Within the Society	أ - السياسة
Politics	ب - القوانين
Laws	ج - البيروقراطية
Bureaucracy	

إن التعرف على المجتمعات المحلية من حيث بنائها الاجتماعي ودرجة واتجاهات تفاعل

أفرادها وجماعاتها ومؤسساتها والقيم والأنماط السلوكية السائدة فيها وحدودها الجغرافية والثقافية وخصائصها وسماتها البيئية والسكانية، كذلك التعرف على مشكلاتها والمعوقات التي تعترض تطورها وتقدمها نحو الأفضل، كل ذلك من شأنه أن يساعد على التخطيط السليم الجيد لتنمية تلك المجتمعات وبالتالي التنمية الاجتماعية الشاملة باعتبار تنمية المجتمع المحلي إحدى ركائز تلك التنمية والوحدة الأساسية لها كما ذكرنا في المقدمة.

خصائص المجتمع السعودي التنموية كمجتمع عام:

هناك ثلاث عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى يمكن لنا الحديث عن أي مجتمع محلي

وهي:

1 - الناس People ب - المكان space ج - التفاعل Interaction

ويشير مصطلح "مجتمع محلي" إلى الجماعة الثابتة نسبياً من الأشخاص الذين يحتلون بقعة مكانية معينة ويتفاعلون مع بعضهم من خلال مجموعة من الأدوار النظامية وغير النظامية بحيث يشعرون بالتوحد مع الجماعة، ولهذا فإن "ستجش" يذهب إلى أن مكونات المجتمع هي الآتي:

أ - منطقة مكانية أو جغرافية يعيش عليها مجموعة أشخاص.

ب - مجموعة من النظم قادرة على إشباع الحاجات الأساسية للناس الذين يعيشون في هذه المنطقة.

ج - شعور الأشخاص الذين يعيشون في تلك المنطقة بالانتماء إليها وإلى بعضهم البعض وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع التوحد بالمكان وبالجماعة (السماطوطي، ١٤٠٦هـ: ٢٤).

ويعني المجتمع المحلي مجموعة من الأفراد أو الأسر أو الجماعات الذين يتقاسمون قيماً وخدمات ومؤسسات واهتمامات ومواقع جغرافية متقاربة ومحددة (Parker, 1995: 69).

وفقاً لذلك المفهوم فهناك أشكال متعددة ومختلفة من المجتمعات المحلية مثل المجتمعات المحلية الريفية Rural communities وهناك المجتمعات المحلية الحضرية Urban Communities والتي تختلف في مظهرها الخارجي ودرجات تطورها وحجم سكانها وأنماطها

المعيشية وبيئاتها وتركيب السكان فيها وعلاقتها الداخلية والخارجية الرسمية وغير الرسمية، كما تختلف هذه المجتمعات باختلاف ما يتوفر لديها من خدمات وما يشعر به سكانها من ولاء إليها. وبالنسبة لمسألة الولاء فإن أهمية وجودها لا تعني استبعاد أن يكون هناك مجتمعات محلية تسود فيها علاقات تنافسية أو عدائية بين الأفراد والجماعات ولكن بشرط أن يكون المجتمع المحلي قادراً على استيعاب واحتواء هذه العلاقات التنافسية أو العدائية حتى لا تهدد بقاءه واستمراره. (عجوبة والصادي، ١٤١٢هـ: ٧٧).

وقد استبعد كثير من الدارسين والباحثين (المجتمع الوظيفي) و (مجتمع الاهتمامات المشتركة) و (مجتمع المشكلات) من أن تكون مجتمعات محلية لافتقارها إلى شروط وخصائص المجتمعات المحلية. أما بالنسبة لحجم السكان في المجتمع المحلي فإنه من الموضوعات التي أثارت الكثير من الجدل بين علماء الاجتماع لأنهم لم يتفقوا على حجم معين، فبعضهم يرى أن المجتمع المحلي قد يتكون من عدد محدود من السكان كقرية لصيد الأسماك أو قرية كبيرة تصل إلى حجم المدن الصغيرة، وهناك من حاول من الدارسين إعطاء رقم محدد لحجم السكان، ومن هؤلاء دوتكان <Duncan> الذي يذهب إلى أن الحد الأعلى لسكان المجتمع المحلي قد يصل إلى ٢ ملايين نسمة وقد ينخفض إلى ألف نسمة، أما يوان "Yuan" فإنه يرى أن المجتمع المحلي "القرية" يتراوح سكانه بين ٥٠٠٠ نسمة وما دون ٥٠,٠٠٠ نسمة وأكثر من ذلك لا يطلق عليه مجتمعاً محلياً إنما مدينة أو بلدة، هناك من لا يرى ضرورة لتصوير حجم معين للسكان نتيجة لإيقاع التغير السريع الذي تتعرض له المجتمعات الإنسانية في العصور الحديثة (عجوبة و الصادي، ١٤١٢هـ: ٨٦).

وقد حصر بعض الباحثين مفهوم المجتمع المحلي على عدة مناطق معينة مثل المجتمعات القروية وسكان أودية الجبال وسكان الجزر أو المناطق التي ظل سكانها لأسباب تاريخية أو آثنولوجية بعيدين عن التيارات الكبرى للحياة القومية والعالمية، والمناطق التي يمارس سكانها وسائل إنتاجية بدائية والمناطق التي يكون مستوى الحياة داخلها منخفضاً كالأحياء المتخلفة داخل المدن الكبرى. وهذا فهم قاصر في نظري لمفهوم وخصائص المجتمع المحلي التي لا يجب أن توصم بوصمة البدائية والتخلف.

وقد حاول "توينز" تحديد أهم خصائص المجتمع المحلي في قوة العلاقات الاجتماعية والخضوع لسلطان الدين والعادات والتقاليد وسيطرة الاتجاهات الوجدانية أو العاطفية، والنظر إلى الأسرة على أنها الوحدة الأساسية للمجتمع.

بناء على كل ما سبق حول مفهوم وخصائص المجتمعات المحلية، نستطيع أن نصل إلى أن مجتمع المملكة العربية السعودية يعد مجتمعاً عاماً Society حيث يعد المجتمع العام أكبر وحدة في التحليل السيسولوجي ويختلف عن المجتمع المحلي في أن المجتمع العام هو أكبر وحدة من وحدات الحياة الاجتماعية أو من وحدات الإقامة، إلى جانب أنه قد يحتوي على مئات أو آلاف المجتمعات المحلية، ويحدد لنا مارلو ليفي M. levey في دراسة بعنوان بناء المجتمع أربعة معايير إذا ما انطبقت على جماعة من الجماعات أمكن لنا أن نطلق عليها مصطلح مجتمع عام Society ويمكن أن نوجزها في المعايير الأربعة التالية: (السماطوي، ١٤٠٦هـ: ٢٧).

- ١ - قدرة الجماعة على الاستمرار إلى مدى زمني أطول من أعمار أعضائها.
 - ٢ - قدرة المجتمع على تجديد ذاته من خلال الحصول على أعضاء جدد عن طريق نظام مقرر للتنازل ومدى توافر نظام تربوي قادر على تحقيق التثنية الاجتماعية للأعضاء الجدد على أساس ثقافة المجتمع ونظمه.
 - ٣ - مدى توافر مجموعة من المعايير المشتركة المنظمة للأفعال الاجتماعية للأعضاء ومدى توافر الشعور بالولاء لدى هؤلاء الأعضاء لكل المشترك.
 - ٤ - مدى قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى الاستقلال من خلال توافر مجموعة من النظم القادرة على إشباع حاجات أعضائه.
- ويحدد لنا أيضا (هاري جونسون) أربعة عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى يمكن لنا الحديث عن مجتمع عام Society وهذه المعايير هي:

- ١ - الإقليم المحدد Definite territory
- ٢ - التكاثر عن طريق الجنس sexual reproduction

٢ - الثقافة الشاملة Comprehensive culture

٤ - الاستقلال Independence

والمجتمع السعودي مجتمع ذو إقليم محدد يحوي مجموعات بشرية وله ثقافة شاملة واستقلالية، بالإضافة إلى أن الجماعات المكونة له قادرة على الاستمرار وتربطها معايير مشتركة منظمة للأفعال الاجتماعية ويشعر أعضاؤه بالولاء للكيان الكبير وهو المجتمع.

ويتضمن المجتمع السعودي عدة وحدات اجتماعية محلية مثل القرى الريفية والقرى التي نشأت بسبب موقعها على الطرق الهامة وكذلك يتفرد بين كثير من المجتمعات بوجود الهجر وهي القرى التي أنشأتها الدولة لجماعات البدو الرحل والقبائل بالإضافة إلى المجتمعات المحلية في المدن والمتمثلة في بعض الأحياء ومجتمعات الجيرة.

وقد كان المجتمع السعودي فيما مضى يمثل إلى حد كبير مجتمعاً محلياً متجانساً وحدته مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء ثم عاداته وتقاليده العربية الأصيلة إلى أن بدأ المجتمع يأخذ بأسباب التقدم والتطور لتلبية حاجات أبنائه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ومسايرة المجتمعات المتقدمة من خلال الخطط التنموية التي استلزمت انفتاحاً على العالم واختلاطاً بالأجناس البشرية المختلفة فعمل ذلك كله مع وجود الوفرة الاقتصادية إلى تقدم المجتمع وتغييره وتميمته ولكنه في الوقت نفسه قلل إلى حد كبير من التجانس داخل المجتمعات وعلى الأخص المجتمعات الحضرية (مجتمعات المدن). ويشكل الأجنبي في آخر إحصائية لتعداد السكان حوالي ثلث عدد سكان المملكة.

لذلك نستطيع في النهاية أن نقول أن المجتمع السعودي مجتمع عام يحوي كثيراً من المجتمعات المحلية قروية صحراوية، قروية ريفية، هجر، مجتمعات جيرة، وتختلف درجات ومعايير وخصائص صفات تلك المجتمعات بحسب تطور المجتمع وتقدمه وتجانس سكانه ودرجة نشاطهم وولائهم لمجتمعاتهم.

دور المنمي الاجتماعي والقيادات المحلية في التنمية الاجتماعية:

المنمي الاجتماعي هو الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال تنمية المجتمع المحلي،

وبما أن المجتمع المحلي يتمتع بخصائص معينة، فإن الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في هذا المجال يجب أن يكون ملماً بظروف المجتمع وعاداته وتقاليده وأن يعمل على مواجهة التحديات التي قد يواجهها بالأسلوب المهني الملائم لتلك المجتمعات (محمد، ١٩٩٦م: ٢٢٧).

وقبل التعرف على أهم الأدوار التي يمارسها في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل فيما يلي :

- ١ - تدريب القادة المحليين وإعداد البرامج لهم والتي تحقق أهداف التنمية.
- ٢ - التعليم الوظيفي وهو العمل على نحو الأمية متكاملًا مع التدريب، ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في التعليم الوظيفي هي:
 - أ - دراسة البيئة قبل القيام بإعداد أي برامج تعليمية.
 - ب - تهيئة الدارسين لتقبل نواحي التغيير والتجديد.
 - ج - اختيار طرق التعليم القادرة على تحقيق المشاركة الإيجابية.
- ٣ - دور الأخصائي الاجتماعي في تغيير القيم والاتجاهات السلبية في المجتمع المحلي.
- ٤ - العمل مع المؤسسات والتنظيمات المحلية.

ومن خلال هذه الأدوار قد يواجه الأخصائي الاجتماعي بعض الصعوبات أو التحديات، فمثلاً عدم تعاون القادة المحليين يعتبر من الصعوبات التي قد يواجهها الأخصائي الاجتماعي ويرجع عدم تعاون القادة المحليين لعدم معرفتهم أو إلمامهم بالدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي.

وقد يكون من التحديات قد يواجهها الأخصائي الاجتماعي في التعليم الوظيفي ما ترجع إلى عدم إلمام الأخصائي نفسه بالبيئة المحلية أو عدم قدرة الأخصائي الاجتماعي في تهيئة الدارسين أو اختيار طرق التعليم القادرة على تحقيق المشاركة الإيجابية.

ومن أهم أدوار المنمي الاجتماعي استئارة المجتمع المحلي وإشراك الأهالي وإعطائهم حق تقرير المصير، كما يطالب أن يحصل على قبولهم وأن يزودهم بالاستعدادات والمهارات وأن يراعي مشكلات الجماعات والفئات الخاصة والأفراد وأن يقيم علاقات مهنية مع المجتمع المحلي وأنه لا

ينحرف إلى مستوى العلاقات الشخصية وأن يرجع إلى الخبراء لأخذ نصيحتهم وتوجيههم.

إن أهم تحد يمكن أن يواجهه النمى الاجتماعي أن مناهج خدمة المجتمع قد صممها في بداية ممارستها في الخمسينات خبراء أجانب على المجتمعات المحلية، وقد ظلت المبادئ والخطوات التي وصفوها في ذلك الوقت تشكل الإطار المرجعي لكل منم اجتماعي بالرغم من أن طبيعة المجتمعات المحلية قد تغيرت كما تغيرت طبيعة المنميين الاجتماعيين أنفسهم.

المنمون الاجتماعيون قد أصبحوا في الغالب من أبناء الوطن وبناته أو من ثقافته كما أن المجتمعات المحلية لم تعد هي المجتمعات المغلقة التي لا ألف ولا معرفة لها ببرامج التنمية الاجتماعية، فمعظم المجتمعات النامية قد عرفت الآن تلك البرامج وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها، وقد يكون لدى الكثيرين من أعضاء المجتمعات المحلية معارف وخبرات ومهارات تقوق معارف ومهارات وخبرات النمى الاجتماعي نفسه، وقد يكون هذا موقفاً محبباً للنمى ويفرض عليه ضرورة اكتساب مزيد من المعارف والمهارات بدلاً من الانزواء والتقليد والرقابة، إن علينا أن نبحث عن دور جديد للنمى الاجتماعي في مجتمعات متغيرة بالفعل وتصبح من مسؤولياته لا إحداث التغيير وإنما ضبط هذا التغيير وتوجيهه في مسارات تنمية محددة لنقل من إهدار الطاقات والإمكانات المادية والبشرية على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.

وعلى النمى الاجتماعي أن يعمل مع جميع فئات المجتمع سواء مع فئة الصنف أو فئات المجتمع الريفي أو المهاجرين من الريف إلى المدن والذين قد يواجهون في المدينة مشاكل لم يأنفوها في الريف مثل البطالة والانحراف حيث أن على برامج التنمية الاجتماعية أن تحول دون انسلاخ الريفيين عن أعمالهم الزراعية وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

إذا كانت خطط التنمية القومية تهدف بالفعل إلى التنمية الريفية فإنه تقع على عاتق المنميين الاجتماعيين الريفيين مسؤولية التوفيق بين الأهداف المعلنة والواقع الممارس، إن الاختلاف بين الأهداف المعلنة والممارسة هو الذي يؤدي إلى إحباطات المجتمعات المحلية وإحباطات المنميين الاجتماعيين أنفسهم، ولا يمكن في مثل هذه الحالة أن تتوقع من شخص محبط أن يقوم بتنمية مجتمعات محبطة، ومصدر الإحباط ربما يكون هو عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية على مختلف المستويات لأنها تخاطب المواطنين بلغات مختلفة ومتناقضة ومتعارضة، فعلى سبيل المثال هناك

أجهزة تحبذ التقليد والحياة التقليدية وأجهزة أخرى تدعو للتغيير والتجديد دون أن تحدد هذه الأجهزة المجتمع الذي ينبغي المحافظة عليه وما الذي ينبغي تغييره وما هو البديل.

ومن الأخطاء التي تقع فيها أجهزة التنمية الاجتماعية اعتقادها المسبق أحياناً بأن مشاريع العون الذاتي جديدة على المجتمع، وعلى العكس من ذلك فإن ممارسات العون الذاتي وكيف نحافظ عليها أمام متغيرات متعددة وغير مرغوب فيها هي كثير من الأحيان كالهجرة مثلاً، فالهجرة على سبيل المثال لا تساعد على الاحتفاظ ببرامج العون الذاتي لأنها تضعف روابط المجتمع وتأتي باتجاهات مختلفة، كما أنها تفرغ المجتمع من القوى القادرة على ممارسة أنشطة العون الذاتي. مثال آخر أن العون الذاتي تتم ممارسته من خلال أجهزة تكنولوجية محلية جرى تطويرها عبر مئات السنين، والقضاء على مثل هذه التكنولوجيا باسم التحديث ربما قاد إلى تحلیم التعاون والتآزر بين أفراد المجتمع، فبدلاً من أن يكون محور الإنتاج هم الجماعة يكون محور الإنتاج هو الفرد، كما حدث في مشاريع الإنتاج الزراعي الحديث في السودان، حيث حل العمل مقابل أجر محل العمل التعاوني الذاتي بين أفراد المجتمع المحلي، وانتقل محور الإنتاج من الأسرة إلى عائل الأسرة فقط، وحل الإنتاج الإلزامي للزراعيين محل الإنتاج الحر، وحل الإنتاج للتصدير محل الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي والسوق المحلية، وما يصدق على السودان يصدق على كثير من مشاريع تحديث الزراعة في البلدان النامية، إن ما يهم واضعي السياسات والمخططون هي تلك البلدان هو عائد الزراعة المادي وقد أغفلوا عائدها الاجتماعي والثقافي، وتحديث الزراعة ربما أدى إلى تمايز اجتماعي واضح بين المزارعين وحول أعداداً كبيرة منهم إلى نبلاء وآخرين إلى إجراء معدمين.

إنه لا ينبغي أن نقيس نجاح التنمية الاجتماعية بمدى ما يوفره البلد النامي من سلع وخدمات مستوردة ولكن يجب أن يقاس هذا النجاح بمدى ما ينتجه هذا البلد من خدمات إنتاجية واجتماعية. فالانفتاح على السوق الاستهلاكية للدول الصناعية يؤثر في القيم والعادات والتقاليد. ولعل البلدان التي استطاعت إنتاج السلع والبضائع الاستهلاكية والإنتاجية هي وحدها التي كانت أكثر قدرة على الاحتفاظ بقيمتها وعاداتها وتقاليدها وتوازن سكانها وهواها المنتجة بين الريف والحضر من البلدان التي اندفعت وراء الاستهلاك فحسب ولو أن البلدان الصناعية استهلكت في بداية تطورها ما تستهلكه الدول النامية في الوقت الراهن لما تمكنت من تحقيق ما وصلت إليه من درجات نمو، وعلى

عائق برامج التنمية الاجتماعية تقع مسؤولية العمل مع المجتمع المحلي من أجل ترشيد الإنتاج والاستهلاك المجتمعي التعاوني على مختلف المستويات والقطاعات الفردية والجماعية والمحلية والقومية (الصادي، عجوبة، ١٩٩٢م: ١٠٢-١٠٦).

وخلص القول، فإننا نستطيع أن نثبت أن المنمي الاجتماعي أو الأخصائي الاجتماعي والذي يعمل في مجال تنمية المجتمع قد يواجه بعض التحديات أو الصعوبات وذلك فيما يتعلق بتغيير بعض السلبيات التي قد لا تكون في نقص التقنيات أو الإنشاءات أو الكفاءات الفنية فهذه أمور من السهل التحكم بها ولكن الأهم من ذلك عدم العناية الكافية والتركيز على العنصر الإنساني نفسه والتي تتطلب توعيته وتعليمه وتدريبه وتخليصه من قيمه واتجاهاته السلبية كالفردية والتوكلية والتفكير الخرافي والمعتقدات البالية والتعصب للأسرة أو القبيلة ومقاومة التغيير، كل ذلك في الأمور التي تواجه المنمي الاجتماعي والأخصائي الاجتماعي والذي قد يواجه صعوبة في تعاونها، إذ إن تدخل الخدمة الاجتماعية/ متمثلة في الأخصائي الاجتماعي/ يسهم مهنياً في إحداث التغيير لتلك الاتجاهات والقيم السلبية وتحويلها إلى قيم إيجابية.

مع أخذ دور القيادات المحلية في الاعتبار حيث تتم عملية التنمية الاجتماعية عن طريق مدخلين أساسيين أحدهما مدخل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية لتحقيق قدر مناسب من الرفاهية في المجتمع والآخر مدخل تنمية المجتمعات المحلية الذي يستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية، والذي يتحقق عن طريق المشاركة الفعالة من جانب المواطنين (حسن، ١٩٩٨م: ١٢٥) وأول ما تتم المشاركة من خلال قيادات المجتمع المحلي، حيث تعتبر القيادات المحلية هي الأساس لبرامج التنمية الاجتماعية، حيث إذ القادة المحليين يبنون من جماعات المجتمع المحلي نفسه ومن خلال التفاعل الطبيعي بين أعضائها الذين تدرك تلك الجماعات أنهم يساعدونها على تحقيق أهدافها ولهم بذلك ثقة فيهم وتأثراً بأرائهم (رجب وآخرون، ١٩٨٦م: ٢٩٢).

إن برامج التنمية الاجتماعية تقتضي إشراك المواطنين من خلال التنظيمات والروابط الاجتماعية التي يقيمونها على المستوى المحلي، فمهمة مثل هذه التنظيمات المحلية هي القضاء على انعزالية الأفراد والجماعات والمجتمعات وعلاج مشكلة سوء التنظيم التي تعاني منها المجتمعات

المحلية في المناطق الحضرية والريفية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء (الصادي، عجوبة، ١٩٩٢م: ١٠٠).

إن عملية مشاركة المواطنين عنصر فعال في إحداث تغيير إيجابي مقصود لصالح المجتمع إذ إنها وسيلة وهدف في الوقت نفسه لنجاح العملية التنموية، وتتخذ المشاركة عدة مستويات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو القومي بوصفها العامل الرئيسي من تحقيق الأهداف التنموية (السيف، ١٩٩٥م: ١٥).

وتحرص كثير من الدول النامية على تطوير الحكم المحلي ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات، ومعنى ذلك أن التنمية المحلية هي جزء من كل، وهي لذلك تتفاعل مع كل العوامل المؤثرة في مسار المجتمع النامي وترجم عن أهدافه النهائية، وعند التقويم يمكن تقدير معوقات النجاح أو التباطؤ أو الفشل في تحقيق المستهدف حيث تبرز كفاءة القيادة المحلية وأسلوب إدارتها للتنمية (مصطفى، ١٩٩٧م: ٢١٧).

والمشاركة تتم أول ما تتم من خلال قيادات المجتمع المحلي فإشارك القيادة ومبادراتها هي المركز الأساسي لبرامج التنمية الاجتماعية، كما أن برامج التنمية الاجتماعية نفسها ما هي إلا برامج لتدريب القيادات المحلية، فالقادة المحليون هم الذين يستطيعون مساعدة أفراد المجتمع وجماعاته على التفكير والعمل من أجل رفاهية مجتمعاتهم وتقديمها، ولضمان نجاح برامج التنمية لابد من توفر الثقة بين القيادات المحلية والأجهزة الحكومية وبين القيادات المحلية وقاعدتها الجماهيرية للمجتمع (الصادي، عجوبة، ١٩٩٢م: ١٠). كما أن مشاركة البيئة المحلية عن طريق إثارة الوعي والإقناع بالحاجات الجديدة في التفكير والتنفيذ قاعدة جوهرية في عملية التنمية، ويتم ذلك عن طريق قادة محليين مدربين على العمل الاجتماعي، فالقائد المحلي أكثر نجاحاً في تغيير الاتجاهات من الفني الغريب الذي قد يكون أكثر قدرة وكفاءة فنية من القائد المحلي ولكنه نفسه جديد يحتاج إلى قبول قبل أن تقبل أفكاره (صابر، ١٩٩٢م: ٢٥٤).

إن تدريب القادة المحليين للقيام بدورهم يشمل كيفية العمل مع الناس وتتهم مشاكلهم واكتساب بعض المهارات الأساسية في إدارة الجلسات وتسجيل مراحل العمل حيث لا ينبغي أن يتفرد بذلك العمل الموظفون أو المهنيون في العمل الاجتماعي أو الإعلامي، بل لابد من مشاركة القادة المحليين (عبد اللطيف، ١٩٩٥م: ١٢٤).

ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي مع هؤلاء القادة في:

١ - تكوين لجان تجمع هذه القيادات على أساس التجانس في السن والجنس والمستوى الثقافي، وتدعى هذه القيادات لأداء دورها في برامج ومشروعات التنمية، كما يقترح أن يعد لكل منها برامج تدريبية تتناسب وظروف وأوضاع كل منها بحيث تؤدي هذه البرامج إلى تحقيق ما يلي:

أ - تزويد كل فئة بالمعلومات التي تتصل بالمشروع بالصورة التي تناسب المستوى الثقافي.

ب - تحديد واضح لدور هؤلاء القادة سواء بالنسبة للتوعية العامة بالتنمية أو بالنسبة لما يتصل مباشرة ببرامجها ومشروعاتها والمشاركة فيها.

ج - تبادل الخبرات والآراء، ودراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه هؤلاء القادة.

٢ - وضع نظام فعال لتشجيع وحفز هذه القيادات على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

٣ - يقوم الأخصائي الاجتماعي بالإشراف على هذه القيادات وتوجيهها على أن يعمل مع كل هذه اللجان القيادية لتوجيه عمل القادة ومتابعة النتائج التي يحققونها عن طريق اجتماعات دورية معهم (محمد، ١٩٩٦م: ٢٢٧).

وبذلك ينبغي النظر إلى التنمية الاجتماعية في البلاد النامية على أساس أنها عملية قومية شاملة تتجه إليها الجهود الحكومية والأهلية، فمع قيام الدولة بالدور الرئيسي، إلا أنه من الضروري ضمان المشاركة الشعبية في برامج التنمية سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو المتابعة، كما أن المشاركة من خلال القيادات المحلية لها دور فعال في التنمية الاجتماعية، حيث أن المشاركة من خلال القيادات المحلية الأساس في نجاح برامج التنمية الاجتماعية، حيث أن القائد المحلي واحد من أبناء المجتمع نفسه لديه دراسة ومعرفة أكثر باحتياجات مجتمعه، كما أن له التأثير الأقوى في أفراد المجتمع نفسه، حيث يمكنه الاعتماد على القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم، على أن يتم اختيار من يمكنه التأثير في أعضاء المجتمع ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم التقليدية وإدراك المشكلات الجديدة ويكون لديهم الرغبة في حل المشكلات في حدود

إمكانيات المجتمع ونظمه وتقاليده.

وحيث إن القيادات المحلية هي الأساس في نجاح برامج التنمية الاجتماعية إذن تعتبر القيادات المحلية من أهم الركائز التي يجب أن يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي باعتبارها القوة المحركة والمؤثرة على حياة الجماعات التي ينتمي إليها المواطنون في المجتمع، ومن ثم فإن هذه القيادات نظرا لتغلغلها في شتى جوانب الحياة في المجتمع المحلي فإنها تعتبر طاقة كبيرة من الطاقات الذاتية التي يجب أن يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي عندما يعمل في مجال تنمية المجتمع المحلي.

الباب الثاني

الأساليب

المهنية للتنمية الاجتماعية

الفصل الخامس: التخطيط للتنمية الاجتماعية -

الفصل السادس: عمليات تفعيل التنمية الاجتماعية -

التخطيط للتنمية الاجتماعية

- التنمية الاجتماعية ومناهج التخطيط الاجتماعي
- أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية
- وسائل ومقومات التخطيط للتنمية الاجتماعية
- فلسفة ومبادئ التخطيط الاجتماعي
- التخطيط والبحث الاجتماعي
- التخطيط والخدمة الاجتماعية
- التخطيط لتقدير الاحتياجات المجتمعية

التنمية الاجتماعية ومناهج التخطيط الاجتماعي؛

يعتبر التخطيط أسلوباً ومنهجاً علمياً يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع. والمجتمع الحديث ينشد دائماً التنمية والتقدم معتمداً في ذلك على التخطيط، وأصبح التخطيط للتنمية سمة من سمات العصر الحديث، وبذلك ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية.

وأصبح التخطيط والتنمية وجهين لعملة واحدة، وليس الفصل بينهما وجيهاً بقصد التناول العلمي، حيث إنه يمكن اعتبار التخطيط أسلوباً لتحقيق تنمية المجتمع.

ويعتبر التخطيط للتنمية ضرورة من الضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمع المعاصر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة وبأدنى قدر من الضياع للموارد المادية والبشرية. وفي مدخلنا إلى التخطيط، لا بد من التعرف على مفهوم التنمية التي تعتبر هدفاً لأسلوب التخطيط،

ويشير الواقع التاريخي المعاصر، إلى أن القضية الجوهرية التي تقرض نفسها في أشكال مختلفة، على المجتمعات النامية هي قضية التنمية وكيف يمكن لهذه المجتمعات أن تواصل طريق التنمية بمعناها الشامل.

وعلى هذا نجد مجموعة من الاعتبارات تؤكد على ذلك:-

- ١ - طبيعة الانتماء إلى مجتمعات تواجه كثيراً من مظاهر التخلف وتسعى إلى القضاء على تلك المظاهر.
- ٢ - تعقد موضوع التنمية وتشابك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتداخل العوامل الداخلية والخارجية.
- ٣ - لا يزال كثير من المجتمعات النامية، تبحث عن صيغ لتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتبين معظم التجارب التي خاضتها البلاد النامية في تطبيق خطط التنمية أنها كانت قاصرة،

ولذا لم تحقق الأهداف المرجوة بالدرجة المطلوبة، إذ إن أغلب تلك البلدان ركزت على الجانب الاقتصادي من التنمية دون أن تشمل نفس الدرجة الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، مما أدى إلى تعثرها واصطدامها بالواقع الاجتماعي والقيمي السائد.

وعلى هذا فإن التنمية الاقتصادية ليست هدفاً في حد ذاتها، وليست مجرد رفع متوسط الدخل بغض النظر عن الثمن الاجتماعي لذلك، والآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة عليه، وإنما يجب اعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان الفردية والاجتماعية التي لا تتجزأ (عويس، الأفندي، ١٩٩٤م: ٢٢).

ومن ثم يتضح مدى أهمية التنمية الشاملة، التي تحدث تغييراً حضارياً يتناول كافة أبنية المجتمع، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية.

وهكذا اتجه المخططون المعاصرون إلى دراسة قضايا التخلف والتنمية معتمدين على منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية مؤكدين بذلك حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، (حسن، ١٩٨٨م: ١٨).

ومما لاشك فيه أن الإنسان في المجتمع المعاصر هو هدف التنمية وأداتها الفعالة في تحقيق تقدم المجتمع.

وما من حكومة جادة إلا وأعلنت أن التنمية مسؤولة لها تعمل على وضع خطتها لتحقيق المستويات الأفقية (المحلية- الإقليمية- القومية). والمستويات الوظيفية، ولو كانت التنمية في ظموحاتها أحدثت عدم توازن بين ما هو مستهدف والأداء الحقيقي للأهداف لأصبح مفروضاً على الدولة أن تعيد تقويم خططها وخاصة الخطة الاجتماعية المسؤولة عن إنتاج الثروة البشرية التي لها دورها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتركز فكرة التنمية الاجتماعية حول الاهتمام بالجانب الإنساني من عملية التنمية الشاملة، وهي ضرورة حتمية دعت إليها عدة أسباب منها التطور الدينامي للنظم الحضارية في المجتمع، وتطور الأساليب العلمية والعملية، وتطور مفهومات الوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اهتمام الهيئات الدولية بعملية التنمية الاجتماعية.

فقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة علمية رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠م، وواصلت منذ ذلك الحين نشاطها في هذا الميدان فأعدت برامج للمساعدة تتضمن إمداد الدول الآخذة في النمو بخبراء في مجال التنمية الاجتماعية مع تنظيم المؤتمرات وحلقات البحث ونشر كل ما هو جديد في هذا المجال (حسونة، ١٩٩٢م: ٢).

ويتوالي الأبحاث والدراسات أصبح هناك تأكيد على أهمية الجوانب الاجتماعية للتنمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وقد برهن معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في تقريره عام ١٩٧٢م، على أن العوامل والمتغيرات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في عملية التنمية (مختار، ١٩٧٢م: ٢).

وقد تعددت وجهات نظر العلماء والمهتمين في تعريفهم للتنمية الاجتماعية، فيرى «ريشارد وارد» R. Ward أن التنمية الاجتماعية «منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع».

يركز هذا التعريف على أن العنصر البشري هو أساس عملية التنمية الاجتماعية كما أن له دوراً فعالاً في تنمية المجتمع.

ويعرفها مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٧م «بأنها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي» (حسونة، ١٩٩٢م: ٤).

وقد حدد عبد الباسط حسن ثلاثة اتجاهات لمفهوم التنمية الاجتماعية بناء على تحليل لوجهات النظر المختلفة.

الاتجاه الأول:

يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية (ويقصد بها رعاية الفئات الخاصة).

الاتجاه الثاني:

يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.

الاتجاه الثالث:

يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ومفهوم التنمية الاجتماعية من خلال الاتجاه الثالث هو أنسب مفهوم بالنسبة للمجتمعات النامية، حيث يوضح أن هدف التنمية الاجتماعية هو إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ومخططة لها.

فهي تتناول أنماط العلاقات الاجتماعية، والنظم والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها- كما تتناول المشكلات الناجمة عن التغير والمتصلة به كل ذلك بهدف رفع المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع ومقابلة احتياجاتهم المختلفة (من تعليم وصحة وثقافة وإسكان... الخ). المتزايدة باستمرار والتي لا يمكن الوصول إلى حد الإشباع منها، وبهذا الاتجاه فإن التنمية الاجتماعية عملية تغيير اجتماعي مستمرة تتمشى مع النهوض والتغيير الاقتصادي، مراعية ظروف المجتمع وإمكانياته المتاحة، في ظل أيديولوجيته وسياسته الواضحة المعبرة عن الصورة المستقبلية، محققة للأهداف المحددة بالاستراتيجية الملائمة.

أما رفیق أشرف حسونة فيرى أن «التنمية الاجتماعية هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامّة كالنّعليم والصّحة والإسكان والنقل والمواصلات .. الخ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة

والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة» (حسن، ١٩٧٧م: ٩٥ - ١٠٠).

وتختلف مجالات التنمية الاجتماعية من حيث طبيعتها، ولكنها من حيث وظائفها متكاملة فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية بنشاط المجتمع = وتشمل الخدمات المترابطة ويتضح ذلك في الحيوية التي تخص حياة المجتمع ونشاطه الإنتاجي، فمثلاً إذا كان المجتمع ذا طابع صناعي فإن مجال الخدمات التي توضع لها برامج التنمية الاجتماعية تشمل توفير الخدمات المختلفة للعامل من مواصلات وخدمات صحية.. إلى غير ذلك من الخدمات التي تساعد أبناء ذلك المجتمع على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

المجموعة الثانية: الخدمات التدعيمية - وهي تلك الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة لما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع، وهي الصحة والتعليم، والضمان الاجتماعي.

المجموعة الثالثة: خدمات عامة للتنمية - وهي تلك الخدمات الرئيسية لإقامة وتنفيذ مشروعات التنمية مثل الكهرباء، المياه، الطرق.

وعلى هذا فإن خطة التنمية الاجتماعية في أية دولة تحتاج إلى خدمات من كل مجموعة من المجموعات السابقة، فنظام إنتاج المجتمع هو الذي يحدد نوعية الخدمات التي يحتاجها لكي تسير عملية التنمية الاجتماعية في خطوات متتالية حتى تتم عملية التغيير المقصود للمجتمع، وهذه الخطوات أو المراحل ما هي إلا خطوات أو مراحل «التخطيط» والتي تبدأ بدراسة المجتمع، وتحديد احتياجاته وإمكاناته، ثم وضع الخطة ثم التنفيذ فالمتابعة ثم التقييم - وتوضع خطة التنمية في ضوء «السياسة العامة» للمجتمع المعبرة عن الأهداف ومجالات العمل والاتجاهات الملزمة، وأساليب العمل وذلك في حدود أيديولوجيته (عويس، ١٩٨٢: ١٢٩).

وللتخطيط علاقة بالتنمية الاجتماعية منذ البدايات الأولى لظهور الرعاية الاجتماعية ولا زالت تلك العلاقة قائمة حتى الوقت الحاضر، فالاهتمام بالتنمية يمثل قضية تشغل رجال الصناعة والإدارة

ومخططي السياسة العامة وقادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية بل أصبح ميداناً يتعاضم شأنه في العلوم الاجتماعية (غيث ومحمد، ١٩٨٦م: ١٢).

والتخطيط للتنمية في الوقت المعاصر يعتبر ضرورة لا غنى عنها للنهوض بالمجتمعات، فمن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية (حسانين، ١٩٨٦م: ٣٦٧). ولقد ظهرت الدعوى إلى اتخاذ التخطيط أسلوباً لحل مشكلات الفقر والتخلف في البلاد النامية، كما ظهرت له ميادين كثيرة، فقد اتجه منظرو التخطيط والتنمية في اتجاهات عديدة، فمنهم من يركز على القطاع الحضري ويعتبره مفتاحاً لتنمية بقية القطاعات. ومنهم من يري أن الركيزة الأولى لتخطيط ناجح هو الريف والقطاع الزراعي على وجه التحديد، باعتبار الزراعة الحرفة الغالبة للسكان في هذه البلاد، ومنهم من يعتقد بأولوية تنمية وتطوير الخدمات سعياً لتطوير العنصر البشري كمتغير أساسي للتنمية (المقري، ١٩٩١م: ٦٥).

واختلفت مناهج التنمية الاجتماعية باختلاف طبيعة المجتمعات التي تتبناها، حيث تناولت المراجع والأدبيات العربية والإنجليزية هذه المناهج بمسميات مختلفة ومنها تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع وخدمة المجتمع والعون الذاتي والعمل الاجتماعي فمن الأهمية بمكان التعرف على مناهج التنمية الاجتماعية من خلال إدراك النشأة التاريخية لهذه المناهج المختلفة للتنمية الاجتماعية وما هي هذه المناهج وعلاقتها بالتخطيط وأخيراً التكامل بين هذه المناهج.

١ - من حيث النشأة التاريخية لمناهج التنمية الاجتماعية:

يربط كثير من الدارسين بين نشأة منهج خدمة المجتمع - باعتباره أحد مناهج التنمية الاجتماعية - والتنمية الاجتماعية في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وهناك اتجاهات لربط نشأة خدمة المجتمع بحركات الإصلاح التي استمدت أصولها من حركة تنظيم الإحسان وحركة المحلات الاجتماعية التي نشأت في بريطانيا ومن ثم انتقلت إلى أمريكا.

ومنهم من أرجع خدمة المجتمع وتميمته إلى تدخل الدولة في شؤون الرعاية الاجتماعية وتقلص دور الكنيسة، ومنهم من أرجعها إلى الحركات والمنازعات بين الحكومة والمجتمعات المحلية

أو بين العمال وأصحاب العمل. حيث تدخلت الدولة كوسيط لحل المشكلات القائمة بينهما، ومن ثم انبثقت برامج الخدمات الاجتماعية لتقدم حلولاً يسهم فيها أصحاب العمل بما يدفعونه من ضرائب دخل للدولة ويرفع الأجور وتحسين شروط العمل وما يعد العمل بالنسبة للعمال، كما يسهم العمال فيها بضرائب الدخل واستقطاع مخصصات المعاشات والتأمينات والضمانات الاجتماعية التي يسهم فيها العمال وأصحاب العمل ويمكن من خلالها حل مشاكل العمل وما بعد العمل.

وهناك من يذهب إلى أن نشأة برامج خدمة المجتمع لا ترتبط بالخدمات العمالية فحسب وإنما هناك فئات وقطاعات اجتماعية أخرى كانت لها مشكلاتها الخاصة بها، فأخذت تعبر عنها من خلال تظاهرات مطلبية وتمثل في الحركات التحررية للمرأة في أوروبا وحركات الأقليات العنصرية والقومية التي بدأت تتظم أنفسها للدفاع عن حقوقها ونيل مطالبها.

٢ - من حيث علاقة مناهج التنمية الاجتماعية بالتخطيط:

نتيجة لتناقم المشكلات الاجتماعية وتطلب الأمر مواجهتها بطرق علمية تقوم على التنظيم والتخطيط كما تتطلب التأهيل والتدريب واكتساب المعارف ومن هنا نشأت مهن جديدة لا بد من تعلمها من القائمين ببرامج خدمة المجتمع وتتميته، حيث أصبحت مشكلات العصر معقدة ومتعددة ولا تقل عن مشكلة الفقر التي تواجه الدول النامية، فهناك الصراعات العنصرية والحروب الإقليمية والقومية والأهلية ونفاذ الموارد الطبيعية وكل هذه المشكلات تتطلب برامج تنمية اجتماعية مرنة وقادرة على استيعابها (خليفة وعوض، ١٩٩٢م: ١١٢).

ولقد انبثق مفهوم تنمية المجتمع Community Development في الدول النامية وهو يشير إلى نفس العملية التي أطلق عليها برلمان Perlman وفورين Gurin مصطلح تنظيم المجتمع Community Organization أو التخطيط الاجتماعي Social Planning أو خدمة المجتمع Community Work وذلك في وصفهم لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية أنها قائمة على مناهج جديدة (عجوية والصادي، ١٩٩٢م: ٩٦).

ويشير ألينسكي Alinsky إلى مفهوم العمل الاجتماعي Social Action الذي استخدم في الولايات المتحدة لمحاربة الفقر وهو مفهوم ينطبق على مفهوم تنمية المجتمع. وهو نفس المنهج

الذي أطلقت عليه هيئة الأمم المتحدة برنامج العون الذاتي Self Help والذي تبنته الحكومات في الدول النامية (عجوية والصادي، ١٩٩٢م: ٩٦).

ويعرف العمل الاجتماعي Social Action: بأنه مجهود جماعي منظم يهدف إلى ضمان التقدم الاجتماعي وإلى حل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في أعداد كبيرة من الناس، عن طريق التأثير في التشريع الاجتماعي أو الجهات التي تدير مشروعات الرعاية الاجتماعية (بدوي، ١٩٨٦م: ٢٨٠).

ويعرفه Barker (١٩٩٥) بأنه الجهد المنسق لإنجاز تغيير مؤسسي بغرض مقابلة الحاجات وحل المشكلات الاجتماعية ومواجهة الظلم أو تحسين نوعية الحياة الإنسانية، وربما يحدث هذا الجهد عن مبادرة وتوجيهات المتخصصين في الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والدين والجيش وربما يحدث من خلال جهود الأفراد الذين تأثروا مباشرة بالمشكلة أو التغيير (Barker, 1995, 350).

أما العون الذاتي فهو عملية تعاونية يقوم بها أفراد أو جماعات أو منظمات وتكون لديهم تجربة معينة فيتقاسمون الخبرات بينهم مما يمكنهم من الدعم المتبادل والمعرفة المتبادلة لكيفية مواجهة المشكلات التي يتعرضون لها من خلال مقابلات متكررة بينهم (Pierson & Thomas, 1995, 338).

والعون الذاتي للمجتمع المحلي هو أيضاً عملية يتم فيها ضم المتطوعين والمواطنين الآخرين لصنع قرار ما أو لتخطيط خدمات اجتماعية معينة أو للتسيق مع المهنيين والعاملين في مؤسسات وطنية (Barker, 1995: 76).

وقد قدم منهج تنمية المجتمع على أساس أنه تغير اقتصادي واجتماعي وثقافي مقصود والوحدة الأساسية للتغير المقصود هي المجتمع المحلي نفسه.

ويعرف السيف تنمية المجتمع بأنها عملية تغيير مخطط ومقصود في ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتهتم بتدعيم حرية الإنسان وكرامته وبيث روح المساعدة الذاتية وتعزيز مشاركة الأهالي مع جهود الحكومة في البرامج والمشروعات لتحقيق

أهداف معينة لصالح المجتمع (السيف، ١٩٩٥م: ١٢).

أما تنمية المجتمعات الصناعية - من منظور الخدمة الاجتماعية- لا تخرج عن تطبيق مبادئ وأهداف تنظيم المجتمع في مجال محدد هو المجال الصناعي، أي أن مجال اهتمام المنظم الاجتماعي سيكون المساهمة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يؤدي إلى تقوية الروابط بين سكان المجتمع الصناعي الذي يعمل فيه وبينهم وبين المستويات الأخرى (رجب وآخرون، ١٩٨٦م: ٢٩).

كما أن تنظيم المجتمع يعرف على أنه النهوض عن طريق العمل المحلي بالمناطق التي تكون فيها مستويات المعيشة مرتفعة نسبياً والخدمات الاجتماعية متقدمة بالنسبة لغيرها ولكن تحتاج إلى درجة أعلى من المبادأة من جانب المجتمع. ولذلك يتجه تنظيم المجتمع إلى تسويق الوسائل التي يمكن عن طريقها توجيه الموارد والخيرات والكفاءات نحو تحقيق رفاهية المجتمع (بدوي، ١٩٨٦م: ٧٤).

ويرى سبكت Specht أن تنظيم المجتمع ينتمي إلى فئة من مجموعة من المناهج والطرق للتدخل حيث يقوم الممارس المهني بقيادة التغيير بمساعدة المجتمع والهيئات والتنظيمات وعن طريق التدخل في أعمال جمعية منظمة مخططة وذلك من أجل حل المشكلات الاجتماعية في إطار النظم الديمقراطية (خليفة وعض، ١٩٩٢م: ١١٠).

إذا نستطيع أن نحدد الهدف العام لهذا المنهج بأنه مساعدة المجتمع على إشباع احتياجات أعضائه - كذلك مساعدة الأفراد على أن يشاركوا ويسهموا بفاعلية في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق المشاركة في النشاط الاجتماعي.

وبذلك فإن الهدف العام يتبلور في:

الأهداف التخطيطية التي تقوم على تحديد الاحتياجات وتحديد موارد المجتمع ثم وضع الخطة لمواجهة تلك الاحتياجات باستغلال الموارد في فترة زمنية محددة (خليفة وعض، ١٩٩٢م: ١١٠).

وتهدف برامج خدمة المجتمع إلى مساعدة المجتمع المحلي على التعرف على البدائل

المتاحة وكيفية القيام بها والاختيار من بينها، ويتطلب ذلك مشاركة فعالة من المواطنين بطرق متعددة (Thomas & Pierson, 1995: 84).

ولخصت بيرلمان Perlman أسباب ظهور فكرة خدمة المجتمع في المجتمعات الصناعية مع بداية الثورة الصناعية في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١ - هل نبعت من خوف المجتمعات المحلية على مصيرها؟
 - ٢ - هل نبعت من غضبهم وشعورهم بعدم العدالة والظلم وسوء الحظ؟ أم أن هذه المساوئ هي التي قادت الناس إلى التفكير في مشكلاتهم الاجتماعية وفقاً لفلسفات وأيديولوجيات ومعتقدات تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية (عجوبة والصادي، ١٩٩٢م: ٩٣-٩٤).
- الجدير بالذكر أن هذه المشكلات المختلفة سواء في الدول النامية أو المتقدمة مهما كانت أسبابها تطلبت التدخل بطرق علمية لمواجهةها وذلك بالتخطيط الاجتماعي.

وتتعدد وجهات نظر العلماء في تعريف التخطيط الاجتماعي فنجد أن أحمد كمال أحمد يعرفه بأنه: عمليات تغيير اجتماعي مقصود ووسيلة فعالة لنقل مجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة، بحيث لو نفذت جميعها، لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة، مع حسن الأداء (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٥٢).

كما يعرفه قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه: عملية تحديد الأهداف المستقبلية وتقويم الوسائل المنجزة لهذه الأهداف وإجراء خيارات متأنية عن مسارات العمل المناسبة (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ٥١).

ويتضمن هذا التعريف عملية صنع القرار والذي يعتمد على الدراسة وتحديد الأهداف واختيار عدة مسارات بديلة، كما يتضمن عملية اتخاذ القرار وهي اختيار البديل الأنسب لتحقيق الهدف.

٢- من حيث تكامل مناهج التنمية الاجتماعية:

ويتضح للقائمين على برامج التنمية الاجتماعية أن التفرقة بين منهج تنمية المجتمع ومنهج تنظيم المجتمع لا جدوى منها حيث تبين أن المجتمعات المحلية في الدول الغربية لم تكن مشكلتها

تنظيمية فحسب وإنما هنا بدأت الدعوة في البلدان الغربية للاستفادة من تجارب المجتمعات النامية في المجتمعات الغربية ونقل أساليب ومناهج تنمية المجتمع لتطبيقها في المجتمعات المحلية في الدول الصناعية وخاصة في الأحياء السكنية والمناطق الفقيرة والمتخلفة في هذه الدول، وفي العمل مع الشباب والنساء والأقليات العرقية والعضوية.

ومن جهة أخرى اتضح أن مشكلات الدول النامية لم تكن إنتاجية فقط وإنما هي مشكلات تنظيمية كذلك، وبذلك استفادت الدول النامية من تجارب الدول الصناعية في حقل تنظيم المجتمع ونقلت أساليبها في التعامل مع المجتمعات المحلية التي بدأت تعمل من خلال المنظمات والمجالس التطوعية على المستويات المحلية.

ومن هنا ظهرت الدعوة لقيام منهج جديد ومنفصل عن مناهج الخدمة الاجتماعية أطلق عليه منهج خدمة المجتمع كما قامت أقسام في الجامعات والمعاهد العليا تحمل نفس الاسم، وقامت منظمات مهنية لأخصائيي خدمة المجتمع في بريطانيا ونادت بفصلها عن منظمات الأخصائيين الاجتماعيين، ولكن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، وساد اتجاه عام جديد وهو إطلاق مصطلح تنمية اجتماعية على كل المناهج التي تعمل مع المجتمعات المحلية.

واتخذت برامج التنمية الاجتماعية طريقتين في التطبيق وفقاً للاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بتحديد المشكلات وطرق علاجها:

الطريقة الأولى: تسعى إلى التركيز على تحسين الخدمات الاجتماعية والإنتاجية.

الطريقة الثانية: تسعى إلى التركيز على تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع وجماعته، وبين المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات، والعمل على تشجيع التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، والاتجاه إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بهدف المحافظة على روح الديمقراطية حتى يتمكنوا من أن يقرروا لأنفسهم بأنفسهم وبذلك تتحقق المواطنة والقضاء على سلبية المواطنين وتأهيلهم للقيام بأدوارهم القيادية والإنتاجية والاجتماعية (عجوبة، ١٩٩٢م: ٩٨-٩٩).

أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية:

يعتبر التخطيط وسيلة لإدارة الموارد، وألية للتسيق بين القرارات أو الإجراءات التي تتخذها جهات أو وحدات متعددة في المستويات المختلفة لصنع القرارات. وبشكل تفصيلي فإن التخطيط هو نشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية، ويقصد بذلك التأثير عليها ودفعها في مسار معين مرغوب فيه. وذلك انطلاقاً من نظرة إستراتيجية شاملة وبعية تحقيق أهداف محددة. ويقوم التخطيط ببيان الطرق البديلة الممكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ثم اختيار البديل الأفضل مع التسيق لضمان الاتساق على مستوى الأهداف وعلى مستوى الوسائل، وفيما بين الأهداف والوسائل. ويساعد التخطيط في ترجمة البديل المختار إلى السياسات والقرارات اللازمة لنقل المخطط المقبول من عالم التفكير إلى عالم الواقع. كما يعنى التخطيط بمتابعة تنفيذ الخطط وتطوير الخطط الموضوعة من قبل في ضوء نتائج تلك المتابعة (شهاب، ١٩٩٨م: ٨٦، طاهر والعصفور، ١٩٩٦م: ٨).

وتتحدد أهدافه في ترجمة غايات لمجتمع ما بشكل يحدد اتجاهات عناصر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مدى زمني معين انطلاقاً من الأوضاع الراهنة. والأهداف إما أن تكون كمية ومحددة بصورة رقمية (مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل معين، والارتفاع بنسبة مساهمة المواطنين في القوى العاملة، وتحقيق مستوى معين من الإنتاجية في الاقتصاد الوطني .. الخ)، وإما أن تكون نوعية تبين اتجاهاً معيناً لتعديل بعض الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية كتوفير مقومات الحفاظ على القيم الاجتماعية الإيجابية الأصلية، وتعميق الروابط بين الفرد والمجتمع، والنظرة السائدة للعمل واعتباره قيمة اجتماعية .. الخ. فأهداف التخطيط بمثابة علامات على الطريق لمساعدة السلطات في تحديد أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية. وتؤدي الأهداف وظائف هامة في عملية التخطيط، إذ إنها تعين المخطط على تحديد الكميات اللازمة من عوامل الإنتاج لتحقيق غايات الخطة من القوى العاملة والمواد الأجنبية، والقطاع الأجنبي .. الخ.

وتنقسم الأهداف من حيث بعدها الزمني إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً: الأهداف بعيدة المدى: وهي الأهداف التي يراد لجهود التنمية تحقيقها في نهاية أفق زمني محدد قد يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً. وهذه الأهداف قد تكون كلية على مستوى المجتمع

ككل مثل توسيع القاعدة الإنتاجية أو تعديل القيم الإنتاجية، وقد تكون قطاعية كزيادة القيمة المضافة لقطاع معين.

ثانياً: الأهداف متوسطة المدى: وهي أهداف مرحلية يراد لجهود التنمية إنجازها في اتجاه تحقيق الأهداف بعيدة المدى، وذلك من خلال أفق زمني يتراوح بين (٥) إلى (١٠) سنوات. وتكون الأهداف بعيدة المدى بمثابة القيود الحاكمة لها. وتتسم الأهداف متوسطة المدى بدرجة أكبر من التفصيل إذا ما قورنت بالأهداف بعيدة المدى.

ثالثاً: الأهداف قصيرة المدى: وهي الأهداف المرحلية التي يراد إنجازها باتجاه الأهداف متوسطة المدى، وذلك خلال فترة زمنية تقل عن خمس سنوات. ويتبع نطاق هذه الأهداف ليشمل كثيراً من المتغيرات المالية والنقدية وبعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم والتدريب. (طاهر والعصفور، ١٩٩٦م: ٣).

وسائل ومقومات التخطيط للتنمية الاجتماعية:

إن التخطيط الاجتماعي عبارة عن تغير مقصود يتم في ميدان القيم المتعارضة، حيث أن التخطيط قد يحقق أو يحدد القيم الاجتماعية عن طريق تغيير الظروف التي تستند إليها الخيارات الاجتماعية. وعلى هذا تكون الظروف التي تؤثر وتسيطر على الخبرات الاجتماعية هي المفهومات أو الموضوعات الواقعية المباشرة للتخطيط الاجتماعي (غيث، ١٩٨٨م: ١٦٠). ولهذا كانت وسائل التخطيط متضمنة أربع من صور النشاط وهي التقصي والمناقشة والاتفاق والفعل.

١ - التقصي يشمل خمس وظائف وهي:-

- تحديد المشكلة ومناسبة العمل الجمعي وتوقيته.
- تحديد ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله في ضوء إطار المشكلة وتوقيتها.
- استعراض خبرات الآخرين في مواقف مماثلة.
- تقحص المصادر التي يمكن استغلالها في تنفيذ الخطة.
- تحديد الوحدات الاجتماعية والمناطق الجغرافية للتخطيط.

٢-٢: المناقشة والاتفاق ويهمننا الإشارة في هذا المجال إلى أن الباحث إذا أراد أن يختبر عملية التخطيط فإنه سيجد أن هناك ثلاث خطوات من المناقشة والاتفاق يمكن أن يميزها عن غيرها وهي:

- عندما تدرك مجموعة صغيرة من الأشخاص أهمية التخطيط وضرورته فتأخذ الخطوات المبدئية الأولى.
 - أن يشرع القائمون على الأمر بوضع سياسة وبرنامج للتنفيذ يختار على أساس الإمكانيات الموجودة وعلى أساس الاقتراحات المتعددة التي يمكن أن تقدم في هذا الصدد.
 - أن يتم الإتفاق على أساس الفكرة والسياسة والخطة التي تتبع بعد دراسة كل ما يتعلق بإمكانية النجاح.
- ٤- الفعل، حيث لا بد أن تترجم الخطط الاجتماعية إلى نواح متعددة من النشاط الذي يقوم به الناس الذين سيتأثرون بهذه الخطط. ويجدر الأخذ في الاعتبار أن للعمل الاجتماعي جانبين رئيسيين وهما:

- يجب أن تقرر الخطة وتكتمل عن طريق تنظيم اجتماعي محكم.
 - ينبغي أن ينفذ البرنامج خطوة خطوة عن طريق نشاط يومي محدد.
- (غيث، ١٩٨٩م: ١٦٢).

وتتبلور مقومات التخطيط للتنمية الاجتماعية في العناصر الآتية:

أولاً: البناء المعرفي:

اتفق غالبية المهتمين بالتخطيط الاجتماعي على أنه يهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي مقصود. حيث يشير أحمد كمال إلى مفهوم التخطيط بأنه «عمليات تغيير اجتماعي مقصود لنقل مجتمع من صورة إلى أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وهي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء».

أما عبد العزيز مختار فنجد أنه قد ربط مفهوم التخطيط الاجتماعي بالاستخدام الواعي للموارد والإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية، كما أشار إلى أنه لا بد من إشراك أفراد المجتمع وقادته بالإضافة إلى الاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين.

وقد حدد الدارسون أهمية التخطيط من خلال العناصر التالية:-

- ١ - أنه الوسيلة المنظمة لتحقيق الأهداف.
- ٢ - ضمان سلامة التنفيذ بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- ٣ - حسن الاستفادة من جميع الموارد المتاحة.
- ٤ - مواجهة الصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف، ووضع الحلول المناسبة لها.
- ٥ - الوصول إلى الهدف النهائي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية.
- ٦ - تحديد الحاجات والمشكلات والأولويات حيث أن الموارد هي دائماً أقل من الاحتياجات.
- ٧ - التنبؤ بأوضاع المستقبل.

وقد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعي مقبولة عند كل الباحثين في العلوم الاجتماعية، على الرغم من أن الكثير منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ في علومهم بالإضافة إلى قلة الحقائق النسبية التي يمكن الاعتماد عليها في النواحي التطبيقية. ويعتقد البعض أن التخطيط يجب أن ينتظر حتى يمكن الحصول على كل الحقائق وأن على عالم الاجتماع أن لا يقدم توصياته إلى واضعي السياسة الاجتماعية حتى يتأكد من كل الحقائق على اختلاف مستوياتها، إلا أن هذا الموقف قد يكون سلباً من الناحية النظرية أما من الناحية العملية التطبيقية فقد يكون من الصعب تقبله، ويقول روبرت ليند Robert Lyend في هذا (سواء اشترك العلماء أم لم يشتركوا فسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط) (غيث، ١٩٨٨م: ١٥٠).

عندما تتعدد أجهزة التخطيط فإن تعددها لا ينبغي أن يكون راجعاً إلى تعدد الخطط بل إلى الحاجة إلى تعدد أجهزة التطبيق وفي هذا ما يؤكد أن التخطيط العام في المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تنفرع منها شعب مختلفة اقتصادية أو صناعية أو علمية أو صحية، وترجم في كل

خطواتها عن غاية المجتمع الأساسية وهي الرفاهية الاجتماعية (غيث، ١٩٨٨م: ١٢٨).

ويشير التخطيط الاجتماعي غالباً إلى الجهود التي تبذل إرادياً لعلاج الأمراض والانحرافات الاجتماعية، ولتعديل مجرى التغير الاجتماعي، وبهذا فهو يعكس الأسلوب الذي يؤدي إلى اتخاذ القرارات الجمعية، ورسم السياسة الاجتماعية، واستثارة العمل الجمعي (غيث، ١٩٨٨م: ١٥٥).

وللعمل الاجتماعي ثلاث مراحل هي كالتالي:

- مرحلة تنظيم المصادر أو الإمكانيات التي يمكن الحصول عليها وتهيئتها للاستفادة منها في العمل الاجتماعي.
 - ترتيب وحصر المراحل المتعاقبة من العمل الاجتماعي لتتلافى عملية القفز غير الضرورية بين المراحل والتي تؤدي إلى نتائج عكسية قد تضر بالخطة.
 - تآزر العملية الكلية أي تساند أجزاء الخطة بحيث تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً في نهاية الأمر (غيث، ١٩٨٨م: ١٦٢ - ١٧١).
- وهناك ثلاثة محكات رئيسية تركز عليها الأولويات في التخطيط وهي كالتالي:

١ - الحاجة إلى إيجاد الحل للموقف الاجتماعي من خلال تحديد:

- مدى خطورة المشكلات الاجتماعية بعدد الأفراد الذين يتأثرون منها.
- التكاليف المقدرة لحل تلك المشكلات حيث يجب أن تكون الحلول المقترحة أقل تكلفة.
- الزمن.
- اهتمام المواطنين وشعورهم بالمشكلة.
- عمق المشكلة وخطورها على المواطنين.
- الموارد الميسرة وتشمل الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والتشريعية والاجتماعية.
- فاعلية الأجهزة المختصة بتحديد الأولويات.

٢ - خبرات موضوعية في تحديد الأولويات، وذلك بأن تحدد الأولويات بموجب جداول زمنية يتم الاتفاق عليها مقدماً قبل بدء أعمال لجان الأولويات بمعرفة خبراء وأعضاء من القيادات الشعبية، ويفترض لهذه اللجان أن تستكمل الشروط التالية:

- أن تضم لجان تحديد الأولويات متخصصين خبراء وقادة سياسيين شعبيين.
- أن يكون لقرارات تلك اللجان التأييد والاحترام والتقبل من غالبية الشعب.
- أن يكون هناك أساس تمويلي مستقر ومضمون.
- أن يكون التحديد على أساس علمي ومنطقي وواقعي ومتصف بالمرونة.
- الاهتمام بالوسائل الوقائية أكثر من الوسائل العلاجية.
- الاهتمام بالمشروعات الاجتماعية التي لها أثر فعال على التنمية الاقتصادية والإدارية.
- الاهتمام بالمجموعات الكبيرة من السكان.
- التركيز على فئات الشعب كالأتي: الطفولة ثم الشباب ثم العاملون المنتجون ثم الشيوخ.
- الاهتمام بالمشروعات الاجتماعية التي تعالج وتمنع الأمراض الاجتماعية السائدة في الدول النامية.
- الاهتمام بالمشروعات التي تحدث تغييرات في السلوك الإنساني أكثر من تقديم خدمات مباشرة استهلاكية.
- مراعاة إمكانيات وموارد المجتمع والمقومات والقوى المؤثرة فيه.
- مراعاة آمال ورغبات وسيكولوجية الشعوب ووضع الخطط التي لا تضارب فيما بينها.

٢ - الاستفادة من التجارب الأخرى مع إدراك الحقائق التالية :-

- أن نجاح عمليات التخطيط يتوقف على تمتع الدولة بنسبة مرتفعة من التعليم والصحة والعلاقات الاجتماعية السليمة والجوانب الاقتصادية المرضية.
- أن تراعي الحكومة عدم تضخم مصروفاتها على المدى الطويل.

- مراعاة قدرات الدولة الفنية والبشرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في الخطة الطموحة.
- أن تتسم الخطط بالواقعية والمرونة لمواجهة المواقف الطارئة.
- توفر جهاز مركزي للتخطيط.

وهداختلفت الآراء حول تحديد مستويات التخطيط جغرافياً، إلا أنه يمكن القول أن التخطيط يمارس رأسياً من خلال مستوياته المختلفة، وأفقياً من خلال جوانب أو مجالات تخطيطية متعددة داخل كل مستوى في فترة زمنية محددة. ويمكن تقسيم التخطيط من حيث مستوياته الجغرافية إلى ستة مستويات:

- المستوى العالمي أو الدولي، (وهو ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها).
- المستوى القطري، ومثال ذلك جامعة الدول العربية.
- المستوى القومي، وهو الذي يتم على مستوى الدولة بأكملها.
- المستوى الإقليمي، على مستوى مجموعة محافظات تتشابه في ظروفها.
- المستوى المحلي، وهو على مستوى المدينة، الحي، القرية، الجيرة.
- على مستوى المشروع، وهو ما يتم داخل الوحدة الإنتاجية.

وحتى يمكن تحقيق التنمية الشاملة في أي دولة من الدول النامية يلزم توافر مستويات التخطيط التالية:

- التخطيط على المستوى القومي، وهو التخطيط الذي تخضع له جميع أجزاء المجتمع.
- التخطيط على المستوى الإقليمي.
- التخطيط على المستوى المحلي (علي وغنيم، ١٩٨٩م: ٩٥).

ثانياً، الفهم:

إن الفهم الجيد للبناء المعرفي الذي يتعدى تلقي الطالب لمواده الدراسية المتخصصة في فصول الدراسة- حيث إن عملية الإعداد للمخطط يجب أن تكون مستمرة لتلاحق التقدم المستمر والتطوير في البناء المعرفي للتخطيط الاجتماعي- يؤدي إلى سهولة العمل والتطبيق كما يساعد على إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوب فيها.

ثالثاً، المهارات:

- وهي تعني المهارات المهنية للمخطط الاجتماعي، وتتركز أهم تلك المهارات فيما يلي:
- البحوث في التخطيط، حيث أن البيانات التي يقوم الباحثون بجمعها تعطينا صورة صادقة عن ظروف المجتمع الراهنة بمختلف أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تعرفنا بموارد المجتمع وإمكانياته.
- الإحصاء في التخطيط: حيث يجب أن يكون لدى المخطط المهارة الكافية في استخدام الإحصاءات في عملية التخطيط.
- أساليب جمع البيانات: حيث يجب أن يمتلك المخطط المهارة الكافية التي تمكنه من استخدام الأسلوب الأمثل لجمع البيانات.

رابعاً، النظام التعليمي:

تختلف مستويات التعليم فيما يتعلق بالتخطيط الاجتماعي فقد يتوفر في المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية، أو كليات الخدمة الاجتماعية التي تبدأ بدرجة دبلوم وتنتهي بدرجة دكتوراه. (علي، ١٩٨٩م: ٢٥).

فلسفة ومبادئ التخطيط الاجتماعي:

إن الفلسفة في مفهومها العام هي مجموعة الحقائق والقيم، ومن ثم فإن الحقائق التي تقوم عليها فلسفة التخطيط تتمثل في التالي:

- الإيمان بأن التخطيط أسلوب علمي لحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها وإعادة

- تصميم الخدمات لمواجهة زيادة عدد المستفيدين وإعادة النظر حول إمكانية التطبيق في مجالات الرعاية الاجتماعية.
- الإيمان بأن هناك مسؤولية تضامنية ومتبادلة بين المواطنين نحو المجتمع ومن المجتمع إلى الأفراد المكونين له.
 - أن طبيعة الحياة الحديثة وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية تتطلب التخطيط، وأن التخطيط لا يتعارض مع الديمقراطية إلا إذا كان تخطيط غير سليم.
 - يجب أن يضمن التخطيط العدالة والمساواة بين القطاعات المختلفة للتنمية، ويضمن المشاركة الشعبية في جميع عملياته حيث تتحقق قيادة الشعب للمشروعات تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.
 - التخطيط عمليات تعني التفاعل والديناميكية لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي المرغوب.
 - يجب أن يقوم التخطيط على أسس إنسانية عادلة وليس من حق أي دولة أن تضع خططها للتنمية معتمدة على استغلال طبقة معينة، أو التضحية بالجيل الحاضر في سبيل أجيال مقبلة (علي، ١٩٨٩م: ٢٥).

وتحدد مبادئ التخطيط الاجتماعي في:

- ١ - مشاركة المواطنين والقادة المحليين مع الخبراء أو الفنيين في عملية التخطيط.
- ٢ - إيجاد التكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لمجالات المجتمع المختلفة.
- ٣ - تحقيق التنسيق والتكامل بين المستويات الجغرافية.
- ٤ - التخطيط الشامل للمشكلات المختلفة في المجتمع لارتباطها ببعضها البعض.
- ٥ - الاعتماد على إحصاءات وبيانات كافية ودقيقة عن موارد المجتمع وإمكانياته.
- ٦ - النظرة التكاملية للمشكلات الاجتماعية من حيث أبعادها الثلاثة (التاريخي، الاجتماعي، النفسي).

- ٧ - القدرة على توقع المستقبل.
- ٨ - يجب أن يتصف التخطيط بالواقعية وإمكانية التنفيذ.

التخطيط والبحث الاجتماعي:

- من أهم دعائم نجاح العملية التخطيطية توافر ما يلي (عويس و الأفندي، ١٩٩٤م: ١٢٠):
- ١ - كفاءة وفعالية أجهزة التخطيط ولجان تحديد الأولويات وأجهزة التنفيذ في أداء أعمالها.
 - ٢ - جهاز إحصائي مهمته توفير البيانات والمعلومات والتحليلات الإحصائية الواقعية اللازمة لوضع الخطط والبرامج.
 - ٢ - أساليب البحوث والدراسات بأنواعها المختلفة اللازمة للعملية التخطيطية
- من هنا تتضح أهمية البحوث الاجتماعية التي تعتبر ضرورة من ضرورات التخطيط للتممية لقياس المتطلبات التالية (فهيم وآخرون، ١٩٨٥م: ٢٤٩):
- ١ - قياس الاحتياجات.
 - ٢ - قياس نوع الخدمات المطلوبة.
 - ٢ - تحديد الأولويات .
 - ٤ - تحديد بنود المتابعة.
 - ٥ - بحوث التقييم.
- لذلك فالبحث يعد مطلباً حيوياً لأهداف التخطيط الاجتماعي إذ إنه يحقق الفهم السليم لما ينبغي تقريره ولما هو قائم أو متوقع قيامه في فترة زمنية محددة. وارتباط البحث العلمي بالسياسة الاجتماعية يأتي من حيث:
- ١ - وضع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.
 - ٢ - وزن السياسة الاجتماعية المقترحة.

٢ - تقييم عائد تنفيذ السياسة الاجتماعية (عبد العال، ١٩٩٢م: ٢٦٠).

وترتبط السياسة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعي، وذلك لأن التخطيط الاجتماعي يتم ضمن السياسة الاجتماعية للمجتمع ولأن السياسة الاجتماعية تتخذ من التخطيط الاجتماعي أسلوباً مهماً لها في تحديد أهدافها وأولوياتها وأسس تنفيذ توجهاتها على أرض الواقع.

وإذا نظرنا إلى البحوث التقييمية كبحوث تعد في صميم اهتمامات التخطيط الاجتماعي، وجدنا أن هذه البحوث قد اتسع نطاقها في الوقت الحاضر لتشمل تقدير فعالية الكثير من البرامج والأساليب المتنوعة في مجال التربية والصحة العامة والصحة العقلية والرعاية الاجتماعية والصناعة والبيئة وتغيير الاتجاهات والتدريب وما إلى ذلك، فالبحث التقييمي باستناده إلى أسس موضوعية في تقدير فعالية العمل الاجتماعي، يعطي صورة واقعية عن كفاءة البرامج في تحقيق أهدافها المحددة والنتائج غير المتوقعة بشكل دقيق ومحدد (السيد، ١٩٩٥م: ٤١).

إن العمل في مشروعات الرعاية الاجتماعية على سبيل المثال، لتوفير أنشطة وخدمات وبرامج للرعاية الاجتماعية، لا يجب أن يتم لمجرد تحقيق الإنجاز فقط. ولكن يجب أن نطمئن إلى أن هذا العمل سوف يقابل إلى درجة كبيرة احتياجات المجتمع وأولويات المشكلات في ضوء كافة المعطيات الخاصة بالمستفيدين أو المشاركين في العمل والإمكانات المادية والبشرية المتاحة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تصميم برامج العمل بحيث يسبقها بحوث امبيريقية تقود إلى التدخل العلمي والعمل السليم، ويطلق على هذه البحوث التي تشكل أحد أبعاد منظمة العمل في برامج التنمية بحوث التدخل أو بحوث العمل Action Resarches.

وتقوم على عدة مبادئ أهمها (فهيم وآخرون، ١٩٩٨م: ١٩٨).

١ - أن مشكلة البحث هي نتاج أو تعبير عن احتياج المجتمع أكثر من أن تكون مجرد فرضية نابعة من الباحث أو اهتمامه ببحوث أكاديمية متخصصة.

٢ - تهدف الدراسة إلى تحقيق أكبر قدر من الفاعلية للأداء داخل المنظمة أو المجتمع نتيجة لمعطيات بحوث التدخل.

٣ - بحوث التدخل في مجال التخطيط للمجتمع تضم فريقاً متكاملأ من الباحثين بالإضافة

- إلى المهنيين المتخصصين والممارسين وكذلك المستفيدين أو المواطنين العاديين.
- ٤ - أن الدافع وراء البحث يؤثر في طبيعته وإجراءاته.
- ٥ - يجب أن ينتهي بحث التدخل بنتائج تترجم إلى توصيات للعمل أو لإحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع.

التخطيط والخدمة الاجتماعية:

يعتبر التخطيط منهجاً علمياً تستخدمه مهنة الخدمة الاجتماعية لإحداث تغيير مقصود لصالح المجتمع المحلي أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية. ويشير (Ross) إلى التخطيط في الخدمة الاجتماعية باعتباره منهجاً في تنظيم المجتمع على أساس أنه (حل مشكلة معينة في وسط معين، والتنفيذ الفعال لذلك الحل). ويرى (Maxporin) أن عمليات التخطيط في الخدمة الاجتماعية تتطلب أن يكون هناك تداخل وصلة مستمرة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل. والعميل في هذه الحالة هو المجتمع كله من خلال مجموعة من الوظائف التحليلية والتفاعلية. وحتى يتم هذا فإن الممارس يقوم بعمليات تحديد وفهم للمشكلات التي يتعامل معها، وآثارها على الأداء الاجتماعي (Social function) للعميل فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً (فهمي، ١٩٨٥م: ١٢٨-١٤٠).

وبهذا فإننا نجد أن عملية التخطيط في مهنة الخدمة الاجتماعية هي طريقة معينة تتسم باستخدام مجموعة من الأفعال لحل مشكلة أو مواجهة احتياج. وتتضمن هذه العملية اتخاذ قرارات والتنبؤ بالمستقبل واختيار مجموعة من الأفعال والإجراءات في شكل برنامج إجرائي. وكل ذلك يعني القيام بعمليات تعتمد على البحث العلمي والاحتمالية، والاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية للعميل، واستبعاد سلبيته - وصياغة الخطة تعني الطريقة التي نوفق بها إلى التدخل المطلوب وترجمة المشكلات إلى أهداف نسعى إلى تحقيقها - وإذا كنا نؤمن بأن أهداف الخدمة الاجتماعية الأساسية تتركز في تدعيم وتحسين الأداء الاجتماعي للناس سواء بصورة فردية أو جماعية، فإن ما نقوم به من تخطيط يعني أنه عندما نقوم بوضع الخطط واتخاذ القرارات (كأخصائيين اجتماعيين) فإننا نعمل على أن نساعد الناس في الحاضر والمستقبل (فهمي، ١٩٨٥م: ١٤١).

يعتبر البعض أن تنمية المجتمع المحلي اتجاه تخطيطي مستقل، لأن الهدف الأساسي في

تنمية المجتمع المحلي هو تعبئة المواطنين المتأثرين مباشرة بالأوضاع غير المرغوبة ومساعدتهم على اتخاذ أو إجراء عمل منظم، وبذلك يتحقق الآتي:

- زيادة فاعلية أدائهم في شؤون المجتمع.
- إيجاد منظمات الخدمات التي تستجيب لاحتياجاتهم.
- تعزيز عملية التعديل في السياسات والبرامج التي تمس اهتماماتهم أو مصالحهم (السكري، ١٩٩١م: ٥-٦).

هذا وفي ضوء ما تقدم يمكن استخلاص أهم ما تتضمنه التنمية الاجتماعية من عناصر وغايات وأهداف في الأمور الآتية:

- ١ - يعد الإنسان هو العنصر الأساسي للتنمية الاجتماعية بل هو العنصر الإيجابي الفعال فيها ، ذلك لأن أي تغيير في مجال التنمية إنما هو تغيير لقدرات الإنسان وقيمته وثقافته وعلاقاته بل تغيير كذلك لنمط معيشته وحياته.

ولن يصبح المجتمع منتجاً راقياً إلا من خلال إتاحة الفرصة للإنسان الفرد لتنمية كل ما يتصل بعلاقته بالأشياء والأفكار والناس، فالتنمية الاجتماعية لها دائماً هدف هو الإنسان وهو هدف اجتماعي نظراً لاعتماد الإنسان الفرد على الآخرين، وهي تعتبر بذلك مظهراً من مظاهر التنظيم الاجتماعي الحديث، وليس في استطاعة أي من المجتمعات وخاصة النامية منها أن تتقدم دون أن تتضمن عمليات التنمية الاجتماعية خلق أدوات جديدة ووسائل حديثة وتكيفها لمقابلة الحاجات المتغيرة للإنسان.

لذلك نجد أن مجالات التنمية الاجتماعية- هي مجالات الاهتمام بعقل الإنسان وتعليمه وثقافته وصحته وغذائه وراحته وسلوكه، فمنها ما يتصل بالتعليم العام ومحو الأمية وتعليم الكبار والاهتمام بالوعي الصحي والنوqائي والعلاجي وخدمات التأهيل المهني والتوجيه والإرشاد الزراعي والتعاوني والترشيد المهني والأخلاقي والديني وترشيد الاستهلاك وأنماطه، وكذلك في توجيه نمط التطلع المرتبط بالترقي والحراك الاجتماعي في العمل وفي السلوك والذي يعني معنى الانفتاح والتفاؤل.

- ٢ - تعد التنمية الاجتماعية منهجاً وعملية للتغيير البنائي وهو الذي يتضمن تغييراً في نمط القيم القديم الذي كان يسود المجتمع ويحكم تصرفات أفرادهِ ويملي عليهم نوعاً معيناً من السلوك، ولا يتم التغيير البنائي إلا إذا حدث تعديل جوهري في العلاقات الأساسية التي تقوم بين أعضاء المجتمع.
- ٣ - تقوم التنمية على عنصر التعاون القائم ولا تقوم على الإجبار والإلزام وبذلك يمكن الحفاظ على تنمية الطبيعة البشرية ككل.
- ٤ - تعد التنمية الاجتماعية عملية موحدة ذات جوانب متنوعة، منها الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي والأخلاقي والتشريعي، ولا بد في ضوء ذلك من النظر إليها في إطارها الشامل ومن خلال منظور التكامل أو نظرية التكامل في علم الاجتماع والتي تقوم على عدة عناصر أهمها:
- ينبغي النظر إلى المجتمعات نظرة شاملة وكلية إذ إنها تتكون من نظم مترابطة الأجزاء.
 - كذلك فإن الأسباب تكون متعددة متداخلة، والمجتمعات المتكاملة نسبياً يمكن أن تتغير وأن تنمو أسرع من المجتمعات التي هي في حالة من عدم التكامل.
- ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية ينبغي أن تضع في اعتبارها الدراسة الترابطية التكاملية التحليلية وذلك كاعتبار منهجي من ناحية ولتحقيق رغبات الأفراد وتطلعاتهم والوصول بهم إلى أفضل المستويات من ناحية أخرى.
- ٥ - يعد نمط الحياة في المجتمع الصناعي النمط المتطلع إليه والذي تسعى إليه مجتمعات النامية، ذلك لأنه يتيح من خلال تميته لقدرات الأفراد ومهاراتهم وشخصياتهم وسلوكهم وثقافتهم تقدماً ورقياً (عبد الحميد، ١٩٨٨، ١٩٩٨ م: ١٩٨ - ٢٠٢).

التخطيط لتقدير الاحتياجات المجتمعية:

يسهم تقدير الاحتياجات في توفير الخدمات الإنسانية في المستقبل على أساس من التنبؤ بما يحتاجه المجتمع من تلك الخدمات، حيث يشمل أي مجتمع محلي تنظيمًا اجتماعياً يتضمن عدداً من الاحتياجات التي ينبغي إشباعها إذا أردنا لهذا المجتمع الاستمرار، وهذا متصل بتحديد

محتوى الحاجة ودرجة الحاجة والمستوى المطلوب لإشباعها، خاصة وأن هناك عوامل تؤثر على تحديد أولوية المجتمع وتفضيلاتها، ويعتبر تقدير الاحتياجات المجتمعية عمليات مرتبطة بالتعرف على الحاجات وتحديد أولوياتها وتحديد الحلول الملائمة لإشباعها وهذا يتطلب جمع معلومات عن الحاجات ووضع أحكام مرتبطة بها (علي، ١٩٩٢م: ١١٢٠). وبما أن هناك اتجاهات متزايدة في الدراسات الخاصة بتقويم الخدمات الاجتماعية بصفة عامة ودراسات التغير المخطط (التنظيم والتخطيط والتنمية) خصوصاً ما يتعلق بقضية المسؤولية المهنية The profession Accountability والتي تتمحور حول تقدير النتائج المترتبة على التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، فإن من المنطق أن ترتبط تلك المحاسبة بأهداف واضحة للتدخل الاجتماعي عبر الأجهزة والهيئات والمؤسسات اللازمة لتحقيقها، ومن هنا تبدأ مسألة تقدير الاحتياجات في البروز لتحتل محوراً أساسياً تقوم عليه كل محاولات التدخل الاجتماعي لإحداث التغيير المخطط سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع (قطان، ١٩٩٥م: ٦١). وتحديد الاحتياجات الاجتماعية وتقديرها يعد بمثابة الخطوة الأساسية التي يجب أن تسبق أي ممارسة للتغيير المخطط، ولكن ما هي الحاجات التي نسمى لتحديد ما؟ ومن الذي سيحددها؟ هل يوضع في الاعتبار ما يحدده أفراد المجتمع أو ما يقدره الخبراء المهنيون المتخصصون؟ ما هي الاعتبارات التي يجب أن نستند عليها عند تقدير هذه الحاجات؟ هل هي الحاجات المعبر عنها من قبل السكان؟ أو الحاجات التي يفترض الخبراء أهمية الوصول لإشباعها؟ أم تلك التي يسعى إليها من بيدهم سلطة اتخاذ القرار؟ ما هي "المناهج"، الأساليب، الأدوات التي يمكن تحديد الحاجات بمقتضاها؟.

ويمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تمحيص المفاهيم الآتية التي يتضمنها التخطيط

الاجتماعي:

أولاً: مفهوم الحاجات: Needs

ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها "المتطلبات الجسمية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على البقاء وتحقق الرضا والإشباع (Barker, 1995: 173) وتعرف أيضاً بأنها حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس والرغبة في إنجاز هدف معين (علي، ١٩٩٢م: ١١٢٢). وهناك من يعرفها بأنها "رغبة لدى الإنسان أو الجماعة أو المجتمع

يمكن تحقيقها عن طريق إحداث تغيير بنائي أو وظيفي مادياً كان أو معنوياً مما يؤدي عادة إلى إعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوي“ وهي على أحسن الفروض فكرة نسبية يعتمد في تحديدها على من يقوم بعملية التحديد أو التقدير (قطان، ١٩٩٥م: ١٤). وقد صنفها Maslo في ترتيب هرمي يبدأ من المستوى القاعدي بالحاجات الحيوية من غذاء وملبس ومسكن ثم الحاجات التي تختص بالأمن والطمأنينة والحماية من المخاطر يليها حاجات الفرد للانتماء الاجتماعي إلى أن يصل إلى الحاجات التي تختص بتقدير الذات ثم تحقيق الذات في قمة الهرم.

ويمكن التمييز بين أربع فئات من الحاجات وهي (علي، ١٩٩٣م: ١١٢٢):

- ١ - الحاجة المعيارية: وهي المعايير المرغوب في تحقيقها لإشباع حاجات الناس وغالباً ما تحدد من جانب الخبراء لمستويات مرغوب في التوصل إليها.
- ٢ - الحاجة المدركة: وهي التي يشعر الناس أنهم بحاجة إليها.
- ٣ - الحاجة المعلنة: وهي حاجات مدركة تحولت إلى مطالب من عدد كبير من الناس الذين يشعرون بحاجتهم لخدمة ما.
- ٤ - الحاجة المقارنة: وهي حاجة تحدد لمجموعات من الناس في ضوء مستوى محدد من الخدمات التي تقدم لهم.

ثانياً: مفهوم تقدير الاحتياجات Needs Assessment :-

تعرف الحاجات بأنها «مهام يتم بمقتضاها تقرير ما الذي يحتاجه السكان أو مجموعة معينة من الناس بما يجعلهم يعيشون عند مستوى معيشي مرضي في كل متطلبات الحياة». (قطان، ١٩٩٥م: ١٩). ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها «عملية تحليل مسبق يعده الأخصائيون المتخصصون لتقييم عملائهم والمشاكل والموارد المتاحة والحلول المحتملة وعوائق حل المشكلة/ المشكلات التي تواجههم. وهي الهيئات الاجتماعية فإن تقدير الاحتياجات يجري إعدادها لصالح العملاء الذين تقدم لهم الخدمات الإكلينيكية وفي المجتمعات المحلية تعد لصالح السكان ، كما يضيف إلى أن غرض تقدير الاحتياجات هو إثبات وتوثيق الحاجات ووضع

أولويات للخدمات التي سيتم تقديمها ويتم الحصول على البيانات من السجلات الإحصائية السكانية والإحصاءات الحكومية ومن خلال المقابلات والقيام بالدراسات الضرورية اللازمة» (Barker, 1995: 177).

ثالثاً: مفهوم تحديد الأولويات

وتعني تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية المبنية على درجة الأهمية لمشروع أو برنامج على مشروعات وبرامج أخرى لمقابلة الحاجات الملحة في حدود الإمكانيات المتاحة (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ١٠٧) ويعني أيضاً عملية المفاضلة بين الحاجات غير المشبعة في المجتمع لتحديد أهم تلك الحاجات فأقلها أهمية (نوح، ١٩٩١م: ٦٢٤).

وتتركز أهمية تحديد الأولويات في الجوانب التالية (عويس والأفندي، ١٩٩٤م: ١٠٧):

- ١ - الموازنة بين الاحتياجات المتعددة والإمكانيات المحددة عن طريق ترتيب البرامج أو المشروعات حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع ويتطلب ذلك استخدام أساليب علمية ومعايير موضوعية.
- ٢ - تحقيق أنسب استخدام للإمكانيات والموارد المتاحة عند إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.
- ٣ - التوصل إلى قرارات واقعية بخلاص تتفق والظروف المتغيرة باستمرار في المجتمع. وهذا يتطلب قدراً من المرونة والدينامية لعملية تحديد الأولويات ذاتها.
- ٤ - تحقيق التكامل والترابط بين برامج ومشروعات التنمية على المستوى المحلي وبرامج ومشروعات التنمية على المستوى الإقليمي والمستوى القومي.
- ٥ - زيادة كفاءة وفعالية العملية التخطيطية بالنسبة لتحقيق الأهداف المجتمعية.

ونجاح هذا الأمر يتطلب الضمانات التالية (نوح، ١٩٩١م، ٦٣٥):

- ١ - أن تتم عملية تحديد الأولويات في لجان خاصة تضم متخصصين خبراء وقادة سياسيين وشعبيين مما يضمن الوصول إلى مشروعات وبرامج أكثر واقعية.

- ٢ - أن تكون لقرارات مثل هذه اللجان التأييد والاحترام والتقبل من جانب الهيئات والمنظمات المختلفة بالمجتمع وايضاً من جانب سكان المجتمع.
- ٢ - أن يكون التحديد على أساس علمي ومنطقي وواقعي ومرن.
- ٤ - التنسيق بين كافة أجهزة الخدمات والتنظيمات في المجتمع مما يساعد على زيادة معدلات الإنجاز والحد من التكرار أو الازدواجية والعمل على ترشيد استخدام الموارد.
- ٥ - توفير معلومات دقيقة تعكس الواقع في المجتمع المحلي على أن تكون المعلومات متجددة دائماً تعكس التغير في هذا الواقع.

مصادر بيانات تقدير الاحتياجات (السكري، ١٩٩١م، ١٣٠):

- ١ - استخدام بيانات الإحصاءات العامة والدراسات السابقة.
- ٢ - رأي الخبراء.
- ٣ - استخدام إحصائيات الخدمات.
- ٤ - الحصر الوصفي للموارد.
- ٥ - الاستماع العام.
- ٦ - المسوح الاجتماعية.

العوامل التي تؤثر على كيفية تحديد الحاجة:

- ١ - العوامل الثقافية والسيكولوجية.
- ٢ - مستوى المعيشة.
- ٣ - البيئة السياسية والاجتماعية.
- ٤ - الموارد المتاحة.

دورة الاحتياجات المجتمعية حتى نصل إلى نقطة بدء عملية التنمية المحلية (علي، ١٩٩٢م: ١١٢١):

- ١ - يحس سكان المجتمع بوجود بعض الاحتياجات الملموسة غير المشبعة وهم في نفس الوقت يدركون الآثار الضارة الناجمة عن عدم إشباع تلك الاحتياجات.
- ٢ - قد يضاف إلى تلك الاحتياجات احتياجات أخرى يحددها الخبراء والمهنيون والممارسون لعملية التنمية المحلية كاحتياجات معيارية أو مقارنة.
- ٣ - يحدد التركيز على أهم الاحتياجات غير المشبعة سواء كانت محسوسة أو معيارية أو مقارنة، فإنه يتم ترجيح ثقلها بالنسبة للوزن المرجح لقدرات وإمكانات المجتمع المحلي.
- ٤ - إذا كانت الاحتياجات متمشية مع الوزن المرجح لقدرات وإمكانات المجتمع المحلي اتخذت تلك الاحتياجات غير المشبعة كنقطة انطلاق وتحولت كلها إلى احتياجات معبر عنها.
- ٥ - يتم وضع أولويات للاحتياجات غير المشبعة حسب أهمية هذه الاحتياجات من وجهة نظر أهالي المجتمع، وبصفة عامة كلما أحس سكان المجتمع المحلي بضغط وإلحاح احتياجات غير مشبعة تمس صميم حياتهم اليومية كلما زاد اتفاقهم على تحديد الأولويات.
- ٦ - بعد تحديد الأولويات يبدأ التخطيط لإشباع الاحتياجات ذات الأولوية الأولى وهكذا حتى تتحقق التنمية المحلية في المجتمع.

من مجموع آراء كثير من علماء التخطيط والاقتصاد والاجتماع يمكن استخلاص المعايير التالية لتحديد الأولويات (نوح، ١٩٩١م: ٦٢٨):

- ١ - عدد المتأثرين بالحاجة من بين سكان المجتمع.
- ٢ - إلحاح الحاجة وضرورتها.
- ٣ - إدراك سكان المجتمع للحاجة وإحساسهم بضرورة إشباعها.
- ٤ - عدم تعارض الحاجة مع القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
- ٥ - تمشي الحلول لإشباع الحاجات مع أهداف وتوجهات السياسة العامة للدولة.

- ٦ - الحاجات التي تعطي برامجها عائداً سريعاً ومباشراً.
- ٧ - الحاجات التي لا تأخذ وقتاً كبيراً في تنفيذ برامجها.
- ٨ - الكلفة الأقل.
- ٩ - توافر الموارد والإمكانات على مستوى المجتمع المحلي وخارجه.
- ١٠ - ما يعمل منها على تحقيق تماسك وتضامن سكان المجتمع.
- ١١ - توافر الاستعداد لدى سكان المجتمع للاشتراك في إشباعها.
- ١٢ - توافر الخبرة الفنية.

أهم الأساليب المستخدمة للحصول على معلومات عن احتياجات الخدمة الإنسانية والتي تعتبر الأساس للقيام بتقدير الاحتياجات (قطان، ١٩٩٥م: ٨٢):

- ١ - استخدام المؤشرات الاجتماعية Social Indicator Approaches.
- ٢ - أسلوب المسوح الاجتماعية Social Area Survey Approaches.
- ٣ - الاعتماد على جماعات المجتمع Community Groups Approaches.

ويمكننا أن نشير في نهاية الموضوع إلى خطوات إشباع الاحتياجات المجتمعية هي نموذج حل المشكلة على اعتبار أن المشكلة حاجة لم يتم إشباعها وذلك كما حددها سيرجل على النحو التالي (علي، ١٩٩٢م: ١١٢٤):

- ١ - تحديد المشكلة بأبعادها المختلفة.
- ٢ - دراسة الموقف ، أي إجراء دراسة ميدانية لتحديد العوامل المختلفة المؤدية إلى ظهور المشكلة أو الحاجة غير المشبعة.
- ٣ - تحليل الموقف.
- ٤ - تحديد الأهداف لتحديد الاستراتيجية الملائمة.

- ٥ - وضع خطة تشمل نتائج دراسة الموقف وتحليله وتحديد الأهداف ومصادر التمويل.
- ٦ - التدخل من خلال وضع البرنامج الملائم.
- ٧ - المتابعة والتقييم المستمر للاستفادة من عائد عملية التدخل مرة أخرى في تعديل البرامج بما يزيد من فعاليتها في إشباع الاحتياجات أو حل المشكلات.

عمليات تفعيل التنمية الاجتماعية

- تساند الأنظمة الاجتماعية لمجتمع التنمية
- تحديد الإطار الاجتماعي لمجتمع التنمية
- استيعاب علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية
- ربط التخطيط الاجتماعي بمقومات التنمية الاجتماعية
- استثارة العمل المهني في إطار التنمية الاجتماعية
- إعداد الممارس المهني للتنمية الاجتماعية
- خطوات الإعداد العلمي للممارس المهني:
- أولاً: الإعداد النظري
- ثانياً: الإعداد العملي -التدريب الميداني-

تساند الأنظمة الاجتماعية لمجتمع التنمية:

يميل المشتغلون بتنمية المجتمع في تدخلهم إلى تغيير البيئة الكلية لا بالموقف المادي الملموس فقط، أو إشباع السكان أو العملاء من خلال إعادة بعض الترتيبات المنعزلة عن البيئة المحيطة، فظروف المجتمع المحلي كلها تؤخذ في الاعتبار ابتداء من تقدير الحاجة إلى التغيير وإدخال الاستراتيجية التي تحدث ذلك التغيير. والمناخ أو الوسط الذي يحدث فيه التغيير له من الأهمية ما للتغيير ذاته. ولهذا، فإن المجتمع لا بد أن يشارك كله في كل العملية أو التجربة بما فيها من نجاحات أو إحباطات. ومن خلال هذه العملية يحدث النمو في «المجتمع» (العلاقات بين الناس)، وهذه العملية وليس نتاجها هي التي تحفز علم تنمية المجتمع وتدفعه إلى الأمام وإلى التقدم (بلاكيلي، ١٩٩٠م: ١٨).

وتتم التنمية الاجتماعية من أجل إرضاء الناس وإشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية، ومن ثم فإن الناس هم أنفسهم الذين يحددون ما يرتضونه وما يحتاجون إليه وكيفية إشباع هذه الاحتياجات في ضوء متغيرات وطنية وعالمية متعددة (الصادي وعجوية، ١٩٩٢م: ١١٢).

كما تتطلب التنمية الاجتماعية التنوع والتعدد والتخصص في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية كما قد تتطلب كثيفاً سكانياً في أقاليم معينة وقطاعات معينة، وكل هذه الأهداف قد تقاومها تغيرات أو ثبات تلقائي في النظم الاجتماعية كما قد تكره وتجبر المجتمعات على تقبل التغيرات ويجدر بالذكر أن الأنظمة الاجتماعية الداخلية تعتبر عاملاً حاسماً في مجال التنمية، فعلى سبيل المثال في اليابان كان من المحتم أن تعتاد صياغة التكنولوجيا لتلائم ومتطلبات الأنظمة الاجتماعية ومتطلبات الأسرة الممتدة كقوى منتجة تتوارث مهنها وتخصصاتها. لهذا فإن التنمية الاجتماعية تقتضي إشراك المجتمعات المحلية في ما يهمها من برامج، كما أن التنمية الاجتماعية تقتضي أن تكون التكنولوجيا المقدمة على المستوى المحلي تكنولوجيا ملائمة للنظم الاجتماعية والاقتصادية المحلية، فقد ترفض المجتمعات المحلية التكنولوجيا غير الملائمة ولو أدى الأمر إلى تدمير هذه المجتمعات كما هي الحال في المشاريع الزراعية الحديثة التي أنشئت في المناطق الرعوية للبدو (الصادي وعجوية، ١٩٩٢م: ٤٤ - ٤٥).

وتهدف العلوم الاجتماعية والسلوكية التطبيقية بصفة عامة إلى دراسة النظم الاجتماعية، في

محاولة لتحقيق الاستبصار والفهم فيما يتعلق بالسلوك الإنساني. وعلماء تنمية المجتمع يستخدمون المجتمع كنسيج من الناس والسلوكيات والبرامج والمؤسسات والثقافات التي تمثل بؤرة التساؤل وقاعدة تطوير استراتيجيات العمل أو التغيير. وبدلاً من أن تكون بحوث المجتمع مجرد بحوث وصفية (كيف، ولماذا) فيما يتصل بالسلوك الإنساني، فهي تهدف إلى التغيير في اتجاه مجموعة قيم محددة بشكل مسبق. والتغيير في تنمية المجتمع يكون هادفاً دائماً بأن يوضح للمجتمع الذي يجري التعامل معه الاتجاه أو العملية التي سوف تؤدي إلى تحسين عمليات التفاعل الإنساني واتخاذ القرارات في إطار ذلك المجتمع (بلاكيلي، ١٩٩٠م: ١٧).

ويربط كثير من الدارسين بين نشأة منهج خدمة المجتمع والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية والصناعية على حد سواء. وقد قدم منهج تنمية المجتمع على أساس أنه تغير اقتصادي واجتماعي وثقافي مقصود، والوحدة الأساسية للتغيير المقصود هي المجتمع المحلي نفسه. ويميذره ووفقاً لتضاهر إمكانياته المادية والبشرية مع الإمكانيات والموارد الحكومية، يمكن إحداث التغيير المقصود على المستوى المحلي وهذا ما يسمى بمشاريع العون الذاتي التي تتطلب إشراك السكان المحليين في دراسة المشكلات والتخطيط لمواجهةها وتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها. فمنهج التنمية الاجتماعية أو خدمة المجتمع ينظر إليها في ضوء هدفها الأساسي وهو إحداث توازن مستمر بين المجتمع وما هي حوزة هذا المجتمع من موارد مادية وبشرية حالية ومحتملة من خلال دراسة المشكلات وتحديد الاحتياجات والاعتراف بها، ووضعها في أسبقيات والاستعداد للعمل من أجل مواجهتها سواء كانت هذه الاحتياجات متعلقة بالإنتاج أو التنظيمات أو العلاقات الاجتماعية أو الترفيه، شريطة أن يشمل برنامج خدمة المجتمع كل الفئات والجماعات المحلية (الصادي وعجوية، ١٩٩٢م: ٩٦-٩٧).

وقد جرت محاولات لتحديد مجالات تطبيق منهج خدمة المجتمع، حيث كان يطلق عليه منهج تنظيم المجتمع، ويجري تطبيقه في الدول الصناعية المتقدمة حيث كان ينظر إليه على أساس أنه يعالج المشكلات التنظيمية للمجتمعات المحلية الغربية التي تتوفر فيها الإمكانيات أو تجهل كيفية الاستفادة من هذه الإمكانيات، ولهذا فإن مسؤولية تنظيم المجتمع تتمثل في مساعدة المجتمعات المحلية على التعرف على ما في حوزتها من موارد. أما منهج تنمية المجتمع فكان يطبق في الدول

النامية، ويهدف إلى تنمية المجتمعات، والهدف منه اقتصادي، ولذلك فإنه يركز على رفع الإنتاجية وتقبل الحقائق التكنولوجية الجديدة في المجتمعات الزراعية ومن خلال إشراك القادة المحليين في هذه البرامج. وبالتدرج تأكد للقائمين على هذه البرامج أنه لا يمكن الفصل بين هذين المنهجين، حيث المجتمعات المحلية في البلدان المتقدمة لم تكن مشكلتها تنظيمية فحسب، وإنما هناك مشكلات أساسية متعلقة بالإنتاج والعمل، ولا بد من عمل شيء من أجلها. وبالمثل فإن الدول النامية قد اكتشفت أن مشكلاتها ليست إنتاجية فحسب وإنما هي مشكلات تنظيمية أيضًا، ومن هنا ظهرت الدعوة إلى التوحيد بين المنهجين وإطلاق مصطلح واحد عليهما هو (خدمة المجتمع) الذي يدعو إلى تكامل الخدمات الاجتماعية. وقد قام جدل كبير حول التسميات التي يمكن أن تطلق عليه، إلا أن الأمم المتحدة استقرت على إطلاق مصطلح تنمية اجتماعية على كل المناهج التي تعمل مع المجتمعات المحلية. وقد اتخذت برامج التنمية الاجتماعية طريقتين في التطبيق وفقًا للاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بتحديد المشكلات وطرق علاجها، وهي:

الطريقة الأولى: تسعى إلى التركيز على تحسين الخدمات الاجتماعية.

الطريقة الثانية: تسعى إلى التركيز على تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع وجماعاته وبين المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات، والعمل على تشجيع التعاون والتآزر بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والاتجاه إلى تحسين العلاقات الاجتماعية (الصادي وعجوية، ١٩٩٢م: ٩٨ - ٩٩).

وأهم دور يمكن أن تؤديه برامج التنمية الاجتماعية هو ترسيخ ولاء السكان لمجتمعاتهم والعاملين لمقار عملهم، وحماية الحياة الأسرية من الانهيار والتفكك وذلك بالتوعية والإرشاد والتدريب والتأهيل والربط المستمر بين المواطن وما يقدم له من خدمات إنتاجية واجتماعية وترويحية. وخاصة بين قطاعات الشباب والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين ونزلاء السجون والإصلاحيات والأميين والمهاجرين الجدد من الريف إلى المدينة والذين لا عمل ولا مهارات لديهم (عجوية والصادي، ١٩٩٢م: ٨٦).

ويرى بعض الدارسين أن سمة التطور أو التقدم ينبغي ألا يكون مدخلها المجتمع ككل وإنما يكون مدخلها دراسة خصائص أفراد هذا المجتمع. كما يعتقدون أن تغير الاتجاهات والقيم الفردية

شرط سابق لتحديث أنظمة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. فالتنمية الاجتماعية في هذه الدول تعني مساعدة الأفراد على التخلص من قيم واتجاهات المجتمعات التقليدية، وتبني قيم واتجاهات المجتمعات الغربية «الحديثة» ولذلك فقد أطلق هؤلاء الدارسون على أجهزة التنمية «وكالات التغيير» وعلى المنمي «المغير» (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٥٠).

تحديد الإطار الاجتماعي لمجتمع التنمية:

وجدير بالذكر أن نجاح برامج التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يتأتى إلا إذا كان المنمي الاجتماعي أو الأخصائي الاجتماعي قادراً على التعرف على الحدود الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي يعمل فيه. ومن هنا فإن على برامج التنمية الاجتماعية- من تنمية مجتمع وتعليم كبار وإرشاد زراعي ورعاية للشباب ورعاية للطفولة والأمومة وغيرها- أن تحدد الإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه، ولا يتم ذلك إلا باتباع الخطوات التالية في تحديد المجتمع المحلي:

- ١ - التعرف على البناء الاجتماعي.
- ٢ - التعرف على درجة التفاعل واتجاهاته بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات.
- ٣ - على المنمي الاجتماعي التعرف على القيم والأنماط السلوكية في المجتمع المحلي.
- ٤ - التعرف على حدود المجتمع المحلي الجغرافية والثقافية.
- ٥ - التعرف على مشكلات المجتمع وإشراكه في دراسة هذه المشكلات وتشخيصها وعلاجها من طريق تعميم الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها وخاصة في الحالات التي يتعرض فيها المجتمع لتغيرات اجتماعية تلقائية أو مقصودة.
- ٦ - التعرف على الخصائص والسمات البيئية للمجتمع المحلي.
- ٧ - التعرف على السمات والخصائص السكانية (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٨٢)

وتجمع وثائق الأمم المتحدة ومعظم دراسات التنمية على أن المجتمع المحلي يمثل الوحدة الأساسية للتنمية الاجتماعية. كما أن أهم ما يميز التنمية الاجتماعية عن غيرها من المناهج التنموية

هو حرصها وتأكيدا على ضرورة المشاركة الجماهيرية من خلال مبادرة المجتمعات المحلية في دراسة مشكلاتها وحل هذه المشكلات وإشباع احتياجاتها. وبهذا نجد أن التنمية الاجتماعية تأخذ المجتمع المحلي كوحدة للدراسة والتطبيق، ذلك أن ما يهتم التنمية الاجتماعية هو ضمان مبادرة القاعدة، ومبادرة القاعدة تتم من جذور المجتمعات المحلية كما يرى كثير من الدارسين (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٧٥).

وقد اختلف الدارسون في تحديد أهم الخصائص والسمات التي يجب توافرها في المجتمع المحلي، فالبعض يرى أن المجتمع المحلي تتوحد مشاعره، وآخرون مثل بوبلين "Poplin" يرون أن مفهوم المجتمع المحلي يقتضي درجة من توحيد الناس مع المكان والالتزام بمحور من القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بهذا المكان. ويتفق هذا التعريف مع ما قدمه زنتنر "Zentner" من تحديد لخصائص المجتمع المحلي، والتي تتمثل في التالي:

١ - المجتمع المحلي يقتضي وجود شكل بنائي اجتماعي لجماعات متفاعلة حول أهداف مبنية عن شغلهم لحيز مكاني محدد مع الاستفادة منه واستخدام الإمكانيات المعيشية التي يوفرها الحيز.

٢ - لابد من توفر درجة من تعاطف أفراد المجتمع المحلي وجماعته مع حيزهم المكاني.

٣ - أن يتمتع المجتمع المحلي بدرجة من الاستقلالية والمسؤولية في رعاية شؤونه وأنشطته (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٧٧-٧٨).

وبينما تهتم الرعاية الاجتماعية بكل قطاعات التنمية فإن مهنة التنمية الاجتماعية الإنسانية لها مسؤولية مباشرة في مقابلة الاحتياجات الإنسانية بما يعني أن هذه المهنة تعتبر أدوات مجتمعية لتنفيذ الخدمة الاجتماعية وتوزيعها، وكذلك القيام بتفسير دور المؤسسات الاجتماعية بين مهنة الخدمات الإنسانية والرعاية الاجتماعية التي تهتم بالتوظيف الكلي للإنسان ومؤسسات المجتمع بالشكل الذي يحقق الرفاهية العامة (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩م: ٢٤).

ويعتبر الدور الأساسي للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال التنمية في البحث عن فرص النمو الكيفي، بينما يكون دوره العلاجي ثانوياً. أما المدخل الذي يستعين به للتعامل مع الأفراد

في أي مجتمع محلي، فإنه يعتمد على الكيفية التي تسهم بها فرص العمالة والخدمات في رفاهية الأسرة. ويهتم الأخصائي الاجتماعي بتحسين الظروف البنائية، ومن ثم فإن العمل يكون بمثابة وسيلة أساسية لسعادة الفرد والأسرة أو من أجل تحقيق رفاهية المجتمع المحلي. كما أن الأخصائي الاجتماعي تكون لديه الرغبة الدائمة في خلق نظم جديدة للقيم حتى تتمكن مناهذ الإنتاج والتسويق من الوفاء بالاحتياجات والطموحات الإنسانية (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩م: ٢٥).

ويدور محتوى المعرفة في الخدمة الاجتماعية حول دراسة الظروف المرضية والخلل الوظيفي في المجتمع، ووسائل تقديم العون والمساعدة. أما محتوى المعرفة في التنمية فإنه يتعلق بالبناءات لتحقيق أفضل الظروف والوسائل التي يمكن من خلالها تسهيل عمليات التحسين، والتعرف على الأسواق ومجالات الإنتاج وكذلك التعرف على مواضع العدالة، وإلى جانب هذا فإن المعرفة تهتم بتدعيم انصلة بين الفرد والأسرة والمجتمع، وتحقيق التحسن الاجتماعي والاقتصادي، لرفع مستوى الثقة لدى الفرد بنفسه من خلال معرفة البناءات القائمة والوسائل التي يشارك من خلالها الناس في عملية التنمية (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩م: ٣٧).

ويمكن تقسيم محتوى المعرفة التي تتطلبها التنمية الاجتماعية إلى مجالات تتعلق بالمعرفة، وأخرى تتعلق بالمهارة، وهي كما يلي:

١ - المعرفة التي تتعلق بتحديد الحاجات الأساسية: ومن أمثلتها التغذية، الإسكان، الصحة، والتعليم وغيرها. وقد يصعب أحياناً التوصل إلى اتفاق حول نوعية الحاجات التي تلقى اهتماماً في مجتمع ما، ومع هذا فإنه يمكن إثارة بعض القضايا حول نوعية الحاجات التي تلقى اهتماماً كبيراً والتي لا تلقى أي اهتمام في مجتمع ما، كذلك يمكن توجيه الاهتمام بالخصائص والاحتياجات المشتركة بين الناس في مجتمع خاص بشكل يمكن أن يفيد في وضع برنامج للتدريب. والأخصائيون الاجتماعيون يمكن أن يسهموا بطريقة مباشرة في جهود التنمية لما لديهم من خبرة ومهارة في معرفة احتياجات الأسر والأفراد. وحيث أن أنواعاً معينة من الاحتياجات والمشكلات تظهر وتختفي ومن ثم تعود إلى الظهور مرة أخرى بين الأسر والأفراد. وحيث أن أنواعاً معينة من الاحتياجات والمشكلات تظهر وتعود إلى الظهور مرة أخرى بين الأسر والأفراد فإن ممارس الخدمة المباشرة تكون لديه الفرصة للتأكد

من نوعية الاحتياجات المهمة. والاحتياجات المهمة هذه التي لم تقابل تنشأ بانتظام من المجتمع المحلي أو من المجتمع نفسه.

٢ - المعرفة التي تتعلق بالبناءات والعمليات الاجتماعية: حيث لا بد من معرفة البناءات والروابط القائمة بين المجتمعات المحلية، الجيرة، التنظيمات الرسمية لشبكة القرابة والعلاقات الأولية والعمليات التنظيمية المتبادلة. وفي هذا النطاق هناك حاجة إلى فهم المبادئ العامة وفهم العناصر المشتركة في البناءات وثقافة الإقليم الذي يتلقى الخدمة. ويعني هذا بدوره أن مناهج التنمية الاجتماعية في وضع وتقييم برامج التدريب سوف تختلف باختلاف الأقاليم والمجتمعات.

٣ - المعرفة التي تتعلق بعمليات التنمية الاقتصادية: والتي يجب أن تشمل على كل من الاقتصاديات محدودة النطاق وواسعة النطاق، كذلك فهم التنمية الاقتصادية الإقليمية، أو على الأقل تفهم الآثار الاقتصادية للبدائل المختلفة لسياسة التمويل العام.

٤ - المعرفة التي تتعلق بالعمليات السياسية: فمعظم عناصر النموذج المشار إليه للتنمية الاجتماعية هي في الأساس جزء من العمليات السياسية، وينبغي أن تشمل المعرفة في هذا الشأن على الإلمام بالبناءات السياسية، الثقافية، والسياسة الخاصة.

ينظر البعض إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، وأن الجانب الاجتماعي يكون ضمن هذه العملية، بينما يرى البعض الآخر أنها عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب المجتمعية الأخرى وضمنها الجانب الاقتصادي، وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية بين هذا وذاك، لأن الإنسان في تصريف أمور حياته اليومية يعمل وينشط في المجتمع الذي يعيش فيه بين أفراد وجماعات كثيرة تربطه بالعديد منهم روابط اجتماعية واقتصادية وثيقة تملئها طبيعة حياة الإنسان وتحتمها رغبته في تحقيق أهدافه (بشير، ١٩٨٧م، ١٢٥).

إن أي نظام في المجتمع يتأثر بالمجتمع ككل ويؤثر فيه، وكذلك يؤثر في جميع النظم الأخرى العاملة في المجتمع ويتأثر بها، وبذلك يكون فصل أي نظام عن المجتمع الذي يعمل فيه، وعن النظم الأخرى، لا بد أن يجعل منه نظاماً غير ذي فائدة عملية. وبذلك نجد أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى

جانب وظيفتها الاقتصادية ووظيفة أخرى اجتماعية، وإن التنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية ووظيفة أخرى «اقتصادية» حيث على المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع (بشير، ١٩٨٧م: ١٢٦).

استيعاب علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية:

تعرف الخدمة الاجتماعية على أنها طريقة اجتماعية تعمل على مساعدة الناس وحمايتهم، والعمل على حل مشاكلهم الاجتماعية والمحافظة على أداء وظائفهم الاجتماعية وتعزيزها (حمودة، ١٩٨١م: ١٢٤). ومن هنا نجد أن الخدمة الاجتماعية عبارة عن نظام اجتماعي، ومهنة للخدمة الإنسانية. كما يشير ليبب ويستلي Lippitt Westley إلى أن الخدمة الاجتماعية تتكون من مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحقيق تغييرات اجتماعية مقصودة وموجهة في إطار من مبادئ وقيم وقواعد وأخلاقيات يلتزم بها الممارسون المهنيون.

ومن خلال الإشارة المسبقة للتقارب بين مجالي التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، يجدر بنا توضيح علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالتنمية. ونستطيع توضيح هذا من خلال تناول الأهداف العامة للخدمة الاجتماعية التي تعمل على تحقيق النهوض بالمجتمع، وتشمل:

- ١ - العمل على تحقيق رفاهية الإنسان أيًا كان مجتمعه والنظام السياسي الذي يتبعه.
- ٢ - للخدمة الاجتماعية ثلاثة أهداف متداخلة ومتكاملة (وقائية، علاجية، إنشائية) والتركيز على جانب منها دون الأخرى يعود لنوع المجتمع وحجم مشكلاته ونوعية الخدمات التي يحتاجها.
- ٢ - العمل على إحداث تغييرات في النظم الاجتماعية والأفراد وذلك لإحداث الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع.
- ٤ - العمل على إحداث تغييرات في النظم الاجتماعية عن طريق إيجاد حلول للمشكلات القائمة والمشكلات التي يتوقع حدوثها في المستقبل.
- ٥ - مساعدة التنمية الاقتصادية بقدر ما تسمح به إمكانياتها وأساليبها وطرقها المهنية، وذلك للعمل على زيادة الإنتاج ورفع متوسط دخل الفرد. وتسهم الخدمة الاجتماعية في هذا المجال عن طريق المشاركة الشعبية والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية

الاجتماعية والاقتصادية.

- ٦ - العمل على الاتصال بالجماهير لتعريفهم بأهداف وأغراض خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكنهم المساهمة مع الأجهزة المختلفة في الدولة لتحقيق الأهداف.
 - ٧ - القضاء على الآفات الاجتماعية، وأهمها الفقر والجهل والمرض، وذلك عن طريق تخليص الأهالي من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.
 - ٨ - مساعدة المعوقين على التكيف مع المحيط الاجتماعي لحل مشكلاتهم والاستفادة من إمكانياتهم وقدراتهم واتخاذ الاحتياطات اللازم للوقاية من أسباب الإعاقة.
 - ٩ - العمل على تحديد المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع والاستفادة من إمكانياتهم وقدراتهم في مواجهتها.
 - ١٠ - تنمية النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع للتعامل معها في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تتطلب تدخلاً حكومياً إما بإيجاد نظم جديدة أو تقويم نظم بالية.
- وتتكامل هذه الأهداف فيما بينها كما تتكامل مهنة الخدمة الاجتماعية مع المهن الأخرى، كالتعليم والصحة والزراعة والإسكان.. الخ التي تعمل في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (حمودة، ١٩٨١م: ١٤٠).

ربط التخطيط الاجتماعي بمقومات التنمية الاجتماعية:

لأجل أن ندرك العلاقة بين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، علينا أن نتذكر التبرير الذي قدمه (أوجيست كونت)، وهو أن الغرض الأعلى من علم الاجتماع هو الإسهام في المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعي أفضل. فهدف التخطيط الاجتماعي هو حل المشاكل العملية للمجتمع، أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علمياً من المعلومات عن المجتمعات الإنسانية (غيث، ١٩٨٨م: ١٣٦).

ويعتبر التخطيط الاجتماعي محاولة لتطبيق وسائل العلم الفنية لحل المشاكل التي تنشأ باستمرار نتيجة للحاجة الدائمة إلى توافق النظام مع حاجات الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع.

ويضع التخطيط في اعتباره أن أهداف الجماهير منطوقية، ومن ثم يجب اتخاذ كل الوسائل للوصول إلى أهداف معينة، وتشتمل الوسائل على المعرفة والتبؤ الذي يأتي عن طريق العلم النظري والتطبيقي معاً، وتشتمل الأهداف على القيم الاجتماعية المعترف بها والمقبولة من الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع. وبالإضافة إلى المعرفة العلمية يجب أن تتوافر الخبرة والمهارة الإدارية التي تساعد على تنفيذ الخطط (عثمان، ١٩٨٨م: ١٥٠).

وتشير وثائق الأمم المتحدة والتي يعتمد عليها في كثير من تحديد المفاهيم لاسيما في مجال الممارسات المهنية إلى مفهوم التخطيط للرعاية الاجتماعية على أنه «فيما يتعلق بتحديد التخطيط، فإن ميدان الرعاية الاجتماعية هو مجموعة من الأنشطة المنظمة والموجهة أساساً نحو الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية لتمكينهم من تطوير ظروف حياتهم وتحقيق التوافق مع تلك الظروف المتغيرة والمشاركة في مهام ومسؤوليات التنمية. وتتطلب أنشطة الرعاية بالضرورة توفر مهارات متخصصة في التحليل والتشخيص والعلاقات الإنسانية».

ويبدو لنا أن هناك ثمة رابطة جمعت بين التخطيط الاجتماعي ومهنة الخدمة الاجتماعية، فمجموعة البرامج الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في التوجيه الأسري وخدمات الرعاية النهارية (للطفولة) ورعاية المسنين والتأهيل المهني للمعوقين وذوي العاهات، ورعاية الأحداث الجانحين وخدمات رعاية الشباب والترويج والرعاية المدرسية والصحية ومراكز خدمة المجتمعات والمشروعات السكنية... وغيرها، تتطلب في غالب الأحيان توفر ممارسات وجهود تدخل ضمنها في اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية. ومعنى ذلك أنه لا بد من توظيف كادر متخصص يصبح مسؤولاً عن مهام تنظيم وتنفيذ هذه الخدمات، وهذا الكادر يطلق عليه الأخصائيون الاجتماعيون.

يرى البعض أن التخطيط هو «عمليات تغيير اجتماعي مقصود ووسيلة فعالة لنقل مجتمع من صورة معينة إلى صورة مطلوبة، عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت جميعها لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة في المواعيد المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء». ويعرفه آخرون بأنه المحاولة الواعية والمنظمة إلى تحقيق أهداف المجتمع، وهو الضامن الفعلي لحسن الأداء وفعاليتها وكفايته (فهيم، ١٩٨٥م: ١٢٩ - ١٣٠).

ولما كان التخطيط هو الوسائل والأساليب والأدوات فإنه يجب أن يفهم على أنه يتأثر بالنظم

الاجتماعية، وعلى هذا نستطيع أن نميز بين المجالات التي يمارس فيها التخطيط في ضوء النظم الاجتماعية التي يتعامل معها التخطيط وتتلوي جميعها تحت مصطلح التنمية الاجتماعية. ومن هنا يمكن القول أن هناك تخطيطاً اقتصادياً يتعامل مع النظام الاقتصادي، وهناك تخطيط تعليمي يتعامل مع النظام التعليمي، وهناك تخطيط صحي وتخطيط ترويجي، ورغم تلك التقسيمات المختلفة إلا أنها جميعها تصب فيما يطلق عليه بالتخطيط الاجتماعي.

وبناء على هذا يمكن النظر إلى التخطيط الاجتماعي على أنه عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في فترة زمنية أقل في ضوء الأيديولوجيات والحقائق والعمليات والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المرغوب (فهمي، ١٩٨٥م: ١٢٢).

ويطلب تفعيل التخطيط الاجتماعي في المجالات التنموية الإحاطة بأبعاده المهنية المتمثلة في:

أولاً: منهج التخطيط في الخدمة الاجتماعية؛

ويعتبر التخطيط منهجاً علمياً تستخدمه مهنة الخدمة الاجتماعية لإحداث تغيير مقصود لصالح المجتمع المحلي أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية. ويشير (Ross) إلى التخطيط في الخدمة الاجتماعية باعتباره منهجاً في تنظيم المجتمع على أساس أنه (حل مشكلة معينة في وسط معين، والتنفيذ الفعال لذلك الحل). ويرى (Maxporin) أن عمليات التخطيط في الخدمة الاجتماعية تتطلب أن يكون هناك تداخل وصلة مستمرة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل. والعميل في هذه الحالة هو المجتمع كله من خلال مجموعة من الوظائف التحليلية والتفاعلية. وحتى يتم هذا فإن الممارس يقوم بعمليات تحديد وفهم للمشكلات التي يتعامل معها، وآثارها على الأداء الاجتماعي (Social Function) للعميل فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً (فهمي، ١٩٨٥م: ١٢٨-١٤٠).

وبهذا فإننا نجد أن عملية التخطيط في مهنة الخدمة الاجتماعية هي طريقة معينة تتسم باستخدام مجموعة من الأفعال لحل مشكلة أو مواجهة احتياج. وتتضمن هذه العملية اتخاذ قرارات والتنبؤ بالمستقبل واختيار مجموعة من الأفعال والإجراءات في شكل برنامج إجرائي. وكل ذلك يعني

القيام بعمليات تعتمد على البحث العلمي والاحتمالية، والاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية للعمل، واستبعاد سلبيته - وصياغة الخطة تعني الطريقة التي نوفق بها بين التدخل المطلوب وترجمة المشكلات إلى أهداف نسعى إلى تحقيقها - وإذا كنا نؤمن بأن أهداف الخدمة الاجتماعية الأساسية تتركز في تدعيم وتحسين الأداء الاجتماعي للناس سواء بصورة فردية أو جماعية، فإن ما نقوم به من تخطيط يعني أنه عندما نقوم بوضع الخطط واتخاذ القرارات (كأخصائيين اجتماعيين) فإننا نعمل على أن نساعد الناس في الحاضر والمستقبل (فهيم، ١٩٨٥م: ١٤١).

ثانياً: البناء المعرفي للتخطيط الاجتماعي:

اتفق غالبية المهتمين بالتخطيط الاجتماعي على أنه يهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي مقصود. حيث يشير (أحمد كمال) إلى مفهوم التخطيط بأنه «عمليات تغيير اجتماعي مقصود لنقل مجتمع من صورة إلى أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت لقاتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء».

أما (عبدالعزیز مختار) فتجده قد ربط مفهوم التخطيط الاجتماعي بالاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية، كما أشار إلى أنه لا بد من إشراك أفراد المجتمع وقادته بالإضافة إلى الاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين.

وقد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعي مقبولة عند كل الباحثين في العلوم الاجتماعية، على الرغم من أن الكثير منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ في علومهم بالإضافة إلى قلة الحقائق النسبية التي يمكن الاعتماد عليها في النواحي التطبيقية. ويعتقد البعض أن التخطيط يجب أن ينتظر حتى يمكن الحصول على كل الحقائق وأن على عالم الاجتماع أن لا يقدم توصياته إلى واضعي السياسة الاجتماعية حتى يتأكد من كل الحقائق على اختلاف مستوياتها، إلا أن هذا الموقف قد يكون سليماً من الناحية النظرية أما من الناحية العملية التطبيقية قد يكون من الصعب تقبله، ويقول روبرت ليند «Robert Lyend» في هذا (سواء اشترك العلماء أم لم يشتركوا وسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط) (غيث، ١٩٨٨م: ١٥٠).

ويشير التخطيط الاجتماعي غالباً إلى الجهود التي تبذل إرادياً لعلاج الأمراض والانحرافات الاجتماعية، ولتعديل مجرى التغيير الاجتماعي، وبهذا فهو يعكس الأسلوب الذي يؤدي إلى اتخاذ القرارات الجمعية، ورسم السياسة الاجتماعية، واستئارة العمل الجمعي (غيث، ١٩٨٨م: ١٥٥).

ثالثاً: فهم البناء المعرفي للتخطيط الاجتماعي؛

إن الفهم الجيد للبناء المعرفي الذي يتعدى تلقي الطالب لمواده الدراسية المتخصصة في فصول الدراسة يؤدي إلى سهولة العمل والتطبيق كما يساعد على إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوب فيها.

رابعاً: اكتساب المهارات المهنية في التخطيط الاجتماعي؛

وتتركز أهم تلك المهارات فيما يلي:

- البحوث في التخطيط، حيث أن البيانات التي يقوم الباحثون بجمعها تعطينا صورة صادقة عن ظروف المجتمع الراهنة، كما نعرفنا بموارد المجتمع وإمكانياته.
- الإحصاء في التخطيط: حيث يجب أن يكون لدى المخطط المهارة الكافية في استخدام الإحصاءات في عملية التخطيط.
- أساليب جمع البيانات: حيث يجب أن يمتلك المخطط المهارة الكافية التي تمكنه من استخدام الأسلوب الأمثل لجمع البيانات.

استئارة العمل المهني في إطار التنمية الاجتماعية؛

إن الطريق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يختلف من دولة إلى دولة، كما أن درجات تدخل الدولة في اقتصادياتها يختلف باختلاف أيديولوجيات هذه الدول وإمكاناتها المادية والبشرية (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٤٨).

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها «المجالات الحيوية التي عن طريقها يمكن توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة» (بشير، ١٩٨٧م: ١١٤).

كما عرف الدارسون تنمية المجتمع على أنها «مجالات العمل الاجتماعي التي يتم فيها توحيد جهود الأشخاص أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ولدمج هذه المجتمعات في الأمة ولتمكينها من المساهمة كاملاً في التقدم» (لي كاري، ١٩٩٠م: ١٧١). ويمكن تفعيل العمل المهني في إطار التنمية الاجتماعية من خلال المجالات الآتية:

أولاً: مجال الأمومة والطفولة؛

هناك افتراضات عديدة قد تعتبر السبب في الضعف الذي أصيبت به الأسرة، فقد تعود بعض أسباب هذا الضعف إلى أن المجتمع قد تضائلت مطالبه من الأسرة، أو أن الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة تقليدياً لم تعد هامة كما كان الحال من قبل، أو لأن أفراد الأسرة قد أصبحوا أقل واقعية للاضطلاع بوظائف الأسرة أو لأن مؤسسات أخرى قد حملت عبء الاضطلاع ببعض هذه الوظائف. أو أن التغير الحضاري قد أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في أدوار ومكانة وحقوق وواجبات أفراد الأسرة من الراشدين. كما أحدث تغييرات عميقة للقيم السائدة في المجتمع وبالتالي بين أفراد الأسرة. وقد يكون للتحويلات في المجال الاقتصادي أثرها فيما يتبع حالتي الوفرة أو الأزمة الاقتصادية من حراك اجتماعي وهجرة وانتقال من الريف إلى المدينة وعدم شيوع الاستقرار بصفة عامة.

وإذا كانت الأسرة الحضارية الغربية قد اتخذت صوراً تركيبية عدة، وأصبحت وظائفها تختلف جذرياً عن وظائف الأسرة النووية التقليدية، وإذا كان ما يحدث الآن في العالم الغربي من تغيير قد اجتاحت الأسرة النووية التي كانت في يوم ما عائلة ممتدة، فلنا أن نتوقع أن رياح التغيير هذه ستعصف بنا أجلاً أم عاجلاً على مدى القرن الواحد والعشرين الذي نخوض غماره الآن.

ولهذا لا بد لنا وقيل كل شيء أن نتفهم طبيعة الوضع الحالي للأسرة الغربية، وأن نتدارس بعناية أسباب وعوامل ما طرأ عليها من تغيير، وأن نتعرف على الجوانب السلبية والأخرى الإيجابية التي جاء بها التغيير. كما يتوجب علينا في نفس الوقت أن نتفهم بعمق حقيقة الأسرة العربية عامة والخليجية خاصة، ثم نحاول وضع سياسات عاجلة قصيرة المدى، وأخرى بعيدة المدى لمواجهة احتمالات التغيير الذي شمل العديد من أسر المجتمعات الغربية وكذلك الأسر الناقلة للحضارة الغربية (إسماعيل، ١٩٩٤م: ١٠).

- ومن المفترض أن التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة لأربعة أسباب رئيسية تتمثل في التالي:
- ١ - أنه في أي مجتمع هناك مدى كبير من التباين في شخصية الآباء، وبالتالي في خبرات الجيل التالي.
 - ٢ - أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية غير متماثلة التأثير، بمعنى أن نفس السلوك من جانب الآباء لن يكون له تأثير متكافئ على الأطفال. إن مجموعة معينة من أساليب التنشئة الاجتماعية سوف تؤدي إلى قدر التباين في الشخصية الناتجة عن ذلك.
 - ٣ - أن البيئة الخارجية للنظام الاجتماعي قد تتغير مؤدية بذلك إلى تغير في النظام الاجتماعي نفسه، وهذا بدوره يؤدي إلى تغير في تأثير النظام الاجتماعي على الجيل الجديد.
 - ٤ - قد تكون هناك عوامل معينة في المجتمع تؤدي بشكل لا مفر منه- بسبب طبيعتها- إلى إحداث تغير في النظام الاجتماعي (إسماعيل، ١٩٩٤م: ١٢).

ثانياً، مجال رعاية الشباب والأحداث:

- إن مهمة الأخصائيين الاجتماعيين تتبلور في وضع البرامج ذات الأسس العلمية، التي تقوم على تحليل الاتجاهات لتحديد شكل التحولات في المستقبل بصورة مستمدة من التحليل الموضوعي، والشباب بالطبع هم أحوج ما يكون إلى مثل هذه الرؤية الواضحة. وبالتالي فإن هذا النسق يمثل النظرية الملائمة للتوجيه الاجتماعي للشباب حيث سيحقق الفعاليات التالية:
- ١ - تهيئة الشباب وتعبئة طاقاته لكي يستوعب الأوضاع القائمة، والتصورات الأيديولوجية للمستقبل.
 - ٢ - تحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع في جميع الحقوق والواجبات.
 - ٣ - أن يتضمن دراسات صادقة حول المشكلات المتصلة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وصفاً وتشخيصاً، ثم رسم خطوات العلاج المناسب لهذه المشاكل الاجتماعية.
 - ٤ - منع الصراع الذي قد يظهر على تصرفات واتجاهات الأفراد. وذلك بتحقيق التلاحم بين البرامج الاجتماعية العامة والمعرفة الحقيقية بأبعاد الوضع الحالي. وبهذه النموذجية مقومات التكامل الاجتماعي.

- ٥ - إكساب الشباب الخبرة الكافية لمواجهة الحياة العملية من خلال مراحل التعليم النظري والتدريب الميداني. لكي لا يواجهوا بصعوبات جديدة حينما ينتقلون من مرحلة التعليم إلى مرحلة الحياة العملية.
- ٦ - تطوير نسق التكافل الاجتماعي، الذي يتفاعل فيه الحاضر والمستقبل، ويقوم هذا النسق على نظرة واقعية علمية لمشكلات التوجيه الاجتماعي للشباب.
- ٧ - صياغة برامج تربوية واجتماعية للحيلولة دون حدوث انحلال اجتماعي، يشرذم الشباب من القيم، ويجعل حياتهم خالية من المعنى والغاية.
- ٨ - تهيئة الشباب لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تفرضها الحياة العملية عليهم، وذلك بتقوية إرادتهم للعمل والإنتاج والاستمرارية الإيجابية (القعيب، ١٤١٩هـ: ١٩٦).
- ٩ - الاهتمام بالجهود الذاتية في المجتمع الداخلي للمؤسسات أو في المجتمع المحيط بهذه المؤسسات لتدعيم برامج الرعاية الاجتماعية لرعاية الأحداث، وتخفيف الضغط عن كاهل الميزانية التي توفرها الجهات المسؤولة.
- ١٠ - القيام باستشارة المجتمع عن طريق استخدام أدوات العمل الاجتماعية وأهمها وسائل الإعلام للتوعية بالمشكلات الأسرية والبيئية، التي تؤدي إلى حدوث مشكلات انحراف الأحداث.
- ١١ - القيام بالبحوث الاجتماعية على المستوى المحلي لتوضيح أبعاد المشكلة وحجمها ووضع الحقائق أمام قيادات المجتمع لضمان مشاركتهم لمواجهة مسؤولياتهم في علاج بعض هذه المشكلات.
- ١٢ - إيجاد نوع من التعاون مع الأجهزة السياسية في المجتمع، لأن المؤسسة لا تعيش في فراغ حيث أنه يمكن استخدام هذه القيادات في اتخاذ قرارات تخدم مجال رعاية الأحداث.
- ١٣ - استخدام استراتيجيات الضغط على بعض المنظمات الموجودة في المجتمع المحلي للحصول على برامج الرعاية للأحداث المنحرفين، لتحقيق التكامل والشمول في برامج الرعاية الموجهة لرعاية الأحداث (خاطر، ١٩٨٨م: ٢٨٠ - ٢٨١).

وهناك عدة هيئات معنية بشؤون الشباب، بعضها رسمي والبعض الآخر أهلي، وهي موجودة على هذين المستويين في جميع الدول العربية الخليجية تقريباً. ويتم التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية بشؤون الشباب والجهات الأهلية بشكل واضح، حيث تتعاون الأخيرة مع وزارات التربية والتعليم لإقامة المعسكرات الصيفية مثلاً، ومع الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تقديم الأنشطة الرياضية، ومع وزارات الإعلام في عرض الأفلام الثقافية (الراوي وآخرون، بدون تاريخ: ١٤٨).

كما يتحمل المجتمع المحلي مسؤولية كبيرة تجاه المراهقين والشباب الذين هم جزء من المجتمع المحلي وأبنائه. والذين يتطلبون رعاية فائقة في مثل هذه المرحلة العمرية حيث لم ينضجوا بعد ليسهموا في تطويره وخدمته على الوجه الأكمل. كما يستطيع المجتمع المحلي بتكاتف جميع السكان لتأسيس نوادي للمراهقين لتقدم لهم خدمات واسعة. ويستمد هذا النادي تمويله من مساهمة الأعضاء ودعم الكبار في الحي، وبالإمكان أن يكون هذا النادي مركز خدمات للمراهقين من جهة، ومن جهة أخرى تجميع طاقات الشباب لخدمة المجتمع والنهوض به. ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون بمشاركة الرواد والأعضاء من المراهقين في المجتمع المحلي بوضع الخطط لما يجب أن يقوم به النادي سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، وكذلك لاجتذاب المستجدين في الحي، ومعرفة المستجيدات التي تطرأ على أهالي الحي واستغلال طاقات العناصر الجديدة البارزة (الفاعوري، ١٩٨٥م: ٢٠٢ - ٢٠٩).

ثالثاً، مجال رعاية المعوقين:

ويمكن أن تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً كبيراً وفعالاً في التخطيط والتنفيذ لبرامج الرعاية الاجتماعية على مستوى المجتمع بالنسبة للمعوقين عقلياً، ومن أمثلة هذه الجهود والبرامج ما يلي:

- ١ - تنظيم عمليات المتابعة لبعض المعوقين عقلياً عن طريق الزيارات المنزلية لهم في مجال إقامتهم. ويستفيد من برنامج الزيارات الحالات التي يمكن أن تعايش المجتمع ولا تستدعي حالتهم الإقامة الدائمة بالمستشفيات، أو من هم في دور النقاهة بعد حصولهم على العلاج طوال فترة إقامتهم بالمستشفيات.
- ٢ - إدارة وتنظيم العيادات الخارجية التي تستقبل حالات الإعاقات العقلية التي تحتاج إلى

استشارة دورية أو كشف دوري، أو التي يمكن أن يتردد فيها المريض بنفسه على الوحدات للحصول على العلاج بالعيادات الخارجية، أو لتتبع حالته من خلال مكتب الخدمات الاجتماعية بالمستشفى.

٣ - إنشاء وإدارة وتنظيم النوادي الاجتماعية التي تضم المعوقين عقلياً وتخطيط البرامج التي تتناسب وقدراتهم العقلية مما يساعدهم على إعادة التكيف مع المجتمع والاستمتاع ببرامج النشاط إلى أقصى حد ممكن.

٤ - تخطيط وتنفيذ المعسكرات والمنتديات والمخيمات الخاصة بالمعوقين عقلياً وتصميم البرامج التي تتمشى وقدراتهم العقلية لضمان عدم انعزالهم عن المجتمع (خاطر، ١٩٨٨م: ٤٦٤).

وترى ماديسون Madison أن الهدف من مساعدة المعاقين في الاتحاد السوفيتي مثلاً ليس هو رعايتهم في حد ذاتها، وإنما الهدف جعلهم قوى منتجة (عجوية، ١٩٩٠م: ٣٢).

رابعاً: مجال رعاية المسنين؛

لتقوية عرى التكاتف والتكافل بين المواطنين واستناداً إلى التزام الدولة برعاية فئة من المواطنين هم في حاجة إلى رعاية خاصة لأسباب عديدة أصدرت معظم دول الخليج تشريعات اجتماعية لتوفير الضمانات القانونية لحقوق هذه الفئات، وتشترك معظم التشريعات الوطنية الاجتماعية في إدماج الشيخوخة أو كبار السن مع الفئات الأخرى، مثل: العاجزون مادياً، المرضى، ذوو العاهات والأرامل.. الخ انطلاقاً من النظرة الإنسانية إلى كبار السن باعتبار الشيخوخة نوعاً من المرض (العوضي، بدون تاريخ: ٩٧).

وكما ارتبطت ممارسة الخدمة الاجتماعية بقضايا الفقر فقد ارتبطت أيضاً بمجالات الرعاية الاجتماعية ومنها برامج رعاية المسنين. وتظهر هذه البرامج إلى الشيخوخة على أساس أنها مرحلة حتمية بالنسبة لكل الناس، بينما لا يتعرض كل الناس للعجز أو الحوادث، فالشيخوخة يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها العيش لفترة طويلة من الزمن مع عدم القدرة على كسب العيش في السنوات الأخيرة من حياة الإنسان فوق سن الستين، كما أن تكنولوجيا العمل في المجتمع الحديث جعلت

المسن أقل فائدة عما كان عليه الحال في الماضي، ولعل المسنين يشكلون مجالات هامة من مجالات الرعاية الاجتماعية في الوقت الراهن، ذلك أن عدد المسنين فوق سن الستين في عام (١٩٨٥م) قد بلغ ٤٢٧ مليون مسنً وينسبة ٨,٨٪ من سكان العالم (عجوية، ١٩٩٠م: ٢٢ - ٢٤).

ويمكن أن نحصر أهم الخدمات التي يمكن أن تقدم للمسنين والتي تقوم على توفيرها الدولة من خلال المساعدات العامة، والبعض الآخر يمكن أن توفره الهيئات الأهلية في المجتمع، في الآتي:

- ١ - خدمات داخل المنازل ومرافقين ليليين.
- ٢ - وجبات غذائية مطهية.
- ٢ - مغاسل عامة.
- ٤ - مراكز ثقافية ونوادي اجتماعية.
- ٥ - تصميم برامج لقضاء العطلات الطويلة.
- ٦ - برامج ترويحية.
- ٧ - تسهيلات في المواصلات (تخصيص أماكن - تخفيض أسعار التذاكر).

ونتيجة لزيادة أعداد المسنين في المجتمع نجد أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون بمعرفة السلطات المحلية أو المنظمات الأهلية يوجهون العناية ويخصصون كثيراً من الوقت ويبدلون الجهود لمساعدة المسنين وأسرههم لتذليل الصعوبات التي يواجهونها، ودائماً ما يكون دور الأخصائي ممثلاً من خلال مراكز الرعاية الصحية في المجتمع لتحقيق كافة برامج الخدمات السابقة ، فالوجبات الغذائية المطهية تعتبر مهمة بالنسبة للمسن الذي يعيش بمفرده ويمكن إعدادها بواسطة هيئات خاصة تطوعية.

كما يمكن أن تكون هناك في الأماكن العامة، أماكن مخصصة للمسنين أو حمامات في النوادي، أو مداخل وطرق خاصة تتناسب وهدراتهم أو توفير كراسي متحركة لهم في الأسواق الكبرى.

أما النوادي والمراكز فالهدف من ورائها القضاء على الفراغ والوحدة التي يشعر بها المسن، ونجد أن هذه النوادي غالباً ما تقدم خدمات يحتاج إليها المسن مثل توفير الكراسي المتحركة، أو المغاسل أو الوجبات المناسبة. كما نجد أن المسنين يحتاجون من الجيران والمتطوعين زيارتهم في المنازل لقضاء بعض احتياجاتهم ك شراء الجرائد لهم، أو صرف معاشاتهم، أو كتابة الخطابات لذويهم، أو تحضير الوجبات (خاطر، ١٩٨٨م: ٤٧٢ - ٤٧٣).

خامساً: مجال التربية والتعليم؛

أصبحت المدرسة من أهم المؤسسات التي يمكن أن تسهم في دعم حركة التنمية في المجتمع والحفاظ على منجزات التغيير، ذلك أن انتشار دور العلم والتوسع في إنشاء المدارس معناه توفير سبل التعليم والمعرفة مما يسهم في تغيير العنصر البشري الذي يقود ويوجه عملية التنمية في المجتمع والمسؤول عن المحافظة على منجزاتها. إن المدرسة تعتبر وسيلة تحقيق حلم كل ولي أمر في المساهمة معه على تنشئة أبنائه تنشئة طيبة تتمشى مع طموح الآباء وذلك بتكنيك علمي لخلق روح الاعتماد على النفس والقدرة على تحمل المسؤولية في المجتمع بين أبناء الجيل الجديد.

ولقد أصبح مفهوم التعليم الحديث، بأنه الوسيلة الفعالة لتحقيق الاستخدام الأمثل من خلال الاحتفاظ بكرامة الفرد. ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر إلى الخدمة الاجتماعية وغيرها من المهن المتخصصة الأخرى التي تستعين بها المدرسة على أساس أنها ضمن الموارد التي تسخر لمساعدة الطلاب على رفع مستوى أداء وفاعلية قدراتهم الطبيعية، وتساعد البرامج التي تنفذها الخدمة الاجتماعية في المدرسة على الحيولة دون ضياع الطاقات البشرية والحد من ظهور التعويق العقلي أو المشاكل الانفعالية والسلوكية.

وتعتبر الخدمة الاجتماعية المدرسية بمثابة مدخل مهني متكامل للفهم وتحقيق المساعدة - من خلال برنامج العمل في المدرسة- مع الطلاب الذين يعانون من صعوبات تعوق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في المدرسة. وتصبح الغاية النهائية للبرامج التي تصممها وتنفذها الخدمة الاجتماعية مساعدة الطلاب الذين يعانون من مشكلات خاصة وهي نفس الوقت منع أو الحد من حدوث مشكلات لغيرهم من الطلاب، ولا تعتبر الخدمة الاجتماعية هي المهنة الوحيدة التي تستخدمها المدرسة لمساعدة الطلاب على زيادة معدل الاستفادة من الخيارات الدراسية، حيث

يشارك الطبيب والأخصائي النفسي، ومصممو المناهج الدراسية وغيرهم إذ تستعين بهم المدرسة في تحقيق وظائفها المعاصرة.

ويقوم الأخصائي الاجتماعي بتوظيف مهاراته ومعلوماته المتخصصة لخدمة الطلاب ومساعدة الآباء للاستفادة من كافة الخدمات التعليمية التي تقوم على توفيرها المدرسة. وعلى الرغم من أن الأخصائي الاجتماعي ليس أحد أعضاء هيئة التدريس في المدرسة إلا أنه يفترض أن يوجد هناك تعاونا بينه وبين زملائه من أعضاء هيئة التدريس أو العاملين في المدرسة الذين يحولون إليه الحالات الفردية لبعض الطلاب الذين يظهرون سلوكاً عرضياً يعبر عن مشكلات سلوكية أو انفعالية من خلال ملاحظاتهم للطلاب في أوقات الدرس أو نتيجة عدم الانتظام في الحضور (خاطر، ١٩٨٨م: ٤٩٩ - ٥٠١).

وكثيراً ما يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه، يقوم على مساعدة المدرسين على تفهم ما وراء سلوك بعض الطلاب وكيفية العمل لاحتواء السلوك بالتعديل مع بعض الحالات التي تحتاج إلى العون من قبل إسهامات طريقة خدمة الفرد. ويجب أن يهتم الأخصائي الاجتماعي بالمناهج الدراسية، والعلاقات بين أعضاء هيئة التدريس وموارد المجتمع واحتياجاته، وعلاقة المدرسة بصفة عامة في المجتمع الأكبر. ويمكن أن يزيد من معلومات أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المدرسة بالنسبة لمصادر المعلومات العلمية للعلوم الأخرى التي تهتم بالمرحلة العمرية للطلاب واحتياجاتهم، وهذه الوظيفة يمكن أن تتحقق عن طريق الاتصالات الفردية، أو عن طريق المشاركة الجماعية في اللجان، أو الاجتماعات المدرسية، أو اجتماعات أعضاء هيئة التدريس.

ولقد أصبح من المعترف به أن أي مهنة - ومن بينها الخدمة الاجتماعية- عندما تطبق في المدرسة فإنها لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم يكن هناك تعاون مشترك بينها وبين المهن الأخرى التي تشارك في العمل أو الاهتمام بالمدرسة والمجتمع الذي يهتم برعاية الطلاب بصفة عامة. فقد أصبح تضافر الجهود بين المنظمات المحلية أحد سمات الرعاية الاجتماعية المعاصرة، والتي يمكن أن تحقق نتائج أفضل بالنسبة للمنظمات التعليمية، ومنظمات الرعاية الصحية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية الأخرى، وتصبح مؤسسات رعاية الطفولة والأسرة والمؤسسات العلاجية وغيرها ذات مسؤولية تضامنية لمقابلة احتياجات المجتمع ومن بينها المدرسة، وفلسفة تعدد المصادر للعمل

المشترك لمقابلة العديد من الاحتياجات أصبحت أساسية وتأخذ في اعتبارها التعاون المشترك بين الأجهزة التي تؤدي في النهاية إلى رعاية علاجية ووقائية أفضل (خاطر، ١٩٨٨م: ٥٠٣).

إن اهتمام المجتمع الدولي بالطفولة والشباب والمرأة والمعاقين والمسنين، أمر يؤكد تواجد الاحتياجات والأوضاع الخاصة التي تواجهها كل من هذه الفئات، وبالتالي الاحتياج المؤكد للمساعدة العلمية للقضايا الاجتماعية التي تعترض طريقهم في النمو (الخليفة، بدون تاريخ: ١١١).

سادساً، مجال تنمية المجتمع المحلي؛

إن التنمية الشاملة لا تنفصل عن التنمية المحلية، كما أن الوسيلة العملية لتنمية المجتمع هي تكوين هيئة محلية (مركز أو لجنة أو جمعية) للتنمية الاجتماعية تنظم في محيطها الجهود الإصلاحية المختلفة، سواء كانت للأفراد أو الجماعات، وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية، وذلك لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم والاستفادة من إمكانياتهم ومواقفهم من أجل النهوض بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل بينها. وتقوم بتنمية المجتمعات المحلية مؤسسات وجمعيات متعددة، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في هذه المجتمعات سواء كانت (ريفية، حضرية، أو بدوية)، وتقدم خدمات في جميع مجالات الحياة للأسر والأفراد. ومن أمثلة هذه المؤسسات والجمعيات جمعيات تنمية المجتمع الريفي، وجمعيات تنمية المجتمع في المجتمعات المستحدثة، وجمعيات تنمية المجتمع في الحضر (جمعيات تنمية المجتمع بالمساكن الاقتصادية - وجمعيات المساجد التي تقوم بتنمية المجتمع) (حمودة، ١٩٨١م: ١٩٢).

ومن أمثلة الخدمات التي تقدمها المجتمعات المحلية في خدمة المجتمع، هو ما تقدمه في

مجال رعاية الأحداث حيث تتمثل مجهوداتها في التالي:

١ - العمل على رفع كفاءة المؤسسة الخاصة برعاية الأحداث عن طريق برامج التدريب الدورية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسة.

٢ - تنمية القدرات والمهارات لدى الأحداث المنحرفين عن طريق الورش المختلفة أثناء وجودهم بالمؤسسة بالورش الداخلية أو عن طريق استخدام الإمكانيات المتاحة في المجتمع والاستعانة بالورش الموجودة في المجتمع حيث يكتسب الحدث مهنة يمكن عن طريقها أن ينجز الأعمال

الموكولة إليه في أحسن صورة ممكنة.

٢ - عقد مؤتمرات دورية للعاملين في المؤسسة لمناقشة المشكلات التي تعوق تحقيق المؤسسة لرسالتها وكيفية التغلب عليها وإصدار توجيهات بتعديل برامج النشاط من آن لآخر لتساير تغير الاحتياجات لدى الأحداث.

٤ - ضمان التكامل بين الخدمات الموجودة داخل المؤسسة من حيث إيجاد برامج مشتركة وأهداف مشتركة للعاملين في الأقسام المختلفة وتحديد المسؤوليات حتى لا تضع الجهود أو تتداخل ، وتنسيق العمل بين هذه الأقسام أو إنشاء أقسام جديدة للخدمات التي لا تتبع قسم من الأقسام الموجودة بالمؤسسة.

٥ - استضافة بعض الخبراء أو ذوي الخبرة إلى المؤسسة وتنظيم لقاءات لهم مع العاملين بغرض مواجهة بعض المشكلات أو الوقوف على الجديد بالنسبة لبرامج الرعاية بالمؤسسة في مجال رعاية الأحداث.

لا يجب أن تعيش المؤسسة بمعزل عن بقية المنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع، ولذلك يجب على المنظم الاجتماعي العمل على إيجاد الروابط بين المؤسسات والمنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع، سواء كانت مؤسسات اقتصادية خاصة بالرعاية الصحية أو التعليمية أو خاصة بالنشاط التثقيفي أو الترفيهي وتبادل الخدمات فيما بينهم.

وجدير بالذكر أن نشير إلى التحدي الحقيقي الذي تواجهه الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي في دورها التنموي حيث لا يمكن للخدمة الاجتماعية أن تلعب دوراً تمويماً في القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي ما لم تتضافر جهودها مع غيرها من العلوم الاجتماعية هي سد الفجوة بين النظرية والممارسة في البلدان العربية، إن علماء الاجتماع في الوطن العربي لا يهتمون كثيراً بقضايا وأساليب وتقنيات الممارسة وطرقها، لأنهم لا يريدون أن يحرقوا أصابعهم بإثارة أسئلة عملية لا تسعهم خبراتهم بالإجابة عليها، ولهذا لا بد للأخصائيين الاجتماعيين أن يعترفوا أولاً بأن الخدمة الاجتماعية تواجه أزمة شأنها شأن علم الاجتماع العربي، وشأنها شأن العقل العربي والفكر والسياسة العربية، ثم عليهم أن يحددوا مواطن الأزمة والتي تكمن من وجهة نظر (عجوبة) هي الآتي:

- ١ - قيم الممارسة المهنية لا تلائم واقع المجتمع العربي وقيمه.
- ٢ - انعدام النظرية التنموية المحلية فلا تزال النظريات التنموية تمثل منطلقات غربية.
- ٣ - معوقات تشريعية لعدم تجدد القوانين التي تطلق إرادة الجماهير العربية.
- ٤ - انعدام التنسيق وشح الموارد وإهدارها من حيث التركيز على الجوانب الإدارية قبل التنموية.
- ٥ - معوقات أكاديمية بيروقراطية لا تتيح فرصة ممارسة حقيقية لطلاب وأساتذة الدراسات الاجتماعية، فالتركيز على النظريات حرم الخدمة الاجتماعية من تطوير تجارب محلية للاستفادة منها في التدريس وفي وضع البرامج وتنقيتها والهروب من مواجهة الواقع المحلي يدفعنا إلى أن نستقي النظريات والأسئلة من الواقع الغربي (عجوية، ١٩٩٠م: ١٢٤).

إعداد الممارس المهني للتنمية الاجتماعية:

الممارس المهني هو الأخصائي الاجتماعي المعد إعداداً علمياً وعملياً لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المعاهد أو الكليات المتخصصة لتعليم الأخصائيين الاجتماعيين. ويستخدم الممارس المهني في الخدمة الاجتماعية القواعد المعرفية التي حصل عليها أثناء إعداده وتدريبه فهو يستخدم معارفه المختلفة بالشخصية الإنسانية والمواقف الاجتماعية والظواهر السياسية والاقتصادية للفهم كما يستخدم المهارات وأساليب العمل مع العملاء من خلال إعداد المهني، ويعتمد في عمله على مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط في جزء منها بالممارسة وفي الجزء الآخر بقيم المهنة وأخلاقياتها ويستخدم ذلك كله لفهم العملاء ومشكلاتهم ولمساعدتهم على الوصول إلى الحلول المناسبة لمشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فإن عملهم يتطلب القيام بمهام ذات طابع تحليلي وأخرى ذات طابع تقاعلي مستخدمين مهارات عدة كالدراسة العلمية، واستخدام مناهج البحث الاجتماعي، والأساليب الإدارية وغيرها من الممارسات التي تعتمد جميعها على التطبيق الواقعي لمجموعة كبيرة من المعارف والنظريات التي تنتمي إلى عدد كبير من فروع العلم (خليفة، مرعي، ١٩٨٣م: ١٢٢) والإعداد المهني لا يكون عن طريق الدراسة النظرية فحسب بل لا بد وأن يتعداها إلى الممارسة والتطبيق العملي.

ويمكن أن نعد الأخصائي الاجتماعي من ثلاث نواحي:

أولاً: من حيث اكتسابه المعارف والمعلومات التي تساعد على فهم ودراسة السلوك الإنساني ودوافعه والعوامل التي تؤثر فيه، يتطلب ذلك الدراسة المنظمة عبر المناهج الدراسية، القراءات والمناقشات والبحوث من خلال برامج ومواد تأسيسية كعلم الاجتماع العام والريفي والحضري وعلم النفس العام وعلم النفس الاجتماعي والشريعة الإسلامية وعلم الاقتصاد والرياضة والإحصاء، ومواد مهنية كخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، والإدارة ومناهج البحث، كذلك دراسة مجالات الخدمة الاجتماعية في ميادين متخصصة كالخدمة الاجتماعية المدرسية والأسرية والعمالية والطبية وهي الميدان الريفي، وهي ميدان الأحداث المنحرفين والإصلاحات الاجتماعية.

ثانياً: من حيث اكتساب الأخصائي للمهارات في النواحي الفنية وكذلك في نواحي النشاط ويأتي ذلك عن طريق التدريب العملي ومواقف العمل الميداني. حيث يوضع الأخصائي في مواقف عملية تحت إشراف وتوجيه مهنيين لفترة من الوقت وتسجيل استجاباته للمواقف المختلفة، وكذلك قدرته على التصرف في هذه المواقف ثم مساعدته بواسطة من يوجهه أو يدرسه كي يتغلب على الصعوبات التي قد تقابله في العمل مستقبلاً.

ثالثاً: أما من ناحية خلق الاتجاهات الصالحة لديه فإن ذلك يتطلب من الأخصائي تنظيم حياته الخاصة وتعويدته على الصفات الاجتماعية والتأمل في المواقف التي تحتاج إلى تأمل. (علام، عطية، ١٩٨٥م: ١٥٧ - ١٥٨).

ونجد أن جميع المؤتمرات التي ضمت المسؤولين عن تعليم الخدمة الاجتماعية في العالم ومنها مؤتمر مقديشو، ولاهور، وميونخ توافرت مجموعة من الأسس العامة التي يجب أن يتضمنها أي منهج لإعداد الأخصائي الاجتماعي لأنه لا يمكن إعداد الأخصائي الاجتماعي بصورة فعالة إلا عن طريق منهج قائم على ربط ما هو نظري بما هو عملي وبالتالي يكون أساس هذا المنهج المعرفة الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية ممارسة عملية (مرعي، البغدادي، دت: ١٤٠).

خطوات الإعداد العلمي للممارس المهني؛

أولاً: الإعداد النظري؛

يهتم الإعداد النظري بإكساب مجموعة من المعارف والمعلومات اللازمة لممارسة العمل المهني بكفاءة وفعالية.

وتستند الخدمة الاجتماعية على قاعدة علمية تضيء عليها موضوعية عامة، هذا وتعتبر كافة العلوم الإنسانية الأخرى هي المصادر الأساسية التي تستقي منها الخدمة الاجتماعية قاعدتها العلمية بالإضافة إلى مجموعة المعارف المشتقة من الممارسة الميدانية ومن العلوم التي تنتقي منها الخدمة الاجتماعية قاعدتها العلمية:

علم النفس: الذي كان أول العلوم التي نهلت منها الخدمة الاجتماعية ومازالت تتأثر بها خاصة فيما يتعلق بالصحة النفسية حيث علم النفس الاجتماعي، علم النفس العلاجي، علم نفس النمو، علم النفس الصناعي.

علم الاقتصاد: وينفذ في تفهم ديناميات السوق والتأثير المتبادل بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، القوى العاملة، الدوافع الاقتصادية للتحركات الإنسانية.

العلوم السياسية: وتفيد في فهم التأثير المتبادل بين الأيديولوجيات السياسية والمجتمعات، وعمليات التأثير على مراكز اتخاذ القرارات، والعلاقات بين السياسة العامة والسياسة الاجتماعية.

- الإدارة العامة وإدارة الأعمال: إذ تحاول الخدمة الاجتماعية أن تلمي مقدرتها على إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية.

- علم الصحة العامة: وتستفيد منه في فهم الأساس البيولوجي للسلوك الإنساني ويعض الأسباب العضوية للأمراض النفسية والعقلية وآثارها الجسمية.

- القانون: وذلك لدراسة عملية التشريع والتشريعات الاجتماعية وقوانين الأحوال الشخصية والعمل.

- علم السكان: ويفيد فهم طبيعة التركيب السكاني للمجتمع والعوامل المؤثرة فيه والتوزيع السكاني ومدى تأثيره بالعوامل الأيكولوجية والتخطيط لتنظيم استخدام القوى العاملة.

هذا وتسعى الخدمة الاجتماعية إلى تكوين مادة علمية خاصة بها بجانب القاعدة العلمية التوليفية مستخدمة البحث العلمي للحصول على المعلومات التي تريدها وترى أنها لازمة وضرورية لمقتضيات الممارسة ولتحقيق أهدافها وهذا الجانب من الخدمة الاجتماعية هو الذي يشكل علم الخدمة الاجتماعية.

وعلى ذلك تتكون القاعدة العلمية للخدمة الاجتماعية من ثلاثة مصادر:

أ - قاعدة علمية توليفة من العلوم الإنسانية ومثلت داخل المهنة كي تكون صالحة للاستخدام المباشر.

ب - قاعدة علمية خاصة بالخدمة الاجتماعية مكونة من نتائج البحوث العلمية التي أجريت لتحسين مستوى أداء المهنة لوظائفها.

ج - معلومات ناتجة عن خبرات ميدانية ذات تعميمات واسعة ومقبولة مهنيا وهي أضعف حلقات القاعدة العلمية للخدمة الاجتماعية (فهيم، ١٩٩٨م: ٤٢ - ٤٤).

وخلاصة القول لايد للممارس المهني أن يكون على قدر ملائم من المعرفة العلمية التي تمكنه من فهم ودراسة السلوك الإنساني ودوافعه والعوامل التي تؤثر فيه وكذلك فهم العلاقات الجماعية والمجتمعية والعوامل المحدثة لتفاعلها ولذلك تتطلب هذه المعرفة تزويد الأخصائي بقدر ملائم من علوم الاجتماع والنفوس والاقتصاد والتشريع والصحة والإحصاء والوراثة والتربية والإدارة وغيرها.

إلا أن مجرد دراسة هذه العلوم منفصلة دون أن يستخلص منها الأخصائي كياناً واضحاً يعينه في عمله الميداني يجعلها دراسة غير هادفة.

فمن المفروض أن دراسة الأخصائي لهذه العلوم تزوده بالمعرفة التي تساعده على تفسير المواقف والصعوبات العملية بما يمكنه من التصرف فيها تصرفاً سليماً، على أن هذه المعرفة اللازمة لا يمكن أن تنتهي عند حد معين فلا بد لها بالضرورة أن تنمو وتتطور كلما نمت خبرات الأخصائي وكلما واجهته مواقف جديدة، كما أن تخصص الأخصائي تخصصاً عالياً في إحدى طرق الخدمة

الاجتماعية يقتضي مزيداً من الدراسة في العلوم المتقدمة ذات العلاقة بهذه الطريقة، فالأخصائي الذي يتخصص في خدمة الفرد يحتاج إلى دراسات متقدمة في النفس الإنسانية ومكونات الشخصية والعلاج الفردي وطرقه ووسائله، كذلك التخصص في خدمة الجماعة يحتاج إلى دراسات واسعة في تكوين الجماعات وأثارها الاجتماعية والقومية كذلك التعرف على كيفية قيام الجماعات بدورها في العلاج الفردي والجماعي، كما يحتاج المتخصص في تنظيم المجتمع إلى دراسة أعمق لمكونات المجتمع ومحتوياته والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيه، وكيفية دراسته وبحثه بحثاً اجتماعياً لتحديد احتياجاته وأولويات الخدمة فيه. كما أنه لابد من توافر مجموعة من المهارات التي تساعد الأخصائي على العمل المهني، وهذا يحقق المعرفة الواسعة التي تختلف عن المهارات في مضمونها إذ إن المعرفة يقصد بها:

تمكين الأخصائي الاجتماعي من التحليل العلمي السليم ومن فهم المواقف الاجتماعية وانوقوف على الدوافع والعوامل الكامنة وراء السلوك، أما المهارات فيقصد بها التوجيه العملي لأوجه النشاط المرتبطة بالفواحي الاجتماعية. إن الواقع المهني يتعين في أن الأخصائي الاجتماعي يحتاج إلى نوعين من المهارات:

١ - مهارات مرتبطة بعمله الفني كأخصائي اجتماعي، مثل المهارة في تكوين علاقات ناجحة مع الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعمل بها، والمهارة في التسجيل والتقويم، والمهارة في استخدام مبادئ العمل استخداماً يتناسب مع الموقف، والمهارة في استخدام الموارد المتاحة بالمؤسسة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي وكذلك المجتمع المحلي، وغيرها من المهارات اللازمة لطبيعة العمل الذي يمارسه.

٢ - مهارات ترتبط بأنواع الأنشطة الاجتماعية والرياضية، والثقافية، والفنية، التي يمارسها الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعمل معها، حتى يستطيع أن يعاونها في وضع وتنفيذ برامجها. وكلما كان الأخصائي على قدر من الإتيقان لهذه المهارات كلما أدى ذلك إلى نجاحه في عمله الاجتماعي. ولا يقصد من اكتسابه لهذه المهارات أنه لابد وأن يكون بارزاً في ممارستها ولكن المقصود التعرف على أساسيات ومبادئ هذه المهارات وكيفية الاستفادة منها في العمل المهني.

أيضاً لا بد وأن يتوفر لدى الأخصائي مجموعة من الاتجاهات الصالحة للعمل مع الناس، كالاتتمام بهم وتقدير جهودهم وتقبلهم والإيمان بقدراتهم والمحافظة على مواعيد العمل، والظهور بالمظهر اللائق الذي يلائم الظروف التي يعمل فيها، وإدراك التصرفات الشخصية والدوافع التي تدفع إلى القيام بسلوك معين، والقدرة على التحكم في النزعات الشخصية وغيرها من الاتجاهات الإيجابية الصالحة (خاطر، ١٩٩٧م: ١٦٠: ١٦١).

بالإضافة إلى ذلك لا بد من الاستعداد الشخصي لأنه مهما توفر من إعداد علمي للأخصائي الاجتماعي فإن ذلك لا يكون مجدياً ما لم يتوفر الاستعداد الشخصي لديه، ذلك لأن شخصية الأخصائي لها تأثير كبير في دوره المهني.

ثانياً: الإعداد العملي أو التدريب الميداني:

يعد التدريب الميداني بالنسبة للأخصائي الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من متطلبات تعليمه وإعداده للممارسة، ويتوقف نجاح الأخصائي الاجتماعي ومستوى أدائه للممارسة على مقدار ما تلقاه من تدريب وما اكتسبه من خبرات وعلى كيفية الإشراف والتوجيه، كما يلعب التدريب دوراً مهماً في تنمية العنصر البشري في مختلف القطاعات، ويسهم في إثراء عقول المتدربين وتوسيع مداركهم، ويساعدهم على عمق الفكر ويكسبهم الإدراك المستتير للكشف عن الظروف والآثار المترتبة على تصرفاتهم والظروف المحيطة بهم. كما يهدف التدريب إلى تنمية قدراتهم وكفاياتهم الإنتاجية التي تنعكس بالتالي على المجتمع في نموه وتقدمه. الحقيقة أن التدريب الميداني عملية يتم عن طريقها ربط النظرية بالتطبيق، من خلال الممارسة الميدانية والتي تعتمد على أسس علمية لتحقيق النمو المهني، ولا يخفى على المدرك أن كثيراً من أنواع المعرفة يكون استيعابها أكثر سهولة خلال العمل الميداني، حيث تطبيق المعرفة وتقمهم بطريقة عملية منظمة. لذا نجد أن التدريب الميداني يعتبر حجر الزاوية في مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث يصقل الاستعداد الشخصي والإعداد الأكاديمي للأخصائي الاجتماعي في مجال التفاعل الوظيفي والممارسة العملية للمهنة، وإذا كان التدريب هو وسيلة الإدارة الحديثة في رفع مستوى الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وإعداد الأفراد العاملين في مختلف قطاعات المجتمع على اختلاف مستوياتهم للقيام بواجبات ووظائفهم على خير وجه، فهو بالنسبة للأخصائي الاجتماعي يعد أداة لا غنى عنها لكسب الخبرة والمرونة والمهارة والقدرة على

مواجهة مختلف مواقف الممارسة المهنية، لأنه يمكنه من إعداد نفسه لأداء المسؤوليات الجديدة التي يتطلبها دوره المهني، وذلك لأن الشعور بالكفاية والكفاءة شرط أساسي للشعور بالأمان المهني والقدرة على العمل.

وللتدريب أنماط متعددة تتوقف على أهدافه، فهناك التدريب الذي يتم قبل استلام الفرد لعمله، أي التدريب قبل الخدمة وهو ما تقوم به المؤسسة من تدريب الموظفين الجدد على تطبيق طرق وأساليب شنية معينة (فهمي، ١٩٨٠م: ١٠٠) بهدف تأهيلهم للقيام بواجبات العمل الذي سوف يقومون بأدائه ولإعطائهم الثقة التامة في النفس وإتقان ما يقومون به من أداء.

كما أن هناك التدريب أثناء الخدمة وهو كل طريقة تستخدمها المؤسسة لتحسين نوع الخدمة أو العمل الذي يقوم به موظفوها، وإكسابهم مهارات جديدة وإنضاج قدراتهم على حسن القيام بالمسؤوليات المعهودة إليهم.

وإذا كان التدريب ذا أهمية كبرى لتحسين وتطوير مستويات ومعدلات الأداء في ميادين العمل المختلفة، فإنه يغدو أكثر أهمية في ميدان العمل الاجتماعي (فهمي، ١٩٨٠م: ١٠٠).

وفيما يلي نلقي الضوء على أبعاد التدريب الميداني التي تجلي أهميته للممارسة المهنية:

١ - أهداف التدريب الميداني:

الهدف الأساسي للتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية هو التكامل بين المعارف والمهارات والقيم المهنية، واندماجها معا في مفهوم للذات يدرك فيه الأخصائي الاجتماعي نفسه كشخص مهني يتقن أساليب الممارسة التي تتناسب مع المعارف والمهارات والقيم التي تتميز بها مهنة الخدمة الاجتماعية. أي أن التدريب الميداني يهدف إلى استيعاب الممارس وتمثله لمعارف ومهارات وقيم الخدمة الاجتماعية، وما يترتب عليه من اكتساب شخصية مهنية متكاملة (فهمي، ١٩٩٨م: ٤٥).

ولا يقتصر التدريب فقط على مجرد إلقاء المعلومات بل يجب أن يقترن بالممارسة الفعلية لأساليب الأداء الجديدة، فهو محاولة لتغيير سلوك المتدربين يجعلهم يتصرفون بشكل يختلف بعد التدريب عما كانوا يتبعونه قبله.

وللتدريب أهداف خاصة كما أن له أهداف عامة. فالأهداف الخاصة تحدد من قبل القائمين

على التدريب لإعداد بعض المتدربين لإتقان أعمال معينة، أما الأهداف العامة فهي مشتركة في جميع أنواع التدريب، ومهمتها التدريب على العلاقات الإنسانية وتتمحور هذه الأهداف حول:

- مساعدة الفرد على اكتساب مهارات جديدة متعلقة بعمله
 - معرفة قيمة الوقت والإقلال من النفقات قدر الإمكان.
 - مساعدة الفرد على رفع مستوى الأداء وزيادة تحسين الإنتاجية.
 - رفع الروح المعنوية للفرد نتيجة الشعور بالنفوق وإتقان العمل وحبه له.
 - إعطاء الفرد فرصة للعمل ومعرفة إمكانياته ومهاراته الكامنة.
 - العمل على تغيير اتجاهات الأفراد نحو عملهم تغييراً إيجابياً ليصبح ذا معنوية لديهم.
- ويشير بعض المتخصصين إلى أن أهداف التدريب تتحدد في الآتي:
- زيادة الكفاية الإنتاجية وتحسين أسلوب الأداء.
 - تنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم في مجال عملهم تنمية تكاملية علمياً ومهنيًا.
 - تغيير الاتجاهات والسلوك خاصة في مجالات علاقات العمل.
 - تمكين العاملين من الإلمام بالجديد في مجالات عملهم ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.

وهي وجهات نظر متفقة على العموميات في مجال التدريب الميداني.

ووفقاً لما تقدم من أهداف يمكن أن يسير التدريب في ثلاث اتجاهات:

- ١ - اتجاه نظري، يهدف إلى إكساب الفرد معلومات وخبرات جديدة أو تنمية المعلومات والخبرات الموجودة لديه.
- ٢ - اتجاه عملي، يرمي إلى تعليم الفرد مهارات جديدة أو طرق عمل حديثة أكثر فاعلية وإنتاجية، والارتقاء بمعدلات أداء الفرد فيما يمارسه من أعمال.

٢ - اتجاه نفسي وسلوكي، يرمي إلى تطوير سلوك الفرد وتحريره من عادات العمل الرديئة وبلورة اتجاهاته الفكرية مما يجعله متمشياً مع الاتجاهات العامة للمجتمع الذي يعيش فيه (الطياش، ١٩٩٠م: ٢٣ - ٢٤).

كما يتضح أيضاً أن أهداف التدريب متعددة ومتباينة، ويتوقف هذا على هدف المنظمة وواجبات الوظيفة ومسؤولياتها، وطبيعة العمل والأنشطة التي يمارسها الموظف، وتركيبه الموظف نفسه وموقفه من التنظيم.

٢ - أهمية التدريب الميداني؛

تبرز أهمية التدريب لكل من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين للمهنة، والطلاب الذين يؤهلون للعمل، لأن التقدم التكنولوجي تواكبه زيادة المعرفة حيث تصبح المؤسسات عاملة في ظل ظروف بيئية تتسم بعدم الاستقرار، أخذة في التغيير السريع، مما يقتضي معه إحداث عمليات تغيير متتالية للتكيف مع هذه البيئة بل والتحكم فيها، وكل مؤسسة تقوم بعدد من الأدوار المتداخلة اللازمة للوصول إلى الهدف النهائي. ويقوم بهذه الأدوار المتداخلة أفراد من ذوى الكفاءات والقدرات، وكما يعطي الأفراد كفاءاتهم ومهاراتهم للعمل لأجل تحقيق أهداف المؤسسة والعاملين بها، فهم أيضاً يكتسبون كفاءات ومهارات جديدة أخرى، أي أن الدور يعتبر منبعاً ومصباً في ذات الوقت وهذه العلاقة المتبادلة بين الفرد والعمل الذي يؤديه تحتاج إلى تشييط وتجديد. وهنا يبرز دور التدريب في تقديم معرفة جديدة كما يضيف معلومات متنوعة، ويعطي مهارات وآثاراً على الاتجاهات. وهو بذلك يعمل على التطوير الذاتي للفرد وارتقاء الكفاءة، حتى يصل المتدرب لتطوير أنشطة دوره، فيضيف عليها ويعدل فيها، وبالتالي يخدم التدريب الشخص. ويعتبر التدريب أحد الأدوات الرئيسية للتوازن بين قدرات الأفراد والدور المتوقع تأديته، وبذلك يتمكنون من الصقل والدعم المستمر لأدوارهم بما يكفل تنمية مواهبهم وكفاءاتهم وإكسابهم مهارات ومعارف واسعة، إلى جانب تطبيقهم لمعارف ومعلومات متعلقة بالمهارات والأسس والأساليب والاتجاهات المرتبطة بأداء أعمالهم. ومن الصعب على الفرد اكتساب مهارات عن طريق المحاولة والخطأ وإنما بالتدريب المنظم. ويعتبر التدريب من المسؤوليات الضرورية لمؤسسات التعليم، لكي تتم مقابلة التطور الاجتماعي والتكنولوجي المستمر حتى يعمل علي تحقيق تكيف الأخصائيين الاجتماعيين في كل المستويات مع التطور، وحتى يستخدم

كل منهم طاقاته وإمكانياته وليحقق أهدافه وأهداف المؤسسة التي يعمل بها. (مداح، ١٤١٩هـ: ٦٠-٦١).

وهكذا تتبع أهمية التدريب من معرفة احتياجات المجتمع، والقضايا المهمة به، والعمل على تطوير برامج تعليم الخدمة الاجتماعية وفقاً لاحتياجات المجتمع، مما يضمن ارتباطها بالمجتمع، واعتراف وتقبل المجتمع لها، وهذا يتطلب دعم المؤسسات بقوة بشرية من المتخصصين لمساعدة أعضائها في حل مشكلات الممارسة.

٣ - ممارسة التدريب الميداني:

وهو عبارة عن ممارسة فعلية لمسؤوليات العمل تحت إشراف مهني الغرض منه تنمية مهارات الممارس في تقديم خدمة الفرد أو الجماعة أو تنظيم المجتمع.

ويجب أن يلفت نظر الأخصائي طوال فترة ممارسة التدريب ويوجه نحو الموضوعات التالية:

- أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية وأهمية احترام الناس والمحافظة على أسرارهم الشخصية. ويتضمن ذلك معرفة الوظائف التي تقوم بها المهن الأخرى وكيفية التعاون معها (حسن، د. ت: ٢٤٦).

- أهداف المؤسسة وطرق العمل فيها وفي غيرها من المؤسسات المتضامنة معها.

- الإشراف ودوره في تنمية المهارات بالإضافة للتسجيل وأهميته في التدريب.

٤ - مزايا التدريب الميداني للممارسين المهنيين:

- يساعد التدريب على رفع كفاءة الأخصائي الاجتماعي، كما يؤدي لارتفاع معدلات الأداء المهني، وهذا بالتالي يؤدي لمكاسب مادية ومعنوية بما يعود على المؤسسة الاجتماعية بفوائد كثيرة تساعدها على تحقيق وظيفتها.

- ينمي التدريب الروح المعنوية بين الأخصائيين الاجتماعيين، حيث يؤدي إلى الشعور بالنمو في المعرفة أو المهارات أو الخبرات، وهذا يشعر الأخصائي الاجتماعي بالسعادة والاحترام لنفسه

والاعتماد بها.

- يسهل التدريب عمل المشرفين ويجعل مهمتهم أكثر فائدة بحيث يوفر وقته إلى نواحي أكثر إيجابية بدلاً من تصحيح أخطاء الأخصائيين الاجتماعيين يسعى لزيادة أدائهم المهني وإكسابهم المهارات المتجددة.
- يساعد التدريب على التخطيط وتوحيد التوجهات، بحيث يجعل الممارسة المهنية بناءً موحداً، حيث يسير الجميع بطريقة علمية وأسلوب مهني متوافق.
- يؤدي التدريب إلى تمسك الأخصائيين الاجتماعيين بوظائفهم مما يزيد من الثقة والاستقرار والتماسك والانسجام في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- يؤدي التدريب إلى احترام أسرار العملاء والمحافظة على العادات والتقاليد، والالتزام بالموضوعية في التعامل، وزيادة الثقة في النفس والتضحية وإنكار الذات وتمتية الإيمان بالمهارة على العمل والقدرة على الاستفادة من التجارب. (مصطفى، ١٩٨٢م: ١٥٥).

٥ - أساليب التدريب الميداني:

مما سبق تتضح لنا أهمية التدريب بالنسبة للممارسين المهنيين وما يحققه من اكتساب شخصية مهنية متكاملة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الأساليب المستخدمة في التدريب الميداني التي تسعى لتحقيق الهدف من التدريب وإدراك اختلاف طبيعة العمل المهني والمستوى الوظيفي للدور المهني ومحتوى البرنامج التدريبي.

ومن أساليب التدريب: الدورات التنشيطية، المؤتمرات، الندوات وغيرها من الأساليب المتنوعة.

وسوف تتضح أهمية كل من هذه الأساليب من خلال الاستعراض التالي:-

- المؤتمرات والندوات:

تطلق كلمة المؤتمرات على العمليات التي تسعى لتوفير الجو الملائم للتبادل الفكري حول

مشكلة أو موضوع معين بين عدد من المهتمين بموضوع معين.

وتكمن أهميتها في أنها تمكن الممارس من الإطلاع على ما هو جديد من طرق وأساليب ووسائل واتجاهات في دول العالم من خلال البحوث العلمية المحكمة، مما ينعكس أثرها على الممارسة ومستوى الأداء، كما أنها تساعد الممارس على مناقشة مشكلات الممارسة وتطويرها، الأمر الذي ينعكس على مستوى الأداء.

كما أن المشاركة في المؤتمرات والندوات لها فائدة من خلال تبادل الآراء والأفكار حول المواضيع التي تهمهم، وتتيح الفرص للقيادات المهنية للعمل الجاد وتبادل الرأي والاستفادة بالخبرة.

أهداف المؤتمر:

يعمل على تشجيع المتخصصين في مهنة معينة للوصول إلى إقناع مشترك بينهم، يلتزمون به خلال ممارستهم لمهنتهم ويعمل أيضًا على تنسيق الجهود وخلق روح التعاون بين المهتمين لتحقيق فاعلية التنمية الاجتماعية في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية.

وهناك العديد من الأساليب المستخدمة في المؤتمرات، أهمها على سبيل المثال:

- البحوث: حيث يقوم المتخصصون الذين يقع عليهم الاختيار بإعداد بحوث علمية حول الموضوعات المراد مناقشتها ثم تقدم هذه البحوث في المؤتمر على شكل محاضرات وتتاح فرصة المناقشة والمداخلات لتمحيصها.
- المطبوعات: حيث يقوم المؤتمر أو لجنة الطباعة المنبثقة منه بطبع البحوث والقرارات التي توصل إليها المؤتمر وتوزع على مصادر النشر المتعددة. والمعروف أن المؤتمر يمر بالعديد من المراحل حيث مرحلة الإعداد وهي التي تسبق موعد انعقاد المؤتمر ويتم خلالها تحديد هدف المؤتمر والموضوعات التي ستبحث فيه ، ثم مرحلة انعقاد المؤتمر والتي يتم فيها عرض الموضوعات ومناقشتها والخروج بالتوصيات والقرارات اللازمة، وأخيرًا مرحلة المتابعة والتي تقوم بتنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر.

وهناك مثال حول تنظيم إحدى المؤتمرات الخاصة بالخدمة الاجتماعية وهو المؤتمر العلمي السنوي السابع الذي عقد في القاهرة ٧-٩ ديسمبر سنة ١٩٩٢م حيث بدأ المؤتمر بالجلسة الافتتاحية والتي تتضمن افتتاح فعاليات المؤتمر، وتكريم هداى الأخصائيين والقيادات المهنية. بعد ذلك عقدت الجلسات العامة وهي عبارة عن حلقات موسعة تضم كل أعضاء المؤتمر والمشاركين فيه وتخصص لمناقشة القضايا العامة للرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، ثم اللجان العلمية المتخصصة، حيث تشكلت سبع لجان علمية للتحكيم تتكون كل لجنة من عضوين من أساتذة الخدمة الاجتماعية، وتختص بمناقشة البحوث العلمية المقدمة للمؤتمر والتي تتصل بالجوانب المختلفة لسياسات الرعاية الاجتماعية وقضايا الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. بعد ذلك عقدت الجلسة الختامية وخصصت لتقييم أعمال المؤتمر ومناقشة مشروع التوصيات واقتراح موضوع المؤتمر القادم. (يونس، ١٩٩٢م: ٢٥٦).

وقد كان من ضمن المواضيع التي تمت مناقشتها في المؤتمر موضوع ممارسات الخدمة الاجتماعية وتحديات المستقبل، وهي عبارة عن تقرير عن دراسات مسحية موسعة بطريقة العينة للسمات الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية بما في ذلك خصائص الممارسين من الأخصائيين الاجتماعيين.

أما بالنسبة لأهمية الدورات التثقيبية وهي وسيلة أخرى من وسائل التدريب نجد أن أهميتها تعود إلى مواصلة النمو المهني وتمكين الأخصائي الاجتماعي من اكتساب الخبرات والمهارات والاتجاهات الجديدة التي تسير التطور وتعد بصفة دورية لتحديث معلومات المتدربين وإضافة ما يستجد من معلومات في الميدان إلى مداركهم، وبواسطة اللقاءات بين الملتحقين بالدورات ومناقشتهم مع المحاضرين يمكن الحصول على التغيرات الإيجابية في واقع العمل الاجتماعي، ويمكن كذلك تحديد الصعوبات التي تعترض امتداد العمل الاجتماعي للتنمية البشرية. وفي هذه الدورات فائدة علمية مرتدة إلى المديرين حيث يمكن صياغة متطلبات الدورات القادمة من المعلومات على ضوء ما جمع من ملاحظات في الدورات السابقة وتعتبر الندوات ذات أهمية علمية عالية للمهتمين بالمجال، لكنها تتصف بالعمومية حيث أن حضورها اختياري وإذا كانت هذه الندوات تحكم إنتاجها العلمي فإنها تصل إلى مستوى مقارب للمؤتمرات لكنها أصغر قاعدة من المؤتمرات، وقد تعقد على

هامش المؤتمرات وهي بذلك تكون أكثر فاعلية، لزيادة الجمهور المتوقع لحضورها، وتتصف بقصر المدة المقررة لانعقادها.

ولتنمية مهارات الممارس المهني لا بد أن تتاح له الفرص الآتية:

- ١ - توفير المراجع والكتب والنشرات الدورية والمجلات العلمية والثقافية التي تعين الأخصائي الاجتماعي على الإطلاع والتزود بكل ما هو جديد.
- ٢ - تيسير الزيارات بين الأخصائيين الاجتماعيين لتبادل الخبرات، والتعرف على كل ما هو جديد والاستفادة من هذه الخبرات.
- ٣ - العمل على عقد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بمختلف المؤسسات الاجتماعية أثناء الممارسة، لصقل خبراتهم وتزويدهم بالمهارات الجديدة الصالحة للعمل.
- ٤ - العمل على عقد الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين الجدد، بحيث لا يسند العمل للأخصائيين الاجتماعيين الجدد في المؤسسات المختلفة إلا بعد حضورهم دورة تدريبية في مجال عملهم الذي سيعملون به من خلال الممارسين القدامى وأساتذة الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع أقسام الخدمة الاجتماعية.
- ٥ - تشجيع الدراسات العليا أمام الخريجين للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه من خلال برامج مضممة جيداً تستوعب كل ما يستجد من معلومات وتقنية.
- ٦ - لا بد من التأكد من ميل الطالب قبل التحاقه بالخدمة الاجتماعية ومدى استعداده للممارسة والقيام بالمسؤوليات، من خلال إجراء العديد من الاختبارات والمقابلات الشخصية حتى يتم تألقه في عمله في المستقبل.
- ٧ - لا بد أن يكون هناك اهتمام كاف من قبل المؤسسات التعليمية في التدريب الميداني لإكساب المهارات المطلوبة للممارسة.

الباب الثالث

فعاليات التنمية الاجتماعية في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني

- الفصل السابع: استراتيجية التنمية الاجتماعية الأنية في المجتمع العربي السعودي.
- الفصل الثامن: دراسات علمية لاستطلاع مستوى التنمية الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي.

إستراتيجية التنمية الاجتماعية الأنية في المجتمع العربي السعودي

- التخطيط للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني
- الاهتمام بالعنصر البشري لتحقيق غاية التنمية الاجتماعية
- وقاية أفراد المجتمع من التحولات والظواهر الاجتماعية السلبية
- تنمية القوى البشرية من خلال النهوض بمجالات الرعاية الاجتماعية
- دعم حركة التعليم لتحقيق التنمية الفكرية للمواطن

التخطيط للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني؛

بعد أن أعلن توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ. أنشأ الملك عبدالعزيز مجلس الوزراء بهدف إيجاد تنظيم شامل يعم كافة مناطق البلاد وذلك عام ١٣٧٢هـ. ويمثل مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتنفيذية في الدولة. ولقد قام ولا يزال يقوم هذا المجلس بدور كبير وفعال على المستوى العام والخاص في المملكة العربية السعودية (السندي، ١٩٩١م: ٦٨).

وكان عدد الوزارات في ذلك الوقت تسع وزارات وهي: وزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة المعارف، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة، ووزارة المواصلات، بالإضافة إلى المديرية التي لم تصل إلى مستوى وزارة وهي مديرية الزيت والمعادن، ومديرية العمل والعمال (السندي، ١٩٩١م: ٦٨).

وقد وصل عدد الوزارات في عهد الملك خالد -يرحمه الله- إلى أربع عشرة وزارة، بالإضافة إلى الوزارات المستحدثة في عهد الملك فيصل -يرحمه الله- هي وزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الحج والأوقاف، ووزارة الإعلام، ووزارة العدل (السندي، ١٩٩١م: ٦٨).

أما عدد الوزارات في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- فهو اثنان وعشرون وزارة وهي:-

وزارة الخارجية- وزارة المالية والاقتصاد الوطني- وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة - وزارة الداخلية -وزارة الصحة - وزارة التربية والتعليم- وزارة الزراعة - وزارة التجارة- وزارة المواصلات - وزارة البترول والثروة المعدنية- وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الحج - وزارة الإعلام- وزارة العدل - وزارة الأشغال العامة والإسكان- وزارة الشؤون الإسلامية - وزارة المياه - وزارة البرق والبريد والهاتف - وزارة التخطيط - وزارة التعليم العالي - وزارة الشؤون البلدية والقروية -وزارة الصناعة والكهرباء، بالإضافة إلى مجلس الشورى.

ووصل عدد الوزارات في عهد الملك عبدالله -يحفظه الله- ثلاثة وعشرين وزارة. فيما وصل عدد الهيئات والمؤسسات الحكومية إلى أربعين هيئة ومؤسسة مستقلة (الإنترنت، مواقع الوزارات الحكومية). ويرتبط هذا التطور بعدة عوامل تتمثل في:

١ - العوامل الاقتصادية؛

جاء إعلان توحيد المملكة العربية السعودية تحت هذا الكيان ليكون بداية خير وازدهار على هذه البلاد. فقد تطور شأن (البتروول) وزادت صادراته الأمر الذي ترتب عليه زيادة الواردات وبالتالي تحسين مستوى الخدمات وإنشاء المزيد منها في كافة مناطق المملكة كالمدارس والمستشفيات ومرافق البرق والبريد وتعميد الطرق التي تربط بين مدن وقرى المملكة إضافة إلى انتعاش وتطور الوضع التجاري والزراعي. وقد أدى هذا التطور في مستوى الخدمات إلى تطور التنظيم الإداري فقد تم استحداث إدارات ومصالح جديدة تمشياً مع تطور وزيادة الخدمات والواجبات (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ: ٦٧).

وبناء على ذلك تم التعاقد مع بعض المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة في مجال التطوير الإداري من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الإدارية التي يترتب عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل والإسراع في تحقيقها (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ: ٧١).

ولقد وجهت المملكة العربية السعودية عام ١٣٧٩هـ الدعوة إلى (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) لإيفاد بعثة للمملكة لدراسة الأوضاع الاقتصادية والإدارية بها وتقديم التوصيات اللازمة للتنمية في هذين المجالين، كما طلب من إدارة المساعدات الفنية بهيئة الأمم المتحدة إرسال أحد الخبراء لدراسة احتياجات المملكة من المساعدات الفنية (السنيدي، ١٩٩١م: ٧٢).

ولقد أوصت بعثة البنك الدولي بإنشاء جهاز مركزي للتخطيط يكون مسئولاً عن دراسة وتخطيط وتنسيق ومتابعة تنفيذ مشاريع الحكومة الإنمائية التي تقوم بها وزارات ومصالح الدولة.

وبناء على ذلك قررت الحكومة إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط الذي تم تحويله بعد ذلك إلى الهيئة المركزية للتخطيط ثم إلى وزارة التخطيط.

كما أوصت اللجنة بتطوير الفاعلية الإدارية عن طريق إعادة تنظيم الجهاز الإداري وخلق كوادر إدارية فعالة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

- أما خبير الأمم المتحدة فلقد أوصى: بإعادة تنظيم الجهاز الإداري.

- إنشاء معهد الإدارة العامة.

- إرسال بعثات لخارج المملكة للتخصص في مجال الإدارة العامة.
- تبسيط إجراءات وطرق العمل في الأجهزة الحكومية (السنيدي، ١٩٩١م: ٧٢-٧٣).

كما قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتوجيه من مجلس الوزراء بالتعاقد مع (مؤسسة فورد الأمريكية) وذلك سنة ١٣٨٢هـ لإعادة تنظيم الجهاز الإداري لتنفيذ برامج التنمية الشاملة وقامت المؤسسة المذكورة بتشكيل خمس فرق وهي: فرقة خاصة بشؤون الموظفين - وفرقة خاصة بإجراءات وطرق العمل وفرقة خاصة بالشؤون المالية- وفرقة خاصة بتطوير البرامج التدريبية - وأخرى خاصة بالأشغال العامة. إلا أنه اتضح أنها لم تحقق الفعالية المنشودة فتم الاستعانة بالأمم المتحدة لتحديد أسباب الإخفاق، واتضح أن سبب ذلك هو التركيز على الجوانب الإدارية والاقتصادية وإغفال الجانب الاجتماعي (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٣٩٠هـ: ٢٥).

٢- العوامل الاجتماعية:

هذا التطوير والتغيير الإداري التنظيمي كان وفقاً لتوجهات سياسية نحو زيادة العائد الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة، هذه التنمية الاقتصادية تطلبت بالضرورة تنمية اجتماعية تتعلق بالموارد البشرية من حيث الاهتمام بالتعليم والتأهيل والتدريب والاهتمام بالخدمات الصحية والشؤون الاجتماعية والاهتمام بصفة خاصة بفئة الشباب باعتبارهم عماد المستقبل، بالإضافة إلى أن تحقيق الأمن يساهم في الإسراع من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشاملة).

هذه التغييرات الإدارية والاجتماعية ارتبطت مما لا شك فيه بعوامل أخرى سياسية ساهمت أيضاً في التخطيط من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

٣- العوامل السياسية:

يتميز المجتمع السعودي بوحدة الدين، كما يتصف بالاستقرار السياسي، وتستمد الدولة السعودية سياستها وتشريعاتها من الدين الإسلامي الحنيف، فهي تسعى إلى تحقيق السلام والوحدة المجتمعية. كما تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال خطط تنمية خمسية. حيث تقدم برامج الرعاية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع دون تحيز لجماعات معينة أو ضد أقليات كما هو متعارف عليه في الدول الغربية، هذه العوامل أدت إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي الأمر

الذي ساهم في تحقيق التنمية بصورة سريعة ومستمرة، كما ساهم في تطوير أجهزة التخطيط للتنمية (القعيب، ١٩٩٥م: ٨٥). فالتجانس الثقافي والعرفي ساهم في تحقيق الوحدة السياسية والتي ساهمت بدورها في الإسراع بتحقيق التنمية لعدم وجود اضطرابات أو مشكلات أمنية تعيق ذلك.

تعدد أساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية العامة، حيث شملت تخطيط الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي والتخطيط الإقليمي والتخطيط الإلزامي والتخطيط التأشير والتخطيط الجزئي والتخطيط الشامل وما إلى ذلك من أنواع التخطيط المختلفة (طاهر والعصفور، ١٩٩٦م: ٢٢-٢٧). ولقد وضعت وزارة التخطيط منهج وأساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، على النحو التالي:-

١- التخطيط بعيد المدى؛

تقوم وزارة التخطيط بتحديث تصورات التنمية بعيدة المدى (٢٠ سنة) في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للاقتصاد الوطني بهدف توفير إطار عام بعيد المدى لإدارة تنفيذ الخطة ونشاطات التخطيط المستقبلية، ويشمل التخطيط بعيد المدى عدة مراحل مستقلة بذاتها، تختص بكل مرحلة منها خطة خمسية تركز على احتياجات فترتها، ولكنها في الوقت نفسه تتأسس على سابقتها وتمهد لفترة لاحقة، فيما يمثل في النهاية سياقاً واحداً متصلاً أو كلاً متكاملًا. ومع بداية التفكير في التخطيط، كانت المدة المشمولة بالدراسة، تمتد إلى ربع قرن، وكانت الخطة التنموية تختص بخمس سنوات. ولازالت الخطة التنموية توضع لكل خمس سنوات.

٢- التخطيط الشامل؛

يعتمد أسلوب التخطيط الشامل أساساً على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في المجتمع الاقتصادي على أفضل وجه، بحيث يحقق أفضل النتائج ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ويركز على الإجراءات اللازمة لدفع عملية التنمية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، واستخدام الموارد كالنقط. مثلاً كعنصر فعال في تحقيق التنمية القطاعية والتنمية المتوازنة إقليمياً بدلاً من استخدامه كسلعة وحيدة للتصدير.. هذا بالإضافة إلى التركيز على زيادة مساهمة القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، والاستناد في كل ذلك على تنمية التجهيزات الأساسية للعلوم

والتقنية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بخلاف الجزئي والذي يركز على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي دون البعض الآخر.

وفي المملكة ومنذ خطة التنمية الأولى كانت أهداف التنمية شاملة في نطاقها حيث تضمنت ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي، والذي تناول تنمية التجهيزات الأساسية، والصناعات الأساسية، والزراعة. والبعد الاجتماعي، والذي تناول رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكاناتهم أخيراً البعد التنظيمي والذي تناول إدخال تغييرات أساسية على التنظيم الإداري واللوائح والأنظمة المعمول بها. وتحققت هذه الغاية على مدى عهود ملوك آل سعود: الملك فيصل والملك خالد والملك فهد -يرحمهم الله- ويدعمها الملك عبدالله يحفظه الله من كل سوء.

٣- التخطيط الإقليمي:

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية الوطنية الاقتصادية الشاملة للدولة ويرتكز على التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة، والاستغلال الكامل للإمكانات الذاتية لكل منطقة، وعدم تشجيع الهجرة من القرى إلى المدن، إلا بحسب ما تتطلبه مرحلة التنمية، ويعد المستوى الإقليمي للتنمية الوطنية نقطة التقاء التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل مع التخطيط العمراني للبيئة المحلية. ويضمن التخطيط الإقليمي تسويق جهود التنمية القطاعية على مستوى المناطق الإدارية من أجل إيجاد نوع من التفاعل المتبادل بين قطاعات التنمية وتكاملها في كل من المناطق سواء كانت حضرية أو قروية.

وفي المملكة كان تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية الاقتصادية و توفير الخدمات الحكومية هدفاً دائماً في كل مراحل التخطيط للتنمية، وخلال خطط التنمية الماضية في المملكة فقد انصب التركيز على الاهتمام بالجانب الإقليمي على مستوى المناطق التخطيطية التي تتميز بخصائص متجانسة في كثير من الجوانب، حيث قامت الجهات الحكومية المعنية بالنشاطات القطاعية بافتتاح مديريات إقليمية، وفروع خاصة بها، من أجل تلبية احتياجات التجمعات السكانية المنتشرة على نطاق واسع في هذه المناطق، وهي خطة التنمية الخامسة تم التأكيد على أهمية التخطيط الإقليمي وخاصة ما يتصل منه بتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة، وربطها بالاحتياجات

السكانية، والاستفادة الكاملة من المرافق، والخدمات المتوفرة باختيار مراكز للنمو تحد من تشتت الخدمات وتبعثر الجهود، وقد تجلّى التخطيط الإقليمي الشامل في عهد الملك خالد - يرحمه الله -، حيث كانت التنمية في عهده متميزة، وارتفع مستوى المعيشة للمواطن بشكل لم يسبق من قبل.

٤- التخطيط القطاعي؛

يهدف التخطيط القطاعي إلى تحقيق التنمية من خلال التغيير الهيكلي للاقتصاد على أساس قطاعي ويتمثل جوهر هذه التغييرات في تنمية القطاعات الاقتصادية واعداد الخطط القطاعية لتشكل بمجموعها الخطة الوطنية الشاملة وفي المملكة ركزت أهداف خطط التنمية السابقة على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والقوى البشرية في سبيل وضع إطار محدد يهدف إلى تغيير هيكلي لبناء الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات التي كانت تعتمد بشكل كبير على نفقات الميزانية، لتتمكن من الاستقلال وتحقيق النمو الذاتي، ولذلك قامت العملية التخطيطية الشاملة في المملكة على أساس الخطط التي تعد للقطاعات النفطية القطاعات غير النفطية فهناك مثلاً خطة لقطاع البترول وأخرى لقطاع الزراعة أو للصناعة وخطة لقطاع التجهيزات الأساسية وتحتوي هذه الخطط الأولويات لتحقيق ما هو مستهدف وما تقتضيه المصلحة الاقتصادية الوطنية. وبدأ التخطيط القطاعي في خطواته الأولى في عهد الملك فيصل، ولكنه تجلّى في عهد الملك خالد والملك فهد يرحمهم الله جميعاً، وأصبح هدفاً رئيساً في عهد الملك عبدالله يحفظه الله.

٥- التخطيط على أساس المشروع؛

يعرف المشروع على أنه الجزء المستقل ضمن البرنامج، أو ضمن برنامج فرعي كبناء مستشفى معين ضمن برنامج بناء المستشفيات حيث كان يتم وضع الخطط لأي قطاع بشكل تفصيلي جداً تحدد فيه كل المشاريع المراد تنفيذها لذلك القطاع (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)، وتركز هذه الخطط على تنفيذ المشاريع المخططة على مستوى إنفاق فردي خاص بجهة محددة وليس على مستوى أو ضمن إطار القطاع.

٦- التخطيط على أساس البرامج:

يعرف البرنامج على أنه مجموعة من الأنشطة والمشاريع المتكاملة والمنسقة، كما أن له وظيفة محددة، ويمكن قياس أدائه ومخرجاته وأهدافه المحددة، ويشكل البرنامج إطارًا وأداة تنفيذية لسياسات القطاع أو الجهة الحكومية، أو استراتيجية التنمية، على أن البرنامج عبارة عن عنصر في مجموعة برامج قطاعية منسقة تسهم بصورة مشتركة في تحقيق الأهداف المحددة للقطاع أو الجهة، وهذا هو ما اتبع بشكل أساسي في الخطة الرابعة والخامسة لتوفير هيكل متجانس لأوجه نشاط الجهات التنموية، وتم التركيز على البرامج والمشاريع المهمة ذات الأولوية والتي تحقق الأهداف المحددة التي يهدف البرنامج الوصول إليها ضمن القطاع ككل وليس على مستوى الجهة.. فكل برنامج له أهداف محددة يصل إليها عن طريق المشاريع وتعطى الأولوية للمشاريع التي تحقق أهداف البرنامج بشكل مباشر «كبرنامج الطب الوقائي له أهداف محددة كالقضاء على البلهارسيا» فتحدد على أساس تحقيق هذا الهدف المشاريع اللازمة لذلك، ونفس الشيء بالنسبة لبرنامج الطرق الزراعية أو الفرعية، لذلك فإن هذا الأسلوب يقتضي ضرورة التزام الجهات بالاعتمادات المخصصة لكل برنامج مع زيادة مستوى المرونة في إدارة وتنفيذ كل برنامج.

٧- التخطيط التأشيرى:

يهدف التخطيط التأشيرى إلى إعداد وتهيئة الظروف الإيجابية لتسهيل نمو وتطور القطاع الخاص من خلال سياسات وحوافز تشجيعية متعددة ومتنوعة، وتقدير حجم ومكونات المساهمات المأمولة من القطاع الخاص في إجمالي استثمارات الخطة، مع تحديد وتشجيع الفرص الاستثمارية الكفيلة بتحقيق عوائد مجزية للقطاع الخاص في إطار التوجهات التنموية للخطة، والتي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق معدلات متزايدة للنمو، كما تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الوطني، ويركز التخطيط التأشيرى على وضع عدد قليل من الأهداف المحددة لمحاولة إحداث تغيرات نوعية وكمية في السياسات المخطط لها طبقاً لجدول زمني معين، لترتيب آثار متوقعة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، وكذلك الأفراد سواء بصفتهم منتجين أو مستهلكين. (وزارة التخطيط، ١٩٩٠م: ١٧-٢٢) (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٥م: ٦٦-٧٠).

ولقد أدى التخطيط بصفة عامة دورًا مهمًا في التعجيل بتحقيق الأهداف الأساسية للمسيرة التنموية للمملكة، حيث استطاعت المملكة تحقيق معدلات نمو عالية لاقتصاد حديث يعتمد على الصادرات النفطية، وتم توفير معظم الخدمات الأساسية، وتحقيق تطور كبير في الهياكل التنظيمية لمؤسسات القطاع الحكومي والخاص، كما اكتملت التجهيزات الأساسية لكل مقومات التنمية، وقد تم هذا كله عبر منهج علمي للتخطيط، تبرز أهم خصائصه في الحرص على تكامل الفعاليات التنموية المبذولة من جانب الدولة والقطاع الخاص تحت إطار مظلة الاقتصاد الحر محكومًا بتعاليم الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار تتعدد المراكز التطبيقية لممارسة الخدمة الاجتماعية، فلقد اهتمت الخطط الخمسية بإنشاء هذه المراكز وتطويرها وزيادة أعدادها وكذلك المراكز الاجتماعية لرعاية الأطفال مثل دور التربية الاجتماعية الخاصة بالبنين والبنات، ومؤسسات رعاية الفتيات ودور الملاحظة للبنين وهذه المراكز تحاول حماية الأطفال أو رعايتهم في حالة غياب العائل وذلك لرعايتهم وحمايتهم من الانحراف، بالإضافة لمراكز وأندية الشباب ومكاتب الضمان الاجتماعي وما إلى ذلك من المؤسسات التي تسهم في رعاية أفراد المجتمع (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٦هـ).

وفيما يلي نبذة عن أهم المجالات التي تعكس بوضوح دور التخطيط في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية على المستوى الوطني.

١- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام؛

ركزت خطط التنمية على تقليل الاعتماد على تصدير النفط عن طريق التركيز على الصناعة والزراعة وقد تحقق فعلاً بعض ذلك فقد انخفضت نسبة المساهمة النسبية للقطاع البترولي، في حين ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعكس مدى التنوع الذي شهده الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير البترولية كما قامت المملكة بالتركيز على إرساء قاعدة صناعية صلبة تؤدي إلى تنوع مصادر الدخل فأنشأت المجمعات الصناعية الحديثة في الجبيل وينبع وساهمت في استثمارات مباشرة في صناعة البتروكيماويات والصناعات الأساسية الأخرى.

٢- رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة-

إن اتباع أسلوب التخطيط الشامل في كل مناحي الحياة والارتكاز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصورة علمية وواقعية نتج عنه التقدم الاقتصادي والتموي وتحقيق مستوى عال من المعيشة يضاهاى في معظمه تلك المستويات التي حققتها الدول المتقدمة. وقد اتضح ذلك جلياً في عهد الملك خالد -يرحمه الله- وما زال متألماً ولله الحمد، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- تضاعف الدخل الوطني الحقيقي خلال الخطط الأربعة الأولى بمقدار أربعة أضعاف إذ بلغت قيمته حوالي (٢٨٠) بليون ريال بنهاية الخطة الرابعة.
- ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من (١٠٠٠) دولار في عام ١٩٧٠م إلى (٧٠٧٠) دولار في عام ١٩٩٠م.
- انخفض معدل وفيات الرضع إلى (٤٢) من المواليد لكل (١٠٠٠) مولود، ويرجع ذلك لزيادة وتحسن الخدمات الصحية إذ ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (٩) آلاف سرير عام ١٣٩٠هـ إلى (٤٠,٧) ألف سرير عام ١٤٢٠هـ.
- ازداد متوسط الاستهلاك السنوي للمشارك من الكهرباء نحو سبعة أضعاف خلال الفترة الماضية.. فارتفع من (٢٦٠٢) (ك.و.س) في عام ١٣٩٠هـ إلى (١٨٩٥١) (ك.و.س) عام ١٤١١هـ.
- ازداد حجم إمداد المياه من محطات التحلية بدرجة كبيرة، فقد ارتفع من (٤,٦) مليون جالون يومياً في عام ١٣٩٠هـ إلى (٤٠٦,٧) مليون جالون يومياً عام ١٤١١هـ.

٣- تعزيز دور القطاع الخاص:

عمل القطاع الخاص على زيادة دوره في الاقتصاد الوطني واستمر أداءه (بما في ذلك المؤسسات العامة) نشطاً ضمن القطاع غير البترولي خلال العقدين الماضيين، كما ارتفع مجموع العمالة في نشاطات القطاع الخاص المختلفة بمقدار (٣,٩) مليون عامل في نهاية الخطة الرابعة.. وتشير الإحصاءات إلى أنه يوجد في المملكة (١٤١٢ / ١٤١٣هـ) ما يزيد على ألف مصنع يمتلكها القطاع الخاص بلغ إجمالي تمويلها أكثر من (١٣٨) بليون ريال، ويعمل فيها أكثر من (١٤٢) ألف عامل..

٤- تنمية التجهيزات الأساسية:

في سبيل تحقيق هذا الهدف الحيوي فقد تم بالفعل استثمار العوائد النفطية خلال خطط التنمية الثلاث الأولى بفعالية في التوسع في إنشاء المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية والتي هي عماد التنمية الاقتصادية ولبناء اقتصاد حديث وقوي.. وتتمثل هذه المشروعات في شبكات النقل والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء لتشمل المناطق الحضرية والريفية.. فإن ما تحقق حتى الآن من مرافق التجهيزات الأساسية يعد سمة بارزة وثمره حقيقية ملموسة لعملية التنمية التي تم التخطيط لها بكل دقة وعناية فائقة في التنفيذ منذ عهد الملك خالد بن عبدالعزيز يرحمه الله.

٥- تنمية الموارد البشرية:

من أهم المتطلبات الأساسية لتحقيق اقتصاد متقدم ومتطور وعلى نحو واسع في كل المجالات التركيز على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها تأهيلاً 'تقنياً' ليكون لها الدور الريادي في عملية التخطيط والتنفيذ للمشروعات التنموية الطموحة والتي تقوم بتنفيذها المملكة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، لذا.. تم تكثيف الجهود على مدار خطط التنمية بالمملكة لتنمية الموارد البشرية من خلال التركيز على التعليم والتدريب لكافة مستويات القوى العاملة المواطنة، بالإضافة إلى التركيز بصفة خاصة على القدرات والمهارات المهنية الفنية والإدارية، وذلك من أجل ضمان إحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة غير السعودية في هذه المهن.. ويعتبر التوسع الذي تشهده المملكة في المراحل التعليمية المختلفة والجامعات ومعاهد التدريب سمة بارزة لاهتمام المملكة بالتنمية البشرية باعتبارها أساساً ومحور ارتكاز لكافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال الفترة الماضية أدت برامج التنمية الطموحة إلى تحسين المرافق التعليمية والارتقاء بمستواها إلى الدرجة التي تكفل تحقيق الأهداف.

وعلى الرغم من جميع المؤشرات الإيجابية السابقة إلا أنه يوجد بعض الإشكاليات المتعلقة بالتعليم وإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في القطاعين الخاص والعام.

إذ يعتبر الخلل في النظام التعليمي من المتغيرات التي تؤثر على تحقيق خطط التنمية الشاملة، فمن المقولات السائدة أن التعليم يؤثر على الفرص الوظيفية، حيث أن دخول العمال إلى

سوق العمل بخصائص وصفات متنوعة تعتمد إلى حد كبير على القدرات الفطرية كما تعتمد أيضاً على الخبرة السابقة والتعليم والتدريب (Hill, 1996: 180).

ولقد أدى ضعف الموازنة بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في المجتمع السعودي إلى وجود فجوة بين الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل وبين مخرجات التعليم (النفيعي، ١٩٩٣م: ٨٦). وبتوسع هذه الفجوة بين العرض والطلب بدأت معدلات البطالة في الازدياد.

بالإضافة إلى أن التوسع السريع في التعليم صاحبه بعض المشكلات منها ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي والتي أصبحت مصدراً للهدر المادي والبشري، فالرسوب والتسرب على مستوى التعليم العام والعالي يؤدي إلى التحاق أعداد من القوى العاملة غير المؤهلة أو التي لديها مهارات محدودة إلى سوق العمل (وزارة التخطيط، ١٩٩٣م: ٦٥-٦٨).

كما أن الإقبال على التخصصات النظرية قد تزايد بنسب كبيرة دون أن يقابله زيادة تناسبه في التخصصات العلمية والفنية، ويعكس هذا التوزيع للخريجين هيكلًا مهنيًا لا يتفق مع حاجة السوق ولا مع هيكل العمالة غير السعودية (غيث والمعشوق، ١٩٩٣م: ١٦٠).

وقد يرجع عدم الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق إلى ضعف قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع العام والخاص، أي عدم توفر المعلومات الكافية عن الاحتياجات الوظيفية لدى الطلاب والطالبات الملتحقين بالجامعات (النفيعي، ١٩٩٣م: ٨٦). أو إلى ندرة الخريجين من التخصصات العلمية والتقنية (وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ: ١٨١).

أما ما يتعلق بمعاهد ومراكز التدريب فإنه من الملاحظ أن هناك إقبالاً على التعليم العام والتعليم العالي عند مقارنته بالتعليم الفني والتدريب المهني وقد يرجع ذلك إلى وجود عوائق توجه هذا النوع من التعليم وتعيق الالتحاق به ومن ثم بسوق العمل ومنها:

- ١ - عدم تواكب برامج التعليم الفني والتدريب المهني مع تغييرات السوق، مما أدى إلى عدم إقبال الأعداد المناسبة من الطلاب على التعليم الفني والتدريب المهني (النفيعي، ١٩٩٣م: ٨٦). وبالتالي عدم موازنة مخرجات هذا النوع من التعليم من حيث الكم والكيف مع متطلبات السوق.

٢ - لقد تحقق تقدم نسبي في التعليم الفني ولكن التوسع المطلوب لم يتحقق بالكامل وذلك لعدم وعي الموظفين بأهمية العمل الفني والتقني مما أدى إلى عدم الإقبال على برامج التعليم الفني والتدريب المهني (تهامة، ١٤٠١هـ: ١٩١؛ العموي والدخيل، ١٩٩٣م: ١٢٧).

٣ - قصور النظرة الاجتماعية لمكانة العامل الفني أدت إلى عدم وضوح دوره ومكانته في المجتمع، مما أدى إلى نفوره من العمل الفني والمهني (الشرقاوي وفرج، ١٤٠٠هـ: ٢٤٧).

٤ - عدم توفر معلومات كافية للطلاب عن المتطلبات الوظيفية وعن حركة السوق واعتماد نظم المعلومات على التحليلات التقليدية والتي تعتمد على مجرد العد والحصر والمسوحات الدورية (وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ: ١٨١؛ وزارة التخطيط، ١٩٩٣م: ٦٩).

هناك أيضاً بعض الإشكاليات المرتبطة بإحلال القوى العاملة المواطنة محل الأجنبية في القطاع الخاص والقطاع العام وما إلى ذلك من مشكلات التوظيف والسعودة:

تتعدد العوامل التي تسهم في جذب أو نفور العمالة المواطنة للقطاعات الخاص أو العام، أما ما يتعلق بالقطاع الخاص فهناك عوامل ترجع إلى العامل نفسه وأخرى إلى صاحب العمل، ومن العوامل التي ترجع إلى العامل الرغبة في الاستقالة، إما لاغراض عملية أفضل كالالتحاق بوظائف حكومية أو عسكرية، أو التفرغ لأعمال خاصة بالعامل نفسه- مثل إنشاء مؤسسة تجارية- أو لحوافز علمية- مثل مواصلة التعليم في مستويات تتطلب التفرغ لها أو تتعارض مع أوقات العمل في المنشأة التي يعمل فيها. أو نتيجة لضغوط اجتماعية كمستجدات ظروفه الأسرية التي لا تتوافق مع الاستمرار في عمله، أو زيادة شعوره بأن الأجر الذي يحصل عليه من صاحب العمل لا يتناسب مع المجهود الذي يبذله، أو لا يكفي لتأمين احتياجاته الضرورية ومتطلبات أسرته أو لعدم الارتياح مع جو العمل المحيط به من رؤساء أو عمال أجانب (وكالة الوزارة لشؤون العمل، ١٩٩٣م: ٤٥).

أما فيما يتعلق بالأسباب التي ترجع لصاحب العمل فمنها فصل العامل لترشيد الإنفاق أو قد يكون العامل معينا تحت التجربة وأخفق في اجتيازها وقد يرجع إلى تقارير الرؤساء من غير السعوديين الذين لا يحرصون على استمرار المواطن في العمل، أو لأسباب تلتقي فيها رغبة الطرفين في عدم تجديد عقد العمل بعد مدة انتهاء العمل (وكالة الوزارة لشؤون العمل، ١٩٩٣م: ٤٦).

إن من أسباب عدم الاستقرار الوظيفي للعمالة المواطنة في القطاع الأهلي هو بحثها الدائم عن الفرص الأجرية والظروف الوظيفية الأفضل دون مراعاة لمصالح العمل بالمنشأة التي ينتمي إليها (غيث والمعشوق، ١٩٩٢م: ٣٧).

إن إعلانات التوظيف التي تصدر من مؤسسات وشركات القطاع الأهلي تصاغ بطريقة ظاهرها الترحيب بالشباب السعودي وحقيقتها صرفهم عن الانضمام لهذه المؤسسات والشركات، بفعل المبالغة في طلب المؤهلات وسابق الخبرة من شباب يلتحقون لأول مرة بالعمل، أو صعوبة الاختبارات، بالإضافة إلى ضعف تفهم أهمية العمالة المواطنة من قبل أرباب العمل السعوديين، الأمر الذي يعوق عملية السعودة (غيث والمعشوق، ١٩٩٢، ١٩٩٢م: ٢٨-٢٩).

ويرى الأحمد (١٤٠٠هـ) أن بعض المواطنين يتجه إلى العمل الحر والعمل في القطاع الخاص حيث الأجور المرتفعة والحوافز والمزايا كثيرة ولا يستطيع العمل الحكومي توفيرها له، ومن هنا بدأت الوظيفة العامة تفقد أهميتها تدريجياً لدى المواطن السعودي فأصبحت لا تثير اهتمامه ولا يضعها ضمن أولوياته (الأحمد، ١٤٠٠هـ: ٢١٨).

في حين يرى غيث والمعشوق (١٩٩٢م) أن العمل في القطاع الحكومي يتميز بالاستقرار الوظيفي لوجود قوانين تحمي الموظف بالإضافة إلى الراتب المجزي والعلاوات والترقيات وقلة ضغط العمل والإجازات (وكالة الوزارة الشؤون العمل، ١٩٩٢م: ٤٧). كما أن طالب العمل يربط الوظيفة الحكومية بالتقدير الاجتماعي والشهرة وبعملية صنع القرار والمشاركة في صنع القرار (النضيعي، ١٩٩٢م: ٨٦).

فلقد كان للتوسع في استخدام الأيدي العاملة غير المواطنة في القطاع الإداري، أو إلحاقهم ببعض الأعمال الإدارية البسيطة، مردود سلبي على صعيد معالجة قضايا المواطنين (ارتفاع الأسعار - غلاء المساكن) وعلى السلوك الوظيفي للموظف السعودي، ويشكل أحد الأسباب في انخفاض إنتاجية البعض لانصرافه إلى رعاية مصالحه الخاصة وإيصال أمر أداء أعماله إلى زميله غير السعودي (الأحمد، ١٤٠٠هـ: ٢١٩).

من جهة أخرى قد يرفض بعض الأشخاص مباشرة العمل في بعض الأجهزة الحكومية أو في

المدن الصغيرة والقرى التي تم تعيينهم فيها، أو قد يكلف الموظف بأعمال وظيفية تختلف عن مجال تخصصه وعن العمل الذي وجهه له الديوان، وتكون النتيجة تدمير الموظف وقلة إنتاجيته أو تركه للوظيفة (السحيباني، ١٤٠٥هـ: ١٢٦ - ١٢٧).

مما تقدم يتضح أن مشكلة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي والعام ذات طبيعة متداخلة حيث ترجع إلى أصحاب العمل وطلبي العمل والمجتمع والأجهزة الحكومية.

الاهتمام بالعنصر البشري لتحقيق غاية التنمية الاجتماعية:

إن الطريق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يختلف من دولة إلى دولة، كما أن درجات تدخل الدولة في اقتصادياتها يختلف باختلاف أيدولوجيات هذه الدول وإمكانياتها المادية والبشرية (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٤٦ - ٤٧).

فالتنمية الاجتماعية هي علم سلوكي تطبيقي، يركز حول مجموعة من القيم ذات طابع معياري. وهي ذات اتجاه إنساني تفاعلي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. وتستخدم التنمية استراتيجيات بحوث التوقع، كما تهتم بالوسط أو المناخ الإنساني العام، وترتكز على التدخل من خلال المجموعات والمواقف الجمعية بالإضافة إلى أنها تستخدم المشاركة بأوسع معانيها. وتهتم التنمية الاجتماعية بتنمية المهارات الإنسانية الشخصية، ومهارات التعامل بين الأشخاص حيث تنظر إلى المجتمع كنسيج أو نظام كلي متكامل. كما تهتم بإدارة التغيير المستمر (بلاكيلي، ١٩٩٠م: ١٦).

ويحدد لنا «هوبهوس» «Hobhouse» في كتابه التنمية الاجتماعية أربعة معايير أساسية تعتبر من وجهة نظره الأساس الجوهرية في عملية التنمية الاجتماعية- وهي: المجال، الكفاءة، الحرية، العلاقة التبادلية. ويقصد هوبهوس بالمجال، السكان وبالكفاءة، التنسيق الدقيق، أما الحرية، فيعني بها مجال التفكير والشخصية من جانب أفراد المجتمع في حين أن العلاقة التبادلية تقوم على خدمة غاية يسهم فيها كل من يخدم هذه الغاية.

ويرى «هوبهوس» أن المجتمعات تختلف اختلافاً كبيراً في كل هذه النواحي كما أنه لا يعتبر وجود واحد من هذه المعايير كافياً في حد ذاته لتنمية المجتمعات، فقد ينمو المجتمع في مكانه في

حين يظل تنظيمه من ناحية أخرى بدائياً، أو ربما يكون تنظيمه كفوفاً إذا ما قام به جماعة أو طبقة قوية دون أي تغيير في سكانه (عبد الحميد، ١٩٨٨م: ١٩٩).

ويفرق هوستلير (Hosetlitz) بين المجتمعات المتخلفة أو التقليدية والمجتمعات المتطورة أو الحديثة، بأن الأولى تتسم بوراثة الأدوار الاجتماعية ووحدة الثقافة وانتشارها بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع، كما تكون أهدافه محدودة وضيقة، أما الثانية فهي تتسم بأن الأدوار فيها متنوعة ومكتسبة ومهياة نحو أنماط عالمية شاملة تزداد عن طريقها قدرة النظم الاجتماعية على التوافق والتعايش مع البيئة (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٤٨).

وجدير بالذكر أن مفهوم التنمية يحمل في طياته التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهو يعني كل تحول تدريجي يؤدي إلى تحولات نوعية من أشكال اجتماعية بسيطة إلى أشكال اجتماعية أكثر تعقيداً (الصادي وعجوبة، ١٩٩٢م: ٤٧-٤٨).

كما يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الفضفاضة، لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فنجد أن بوسكوف (Boskoff) ينظر إلى عدة مفاهيم سوسيولوجية هي التنمية الاجتماعية Social development والتطور الاجتماعي Social Evolution والتقدم الاجتماعي Social Progress، على أنها تتضمن تفسيراً خاصاً للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح، وحكماً بالرغبة في تحديد اتجاه التغير. ويعتبر العالم روب (Roupp) أن التنمية الاجتماعية ترتبط بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، وينظر إلى القيم الاجتماعية من ثلاث زوايا.

١ - نمو قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية.

٢ - نمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.

٣ - نمو العلاقات التعاونية الحرة (الكاشف، بدون تاريخ، ٣١).

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها "العمليات التي عن طريقها يمكن توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية،

ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة (بشير، ١٩٨٧م: ١١٤).

وقد تم تعريف تنمية المجتمع على أنها "العمليات التي يتم فيها توحيد جهود الأشخاص أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ولدمج هذه المجتمعات في الأمة ولتمكينها من المساهمة كاملاً في التقدم" (كاري، ١٩٩٠م: ١٧١).

ويمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة الخاصة بمفهوم التنمية الاجتماعية اهتمام التنمية الاجتماعية بالجانب البشري كعنصر أساسي في التقدم والنمو، كما أن مدى قبول أو رفض أي تغيير يطرأ على المجتمع من جراء التزاوج بين الأفكار الجديدة والأفكار القديمة يعبر عن مدى فاعلية هذا التغيير في إشباع الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية. والتنمية وفقاً لهذا تهتم بتنمية الكوادر البشرية التي تزود البلاد بالقوى العاملة المنتجة المدربة، فالعنصر البشري هو محور التنمية من أجل تطوير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر، مع إقامة بناء جديد يتبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن لإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية (بشير، ١٩٨٧م: ١٢١).

وقد ركزت المملكة العربية السعودية جهودها تجاه تنمية المجتمع المحلي، باعتباره المدخل العلمي لإحداث التغيير الموجه والهادف إلى رفع مستوى المواطنين، وتحسين أحوالهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية. حيث أثبتت التجارب أن نجاح جهود التنمية إنما يعتمد أساساً على تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيههم للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وصحياً، ومقابلة احتياجاتهم بالاستفادة الكاملة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة (دليل الخدمات الاجتماعية، ١٩٩٧م: ٢٨).

وكما تقتضي التنمية الاجتماعية إشراك المجتمعات المحلية في ما يهمها من برامج، كذلك فإنها تقتضي أن تكون التكنولوجيا المقدمة على المستوى المحلي تكنولوجيا ملائمة للنظم الاجتماعية والمحلية، فقد ترفض المجتمعات المحلية التكنولوجيا غير الملائمة ولو أدى الأمر إلى تدمير هذه المجتمعات كما هي الحال في المشاريع الزراعية الحديثة التي أنشئت في المناطق الرعوية للبدو (الصادي وعجوية، ١٩٩٢م: ٤٥).

ويميل المشتغلون بتمتية المجتمع في تدخلهم إلى تغيير البيئة الكلية وليس الموقف المادي الملموس فقط، وبالتالي نجد أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع كلها في كل من تقدير الحاجة وإدخال الإستراتيجية التي تحدث ذلك التغيير. ولهذا فإنها تعتبر عملية بالغة الحساسية، بل تحتاج إلى تخطيط وإشراف دقيق للتغلب على العقبات والفروق الفردية بين أفراد المجتمع ومن ثم التمكن من إشباع الاحتياجات بالطريقة المثلى (بلاكيلي، ١٩٩٠م: ١٨).

ويلخص دانهام ببلاغة وضع أخصائي التنمية في محاولة جرت مؤخراً لوضع الملامح العامة لأنواع وظائف تنمية المجتمع. فقد نسب إلى أحد المسؤولين قوله: "إننا نبحث عن أشخاص مدربين على الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، أشخاص مدربين على حل الآخرين وتمكينهم من العمل لتحقيق غاياتهم" ويرى دانهام أنه لا يوجد هناك اهتمام كبير من هذه المجموعة من الأشخاص، لذلك فهم مضطرون للبحث عن مصادر أخرى ويشير في هذا إلى الأشخاص الذين استخدموا منهج تنمية المجتمع وظيفته أكثر تخصصاً مثل الزراعة والعلاقات المجتمعية والإسكان والتخطيط (كاري، ١٩٩٠م: ١٧٨).

ولهذا نجد أنه لا بد للأخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمع أن يضع في اعتباره عند التعامل مع مسؤولياته أن هناك عنصرين متكاملين في فلسفته وهما:

الأول: الاعتقاد بأن للسكان احتياجات يمكن إشباعها من خلال تغيير اجتماعي عميق.

الثاني: الاعتقاد بقيمة بعض الوسائل الخارجية التي يجب السيطرة عليها وتوظيفها في المواقع المحلية من أجل مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على الإيفاء باحتياجاتهم الجديدة أو الموسعة (كاري، ١٩٩٠م: ١٧٢).

وهنا تبرز أهمية الإشارة إلى أن المجتمع العربي السعودي يعتبر أحد مجتمعات الدول النامية، ومن ثم تعتبر التنمية الاجتماعية إحدى العمليات الأساسية التي وضعتها ودعمتها الدولة من أجل خلق التوازن بين التغيرات المصاحبة والناجمة عن تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع صناعي وحديث، وبين أفراد المجتمع واحتياجاتهم الناتجة عن تغير الأدوار وطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولهذا لا بد من النظر إلى المجتمع المحلي على أنه نسق اجتماعي له كثير من

خصائص الأنساق الحية الأخرى، فله احتياجات وعقائد ومواد ونقاط ضعف تماثل ما لدى الناس كأفراد. ولهذا فإن المشتغل بتنمية المجتمع عليه أن يدرك أن أي حركة أو تعديل في جزء من أجزاء النسق تكون له تأثيرات في بقية المكونات الأخرى، ولهذا فإن البحث في المواقف الاجتماعية لا بد أن يبدأ من إطار تكاملي يربط بين عناصر الرعاية الاجتماعية التالية:

- التربية والتعليم.
- رعاية الشباب.
- الأمومة والطفولة.
- رعاية المسنين.
- مراكز تنمية المجتمع.

حيث تخدم هذه المجالات مختلف الفئات في المجتمع والتي تحتاج في الغالب إلى تدخل اجتماعي مقصود ومخطط، كما أنها عرضة للتأثر الشديد بالتغيرات الاجتماعية المختلفة وغير المقصودة والتي قد تحمل في طياتها جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

وقاية أفراد المجتمع من التحولات والظواهر الاجتماعية السلبية:

تعد وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية الجهة المسؤولة عن توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين وخاصة أولئك الذين تحيط بهم مشاكل اجتماعية واقتصادية يعجزون عن مواجهتها والتغلب عليها باعتمادهم على قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية.

وتسعى الوزارة إلى المساهمة في وقاية المجتمع من الانحرافات والمشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية التي تعرقل مسيرته وتعوق تنموه، وتعمل على تحويل قواه البشرية المتعطلة بسبب الإعاقة البدنية أو النفسية أو العقلية أو لظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة إلى طاقات منتجة تكفل نفسها معيشياً من خلال رعاية وتدريب وتأهيل الأفراد في دور ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة، وعن طريق تقديم الإعانات والمساعدات المستمرة للأسر الحاضنة

والبديلة التي تقوم بمهمة توفير تلك الرعاية (كبديل للمؤسسات)، وكذلك للأسر المعرضة للتفكك والانهيار بهدف المحافظة على تماسكها وتربطها دون أن يؤدي ذلك إلى خفض حافز العمل لدى هذه الأسر. هذا بالإضافة إلى تشجيع المستفيدين من هذه الإعانات والمساعدة على تنفيذ مشاريع إنتاجية للانتقال بهم من معولين إلى عائلين مع التقويم المستمر لتلك المشاريع.. كما تقوم الوزارة بتشجيع ودعم القطاع الأهلي الخيري التطوعي، للمساهمة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأسرة في شتى صورها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك افتراضات عديدة قد تعتبر السبب في الضعف الذي أصيبت به الأسرة، فقد تعود بعض أسباب هذا الضعف إلى أن المجتمع قد تضاءلت مطالبه من الأسرة، أو أن الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة تقليدياً لم تعد مهمة كما كان الحال من قبل، أو لأن أفراد الأسرة قد أصبحوا أقل واقعية للاضططلاع بوظائف الأسرة أو لأن مؤسسات أخرى قد حملت عبء الاضططلاع ببعض هذه الوظائف. أو أن التغير الحضاري قد أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في أحوال ومكانة وحقوق وواجبات أفراد الأسرة من الراشدين. كما أحدث تغييرات عميقة في القيم السائدة في المجتمع وبالتالي بين أفراد الأسرة. وقد يكون للتحويلات في المجال الاقتصادي أثرها فيما يتبع حالتي الوفرة أو الأزمة الاقتصادية من حراك اجتماعي وهجرة وانتقال من الريف إلى المدينة وعدم الاستقرار بصفة عامة.

وإذا كانت الأسرة الحضارية الغربية قد اتخذت صوراً تركيبية عدة، وأصبحت وظائفها تختلف جذرياً عن وظائف الأسرة النووية التقليدية، وإذا كان ما يحدث الآن في العالم الغربي من تغيير قد اجتاحت الأسرة النووية التي كانت في يوم ما عائلة ممتدة، فلنا أن نتوقع أن رياح التغيير هذه ستعصف بنا أجلاً أم عاجلاً على مدى القرن الواحد والعشرين الذي نحن بصدد.

ولهذا لا بد لنا وقبل كل شيء أن نتفهم طبيعة الوضع الحالي للأسرة الغربية، وأن نتدارس بعناية أسباب وعوامل ما طرأ عليها من تغيير، وأن نتعرف على الجوانب السلبية والإيجابية التي جاء بها هذا التغيير. كما يتوجب علينا في نفس الوقت أن نتفهم بعمق حقيقة الأسرة العربية عامة والخليجية خاصة، ثم نحاول وضع سياسات عاجلة قصيرة المدى، وأخرى بعيدة المدى لمواجهة احتمالات التغيير الذي شمل العديد من أسر المجتمعات العربية وكذلك الأسر الناقلة للحضارة

الغربية (إسماعيل، ١٩٩٤م: ١٠).

ومن المفترض أن التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة لأربعة أسباب رئيسية تتمثل في التالي:

- ١ - إنه في أي مجتمع يوجد هناك مدى كبير من التباين في شخصيات الآباء، وبالتالي في خبرات الجيل التالي.
- ٢ - إن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية غير متماثلة التأثير، بمعنى أن نفس السلوك من جانب الآباء لن يكون له تأثير متكافئ على الأطفال. إن مجموعة معينة من أساليب التنشئة الاجتماعية سوف تؤدي إلى قدر من التباين في الشخصية الناتجة عن ذلك.
- ٣ - إن البيئة الخارجية للنظام الاجتماعي قد تتغير مؤدية بذلك إلى تغير في النظام الاجتماعي نفسه، وهذا بدوره يؤدي إلى تغير في تأثير النظام الاجتماعي على الجيل الجديد.
- ٤ - قد تكون هناك عوامل معينة من المجتمع تؤدي بشكل لا مفر منه - بسبب طبيعتها - إلى إحداث تغيير في النظام الاجتماعي (عزت سيد إسماعيل، ١٩٩٤م: ١٢).

وتعمل الوزارة على وضع البرامج والمشاريع التي تسهم في تنمية المجتمعات المحلية في شتى أنحاء المملكة والوصول بها إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأفضل، من خلال سعيها المتواصل إلى تلبية احتياجات هذه المجتمعات ومقابلة متطلباتها الأساسية حيث تهتم بإدارة عمليات التنمية والمجتمعات المحلية لإحداث التغيير المنشود عن طريق تقديم خدماتها لرفع مستوى الأفراد في المجتمع وتزويدهم بالخبرات والمهارات والمعارف الجديدة التي تعينهم على تدبير شؤونهم، وحل مشاكلهم، وإكسابهم خبرات ومهارات مفيدة تحفز على العمل والتعاون وتحمل المسؤولية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين في دراسة احتياجاتهم ووضع الحلول العملية لمشاكلهم وإشراكهم في توفير الموارد اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات.

تنمية القوى البشرية من خلال النهوض بمجالات الرعاية الاجتماعية:

تهتم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنمية القوى البشرية من خلال اهتمامها ببرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية التي تنفذها الوزارة، حيث يمكن تنمية الموارد البشرية عن طريق النهوض

بالجوانب الثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وتغيير العادات والمفاهيم غير السليمة، واكتشاف القيادات المحلية القادرة على المشاركة في دفع عجلة التنمية ورفع كفاءتها (سليمان، ١٩٩٤م: ١٤) والاهتمام بمجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة بدأ في عهد الملك فيصل -يرحمه الله- ثم تجلى في عهد الملك خالد والملك فهد يرجمهما الله وما زال متألماً في هذا العهد الميمون، ويتمل في:

أولاً: رعاية الطفولة:

وقد حققت الرعاية الاجتماعية بالمملكة تطوراً ملحوظاً في رعاية الطفولة لا تقل نتائجه عما حققته العديد من دول العالم في سنوات طويلة. وفيما يلي أهم المجالات التي أولتها المملكة اهتماماً خاصاً:

١- رعاية الأيتام:

وتأتي في مقدمة اهتمامات الوزارة تأكيداً لحرص الوكالة على الاهتمام بالطفولة في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية، فحرصت على إيجاد المناخ المناسب لنشأة الأطفال من ذوى الظروف الخاصة، من سن الميلاد حتى السادسة من العمر، من خلال دور الحضانه الاجتماعية الايوائية المتعددة، والتي تتوزع في مناطق مختلفة بالمملكة، ويبلغ المتوسط السنوي للمستفيدين منها (٤٥٠) طفلاً.

وقد هيئت هذه الدور تماماً بالمناخ الاجتماعي والنفسي وبالبرامج التربوية والتعليمية والترويحية المناسبة لتعويض الطفل عن غياب الأسرة الطبيعية والكفيلة بتثنته الاجتماعية السليمة على أسس من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

٢- الرعاية البديلة:

لا يقف اهتمام الوزارة عند رعاية الأيتام والأطفال ذوو الظروف الخاصة ومن في حكمهم على الرعاية داخل الدور الاجتماعية بل تعهد برعاية الكثير منهم إلى أسر يتم اختيارها وفق معايير اجتماعية دقيقة، وذلك فيما يسمى (ببرنامج الرعاية البديلة) ويخضع هؤلاء الأطفال للإشراف

والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة هذه الوزارة.

٣- رعاية الأطفال المشلولين؛

خصصت الوزارة مؤسستين إحداهما بالرياض والأخرى بالطائف لرعاية الأطفال المشلولين تقدمان الرعاية الاجتماعية والنفسية والخدمات العلاجية المناسبة للأطفال المشلولين ومن في حكمهم من المصابين بعاهات خلقية أو مرضية تعوقهم عن الحركة الطبيعية من الجنسين، ممن لا يقل سنهم عن ثلاث سنوات ولا يزيد عن خمس عشرة سنة لتنمية قدراتهم وإعدادهم لتقبل حالتهم والعمل على تكيفهم اجتماعياً ونفسياً مع المجتمع ويستفيد من هاتين المؤسستين نحو (١٥٠) طفلاً في المتوسط سنوياً.. هذا بالإضافة إلى صرف المساعدات العالية السنوية للأطفال المشلولين المقيمين مع أسرهم (التي ترغب في رعايتهم).

ثانياً: رعاية الأحداث؛

تعالج الوزارة مشكلة رعاية الأحداث من خلال تدابير وقائية تتمثل في الدور الذي تلعبه دور التوجيه الاجتماعي المتواجدة في جميع مناطق المملكة تقريباً حيث تهتم الوزارة برعاية حالات الأطفال المعرضين للانحراف نتيجة لظروف أسرية أو عوامل بيئية غير متوافقة من الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧-١٨ سنة، ويستفيد من خدمات هذه الدور نحو (٥١٨) طالباً في المتوسط سنوياً.

كما أن هناك ما يسمى بالبرامج العلاجية، حيث تهتم الوزارة بعلاج جناح الأحداث من الجنسين من خلال (٩) دور للملاحظة الاجتماعية، و(٨) مؤسسات لرعاية الفتيات ولها برامج متنوعة تشمل متطلبات حياة المراهق والمراهقة.

حيث تعمل البرامج الاجتماعية والنفسية والثقافية وبرامج التدريب والتأهيل المهني والأنشطة الدينية والرياضية الهادفة على تقويم وإعادة تنشئة جناح الأحداث وتأهيلهم وإعدادهم إعداداً جيداً للتكيف مع قيم المجتمع وعاداته.. بينما تتولى وزارة التربية والتعليم توفير البرامج التعليمية بمراحلها الثلاث داخل هذه الدور والمؤسسات.

ثالثاً: رعاية المسنين؛

يلقى كبار السن والعجزة غير القادرين على خدمة أنفسهم والمرضى النفسيين المستقرة أحوالهم، كافة أنواع الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية وبرامج الثقافة الدينية والبرامج الترفيهية المناسبة لكبار السن، من خلال (١٠) دور للرعاية الاجتماعية للمسنين تقدم خدماتها إلى (١٠٠٠) حالة في المتوسط سنوياً.

رابعاً: رعاية وتأهيل المعوقين؛

تأكيداً لما توليه الدولة من اهتمام خاص ببرامج رعاية المعوقين كان من الطبيعي أن يحظى هذا المجال بكل العناية والاهتمام- ليس فقط من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.. بل من قبل الجهات الأخرى المعنية بجوانب السياسة التأهيلية للمعوقين بالمملكة حيث تتولى وزارة التربية والتعليم الجوانب التعليمية فأنشأت معاهد التعليم الخاص لتمكينهم من مواصلة تعليمهم بما يتناسب وظروف عجزهم، وتولت وزارة الصحة التأهيل الطبي لهم وذلك بإعدادهم بدنياً عن طريق العلاج الطبيعي وتزويدهم بالأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.

أما وزارة الشؤون الاجتماعية فتتولى تقديم الرعاية المادية والاجتماعية والنفسية اللازمة للمعوقين على اختلاف فئاتهم، وتوفير الفرص المناسبة لتأهيل القادرين منهم على المهن والحرف التي تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، وبما يتيح لهم أداء دورهم في مجالات العمل الملائمة والاعتماد على أنفسهم في كسب رزقهم بما يساعدهم على تحقيق تكيفهم الاجتماعي وتوافقهم النفسي، وذلك من خلال:

- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تخطيط وتنفيذ البرامج التأهيلية للمعوقين، والتركيز على تنويع البرامج التأهيلية بما يتفق وأنواع الإعاقة
- تدعيم المؤسسات التأهيلية القائمة وتطوير برامجها.
- الاهتمام بتوفير فرص العمل للمؤهلين في المجتمع وتوفير التشغيل لمن لا يجد فرص عمل مناسبة.

هذا وتتعدد أوجه رعاية وتأهيل المعوقين التي تضطلع بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتناسب مختلف فئاتهم وذلك من خلال.

مراكز التأهيل المهني:

تختص بتأهيل المعوقين (جسدياً، حسيّاً، عقلياً) على أنسب المهن لقدراتهم المتبقية بعد العجز وتوظيفهم، وذلك لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تتلخص في تنمية الطاقات البشرية المعطلة نتيجة العجز، وتحويلهم إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل البناء مع إخوانهم الأسوياء في المجتمع لتحقيق تكيفهم اجتماعياً ونفسياً، وبالتالي يتحقق الهدف الاجتماعي والاقتصادي، كعائد لإنتاجهم بعد تعطلهم.

مراكز التأهيل الاجتماعي:

وتختص بإيواء ورعاية حالات شديدي الإعاقة، الذين لا يصلحون للتأهيل المهني نتيجة شدة أو تعدد الإعاقة أو التخلف العقلي الشديد من فئة البلهاء والمعتوهين ممن يقل مستوى ذكائهم عن ٥٠٪، وحالات الشلل الرباعي أو الدماغي أو الخلقي أو الضمور الشديد في الأطراف... وذلك عملاً على تخفيف العبء عن كاهل أسرهم وتوفير الرعاية الصحية والنفسية لهم، وتأهيل الحالات التي تصلح منهم اجتماعياً لتعويدهم على خدمة أنفسهم بأنفسهم وشغل وقت فراغهم. وبالمملكة ثلاث مراكز للتأهيل الاجتماعي تستوعب ما يربو على (٧٥٠) حالة من الجنسين. (سليمان، ١٩٩٤م: ١٨-١٩).

مراكز التأهيل الشامل:

وهي نمط جديد من مراكز رعاية المعوقين تضم أقساماً مهنية للتأهيل المهني وأقساماً اجتماعية لشديدي الإعاقة، وقد استحدثت هذه المراكز لتجميع الخدمات التأهيلية في وحدة واحدة تقدم خدماتها من مصدر واحد في آن واحد وبإشراف إدارة واحدة. وتضم هذه المراكز وحدات مستقلة في قسميها لكلا الجنسين من الذكور والإناث. كما تضم هذه المراكز أقساماً لحضانة صغار المعوقين.

وبالمملكة (١٢) مركزاً للتأهيل الشامل يستفيد من خدماتها أكثر من ألفي معوق.

مراكز الرعاية النهارية للفئات الخاصة:

استحدثت الوزارة خدمات الرعاية النهارية للمعوقين من الفئات الخاصة وبدأت بمركز في الرياض وأعقبه مركز آخر في جدة. وتوفر هذه المراكز خدمات الرعاية التأهيلية للمعوقين خلال ساعات من النهار يعودون بعدها لأسرهم. وقد ساهمت هذه الخدمة في تخفيف العبء عن كاهل أسر المعوقين خاصة أسر العاملين منهم.

جهود الوزارة في تشغيل المعوقين المؤهلين:

تواصل الوزارة عملها لتنفيذ المشروعات الإنتاجية (الفردية والجماعية) للمعوقين الذين تم تأهيلهم بمراكز التأهيل المهني أو الشامل، لإتاحة الفرصة لهم للاعتماد على أنفسهم في كسب معاشهم وتسيير أمور حياتهم. وفي الوقت نفسه تواصل الوزارة التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لتشغيل المعوقين المؤهلين.. كما تبدي مكاتب العمل التابعة للوزارة اهتماماً وعناية خاصة بتشغيلهم في القطاع الخاص - إذا رغبوا في ذلك- والجدير بالذكر أن نظام العمل والعمال بالمملكة يلزم كل صاحب عمل أن يستخدم (٥٠) عاملاً فأكثر حسب ما تمكنه طبيعة العمل باستخدام العاجزين الذين تم تأهيلهم إذ يجب عليه أن يستخدم (٢٪) من مجموع عماله منهم.

رعاية المعوقين لدى أسرهم الطبيعية:

كما تمد الوزارة يدها لمساعدة أسر المعوقين الراغبين في رعاية أبنائهم بأنفسهم، من خلال برنامج خاص بإعانات أسر المعوقين. حيث يتيح نظام تأهيل المعوقين بالمملكة صرف إعانة سنوية بما لا يتجاوز ستة آلاف ريال لكل معوق لا يستفيد من برامج التأهيل المهني.

دعم المراكز واللجان والجمعيات لتحقيق التنمية البشرية:

وقد اختارت حكومة المملكة أسلوب التنمية الاجتماعية للاهتمام بالمجتمعات المحلية باعتبار أن هذه المجتمعات هي الركيزة الأساسية في عملية التنمية، فعلى قدر ما يتوفر في هذا المجتمع من خدمات ومن مطالب ومن قدرة على إشباع حاجات أفرادهِ وتوفير فرص النمو السليم لهم، بقدر ما

يتوفر لهؤلاء الأفراد من فرص لاكتساب الخصائص الصالحة وذلك شريطة أن يتم التطور الاجتماعي في جميع مراحلها ومجالاته في إطار القيم الإسلامية حيث تؤدي عمليات التطور الاجتماعي إلى ترسيخ هذه القيم والمحافظة عليها .

والوسيلة العملية لتنمية المجتمع هي تكوين هيئة محلية (مركز أو لجنة أو جمعية) للتنمية الاجتماعية، تنظم في محيطها الجهود الإصلاحية المختلفة سواء كانت للأفراد أو الجماعات وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية وذلك لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم والاستفادة من إمكانياتهم وطاقاتهم من أجل النهوض بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل بينها ، ومن أمثلة هذه الهيئات «مركز الخدمة الاجتماعية» حيث يمكن تصنيف دوره المهني على أساس تجميع الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية لرفع مستوى المجتمع المحلي اجتماعياً وثقافياً وصحياً وزراعياً .

وفي إطار رعاية الشباب فإن مهمة الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين تتبلور في وضع البرامج ذات الأسس العلمية، التي تقوم على تحليل الاتجاهات لتحديد شكل التحولات في المستقبل بصورة مستمدة من التحليل الموضوعي، والشباب بالطبع هم أحوج ما يكون إلى مثل هذه الرؤية الواضحة. وبالتالي فإن هذا النسق يمثل النظرية الملائمة للتوجيه الاجتماعي للشباب لأنه سيحقق الفعاليات التالية:

- ١ - تهيئة الشباب وتعبئة طاقاته لكي يستوعب الأوضاع القائمة، والتصورات الأيديولوجية للمستقبل.
- ٢ - تحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع في جميع الحقوق والواجبات.
- ٣ - أنه يتضمن دراسات صادقة حول المشكلات المتصلة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وصفاً وتشخيصاً، ثم رسم خطوات العلاج المناسب لهذه المشاكل الاجتماعية.
- ٤ - منع الصراع الذي قد يظهر على تصرفات واتجاهات الأفراد . وذلك بتحقيق التلاحم بين البرامج الاجتماعية العامة والمعرفة الحقيقية بأبعاد الوضع الحالي. وبهذه النموذجية تكون مقدمات التكامل الاجتماعي.

- ٥ - إكساب الشباب الخبرة الكافية لمواجهة الحياة العملية من خلال مراحل التعليم النظري والتدريب الميداني. لكي لا يواجهون بصعوبات جديدة حينما ينتقلون من مرحلة التعلم إلى مرحلة الحياة العملية.
- ٦ - تطوير نسق التكامل الاجتماعي، الذي يتفاعل فيه الحاضر والمستقبل، ويقوم هذا النسق على نظرة واقعية علمية لمشكلات التوجيه الاجتماعي للشباب.
- ٧ - صياغة برامج تربية واجتماعية للحيلولة دون حدوث انحلال اجتماعي، يسلب الشباب القيم، ويجعل حياتهم خالية من المعنى والغاية.
- ٨ - تهيئة الشباب لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تفرضها الحياة العملية عليهم، وذلك بتقوية إرادتهم للعمل والإنتاج والاستمرارية الإيجابية (القعيب، ١٤١٩هـ: ١٩٦).

وتعتبر المملكة العربية السعودية أن الاهتمام بالأسرة واجب وطني أكدته وتؤكدته دائماً في خططها التنموية التي تستمد إطارها العام من الشريعة الإسلامية السمحاء، التي تدعو إلى العدالة في توزيع الاهتمام إلى كافة فئات المجتمع دون تفضيل أو تمييز بين المرأة والرجل أو الطفل والشيخ أو اقتصار على القريب دون البعيد، هذا بالإضافة إلى أن المملكة في نظرتها للمستقبل البعيد تحسب لطموحاتها في مجتمع الغد التأسيس الجيد في أسرة اليوم، وأنه يتوجب تكوين الجهود لبناء أسرة قوية سلاحها العلم والإيمان لكي تستطيع أداء دورها الرائد في تنشئة أجيال صالحة قادرة على البناء، إيماناً من المملكة بأن صلاح المجتمع من صلاح الأسرة، وأن أمنه واستقراره يكمن في توفير الحماية والأمن والأمان لها، وأن قوته ودوامه في سلامة وصحة أفرادها، وأن تقدمه ورفقه في تسليح أبنائه بالعلم والإيمان والمعرفة، وأن رغبته ورفاهيته تكمن في توفير العيش الكريم لهم.

من هنا تصبح المحاولة الرئيسية للأهداف في تنمية الأسرة هي نفسها تشكل قاعدة عريضة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، ومن الرعاية الاجتماعية وتحسين البيئة، ومن الوفرة المادية والصحية (النجار، ١٩٩٤م: ١٠).

وبالإطلاع على إستراتيجيات الخطة الخمسية التي تم تبنيها منذ عهد الملك خالد - يرحمه الله - إلى عهد الملك عبد الله يحفظه الله، فإنها تبرز أهم أسس التنمية الاجتماعية للأسرة ورعايتها

عن طريق الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية اللازمة له، ومساعدته على المساهمة في تنفيذ برامج خطط التنمية والاستفادة من ثمارها.

وفي ضوء تنمية القوى البشرية فقد ارتبطت ممارسة الخدمة الاجتماعية بقضايا الفقر كما ارتبطت أيضاً بمجالات الرعاية الاجتماعية ومنها برامج رعاية المسنين. وتظهر هذه البرامج إلى الشيخوخة على أساس أنها مرحلة حتمية بالنسبة لكل الناس، بينما لا يتعرض كل الناس للعجز أو الحوادث، فالشيخوخة يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها العيش لفترة طويلة من الزمن مع عدم القدرة على كسب العيش في السنوات الأخيرة من حياة الإنسان فوق سن الستين، كما أن تكنولوجيا العمل في المجتمع الحديث جعلت المسن أقل فائدة عما كان عليه الحال في الماضي، ولعل المسنين يشكلون مجالات مهمة من مجالات الرعاية الاجتماعية هي الوقت الراهن، ذلك أن عدد المسنين فوق سن الستين في عام ١٩٨٥م قد بلغ ٤٢٧ مليون سنناً وبنسبة ٨,٨% من سكان العالم (عجوية، ١٩٩٠م: ٢٢-٢٤).

ولتقوية عرى التكاتف والتكافل بين المواطنين واستناداً إلى التزام الدولة برعاية فئة من المواطنين في حاجة إلى رعاية خاصة لأسباب عديدة أصدرت معظم دول الخليج تشريعات اجتماعية لتوفير الضمانات القانونية لحقوق هذه الفئات، وتشترك معظم التشريعات الوطنية الاجتماعية في إدماج الشيخوخة أو كبار السن مع الفئات الأخرى، مثل: العاجزون مادياً، المرضى، ذو العاهات والأرامل.. الخ انطلاقاً من النظرة الإنسانية إلى كبار السن باعتبار النشيج نوعاً من المرضى (العوضي، بدون تاريخ: ٩٧).

كما إن اهتمام المجتمع الدولي بالطفولة والشباب والمرأة والمعاقين والمسنين، أمر يؤكد تواجدهم الاحتياجات والأوضاع الخاصة التي تواجهها كل من هذه الفئات، وبالتالي الاحتياج المؤكد للمساعدة العلمية للقضايا الاجتماعية التي تعترض طريقهم في النمو. وتؤكد المؤشرات الإحصائية على تزايد نمو أعداد المسنين على التوالي سنة بعد سنة في المجتمعات السكانية، في الوقت الذي يتناقص فيه عدد الشباب نسبياً في تلك المجتمعات. ويقدر أن عدد المسنين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة في العالم هو ٢٠٠ مليون في عام ١٩٥٠م، ثم زاد العدد إلى ٣٥٠ مليوناً عام ١٩٧٥م، وكان من المتوقع أن يصل العدد إلى ٥٩٠ مليوناً عام ٢٠٠٠م، ومن هنا جاء الاهتمام بالمسنين نظراً

للتزايد المستمر في أعدادهم (الخليفة، بدون تاريخ: ١١١).

ونتيجة لزيادة أعداد المسنين في المجتمع السعودي نجد أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون بمعرفة السلطات المحلية أو المنظمات الأهلية يواجهون العناية وكثير من الوقت والجهود لمساعدة المسنين وأسرههم لتذليل الصعوبات التي يواجهونها، ودائمًا ما يكون دور الأخصائي الاجتماعي مع هذه الفئات متمثلًا من خلال مراكز الرعاية الصحية في المجتمع.

دعم حركة التعليم لتحقيق التنمية الفكرية للمواطن:

أصبحت المدرسة من أهم المؤسسات التي يمكن أن تسهم في دعم حركة التنمية في المجتمع والحفاظ على منجزات التغيير، ذلك أن انتشار دور العلم والتوسع في إنشاء المدارس معناه توفير سبل التعليم والمعرفة مما يسهم في تغيير العنصر البشري الذي يقود ويوجه عملية التنمية في المجتمع والمسؤول عن المحافظة على منجزاتها. إن المدرسة تعتبر وسيلة تحقيق حلم كل ولي أمر في المساهمة معه لتنشئة أبناءه تنشئة طيبة تتمشى مع طموح الآباء وذلك بتكثيف علمي لخلق روح الاعتماد على النفس والقدرة على تحمل المسؤولية في المجتمع بين أبناء الجيل الجديد.

ولقد أصبح مفهوم التعليم الحديث، أنه «الوسيلة الفعالة لتحقيق الاستخدام الأمثل من خلال الاحتفاظ بكرامة الفرد. ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر إلى الخدمة الاجتماعية وغيرها من المهن المتخصصة الأخرى التي تستعين بها المدرسة على أساس أنها ضمن الموارد التي تسخر لمساعدة الطلاب على رفع مستوى أداء وفاعلية قدراتهم الطبيعية، وأن البرامج التي تنفذها الخدمة الاجتماعية في المدرسة تحول دون ضياع أو تبديد الطاقات البشرية والحد من ظهور التعويق العقلي أو المشاكل الانفعالية والسلوكية.

إن الخدمة الاجتماعية المدرسية تعتبر بمثابة مدخلًا مهنيًا متكاملًا للفهم وتحقيق المساعدة -من خلال برنامج العمل في المدرسة- مع الطلاب الذين يعانون من صعوبات تحول دون التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في المدرسة.

وتصبح الغاية النهائية للبرامج التي تصممها وتنفذها الخدمة الاجتماعية لمساعدة الطلاب

الذين يعانون من مشكلات خاصة وفي نفس الوقت منع أو الحد من حدوث مشكلات لغيرهم من الطلاب، ولا تعتبر الخدمة الاجتماعية هي المهنة الوحيدة التي تستخدمها المدرسة لمساعدة الطلاب على زيادة معدل الاستفادة من الخبرات الدراسية، حيث يشترك معها الطبيب والأخصائي النفسي، ومصمم المناهج الدراسية وغيرهم، حيث تستعين بهم المدرسة في تحقيق وظائفها المعاصرة.

ويقوم الأخصائي الاجتماعي بتوظيف مهاراته ومعلوماته المتخصصة لخدمة الطلاب ومساعدة الآباء للاستفادة من كافة الخدمات التعليمية التي تقوم على توفيرها المدرسة. وعلى الرغم من أن الأخصائي الاجتماعي ليس أحد أعضاء هيئة التدريس في المدرسة إلا أنه يوجد هناك تعاون بينه وبين زملائه من أعضاء هيئة التدريس أو العاملين في المدرسة الذين يحولون إليه الحالات الفردية لبعض الطلاب الذين يظهرون سلوكاً عرضياً يعبر عن مشكلات سلوكية أو انفعالية من خلال ملاحظاتهم للطلاب في أوقات الدروس أو نتيجة عدم الانتظام في الحضور (خاطر، 1988م: 499-501).

وكثيراً ما يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه، يقوم على مساعدة المدرسين على تفهم ما وراء سلوك بعض الطلاب وكيف لهم أن يقابلوا هذا السلوك بالتعديل مع بعض الحالات التي تحتاج إلى العون من قبل إسهامات طريقة خدمة الفرد. ويجب أن يهتم الأخصائي الاجتماعي بالمناهج الدراسية، والعلاقات بين أعضاء هيئة التدريس وموارد المجتمع واحتياجاته، وعلاقة المدرسة بصفة عامة في المجتمع الأكبر. ويمكن أن يزيد من معلومات أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المدرسة بالنسبة لمصادر المعلومات العلمية للعلوم الأخرى التي تهتم بالمرحلة العمرية للطلاب واحتياجاتهم، وهذه الوظيفة يمكن أن تتحقق عن طريق الاتصالات الفردية، أو عن طريق المشاركة الجماعية في اللجان، أو الاجتماعات المدرسية، أو اجتماعات أعضاء هيئة التدريس.

ولقد أصبح من المعترف به أن أي مهنة - ومن بينها الخدمة الاجتماعية - عندما تطبق في المدرسة فإنها لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم يكن هناك تعاون مشترك بينها وبين المهن الأخرى التي تشترك في العمل أو الاهتمام بالمدرسة والمجتمع الذي يهتم برعاية الطلاب بصفة عامة. فقد أصبح تضافر الجهود بين المنظمات المحلية أحد سمات الرعاية الاجتماعية المعاصرة، والتي يمكن

أن تحقق نتائج أفضل بالنسبة للمنظمات التعليمية، ومنظمات الرعاية الصحية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية الأخرى، وتصبح مؤسسات رعاية الطفولة والأسرة والمؤسسات العلاجية وغيرها ذات مسؤولية تضامنية لمقابلة احتياجات المجتمع ومن بينها المدرسة، وفلسفة تعدد المصادر للعمل المشترك لمقابلة العديد من الاحتياجات أصبحت أساسية وتأخذ في اعتبارها التعاون المشترك بين الأجهزة التي تؤدي في النهاية إلى رعاية علاجية ووقائية أفضل (خاطر، ١٩٨٨م: ٥٠٢).

ويمكن أن نحدد العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية في الأمور الآتية:

- يقوم التعليم بدور أساسي في تهيئة وسائل التفكير الموضوعي واكتشاف قدرات ومهارات الأفراد وتميئتها، كما يزيد من القدرات والإبداع. فقد وجد «شلدون» «Sheldon» في دراسته عن الأطفال أن غالبية الموهوبين من الأطفال يوجدون في الأسر التي تؤكد على التعليم.
- يعد التعليم القوة المحركة لزيادة طموح وتطلعات الأفراد والجماعات والوصول بهم إلى أرقى المستويات الحضارية وإتاحة الفرص أمامهم للحراك والترقي في النظام الاجتماعي.
- يعتبر التعليم الركيزة الأساسية في إحداث التنمية الاجتماعية السريعة عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات لتقبل عمليات التغيير الاجتماعي بطريقة إيجابية، وقد أوضح «بلدوين» «Baldwin» أن التعليم يشارك بنسبة ٢٠٪ من مجموع الأساليب الأخرى المؤدية للتنمية.
- وعلى المستوى الاقتصادي كذلك أكد علماء الاقتصاد (سميث، مارشال) أهمية تنمية الموارد البشرية واعتبروا التعليم استثماراً هومياً. كذلك أثبت «شولتز» «Schultz» أن أكثر من ٥٠٪ من الارتفاع الذي طرأ على الدخل الأمريكي خلال خمسينات القرن الحالي إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم إنتاجية العامل (عبد الحميد، ١٩٨٨م: ٢٠٥).
- وتهدف ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المجال التعليمي إلى دعم التنسيق الاجتماعي للمدرسة بوصفها مجتمعاً محلياً والتنسيق بين الأجهزة القائمة بالعمل داخلها من ناحية، ودعم العلاقة بين المدرسة كمجتمع محلي وبين المجتمع الأكبر المحيط من ناحية أخرى.

ويتوفر لدى المدرسة كل سمات المجتمع المحلي من حيث الاستمرارية والاهتمام المشترك أو وحدة الهدف، وإشباع الحاجات في ضوء الهدف الذي أقيمت من أجله والتفاعل والعلاقات الغائبة

بين أفرادها وجماعاته. كما تضم المدرسة بوصفها مجتمعاً محلياً العديد من الأجهزة والوحدات البنائية التي تتكامل فيما بينها في سبيل تقديم الرعاية التعليمية والتربوية.

وتهدف ممارسة تنظيم المجتمع في المدرسة إلى مساعدة المجتمع المدرسي على استيعاب التغيير المستمر والمواكب والمصاحب للتغيرات في المجتمع، وتوفير وسائل الضبط للسلوك بما يتفق وقيم ومعايير المجتمع، كما توفر المدرسة للطلاب فرص المساهمة والمشاركة بإيجابية في تحديد أهدافها وخاصة فيما يتعلق بالنشاط في جو ديموقراطي يسمح بتكوين وتنمية شخصية الفرد وتدريبه على ممارسة الحياة الديموقراطية، كما وأن دعم علاقة المدرسة بغيرها من المنظمات يؤكد على ربط المدرسة بالمجتمع والتأثير المتبادل، وتوفير العديد من الموارد المناسبة لزيادة معدل النشاط وتنوعه داخل المدرسة وتوفير أقصى قدر ممكن من الرعاية للطلاب ومقابلة التنوع في احتياجاتهم (خاطر، ١٩٨٨م: ٥٤٢).

ومرة أخرى نؤكد على أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي في دورها التنموي حيث لا يمكن للخدمة الاجتماعية أن تلعب دوراً تنموياً في القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي ما لم تتضافر جهودها مع غيرها من العلوم الاجتماعية في سد الفجوة بين النظرية والممارسة في البلدان العربية. إن علماء الاجتماع في الوطن العربي لا يهتمون كثيراً بقضايا وأساليب وتقنيات الممارسة وطرفها، لأنهم لا يريدون أن يحرقوا أصابعهم بإثارة أسئلة عملية لا تسعفهم خبراتهم بالإجابة عليها. ولهذا لا بد للأخصائيين الاجتماعيين أن يعترفوا أولاً بأن الخدمة الاجتماعية تواجه أزمة شأنها شأن علم الاجتماع العربي، وشأنها شأن العقل العربي والفكر والسياسة العربية، ثم عليهم أن يحددوا مواطن الأزمة والتي تكمن من وجهة نظر (عجوبة) في الآتي:

- ١ - قيم الممارسة المهنية لا تلائم واقع المجتمع العربي وقيمه.
- ٢ - انعدام النظرية التنموية إذ لا تزال النظريات التنموية تمثل منطلقات غربية.
- ٣ - معوقات تشريعية لعدم تجدد القوانين التي تطلق إرادة الجماهير العربية.
- ٤ - انعدام التنسيق وشح الموارد وإهدارها من حيث التركيز على الجوانب الإدارية قبل التنموية.

٥ - معوقات أكاديمية بيروقراطية لا تتيح فرصة ممارسة حقيقية لطلاب وأساتذة الدراسات الاجتماعية، فالتركيز على النظريات حرم الخدمة الاجتماعية من تطوير تجارب محلية للاستفادة منها في التدريس وهي وضع البرامج وتنقيتها والهروب من مواجهة الواقع المحلي يدفعنا إلى أن نستقي النظريات والأسئلة من الواقع الغربي (عجوية، ١٩٩٠م: ١٢٤).

دراسات علمية لاستطلاع مستوى التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي

الدراسة الأولى: إستراتيجية التوطين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في المملكة العربية السعودية

- علاقة التوطين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقييم إستراتيجية التوطين في إطار التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني.
- أولاً: التوطين والوعي الديني والثقافي.
- ثانياً: التوطين ورفع المستوى التعليمي.
- ثالثاً: التوطين والنمو الزراعي والرعي.
- رابعاً: التوطين والتوسع العمراني والنمو التجاري.
- خامساً: التوطين عملية إستراتيجية لتوحيد البلاد.

سادسًا : التوطين واضطراد النمو الحضري للمجتمع السعودي.

سابعًا : فعالية التوطين في العملية التنموية المعاصرة.

ثامنًا : التوجيهات العلمية هي ظل التنمية الاجتماعية الوطنية.

الدراسة الثانية: التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي وأساليبها المهنية.

أولًا: البرامج الموجهة الشاملة في ظل التنمية الاجتماعية والفكرية العامة.

ثانيًا: الرعاية الاجتماعية والنفسية من منطلق مهني.

ثالثًا: التأهيل العلمي والفني للقوى المدنية والعسكرية.

رابعًا: المؤسسات التقنية لرفع الكفاءة الإنتاجية للمواطن السعودي.

خامسًا: فعاليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي والتوجيه المهني.

الدراسة الأولى

إستراتيجية التوطين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في المملكة العربية السعودية

علاقة التوطين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تأتي برامج (توطين البدو) في مقدمة مشروعات تنمية البادية اقتصادياً واجتماعياً وتعد الزراعة من أهم وسائل هذه البرامج بما تتضمنه من استقرار، ولا شك أن من أهم أهداف التنمية الزراعية وبرامجها المختلفة هو العمل على توطين البدو، وبالتالي فالتوطين يتجاوز بأهدافه عملية التهجير البسيطة التي لا تستهدف أكثر من نقل السكان من مكان إلى مكان، ولكنه قد يشتمل على التهجير أحياناً، وذلك في حالة قلة الموارد القابلة للتنمية في البيئة المحلية، غير أن غايته الأساسية هي القضاء على الترحل وتكثيف المترحلين في مراكز استقرار مرتبطة بموارد اقتصادية غير قابلة للنضوب، إذن لا بد أن يتضمن التوطين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة المحلية ودراسة واسعة للموارد الممكنة والمتاحة، والتعرف على الحالة الحضارية للمجتمع المحلي، لأن التوطين يتضمن قيام علاقات إنتاجية جديدة، وحتى لا يتعرض المجتمع إلى انقطاع الاستمرار في قيمه ونظمه الحضارية، وفي نفس الوقت عليه أن يتطور في اتجاه المعطيات الجديدة، خاصة ما يتصل بمفهوم الملكية وتراكم الثروة والعمل واكتساب المهارات اللازمة من خلال التدريب، وتعد مرحلة التكيف الحضاري من أهم مراحل التوطين، إذ أن مشكلة التوطين الأساسية ليست في الجانب المادي وإمكانياته فحسب، وإنما هي في الجانب الحضاري والاجتماعي أساساً (رجب، ١٣٩٧هـ: ١١١-١١٢).

وقد حقق التوطين النمو العمراني التدريجي، وساعد على تيسير خدمات المواصلات التي تسهل مراقبة الحدود السياسية، ورفع مستوى النمو الزراعي والمستوى التعليمي والثقافي لسكان الهجر، وساعد على تحقيق الأمن الوطني للوطن الكبير (الخريجي، ١٩٨٠م: ٢٩-٤٠).

ولكي تكون برامج التوطين محققة لأهدافها، ولكي يكون التوطين تجربة ناجحة يمكن الاستفادة بمعطياته، فإن الأمر يقتضي الإجراءات التالية:

١ - دراسة ظروف البيئة التي تم إجراء التوطين فيها.

- ٢ - تحليل ظروف التوطين الخاصة بالمجموعات الموطنة، وذلك لمعرفة ميزات حياتها، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وسلوكها، وكيف استطاع التوطين تقويمها.
- ٢ - التعرف على مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتي ساعدت على توجيه التوطين لتحقيق نتائج إيجابية.
- ٤ - معرفة الإمكانيات التي ساعدت على مباشرة عمليات التوطين بصورة صحيحة، وأدت إلى تفعيل هذا المشروع (الجاسم، ١٩٧٤م: ٨٨٩).

وبالنظر للتوطين كإطار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة يفترض أنه قد أدى إلى جمع القبائل البدوية المتفرقة في صحراء الجزيرة العربية في هجر زراعية تجعلهم يشعرون بمسؤولية المواطننة، وحب الاستقرار، فهو عمل أريد به تطوير نزع البدو الفطرية إلى الوحدوية، وذلك بإشعارهم بأنهم أعضاء في جماعة واحدة، وإحساسهم بأن الهجر التي أنشئت لهم هي بمثابة وطن صغير لهم داخل وطنهم الكبير. كما استهدف أيضاً تطوير البلاد تطويراً اقتصادياً بفضل إيجاد هجر زراعية يمكن بواسطتها تحسين الأحوال المعيشية لسكان البادية، وبهذا المشروع الكبير قد طورت حياة البدو الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حين تعلم البدو المبادئ الدينية وفن العمل في الزراعة، وعمار البيوت والمساجد، وهكذا كانت الهجرة الزراعية تشكل وحدة إدارية اقتصادية مستقلة، قائمة بذاتها. وبهذا المشروع التوطيني يكون البدو الرحل قد وجهوا إلى الوظائف العسكرية والإدارية التي كانت مقدمة من مقدمات قبول البدو للنظام وتعود الطاعة، وبذلك فإنهم قد صرفوا عن الغزو القبلي المحلي (أبو عليه، ١٩٧٥م: ١١٩-١٢٠).

تقويم استراتيجية التوطين في إطار التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني؛

لا يمكن اعتبار الجماعات البدوية جماعات انعزالية، مستقلة استقلالاً تاماً عن المجتمع السعودي، بل يمكننا إثبات العكس، فلو أخذنا بعين الاعتبار عدد هذه الجماعات، أو توزيعها الجغرافي لاكتشفنا أنها تعد العنصر الغالب في البيئة الاجتماعية، وهي تلفت الأنظار معلنة عن وجودها، حتى في الأحياء القائمة بالقرب من المدن الكبيرة وهذه الجماعات تتجاوب وتتفاعل مع كل ما يطرأ على البيئة من تغييرات اقتصادية واجتماعية، وإن كان هذا التأثير لا يحدث في كل الجهات، وبنفس

الكيفية والدرجة، ومما لا شك فيه أن حضر آبار المياه والتنظيم الإداري للبلاد، وشق الطرق وتعبيدها وإدخال الوسائل الحديثة على طرق المواصلات، وفتح المدارس والمستوصفات، وإقامة مراكز الخدمة والتوعية الاجتماعية، تعتبر كلها من عوامل تغيير وتبديل البيئة الاجتماعية وتطوير التفكير والسلوك العام، وعلى أثر هذا التطور يمكن أن تأتي استراتيجية التوطين بثمارها، ولقد تحقق ذلك بالفعل أحياناً وبطريقة تلقائية، وإذا أمعنا النظر في العوامل الرئيسية والثانوية وذلك لتداخلهما، لوجدنا أن الدين مثلاً عاملاً رئيسياً في توطين البدو في عهد الملك عبد العزيز، ولكن تأثير هذا العامل لم يلبث أن خفت حدته بعد هذه الفترة، وأخذ يضمحل تدريجياً لأنه لم يرتبط بعوامل أخرى متناسقة معه، وقبل اكتشاف حقول البترول بمدة طويلة كانت الزراعة في واحتي القطيف والإحساء تلعب دوراً هاماً في توطين بعض القبائل، أما البترول فهو أيضاً يلعب دوراً هاماً منذ عشرات السنين، ولكن تأثيره لم يدم على حال واحد حيث التقلبات التي طرأت على أسعاره.

من ذلك يتبين لنا أن استراتيجية توطين الجماعات البدوية وشبه البدوية، جرت عملياتها وفقاً لخطة مرسومة، ووضعت بعد إمعان ودراسة، إلا أنها تتعرض كثيراً لتأثير ظروف عدة، كان التبوُّ بوقوعها في بعض الأحيان أمراً صعباً، وهي تؤثر بدورها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على اقتصاديات الرعي وتربية الحيوانات، حتى أصبح البدو يفضلون تربية الضأن على تربية الإبل، كما أصبح البدو يرغبون في تبديل طريقة معيشتهم، كنتيجة لاتصالاتهم ببيئة اقتصادية جديدة، أيضاً أصبح الكثير من الجماعات البدوية مهتماً بعملية تعليم الأبناء على حساب مهنة الرعي، فنقصت الثروة الحيوانية بذلك، أما عامل الماء فهو لا يكون عاملاً قوياً يدفع للتوطين إلا إذا بلغ حداً معيناً من الكم والكيف، ولذلك لا يمكن أن نعتقد أن العوامل التي أدت إلى نجاح استراتيجية التوطين محدودة في عامل أو اثنين، لأن التوطين من أعقد العمليات التنموية وأصعبها (الخريجي، ١٩٨٠م: ١١١-١١٥).

كما يجب علينا أن نعرف أن للتوطين خلفيات سلبية على الثروة الحيوانية ومستوى المعيشة، ومع ذلك فكانت سياسة التوطين نموذجاً حضارياً ناجحاً أدى إلى المدنية وعمارة الأرض، والاستفادة بثرواتها والإقبال على التعليم والتحضر ويكفي ذلك فضلاً، وقد قام المؤلف بدراسة ميدانية استخدم خلالها استبانة مقابلة شبه مقننة كأداة رئيسة لجميع المعلومات التي تتطلبها أغراض الدراسة ويشيع

استخدام هذه الأداة في البحوث الاجتماعية وهي وسيلة تحقيق غايات البحوث الكيفية التي تعكس الانطباعات الحقيقية لأفراد العينة (حسن، ١٩٨٠م: ٢٢٥).

وبعد جمع المعلومات وتحليلها اتضحت الصورة الحقيقية لأبعاد سياسة التوطين بالمملكة العربية السعودية فكانت النتائج تعطي صورة حقيقية لتقويم هذه الاستراتيجية التي كانت في وقت مبكر ولكنها بصورة متحضرة حققت الأهداف المنشودة منها حيث سيتجلى ذلك في العناصر الآتية (التعيب، ١٤٢١هـ: ٤٢٣ - ٤٧٨):

أولاً: التوطين والوعي الديني والثقافي:

١ - رأي عينة الخبراء العرب حول مساهمة التوطين في زيادة الوعي الديني والثقافي: يقيد الخبراء أن التوطين يعنى الاستقرار، والاستقرار يتيح التفكير في النواحي الثقافية وكذلك زيادة الوعي الديني، وذلك لتفرغ البدو من مسؤوليات الانتقال ومصاعب الطبيعة، بالإضافة إلى أن التوطين يساعد على تكوين الأسرة وتنظيم العلاقات الأسرية، ويرى بعضهم أنه يجب المحافظة على حياة البداوة ولكن بشيء من التطوير، بحيث يصبح البدو مربو مواشي بأساليب حديثة ومتطورة، وإتاحة التعليم لهم لرفع مستوى ثقافتهم وهم في مناطقهم. وجهة نظر أخرى، ترى أن عدم التوطين سيبقى البدو على جهالتهم، وربما كلف ذلك الدولة أضعاف التكاليف في تقديم الخدمات المختلفة. ذلك لأن الاستقرار يتيح الفرصة للتعليم ببسر وبساطة، والتعليم بدوره يغير كثيراً من المفاهيم التي تنعكس إيجابياً على حياة الفرد وتساعد على التحضر، ولعل وجود المساجد والمدارس في الهجر يساعد المتوطنين على زيادة الوعي الديني والثقافي، وهو الأمر الذي تبدو استحالته في حياة البدو الرحل.

وبعض الخبراء الذين تمت مقابلتهم، يرون أن التوطين لا بد أن يكون مقنناً لأنه بذلك يعمل على تحقيق الأهداف الخاصة لخلق المجتمع المدني، ويساعد على استقرار الإنسان في بيئته، وذلك يساهم في تنمية موارد تلك البيئة لرفع مستوى الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، ومن المسلم به فإن التوطين يحقق أهداف التمدن والتحضر، والغايات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك للأسباب التالية:

- أ - الاستقرار يتيح الفرصة للمعرفة، كما أنه يتيح الحصول على مختلف المرافق الأخرى كالمدارس والمساجد والمتاجر.
- ب - وصول البث الإعلامي إلى أماكن الاستيطان يساعد المتوطنين على زيادة وعيهم الثقافي والديني.
- ج - وجود المنتديات في المهجر يساعد على زيادة الوعي الثقافي والديني.
- د - يعد التوطين وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع.

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول مساهمة التوطين في زيادة الوعي الديني: يشير بعض الخبراء السعوديين الذين تمت مقابلتهم إلى أن التوطين له أهمية عظيمة، إذ يرتبط البدوي بالأرض ويستقر، وهذا يمكنه من حضور الدروس الدينية التي تعقد في المساجد. بالإضافة إلى أن التوطين أتاح لأبناء الياضية الالتحاق بمجالس العلم، وبذلك ارتفع الوعي الديني لدى الأسر البدوية.

ويضيف آخرون بأن التوطين ساعد على نشر الوعي الديني في بدايات تأسيس المملكة العربية السعودية، وقد كان في السابق تعم الأمية والجهل بمعظم التعاليم الدينية لكثير من السكان، وبطبيعة الحال، فإن المجتمع العربي لديه نوازع دينية ولكن يشوبها بعض الخرافات والبدع، وقد استفاد الملك عبدالعزيز من عمليات التوطين في تصحيح تلك البدع بواسطة مشايخ الدين (المطواعة)، وصاحب ذلك دعم الملك عبدالعزيز المادي والمعنوي للناس للإقبال على الدين وتغيير اتجاهاتهم نحو الولاء للدين ثم للوطن ثم للسلطة السياسية، وقد استفاد الملك من التاريخ السياسي للدولة السعودية الأولى حيث قامت على تحالف السياسة والدين لإنشاء دولة قوية الأركان تقوم بنشر الدعوة السلفية الصحيحة.

ومجمل القول فالجميع يتفق على أن التوطين وسيلة لزيادة الوعي الديني للأسباب التالية:

- أ - إن الاستقرار يناسب اكتساب المعرفة، لأنها تتطلب الوقت الكافي لتلقيها.
- ب - الاستقرار يساعد على ممارسة الواجبات الدينية مع الجماعة، عوضاً عن الترحال الذي

- يشغل الإنسان عن ذلك ويعيشه في وحدة دائمة في أداء عباداته.
- ج - الاجتماع في مكان واحد وسيلة لتبادل الأفكار الدينية، وهذا في حد ذاته يرفع الوعي الديني لدى الناس.
- د - يعتبر التوطين وسيلة تقرب الإنسان من أماكن العبادة كالمسجد، وفيها يتلقى المعارف الدينية من خلال توجيهات الإمام وخطبه.
- هـ - يتيح التوطين للناس الاحتكاك والتفاعل مع الوعاظ والمطوعة الذين يقومون بالتوعية الدينية.
- و - يساعد التوطين على ارتفاع الوعي الثقافي للأسر البدوية، لأن التوطين يتيح لهم الاختلاط بالأسر الأخرى، فيكتسبون من ثقافتهم. وهذا بالتالي يخفف من غلو العصبية القبلية، وينمي روح المشاركة الجماعية والتفكير بمصالح الأمة، دون مصلحة القبيلة فقط والمبنية على العصبية العرقية.
- ز - عامة ثقافة المجتمع مرتبطة بالقيم الدينية للمجتمع، فزيادة الوعي الثقافي أدت إلى رفع مستوى الوعي الديني، حيث تم تبصير الناس بالعادات والتقاليد الحسنة، وما كان منها يخالف الشرع، إذ حث الوعاظ الناس على تجنبها، كما تم ترسيخ العادات والتقاليد التي يؤكد عليها الدين الإسلامي الحنيف، وأنها هي المنهج الذي يجب أن تجمع عليه الأمة.
- ح - ومجمل ما سبق يعد تحقيقاً لغايات الرعاية الاجتماعية، حيث تحققت مساعدة الناس لأنفسهم بأنفسهم.
- ٢ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول مساهمة التوطين في زيادة الوعي الديني والثقافي:
 إن الأمر الذي جعل التوطين وسيلة ناجحة في زيادة الوعي الديني يعود للأسباب التالية من وجهة نظر الإخباريين الميدانيين، الذين أفادوا بأن مسألة التوطين لها دور أساسي يتجلى في العمليات التالية:
- ١ - ارتفع مستوى وعي أبناء الهجر، حيث تمكن البدو الذين توطنوا من الالتحاق بمدارس تحفيظ

القرآن (الحلقات التي تعقد بالمساجد) حيث كانوا يدرسون القرآن وتجويده وتفسيره، والأحاديث الشريفة، هذا ما نص عليه قول عموم الرواة... انتقل هذا الوعي بأهمية العلم إلى الأبناء، فأصبح الآباء يحثون أبناءهم على الالتحاق بهذه الحلقات وبذلك ظهرت عندهم نخبة من القراء الذين يجيدون قراءة القرآن، وبالتالي توجعوا الإمامة للمساجد أو أكملوا تعليمهم في المدن الرئيسية كالرياض، على يد العلماء الذين يلقون دروسهم بالجوامع وقد كلفهم الملك عبد العزيز للقيام بدور المدارس العليا للتعليم.

ب - أصبح الآباء على وعى جيد بشؤون التربية، ولذلك هياؤا أبناءهم للاستقامة، حيث عرفوا واجباتهم تجاه الله سبحانه وتعالى، وبالتالي ارتبطت أعمالهم بتوجيهات الإسلام الحنيف.

ج - أصبح الناس على قدر من المعرفة بشؤون حياتهم، دون الذهاب إلى العلماء في المدن للاستفتاء في قضايا دينهم وديناهم في كل صغيرة وكبيرة، وتحصنوا من البدع والخرافات فلا تجد طريقاً إلى نفوسهم.

د - أدى التوطين إلى اجتماع أبناء البادية مع قبائل شتى إلى إمام واحد ليتعلموا قضاياهم الدينية ومعرفة الحلال والحرام، وهذا مؤشر لتألف القلوب لدى هذه العشائر التي كانت متطاحنة نتيجة النعرات القبلية.

هـ - أدى هذا التجمع إلى اختلاط أبناء البادية بالحضر واكتساب معرفة أهمية الصلاة جماعة، وبذلك زاد التفاعل بين أبناء هاتين الفئتين المختلفتين في نمط المعيشة، مما جعل أبناء البادية يكتسبون معارف جديدة تفيدهم في حياتهم العامة.

و - ظهر جيل من أبناء البادية في هجر التوطين أكثر وعياً من آياهم، خصوصاً بعد تمكنهم من تعلم القرآن الكريم وآدابه.

ز - تعد الخطب في صلوات الجمع لتبصير الناس بأمور دينهم، فكانت عمليات توجيهية جماعية.

ح - قامت فئة من العلماء كهيئات إرشاد دينية بوعظ أبناء البادية المجتمعين في الهجر، وذلك

بإقامة ندوات وحلقات ذكر في الدين والتوجيه الإسلامي العام للسلوك.

ط - إن استقرار العلماء بين أبناء البادية مكنهم من تشخيص المشاكل التي تسود أبناء الهجر على اختلاف أنماطها، وبذلك تمكنوا من نهج الأساليب الناجحة لتوعية الناس بأمور دينهم من مداخل يجيئونها.

ي - تطلبت عملية التوطين تعيين علماء وفقهاء لفض المنازعات بين الناس، وبذلك خفت الخلافات التي قد تسبب تباعد هذه العشائر عن بعضها وأصبح الشرع هو مصدر التحاكم والتقاضى بدلاً من التقاضى باليد.

ك - نظراً لانشغال معظم أبناء الهجر بحرفهم الخاصة كالرعي، فقد راعى العلماء هذه الظروف وفتحوا لهم حلقات مناسبة لأوقات فراغهم وفي ذلك مرونة في التعليم.

ل - يجمع الإخباريون على أن دور العلماء في التعليم والتوعية الدينية لأبناء الهجر ساهم في القضاء على بعض العادات الموروثة كالسلب والنهب والنار، والتي كان ينظر إليها كعنوان للشجاعة، وأن القوة هي الحكم الفصل في فض المنازعات، وبعد أن ارتفع مستوى الوعي الديني والثقافي لدى أبناء البادية أصبح التحكم إلى كتاب الله وأهل العلم هو الحكم الفصل. واندمجت الثقافات والأعراف الفرعية للقبائل إلى نسق ثقافي واحد داخل الهجر وتحول حديثهم عن الأمجاد القديمة إلى الحديث عن الدين والزراعة والتاريخ والسير الإسلامية.

وبناءً على زيادة الوعي الديني والثقافي فقد نشأت مجموعة من الناس سموا أنفسهم بجماعة الإخوان، يحاربون البدع والخرافات السائدة آنذاك، ومنها التبرك ببعض الأشجار والتشاؤم من بعض الطيور. وهذه الجماعات ساعدت على نمو الولاية للقائد المسلم، فكانوا خير عون للملك عبد العزيز في غزواته لتوحيد البلاد.

ومن ملامح ارتفاع الوعي الثقافي أن الناس أقبلوا على مراكز العلاج الصحي وابتعدوا عن الطب الشعبي والشعوذة، وكانت هذه العناصر التي تقدم رسالة الطب تعد عناصر جديدة ولها ثقافة من نوع آخر، وهذا أثر بالتالي على تطور ثقافة سكان الهجر.

ومن محاسن الهجرة أنها أصبحت محطات إقامة للمسافرين وبالتالي ينقلون معهم ثقافات ومعارف أخرى تضيف بعداً ثقافياً للنسق المعرفي لأبناء الهجرة.

ويضيف الإخباريون أن التوطين ساعد على تنازل أبناء البادية عن أعرافهم وتقاليدهم التي قد تكون نشازاً في بعض الأحيان، وتأثروا بما يعلمهم به النواظف والمرشدين، حيث أصبحوا يميزون بين ما هو محمود وغير محمود، فأقبلوا على المحمود وتركوا خلافه على ضوء مداركهم الجديدة، لا ما تمليه عليهم أعرافهم السالفة وتقاليدهم القبلية وهذه مرحلة تهيؤ لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة.

ثانياً: التوطين ورفع المستوى التعليمي:

١ - رأى عينة الخبراء العرب حول إيجابية التوطين في رفع المستوى التعليمي: نسبة كبيرة من الخبراء العرب أشارت إلى أن التوطين يساعد على رفع المستوى التعليمي، لوجود البيئة المناسبة في حياة الاستقرار، ذلك لأن المسكن المستقر يسهل للطالب عملية الاستذكار واستغلال وقته في عملية التعلم بالإضافة إلى العوامل الإيجابية الآتية:

أ - التراكم المعرفي الذي يكون متواجداً بأماكن الاستقرار، لوجود الالتقاء بين ثقافات متعددة.

ب - قيام عامل التفاعل والاحتكاك بين أبناء الهجرة.

ج - احترام الوقت، حيث أصبح يستغل في كل ما هو مفيد من تلقى علم وأداء عبادة.

د - إن التعلم يغير كثيراً من المفاهيم، حيث يعدل المتعلم بعض الأساليب التي يعيشها ليتأقلم مع الحياة الحضارية الجديدة.

وختلاصة القول فإن عينة الخبراء العرب قد أشارت مجملاً إلى أن التوطين ساعد في عملية التعليم، والتعليم بالتالي ساعد في قبول عملية التوطين ونجاحها، كما رأوا أن التوطين أدى إلى تدرج مستوى التعليم وتنوعه.

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول إيجابية التوطين في رفع المستوى التعليمي: يرى الخبراء السعوديون أن التعليم في السابق يكاد يكون مقصوراً على المناطق الحضرية، والمجتمعات الريفية، فيما البادية نتيجة لحياتهم المتقلة، ونظرتهم السلبية نحو التعليم قد حرموا منه، ولكن بدءاً من عملية التوطين، أدرك الملك عبد العزيز أهمية تعليم أبناء البادية، فجعل بناء المساجد مصاحباً لبناء الهجرة، وجعلها أماكن للكتابين ليقوموا بالتعليم التقليدي لأبناء البادية، واستمرت هذه العملية إلى أن أنشئت المدارس النظامية، وقد شجع جميع السكان على الإقبال على التعليم وذلك بتغيير نظرتهم الدونية نحوه، وفي خلال سنوات قليلة ظهرت النتائج الإيجابية للتعليم، حيث ارتقى كثير من أبناء البادية في سلم التعليم.

وخلاصة القول فإن جميع الخبراء يقررون أن الأسباب التي جعلت التوطين يساعد في رفع المستوى التعليمي تتلخص فيما يلي:

١ - الدروس التي تلقى بالمساجد بواسطة الوعاظ وأئمة المساكن.

ب - الاستقرار في مكان واحد وترك الترحال أتاح لابن البادية التأثر المستمر بالفئات المتعلمة من أبناء الحاضرة.

٢ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول إيجابية التوطين في رفع المستوى التعليمي:

أفاد معظم الإخباريين أن التوطين قد ساعد على إتاحة الفرصة للكبار من رجال البادية للتعليم على يد الدعاة والعلماء، بعد أن بينوا لهم فضل العلم، حيث أوضحوا فوائد العلم لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وكان أول ما تعلمه أبناء البادية هو القرآن الكريم.

وكان وجود الوعاظ بين ظهراني أبناء الهجرة جعل منهم قدوة للمتعلمين، فكانوا بمثابة مدارس متنقلة، يتعلم منهم ابن الهجرة الأخلاق الحميدة وحسن التعامل وآليات التعلم.

وقد أجمع الإخباريون على أن فضل تعليم أبناء البادية يعود فعلاً للتوطين، حيث كان البدو لا يستلمعون التعليم مع حياة الشقاوة وهسوة المعيشة.

ويعتبر التعليم بالهجرة بمثابة التعليم الابتدائي أو التمهيدي، حيث يتجه من ارتفع مستواه التعليمي منهم إلى المدينة ليدرس على أيدي علمائها، أو في المدارس النظامية المتاحة، هذه المرحلة كانت

نواة للمدارس النظامية الحديثة.

وكانت الأماكن المهيئة لعملية التعليم هي المساجد المبنية بالهجر حيث يلتقي الطلاب بالمرشدين فيها بعد أداء الصلوات فيما يسمى بالحلقات التعليمية.

ولقد تغيرت وجهة نظر أبناء البادية حول التعليم، إذ كانوا يعتقدون أن هذه هي مهنة الحضر، وهم يستقصون أولئك، وبعد التوطين آمنوا بأهمية وقيمة التعليم، وفي ذلك توطئة لنفوسهم لقبول التغير الذي يراد من وراء سياسة التوطين.

ومن الأمثلة الرائعة في هذا الصدد ما بينه أحد الرواة، حيث ذكر عن أبيه، أنه كان شاباً متوقفاً، توجد فيه سمات طالب العلم، وبعد أن قابلته المقرئون الذين أوفدهم الملك عبدالعزیز آل سعود لتعليم أبناء الهجر، أصروا على هذا الشاب أن يذهب معهم إلى الرياض لتلقى العلم على أيدي العلماء الكبار، ومن هنا يتم تأهيله ليصبح مرشداً في هجرته، ومن أمثال هذه الرواية كثير. وذلك بمثابة التأهيل الجامعي لطلاب العلم والمعلمين.

من خلال العرض السابق تبين أن التوطين قد ساعد على تنمية المجتمعات البدوية وذلك برفع مستواهم التعليمي وتشجيعهم على الاستقرار وتوطنت نفوسهم لحياة الحضر.

ثالثاً: التوطين والنمو الزراعي والرعي؛

١ - رأى عينة الخبراء العرب حول دور التوطين في النمو الزراعي والرعي:

أفاد الخبراء العرب الذين تمت مقابلتهم في ندوة ظفار بين الماضي والحاضر، والتي عقدت بمدينة صلالة، أفادوا أن التوطين لا يؤثر مطلقاً على النشاط الرعي، وهو في الوقت نفسه يعد حيويًا للحياة الزراعية، لأن المستوطنون سيعملون بحرفة الزراعة، وبما أن التوطين يعنى الارتباط بالأرض، وعندما يرتبط الإنسان بالأرض سيرتبط بالزراعة، لأنها هي حرفة المتوطنين. ومن هنا تتسع الرقعة الزراعية، ومن ثم تعود الفائدة المادية على أهل الهجر، وهذا لا يمنع الجمع بين الزراعة والرعي، فهما نشاطان متكاملان ويمكن الجمع بينهما حسب موسم السنة ويحققان التنمية الاقتصادية الريفية.

ويقرر بعضهم أن التوطين لن يكون حيويًا للزراعة ما لم تكن مصادر المياه طبيعية، ويؤكد معظمهم على أن الأسباب التي توضح أهمية التوطين للزراعة والنشاط الرعوي تتمثل فيما يلي:

- أ - التوطين يربط الإنسان بالأرض ويجعله يألفها وبالتالي يتعامل معها، ويسعى لاستغلالها.
- ب - ارتباط الإنسان بالأرض يجعله يستثمرها خير استثمار، ويستفيد من كنوزها.
- ج - يوجد تكامل بين النشاط الزراعي والرعوي، وذلك عن طريق إيجاد نشاط رعوي ربما يعتمد على النشاط الزراعي في إنتاجه، والواجب إيجاد توازن بين الاهتمام بالنشاط الرعوي والزراعي على حد سواء.

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول دور التوطين في النمو الزراعي والرعوي: يرى بعض الخبراء السعوديين أن التوطين يساعد على التنمية الزراعية بشكل عام، حيث المنح الزراعية التي أعطيت لأصحاب الهجر ممن لديهم رغبة في الزراعة، ويعد معايشة التجربة تغيرت وجهات نظر كثير من السكان فأقبلوا على الزراعة، أكثر من إقبالهم على النشاط الرعوي ومن النماذج التي تؤكد على النمو الزراعي ظهور المشاريع الزراعية التالية:

- أ - مشروع حرض للتوطين.
- ب - مشروع وادي السهباء.
- ج - مشروع حوض تبوك.
- د - مشروع وادي السرحان.

ومما ساعد على نجاح التجربة الزراعية لأبناء الهجر أن الدولة هدمت الإرشادات الزراعية اللازمة، ومنحت هروضاً زراعية تساعدهم على تحمل تكاليف الزراعة، وكذلك تم حفر مجموعة كبيرة من الآبار في مناطق جغرافية متفرقة، وهذا ساهم بدوره في زيادة نسبة الاتجاه نحو العمل الزراعي.

ويفيد بعض الخبراء، أن البدوي رغم أنه كان ينظر إلى الارتباط بالأرض والإقامة الدائمة نظرة احتقار، إلا أنه بعد التوطين بدأ يزاوِل مهنة الزراعة وقد ساعد ذلك على توفر الأيدي العاملة ومن ثم اتسعت رقعة الزراعة ونمت الحياة الريفيّة.

٣ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول دور التوطين في النمو الزراعي والرعي: تبين من خلال استجابات الرواة أن استقرار البادية بالهجر أدى إلى اتساع الرقعة الزراعية، حيث اشتغل الأفراد بها، من منطلق التنافس وحب التملك، وكانت هذه المنافسات هي الخطوة الأولى لظهور الشركات والجمعيات الزراعية الراهنة.

كما أوضحوا أن استصلاح الأراضي في بداية الأمر ليس لهدف تجارى وإنما لسد بعض احتياجاتهم من الناحية الغذائية، حيث ما تجود به الأرض من منتجات زراعية.

ويروى الإخباريون أن الزراعة لم تكن آنذاك عمليات عشوائية، وإنما كان هناك مرشدون زراعيون يوجهون الزراع في عمليات البذر والجني وخلافه، وقد جاء الملك عبد العزيز بالمهندسين الزراعيين الذين كانوا يقدمون الاستشارات لأبناء البادية ممن لديهم رغبة في الزراعة.

وقد بدأ هذا التحول بخطوات أولية، مثل استخدام السواقي بواسطة السواني لجلب الماء من الآبار، وهي تقنية في ذلك الوقت تعلق عملية جلب الماء بالمجهود الذاتي، والتي تعد محدودة في إنتاجها.

ومن خلال استعراض إجابة الرواة اتضح أنهم مجمعون على أن الملك عبد العزيز أدرك أن الزراعة وسيلة ناجحة للتوطين، ولذلك استعان ببعض الشركات الأمريكية لتقوم بمسح شامل لأراضى المملكة الشاسعة، لكي يتم تحديد المناطق الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح وفقاً لما فيها من مقومات الحياة الزراعية، كجودة التربة وتوفر الماء. وبعد دراسة مستفيضة قدم الخبراء تقريراً مفصلاً يتكون من مائة صفحة كل صفحة تعطى تفاوتاً أكثر من سابقتها، وقد استفاد الملك عبد العزيز رحمه الله من هذا التقرير، ليتخذ خطوات عملية لتدعيم الزراعة في الهجر لأنه لن يكون هناك نجاح للتوطين ما لم يربط بالنمو الزراعي والرعي.

ومن الشواهد الواضحة على ما تم ذكره آنفاً ما ذكره أحد الإخباريين نصاً «كانت الزراعة معدومة قبل التوطين لأسباب عدة، منها أننا نجهل كيفية الزراعة وأصولها، ولعدم ثباتنا في مكان واحد أكثر من ثلاثة أشهر، وذلك على حسب خصوبة الأرض وجودة إنتاجها... ولكن بعد التوطين تغير الوضع، حيث ثبتنا في مكان واحد، ورأينا أن واجباً علينا أن نتعلم أساليب الزراعة، وهو ما حصل فعلاً، حيث

أصبحنا الآن من المدن التي تشتهر بالزراعة، خصوصاً زراعة القمح وغرس النخيل»^(١). وقال راوية آخر «لم تكن نزرع ولا نعرف كيفية الزراعة قبل عمليات التوطين، لأننا كنا بدوًا رحلاً، لا نستمر في مكان واحد غالباً أكثر من أشهر قليلة، والزراعة عملية تحتاج عناية وملازمة، وبعد التوطين تعلمنا كيفية الزراعة وأصبحنا عارفين لها، وقد ساعدتنا على توفير ما نحتاجه، بالإضافة إلى جنى المال بسببها لتوفير الاحتياجات الأخرى»^(٢).

رابعاً: التوطين والتوسع العمراني والنمو التجاري؛

١ - رأى عينة الخبراء العرب حول فعالية التوطين في التوسع العمراني والنمو التجاري: يؤكد معظم الخبراء أن التوطين هو أساس التوسع العمراني، إذ أن الاستقرار هو الباعث لأسباب العمران، والتوسع فيه، ويرافق هذا التوسع العمراني في الغالب ازدهار للنشاط التجاري، فحاجيات الإنسان المستقر واستهلاكه يزداد، مقارنة بغير المستقر.

كما أن التوطين يخلق تجمعات سكنية، وهذه التجمعات بدورها تكون نواة لمدن عصرية. ذلك لأن التوطين عملية استقرار، وكلما استقر الإنسان نال فرصة التعليم، وإذا ما ارتفع مستواه التعليمي زاد دخله المادي، وكلما ارتفع مستواه الاقتصادي انعكس على مستوى العمران بصفة عامة.

وخلاصة القول فإنه يتضح من خلال استعراض طروحات هؤلاء الخبراء أن العلاقة واضحة بين التوطين والتوسع العمراني والنمو التجاري، ذلك لأن التوطين في حقيقته هو الاستقرار، والاستقرار يؤدي إلى نمو النشاط العمراني، وبذلك تمتد الرقعة العمرانية، مما قد يؤدي إلى نشوء مدن جديدة كانت في الأصل هجر صغيرة، وهذا مظهر من مظاهر الحضرة.

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول فعالية التوطين في التوسع العمراني والنمو التجاري: يرى الخبراء السعوديون أن التوطين ساعد على التوسع العمراني، فكثير من أبناء البادية الذين استقروا في الهجر زاد عددهم، وبالتالي زاد عدد المباني، وبذلك زاد النمو الحضري، وكثير من

(١) فيصل مقعد ضاوي العتيبي، منطقة الرياض، ساجر.

(٢) عبدالله مناحي العتيبي، منطقة الرياض، ساجر.

المناطق الريفية والحضرية زادت مساحاتها، وزاد عدد سكانها بسبب التوطين، وكثير من الهجر هي في الأساس نتاج لعملية التوطين، كما أن الغالبية من أبناء البادية حينما يستقرون في القرى أو المدن فإن نمط سكنهم يتغير تبعاً لذلك، فقد كانوا يسكنون بيوت الشعر ومن ثم تغير إلى النمط القروي والحضري، حيث بيت الطين ثم البيت الشعبي المبنى من الأسمنت والمسقوف بالخشب ثم النمط الحديث حيث الفيلا (بيت الأسمنت المسلح)، وساعد على هذا النمو العمراني منح الأراضي من قبل الدولة بالمجان لذوى الدخل المحدود، وقروض صندوق التنمية العقاري لعموم المواطنين على اتساع المملكة.

ويرى آخرون أن عملية التوطين أضافت مستوطنات جديدة فكثر عدد المجمعات السكنية حيث وصل عددهم في عهد الملك عبدالعزيز إلى أكثر من ١٥٠ هجرة، كما أثر التوطين على نمو المدن حيث زادت الرقعة العمرانية في المدن والقرى التي استوطن بها أبناء البادية، ومن مظاهر التوسع العمراني زيادة عدد المساجد في الهجر لتستوعب المصلين الذين زاد عددهم أيضاً.

أما من ناحية التوسع التجاري فقد أفاد معظم الخبراء أن التوطين ساعد على زيادة العاملين في المجال التجاري، كما أدى التوطين إلى زيادة عدد المستهلكين، وبالتالي أدى ذلك إلى نمو النشاط التجاري حيث أحضرت بضائع كثيرة لسد حاجة العدد المتزايد في الهجر.

والواقع أن عموم الخبراء يقررون أنه قبل عملية التوطين كانت التجارة تكاد تقتصر على سكان المناطق الحضرية، وقليل من المناطق الريفية. وكان النشاط الاقتصادي الرئيسي لأبناء البادية هو الرعي، ولكن عملية التوطين ساعدت كثيراً من أبناء البادية على الدخول في مجالات اقتصادية أخرى، حيث زاد عدد المشتغلين منهم بالتجارة، حيث كانت في البداية تتمثل في بيع المواشي في الأسواق التجارية بالمدن، وبعد ذلك تنوع النشاط التجاري فشمّل بيع المنتجات الزراعية ممن مارسوا مهنة الزراعة.

٢ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول فعالية التوطين في التوسع العمراني والنمو التجاري؛ أوضح الإخباريون أن الهجر توسعت بشكل ملفت للنظر خاصة بعد توفر الماء والموقع المناسب لتجمع أبناء البادية حسب مواطنهم الأصلية، ومن الأمور التي ساعدت على اتساع العمران في الهجر

أن العوائل بدأت تتقارب في سكنها فأخذ كل رب أسرة ينشئ سكناً لأسرته قرب ذويه، وساعد ذلك على زيادة حجم الهجر.

كما يذكر الإخباريون أن الاهتمام ببناء المساجد قد ساعد على تكاثر المساكن، خاصة حول المساجد، وكل منطقة من الهجر شيد فيها مسجدًا، وقد أخذت المساكن تتزاحم حوله، كما ساعد أيضًا على ازدهار العمران أن الدولة تمنح الأراضي لمن أراد أن يسكن دون مقابل، ما شجع الناس على أن يملكوا أرضًا لمجرد أن يعمروا عليها منزلًا، ولأن التوطين عملية جديدة بالنسبة للبدو فإن بعضهم قبلها على استحياء، وأراد أن يسبر أغوارها فحل بخيمته في الهجرة بجوار قريبه الذي ابتنى منزلًا من اللبن والطين، ويعد أن رأى التفاوت بين معيشته في الخيمة ومعيشة قريبة في المنزل من حيث اتقاء الحرارة والبرد، ارتفع عنده مستوى القبول لهذه النقلة الحضارية في التغير الاجتماعي المادي.

وهم كذلك يرجعون النمو العمراني في بدايته إلى عدم التكلفة في التخليط، إذ يقيم البدوي منزله دون أن يقيد بمسافة معينة أو اتجاه معين، فأخذ العمران في هذه الهجر طابع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فنجدته يقرب حول من يحب ويبعد عن من يكره، وربما اتجه بمنزله الاتجاه الذي يريده، طبقًا لوعي العلاقات الاجتماعية مع الآخرين.

كما تذكر نسبة كبيرة من الإخباريين أن من ملامح التطور العمراني أن أبناء الهجر استفادوا من الطراز العمراني في المدن، فأخذوا بعضها كاستخدام مادة الجبس، وهي تنتج محليًا، حيث أدرك أولئك كيفية استخدام هذه المادة بطريقة سهلة جدًا لا تتعدى مجهوداتهم الذاتية، ويستخدمون هذه المادة لتزيين جدران المجالس وأماكن المعامل (الوجار).

كما يفيد معظم الإخباريين أن النمو العمراني في الهجر كان خطوة عملية إلى النهضة العمرانية الشاملة، حيث ترتب على النمو العمراني في تلك الهجر التغيرات الحضارية التالية:

أ - نشأت مدن حديثة ارتفع مستوى العمران فيها، بعد أن كانت هجر صغيرة في حجمها وعدد سكانها.

ب - نمت المدن الكبرى وتوسعت توسعًا عمرانيًا ملحوظًا أعجزت سرعته تتابع الخدمات العامة.

ج - زاد عدد القرى نتيجة المحاكاة بين القبائل والعشائر، وظهرت روح المنافسة في الفن المعماري، حيث بدأ التنافس في طول الجدران وارتفاع السقوف.

ويجمع الإخباريون على أن التوطين كان سبباً جوهرياً للتوسع التجاري، حيث تعلم الناس البيع والشراء وجميع المبادلات والمقايضات التجارية بما لديهم من إنتاج حيواني.

ومما دعم النمو التجاري توافد أفراد البادية القريبين من هذه الهجر إليها للبيع فيها والشراء من سلعها، فكان في ذلك حركة تجارية متميزة. وبهذا الوضع أصبحت الهجر مناطق جذب للبدو غير المستقرين لبيع ما لديهم من سمن وأقط وماشية ومنتجات صوفية.

ومن مظاهر النمو التجاري، ما ذكره أحد الرواة، أنه يعرف بعض أبناء البادية الذين بدلوا مهنتهم القديمة المتمثلة في الرعي إلى مهنة التجارة كالبيع والشراء، لدرجة أنهم أصبحوا يملكون أسواقاً مركزية بمفهومهم آنذاك، فأخذوا يتعاملون مع أبناء البادية الوافدين لهذه الهجر في بساطة تامة في التعامل التجاري، حيث يعطون البدو فرصة للسداد عند بيعهم إنتاج حيواناتهم بعد الربيع القادم وهذا من منطلق الثقة، ومن دون اتخاذ إجراءات رسمية، ولعل هذا قد شجع على نمو الحركة التجارية.

هكذا نرى كيف تحول أولئك الناس من بدو رحل يكتفون بما يسد حياتهم البسيطة من خفيف الزاد، الذي لا يشكل عبئاً على دوابهم أثناء الترحال، وقد تحولوا إلى مدخرين للبضائع وكل ما يحتاجونه من مأكّل ومشرب على مدار السنة، بالإضافة إلى ذلك أدى التوطين إلى ارتفاع معدل الشراء والبيع، ومن ثم زاد النمو التجاري وأصبح مظهرًا من مظاهر حياة أبناء الهجر، وبذلك تحقق الهدف الإنمائي لطريقة تنظيم المجتمع.

خامساً: التوطين عملية إستراتيجية لتوحيد البلاد:

١ - رأى عينة الخبراء العرب حول أهمية التوطين لتوحيد البلاد:

حول نجاح التوطين في توحيد البلاد فإن خبيراً عربياً ذكر تجربة العراق، حيث يرى أن البدو استوطنوا في المحافظات الجنوبية منذ سنوات، وقد أصبحوا جزءاً لا يمكن فصله عن المجتمع المدني، وقد استغرق ذلك سنوات كثيرة وجهداً بالغاً، لأن السلوك البشري ليس من السهولة تغييره.

وعوموم الخبراء يرون أن كل بلد عربي له ظروفه الخاصة التي تختلف عن بقية الأقطار الأخرى، ولكن بشكل عام فإن حياة الاستقرار أساسية لإيجاد مجتمع متماسك، هذا المجتمع هو الذي تقوم عليه الدولة وتتوحد به أجزاءها. ذلك لأن التوطين يحقق الأهداف السياسية والاقتصادية للأمة، وقد نجح في معظم الدول التي طبقتة، وهو من المؤشرات المهمة لسياسة الدولة الناجحة تجاه شعبها لتحقيق مستقبله المأمول.

كما يؤكدون على أن التوطين حل إشكاليات الحدود والقبائل المتجولة بين الدول، حيث أصبح هناك انتمائية لهذه القبائل، بالإضافة إلى منع التجارة غير المشروعة.

ومن مساهمات التوطين في خلق الاستقرار ومد سيادة الدولة كما يقرره بعض الخبراء، أنه في شمال العراق قضى على حرب العصابات المنتشرة، حيث أدى تجمع الناس في مستوطنات تشرف عليها أجهزة الدولة إلى التآلف ووحدة الولاء، وبهذا قضى على مثل هذا التزعزع في عملية الاستقرار^(٣).

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول أهمية التوطين لتوحيد البلاد :

يرى بعض الخبراء السعوديين أن التوطين قد ساعد على إبعاد غلواء العصبية القبلية، ونمو الشعور لتحقيق مصالح الأمة، فتغير العصبية القبلية ونمو الشعور لتحقيق مصالح الأمة مؤشران لتوحد الناس في اتجاه واحد، حيث تغيرت النظرة بعد التوطين من الإحساس بمصالح القبيلة إلى الإحساس بمصالح الأمة، وقد ساعد ذلك على نمو الشعور بأهمية وحدة البلاد، كما أن اشتراك مجموعة من البداية الذين خضعوا لعملية التوطين في جيش الملك عبدالعزيز يدل على أن التوطين كان خطوة عملية في توحيد البلاد. لقد كان المجتمع قبل التوحيد مجرد إمارات صغيرة، وقبائل متناثرة في كل اتجاهات المساحة الجغرافية الكبيرة، وكان الولاء فقط للقبيلة أو لأمير القرية في الإقليم مع وجود النزاعات المتعددة بين القبائل وبعضها، وبين القبائل والحضر، وبين أهل الأرياف أنفسهم، وقد ساعد التوطين في القضاء على عوامل التفكك في المجتمع، وساعد على توحيد الولاء للموطن

(٣) أ. د. محمد جاسم المشهداني، الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب، جامعة بغداد، مشروع تجربة الاستيطان في شمال العراق، ١٩٩١م..

بدلاً من الولاء القبلي أو الإقليمي، وتتلخص أهمية التوطين لتوحيد البلاد على حد رأى الخبراء السعوديين في النقاط التالية:

أ - كان ولاء البدو الرحل في الماضي لشيخوهم وقبائلهم، وبعد التوطين تحول ولاؤهم للدولة وجماعة الإخوان.

ب - شكلت بعض فصائل الجيش من المستوطنين في الهجر التي ساهمت في توحيد البلاد، عبر الفتوحات المتعددة.

ج - قامت جماعة الإخوان بقيادة الملك عبدالعزيز بدور مهم في توحيد البلاد، حيث ساهموا في ضم حائل وعسير والحجاز وغيرها إلى حظيرة الأمة الكبرى.

د - ساعد التوطين على تجمع الناس، ومدت الدولة يد المساعدة لهذه القبائل لتخفيف الأزمات التي كثيراً ما تمر بها، نتيجة الجفاف وندرة المياه في بعض فصول السنة، وساعد ذلك على بسط سلطة الدولة على هذه القبائل المتجولة.

هـ - دعم التوطين نفوذ السلطة الإدارية، بحيث أصبح سلوك الناس محكوم من قبل الحكومة، وبذلك انتهت مشكلة الأخذ بالثأر والحنشلة، وأصبحت كل قضية تأخذ طريقها إلى الدولة ليتم البت فيها بصفة رسمية وشرعية.

٢ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول أهمية التوطين لتوحيد البلاد:

أجمع الإخباريون على أن التوطين قد ساعد على تغيير المفاهيم الساذجة قبل التوطين مثل التعصب القبلي، الذي يساهم في تفكك المجتمع، حيث كان كل ينتخى بعصبيته، وتلك من الأفكار والمذاهب التي تضعف الترابط بين عناصر المجتمع.

كما قرروا أن التوطين عملية هربت القبائل والعشائر بعضها من بعض، بينما كانت لها مواطن خاصة وحمى معروف، وبعد التوطين سادت روح الأخوة الواحدة بينهم، وأصبح من السهل الإشراف عليهم من قبل السلطة، وبذلك توحدت ثقافتهم، وتآلفت قلوبهم.

كما أجمع الإخباريون أيضاً على أن التوطين ساهم في توطيد الاستقرار، حيث ارتبطت تلك الهجر

مع بعضها البعض، على مستوى المناطق (المقاطعات) أو داخل المقاطعة نفسها، ولقد ألف الناس بعضهم بعضاً، حيث ارتبط مصير كل منهم بالآخر، وسادت العمليات الاجتماعية التالية: التعاون، والتكاتف، والمصاهرة، ومن هنا توحدت هذه الهجر داخل المقاطعات، ثم توحدت هذه المقاطعات بعضها مع البعض، وبذلك تجلى مفهوم التوحيد، الذي كان التوطين من خطواته الأولى، حيث أصبحت البلاد وحدة سكانية متجانسة، هدفها واحد، ومعتقداتها واحد.

وذكر الرواة أن لكل هجرة منصوباً، ولكل قبيلة شيخاً أو أميراً، يقوم بمهام الإشراف على قبيلته، وهو مسئول عن ما يحدث في قبيلته، ويعتبر مرجع للدولة في كل الأمور التي تتعلق بشؤون القبيلة، وقد سهل ذلك عملية توحيد البلاد.

وقرر معظم الإخباريين أن التوطين خطوة إلى التوحيد لأنه أدى إلى:

أ - اجتماع رجال البادية في مكان محدد، وبذلك سهلت الرقابة عليهم وتوجيههم إلى ما يراد منهم، وبذلك يتم اقتفاء أثر من يحاول أن يعكر صفو هذا الاجتماع.

ب - ساهم معظم سكان الهجر في القتال والجهاد مع الملك عبد العزيز لتوحيد البلاد.

ج - كان للوعي الديني لرجال البادية، الذي تلقوه في الهجر دور في نسيانهم الماضي الذي يذكرهم نزاعاتهم القبلية وحروبهم من منطلق أخذ الثأر، وبذلك يحصل التناهر الذي يقلل من وحدتهم. كما أن لنجاح التوطين دور أساسي في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عمّت خيراتها البلاد فيما بعد.

د - ساعد التوطين على إحلال الأمن ومعرفة الحقوق والواجبات لكل شخص.

هـ - ساهم التوطين في لم شمل الناس، وشكلت القبائل قوة لا يستهان بها، ساهمت في عملية توطين أركان الحكم، والتوحيد الشامل تحت مسمى المملكة العربية السعودية.

و - سهل التوطين حصول الناس على الخدمات العامة، وأتاح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، وهو أحد مبادئ طريقة تخليم المجتمع الذي يحقق العون الذاتي لعناصر المجتمع.

ومن منطلق نظريات التنمية الاقتصادية، فإن إحصاء السكان أمر مهم وضروري لإتاحة الإعداد

للبرامج التي تخدمهم، ولم تغب هذه الاتجاهات العلمية عن الملك عبد العزيز، إذ استفاد من التوطين لتحقيق العملية الإحصائية، وعلى ضوء ذلك استطاع تحديد القادرين على القتال، وما مدى حاجتهم من الوعاط، والأئمة، وما هو حجم الاستهلاك الذي على ضوءه ترسل الإعانات من قبل الحكومة، وهذا خلاف ما كان عليه الوضع في السابق، إذ كان البدوي مجهول العنوان، حيث يتنقل حسب المواسم، ولا يمكن السيطرة عليه، ولهذا فإنه يعيش بدون هوية، ومن الصعوبة بمكان تقديم ما يحتاجه من الخدمات لعدم استقراره. كما ساهم التوطين في الإقلال من التمرد لرجال البادية، حيث ربطوا بمكان يصعب عليهم مغادرته، وبذلك سهلت عملية الوصول إليهم عند الحاجة، ومن هنا استتب الأمن والأمان.

وقرر الرواة أنه قبل توحيد البلاد كانت هناك حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، حيث الحروب القبلية التي تعصف بمستقبل القبائل، ولكن بفضل من الله عز وجل ثم نجاح عمليات التوطين ومن ثم التوحيد، فقد زالت هذه الخلافات وعم الاستقرار والأمن بهذه البلاد، وتحققت أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة.

سادساً: التوطين واضطراد النمو الحضري للمجتمع السعودي:

١ - رأى عينة الخبراء العرب حول أهمية التوطين لاضطراد النمو الحضري للمجتمع:

قرر بعض الخبراء العرب أن التوطين يعد مظهرًا حضاريًا إلا أنه يجب اتباع خطوات التوطين بشكل متدرج، ولا بد أن يرافق هذه الخطوات برامج توعوية تشرح إيجابيات التوطين ومردودة على المواطنين والوحدة الوطنية.

وبما أن ارتفاع نسبة السكان يعد مظهرًا من مظاهر النمو الحضري، إذن التوطين يحقق هذا المؤشر الإيجابي، وبذلك تستطيع الدولة أن تقيم توازنًا في توزيع الخدمات، وهو ما يسفر عن نمو حضري واضح على المستويين المادي والمعنوي.

وبين الخبراء أن من الدلائل التي تثبت أهمية التوطين لاضطراد النمو الحضري، أن القبائل الرعوية تعتبر مجتمعات غير متحضرة بسبب عدم الاستقرار، ولعدم توفر الخدمات الاجتماعية، والرعاية

الصحية، ووسائل التعليم، وتوفر هذه الخدمات يرقى بالحياة الاجتماعية والمعيشية إلى مستوى حضاري عالي، ولكن بعد تحول هذه القبائل إلى مجتمعات مستقرة، أخذت طابع التحضر تدريجياً. وتجمع عينة الخبراء على أن عملية التوطين ساهمت في رفع المستوى التعليمي لأبناء وبنات الهجر، حيث تحسن مستواهم التعليمي، وساهم كثير منهم في إنجاح الزراعة بأساليب علمية حديثة، وأصبحوا تحت سمع وإشراف السلطة السياسية، للقيام بوظائف الإدارة وعمليات الضبط الاجتماعي، وكل هذه مؤشرات للتحضر.

٢ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول أهمية التوطين لاضطراد النمو الحضري للمجتمع السعودي:

ترى عينة الخبراء السعوديين أن النمو الحضري الراهن يعتبر اضطراد لعمليات التوطين، حيث أدرك أهل البادية أهمية التوطين لحياتهم المعيشية واستقرارهم الاجتماعي.

وأوضحوا أن النمو الحضري الراهن عملية واسعة ومعقدة، تنتج عن عوامل وروافد كثيرة، وما التوطين إلا رافداً واحداً منها، ذلك لأنه قد صاحب التوطين التوسع في الخدمات لازدياد احتياجات السكان، وتوفير هذه الاحتياجات يمثل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي استمرت حتى أحدثت نمواً حضارياً كبيراً في كثير من أنحاء المجتمع العربي السعودي، حيث أن الكثير من المناطق (المدن والقرى) تضاعف عدد سكانها عدة مرات وكذلك تضاعفت مساحتها الجغرافية.

٣ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول أهمية التوطين لاضطراد النمو الحضري للمجتمع السعودي:

يجمع الرواة على أن تحول معظم الهجر من كونها قرى صغيرة إلى مدن متوسطة النمو، إنما يعود إلى العناية التي وجهت لهذه القرى، واكتمال المرافق فيها، ذلك لأن التوطين ما هو إلا مرحلة مبكرة للنمو الحضري، الذي يلحق به، كما أفاد معظم الإخباريين أن عملية التوطين تتناسب تناسباً طردياً مع النمو الحضري، فكلما كان هناك اهتمام بعمليات التوطين، كلما كان هناك نمواً حضارياً مرتقباً، لأن العمران يزداد وتتسع رفقته وهو أحد مؤشرات النمو الحضري.

كما يؤكدون على أن التوطين مكن أبناء البادية من التعلم والعمل وهذا انعكس بالتالي على مستوى

معيشتهم، وذلك نوع من النمو الحضاري المعنوي، حيث التآق في المآكل والمشرب والهندام. والواقع أن التوطين يعنى الاستقرار، والاستقرار يعنى إمكانية تقبل الثقافة وتلقى كل جديد، لوجود الوقت المتاح والاستعداد التام لدى أبناء البادية المتوطينين. كما ساعد التوطين رجال البادية على بعث أبنائهم للتعليم، ونالوا نصيبهم من التعلم، وكانت خطوة أولى في النمو الحضري الراهن، ولا شك في أن الثروة البترولية والمعدنية ساهمت في اضطراد النمو الحضري، ولكن يبقى الإنسان هو المدبر لهذا النمو، وقد استطاع أن يقوم بدوره لتحريك هذا النمو بعد أن تم تأهيله، وهو ما حصل لأبناء البادية الذين توطنوا، حيث أتاحت لهم فرص التعليم، وانضموا إلى ميادين الأعمال المختلفة في القطاع العام والقطاع الخاص المتعددة اهتماماتها.

كما يرون أن التجمع في حد ذاته سبباً في تبادل الخبرات والمهارات وهو ما يعكسه التوطين، حيث تجمع أبناء البادية، وأصبحت لهم فرصة الاتصال بأبناء الحضرة الذين رفعوا من مستوى ثقافتهم.

ويفيد بعض الإخباريين الميدانيين، أن التوطين عملية تساعد على التطور والنمو الحضاري، إذ أن الإنسان المستقر تزداد ثقافته، لإمكانية الوقت المتاح لديه، ولكن الأمر يتطلب عملية التكيف مسبقاً، وهو الأمر الذي حرص عليه الملك عبد العزيز حينما نظر إلى عمليات التوطين.

وفي مجمل الاستبانات التي تمت تعيبتها كان الرأي مستقراً لدى الإخباريين على أن الجيل الذي تلي عملية التوطين - وهم الذين ولدوا في أحضان الهجر - قد عايشوا نمط حياة جديد، ومن هنا فإنه ليس في مقدورهم العودة إلى الحياة القديمة المتمثلة في التنقل والترحال، وهذا في حد ذاته يكون دافعاً للأجيال إلى الأمام في طريقتهم للحضر.

وهناك من أشار إلى أن التوطين هو خطوة أساسية للنمو الحضري، فيقول: لو أن التوطين نفذ قبل سنين طويلة، لكان نمونا الحضاري أفضل مما نحن عليه الآن.

ولعل اتساع العمران الذي صاحب التوطين هو من مظاهر النمو الحضري، الذي استمر قدماً حتى أصبح يشكل مظهرًا ناطقاً للحضارة الحديثة. ويفيد بعض الإخباريين بالأمر الذي يؤكد أهمية التوطين لاضطراد النمو الحضري، إذ يعود إلى أن أبناء الهجر رحلوا إلى المدن للبحث عن فرص العلم، وادي ذلك إلى زيادة الإنتاج بالمدينة لتوفر الأيدي العاملة، كما زادت نسبة الهجرة الداخلية،

وأصبحت الحواضر مراكز جذب لأبناء الهجر لتوفر فرص العمل. ومن خلال الاحتكاك بين أبناء الهجر. البدو. وأبناء الحاضرة امتزجت كثير من الثقافات الحضارية.

ويضيف بعضهم وجهة نظر علمية منطقيّة ترتبط بعلاقة التوطين بالنمو الحضري فيقولون أن النمو الحضاري الراهن نتيجة حتمية للتوطين، إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك إنتاج إلا لوجود فكر، ولا يكون هناك فكر إلا بوجود تعليم، ولن يكون هناك تعليم ناجح إلا لوجود توطين، وهكذا نجد أن النمو الحضري الراهن يعتبر اضطراراً لعمليات التوطين. وتسمى هذه العملية في ضوء الرعاية الاجتماعية مرحلة الانطلاق للتنمية الاجتماعية وهي تتحقق من خلال الأسلوب الإنمائي لطريقة تنظيم المجتمع.

سابعاً: فعالية التوطين في العملية التنموية المعاصرة:

١ - رأى عينة الخبراء السعوديين حول استمرار فعالية التوطين في العملية التنموية المعاصرة: يرى الخبراء أن التوطين مازال مستمرًا في النهضة المعاصرة للمجتمع السعودي، حيث ظهرت قرى جديدة وتم افتتاح مراكز حكومية بهذه القرى، بالإضافة إلى المرافق الأخرى مثل المدارس والمستوصفات. كذلك استمرارية البرامج التنموية التي تتبناها طريقة تنظيم المجتمع في شكل مراكز تنمية ومجمعات قروية تعتبر من مظاهر استمرارية التوطين في النهضة المعاصرة، ومن هذه البرامج: منح الأراضي البور للزراعة، وكذلك الأراضي السكنية لفئات كثيرة من السكان، وظهور ضواحي كثيرة على ضفاف المدن، ومن مظاهر تلك الهجرات الداخلية انتقال كثير من أبناء القرى والهجر إلى المدينة بسبب الدراسة أو الفرص الوظيفية.

ومن الدلائل المادية على فعالية التوطين في النهضة المعاصرة ما يلي:

أ - تحول العديد من الهجر إلى مدن صغيرة تزخر بالسكان والحركة التجارية مثل مدينة ساجر والحنكية.

ب - استمرار ظهور هجر جديدة وازدياد تحول البدو الرحل إلى متحضرين.

ج - ندرة القبائل الرحل في الوقت الحاضر، وقد ثبت ذلك أثناء إجراء البحث الميداني «ضلاء

المهور وتكاليف الزواج» الذي أجرى عام ١٤٠٤هـ بجامعة الملك سعود، إذ لم يتمكن الباحثون من مقابلة عينة كافية من البدو الرحل، لندرة أولئك في منطقة نجد.

٢ - رأى عينة الإخباريين (الرواة) حول استمرار فعالية التوطين في العملية التنموية المعاصرة: أفاد الإخباريون أن الأمر التي أدت إلى توطيد الاستقرار السياسي يتمثل في ربط الملك عبدالعزيز لعشائر البدو المتجولين بالأرض. حيث حدد لهم هجراً خاصة، وأصبح لهم تملك خاص، ساعد على ارتياحهم بهذه الهجر، فأدى هذا إلى استقرار أيكولوجي وروحي وسياسي، وساعد على تثبيت الاستقرار السياسي أيضاً قبول الملك عبدالعزيز بمبدأ الشورى لأنه مبدأ إسلامي مهم في الحكم وإدارة شؤون الرعية، وخير مثال لذلك، حينما قبل شرط أهل مكة لما طلبوا منه الإبقاء على مجلسهم للشورى، فساعد ذلك على إطفاء المشاحنات وفض المنازعات.

ويؤكد الإخباريون على أهمية الثقة في إيجاد الاستقرار حيث سارع المؤسس إلى تنوير أذهان الناس ومفاهيمهم، لكي لا تكون نهياً للأفكار المضادة ومن ثم إيجاد التجانس بين عناصر الثقافة، ذلك لأن الثقافة بصفة عامة تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية:

- عموميات: اللغة، الدين، الأعراف، القيم.
- خصوصيات: اللهجات، العادات، التقاليد.
- البدائل: وهي ثقافة مستوردة نتيجة للتماس بين ثقافات مختلفة.

وقد أدرك الملك عبدالعزيز أهمية الثقافة في تكوين التجانس بين عناصر المجتمع، ذلك لأن وحدة المجتمع قد تصعب مع تعدد الثقافات وتمايزها، ولذلك عمل الملك جاهداً على تعميم الثقافة بحيث يصبح للمجتمع ثقافة واحدة متميزة، تجعل الفرد لا يحس بالاغتراب حينما ينتقل إلى إقليم آخر، حيث أصبح يتعامل مع الآخرين من خلال مفاهيم ثقافية متجانسة.

ويفيد الإخباريون أن المؤشر الدال على أن التوطين يعتبر أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، أن أبناء الملك عبد العزيز ساعدوا على تدعيم ونمو الهجر وذلك بالقروض الزراعية وقروض بنك التنمية العقاري لنفس الهجر، حتى لا يتركها أهلها، ولكي تساير نمو الحواضر بالمملكة العربية السعودية. ومن أمثلة ذلك أن الملك خالد يرحمه الله دعم موقف أهل هجرة

الغطلط حينما أرادوا منحًا لبناء مساكن لهم في هجرتهم، رغم قلة مصادر الماء هناك.

ونسبة كبيرة من الإخباريون بينت صورة جديدة في الوقت الحاضر. حيث أتاحت الفرصة لكل من أراد المشيخة أن يجمع أربعين اسمًا فأكثر ويحصل بذلك على قروض في هجرة خاصة به، مع ضمان توصيل جميع الخدمات إليه، فظهور الضواحي وهي أحياء جديدة على ضفاف المدن الكبيرة ما هو إلا استمرارًا لعملية التوطين، ولكن بأسلوب جديد حيث لو كان مخطط له في ضوء أساليب الرعاية الاجتماعية وسياساتها التنموية. كما أن بعض الهجر احتوتها المدن بعد التمدد العمراني مثل حي السعودية بالخرج، والذي كان يعد هجرة صغيرة قديمة، ولكنه الآن يعتبر حي من أحياء مدينة الخرج.

ومن ملامح التوطين الحديث كما بينه الرواة، أن أبناء الهجر أخذوا يطمحون إلى رفع مستوى صحتهم، والمعيشة الراقية والتعليم العالي، مما حدى بهم إلى الاتجاه نحو المدن للحصول على هذه المتطلبات التي أصبحت تشكل ضرورة هامة لمعيشتهم، بالإضافة إلى أن الزراعة أصبحت عملية تجارية مشجعة، خاصة زراعة الحبوب، حيث تدفع الدولة مساعدة مقابل الإنتاج، إذ تشتري منهم جميع محاصيلهم بأسعار مغرية، ولعل ذلك نشط من عملية الزراعة والاهتمام بغرس النخيل، التي أصبحت هي الأخرى مصدرًا للتجارة، لما عرف من إقبال الناس على أكل التمر في جميع المناسبات، هذه العمليات التنموية رفعت من مستوى المعيشة وتحسن الظروف الاجتماعية لجميع المواطنين في الريف والحضر.

ثامنًا: التوجيهات العلمية في ظل التنمية الاجتماعية الوطنية؛

بما أن التخطيط والتقويم والتعديل شروط أساسية لإنجاح أي عملية إصلاحية خاصة في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية، وذلك لأن التعامل مع المجموعات البشرية يحتاج من المخططين إلى روية ومراجعة دائمة، بسبب الخصوصيات التي تتمتع بها هذه المجموعات والتي تجعل من التقويم المستمر أمرًا حتميًا، فليس المهم أن يجعل ابن البادية الذي يعيش حياة الحرية والانطلاق، يلقي بعضا تسياره وينتقل من خيمته البسيطة إلى قصر منيف أو منزل خرساني قد يراه نوع من أنواع السجن، بل المهم أن يتوطين هذا البدوي في فكره وسلوكه ويتم تطبيعته على القيم الإسلامية

المثلى، ويتبنى الخلق القويم، على ضوء ذلك وبسبب ما تجمع لدى الباحث من معلومات حول موضوع الدراسة فإنه يوصى بما يلي:

- ١ - يجب ألا يؤدي التوطين إلى التخلي عن جوهر العادات والتقاليد الإيجابية في المجتمعات القبلية كالارتباط بالعشيرة وعدم التخلي عن مسؤولياتها .
- ٢ - يتطلب الأمر توفير أجهزة متابعة للوقوف على نجاح عامل التغير، لأنه كلما قامت الدولة بالتخطيط لمثل هذه المشاريع على أسس علمية وتشكيل أجهزة متابعة جادة لتقويم مدى الإنجاز، كلما كان ذلك ضامناً لنجاح هذه المشاريع.
- ٣ - يجب ألا تكون عمليات التوطين لمقصد التوطين فقط، وإنما يجب أن يصاحبها برامج إنتاجية واسعة لاستغلال القوى المتوطنة في عمليات الإنتاج، لرفع مستوى الدخل القومي وتحقيق التنمية الاجتماعية، بمسارها المادي والمعنوي وبشكل متوازن.
- ٤ - يجب ألا يعزل مجتمع الهجر عن المجتمعات الأخرى في المدن، حيث يجب أن تسهل المواصلات وعمليات الاتصال الثقافي والتجاري بين هذه الوحدات والمدن الكبيرة.
- ٥ - يتطلب التوطين عدم الإخلال بالبناء الاجتماعي السائد لدى البدوي، ولذلك يجب ربط سكان المنطقة الشاسعة بنقط تجمع، توجد فيها الخدمات الرئيسية، وتكون مراكز التقاء لعناصر القبائل كالمجمعات القروية ومراكز التنمية الريفية.
- ٦ - مراعاة مقومات الحياة الأساسية عند اختيار أماكن الهجر، لكي لا يحصل الخطأ الذي ارتكب في إنشاء هجرة الغطط وعرعر لعدم توفر الماء فيهما، وأن ذلك يتطلب تكاليف مالية باهظة، وهو بالتالي أصبح معوقاً لنموهما الحضري ويجب بذل المزيد من الجهود لتزويد هذه المدن والقرى بعنصر الحياة الهام ألا وهو الماء، لكي تستمر الحياة فيها.
- ٧ - يجب ألا ينظر للتوطين على أنه مرحلة مرت وانتهت، بل هو عملية حيوية مستمرة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى، وذلك بإنشاء مدن صغيرة تتمتع بخدمات المدن الكبرى على حد سواء، وتستوعب بعض السكان لكي يخفف الضغط السكاني على المدن وذلك للحد من تزايد الأحياء العشوائية، التي ربما تشوه المظهر الحضاري للمجتمع، وفي الوقت نفسه

يجب الاستفادة من أساليب طريقة تنظيم المجتمع، أحد طرق الخدمة الاجتماعية، لتوجيه التنمية الريفية لهذه القرى بجهود المختصين في مهنة الخدمة الاجتماعية.

٨ - يجب أن يتواكب الاهتمام بعمليات التوطين والنشاط الرعوي على حد سواء، وذلك للمحافظة على الثروة الحيوانية والاستفادة من المراعى الطبيعية في تنمية هذه الثروة.

٩ - يجب إدراك أن النشاط الرعوي يعتبر رافداً من روافد النشاط الاقتصادي الحر، إذ يوجد حرقاً قد تساهم في تخفيف البطالة التي تئن المجتمعات المتحضرة من وطأتها، كما يساهم في رفع مستوى المعيشة من خلال توفير اللحوم كعنصر أساسى للتغذية.

الدراسة الثانية

التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي وأساليبها المهنية

لقد تجلّى دور الإسلام في التنمية الاجتماعية الشاملة من خلال تجربته التاريخية العريقة، حيث نقل فيها الإنسان من حياة البداوة والشتات والتمزق إلى حياة الحضارة والحركة والقيادة والوحدة، وصاغها في ظل عقيدته وشريعته وأصول حضارته صياغة واضحة، قادت أعظم تنمية اجتماعية وفكرية في نواحي الحياة كلها، حيث انتهى إلى بناء الحضارة الإسلامية التي أدت دورها العظيم في خدمة الإنسانية جمعاء (لويون، ٤٤٥-٥٠٢).

وقد حدد الإسلام الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ورسم القيم السلوكية والأخلاقية ودعا إلى تركيزها في النفوس، لكي تتحقق الأسس والمنطلقات الفاعلة للنهوض بالمجتمع المسلم، ودفعه إلى طريق التنمية الشاملة بمعناها العلمي الحديث، من حيث هي عملية تتفاعل فيها عوامل كثيرة، طبيعية وفنية، وسكانية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ثقافية وأخلاقية ونفسية، عوامل موضوعية وذاتية، عوامل خارجية وداخلية، عوامل مادية ومعنوية، تشكل كلها حصيلة تتفاعل بين المجتمع والطبيعة، بين مختلف عناصر الحياة الاجتماعية (الأمة، ١٩٨٢م: ٤٦-٤٨).

وتأتى توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في إطار التكامل الاجتماعي لعملية التنمية الاجتماعية مؤكدة على توجيهات الإسلام في إطار التنمية الاجتماعية، حيث أكدت على مسؤولية الأنظمة القائمة (الدولة) في معالجة الآثار السلبية لسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يلزم الدولة تعزيز وحدة المجتمع، واتخاذ ما يلزم من تدابير اجتماعية لتسيق أداء الأدوار اللازمة في إطار التنمية الاجتماعية (مجلة آفاق، ١٩٩٥م: ٦-١٥).

ولما دخلت المملكة العربية السعودية مجال التصنيع أصبح من الضروري أن تسعى للتطور الاجتماعي، ذلك لأن التصنيع إنما يتدرج بالحياة الاجتماعية من الطور البدائي والريفي للحياة إلى الطور المتحضر، حيث يصاحب ذلك نمو سريع للمدن، وتظهر المدن الصناعية الحديثة، أمام التطور الحضاري السريع حيث يصبح من الضرورة بمكان إعداد المواطن القادر على صيانة هذا التغير المادي، ليكون هناك توازن بين جانبي التنمية المادي والمعنوي، لأنه لتقدم أحد هذين الجانبين مخاطر صعبة، خصوصاً إذا كان المسار المادي أسرع من المسار المعنوي، حيث يظهر ما يسمى

بالهوية الثقافية (المنهل، ١٩٦٦م: ٩٤٨).

إن التنمية الاقتصادية لا تحقق أهدافها كاملة إلا إذا سايرتها تنمية في مجال الخدمات الاجتماعية تلبى حاجات البلاد من العناصر المدرية القادرة والمعلمة، التي تستوعب التقدم وتعمقه ضمن الاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لجميع أفراد المجتمع. ذلك لأن التغير السريع في البيئة الاقتصادية قد يواكبه مشكلات اجتماعية إذا لم يحسن توجيهه. ولذا فقد أوضحت مسائل التكيف الاجتماعي مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية المتلاحقة من أهم ما يثير ويقلق علماء النفس والاجتماع والمتخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية على حد سواء (العربية، ١٩٩١م: ٢٠-٢٢).

وقد يعزى انخفاض التوتر النفسي والاجتماعي لدى المجتمع السعودي، وانخفاض معدلات الانحراف والجريمة إلى الإسلام الذي ينتمي إليه هذا المجتمع، فالإسلام دين نظام رباني، يدعو للتقدم والرقى المادي المتوازن مع البناء القيمي.

وتقوم مراكز التنمية في المملكة العربية السعودية بتحقيق غاية التنمية الاجتماعية، لأنها تقوم على أساس إشناع المواطنين بحاجة مجتمعهم المحلي إلى الإصلاح، وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم، وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة، ومشاركتهم مادياً وأدبياً في النصيب الأكبر من تنفيذ هذه البرامج. من هنا تسعى مراكز التنمية إلى تحقيق أهدافها من خلال المبدأين التاليين. (وزارة الإعلام، ٨):

الأول: تسيق الجهود الحكومية في القطاعات المختلفة التعليمية والصحية والاجتماعية والترويحية، لكي تتضافر هذه الجهود وتتكامل لتحقيق الغاية المشتركة في النهوض الشامل بالمجتمع.

الثاني: اشترك الأهالي وتحملهم مسؤولية أساسية في عمليات ومشروعات النهوض بمجتمعهم، سواء عن طريق اللجان التي يشتركون فيها أم عن طريق مساهمتهم الفعالة بالجهد والمال في كل عمل تحمسهم المراكز للقيام به.

ويعتبر مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية مثلاً حياً للأنماذج التطبيقية المحلية في مجال التنمية الاجتماعية، حيث يقوم بإجراء البحوث والدراسات الميدانية، وتقديم الاستشارات الفنية، والتدريب لخدمة مؤسسات التنمية الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية بشكل عام. (الأمن، ١٤١٧هـ: ٢٩-٢٢)، بالإضافة إلى إعداد برامج الرعاية المتنوعة التي تشمل الطفولة والأسر، والتركيز

على الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين الذين قصرت أسرهم في القيام بالدور نحوهم لظروف ذاتية أو خارجية (عبدالوهاب، ١٤٠٢هـ: ٤٧٠).

وبهذه الشمولية للتنمية الاجتماعية للإنسان السعودي تتحقق الغاية النهائية لمتطلبات الرعاية الاجتماعية بأبعادها المادية والمعنوية، وذلك من خلال الأساليب المهنية المتسقة مع عمليات التنمية الاجتماعية، والتي تضطلع بها الخدمة الاجتماعية بواسطة مناهجها المعقنة وعملياتها التطبيقية ومبادئها الإنسانية.

وقد قام المؤلف بدراسة علمية محكمة نشرت في مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية (مج ١٢، العدد الثاني، ١٤٢١هـ) توصل فيها إلى تحديد أبعاد التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي من خلال الأساليب المهنية للخدمة الاجتماعية كما يتبين من العرض الآتي:

أولاً: البرامج الموجهة الشاملة في ظل التنمية الاجتماعية والفكرية العامة:

١ - تبنت الرئاسة العامة لرعاية الشباب سياسة واضحة لتوصيل جميع الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية إلى جميع فئات المجتمع ولجميع مراحل العمر المختلفة، تركيزاً على مرحلتَي الطفولة (١٢-١٥) سنة، ومرحلة الشباب (١٥-٢٥) سنة، وتتضمن سياسة الرئاسة العامة لرعاية الشباب في إطار التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي الاهتمام بالتجمعات السكانية وشمولية الخدمات الرياضية، وتنمية قدرات الممارسين الرياضيين، والعمل الجماعي المشترك، ومراعاة الطرب الرياضي واللياقة البدنية (النافع، ١٤١١هـ: ١٨).

وتواكب التنمية الرياضية مراحل خطط التنمية التي بدأت مع أول خطة لتنمية المستوى الوطني عام ١٣٩٠هـ، ذلك لأن الحركة الرياضية جزءاً لا يتجزأ من الخطة الشاملة التي استهدفت التنمية الاجتماعية والفكرية الشاملة للإنسان السعودي في شتى مجالات الحياة. إذ التنمية تمثل الوعاء الذي تتفاعل فيه الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث تتحرك نحو النمو المستهدف، وفي ضوء ذلك فإن التنمية الرياضية في جوهرها إنما هي جهد متكامل ومستمر يتطلع إلى تحقيق إرادة التطور بكفاءة واقتدار (ساعاتي، ١٩٨٦م: ١٢٨-١٣٠).

ومن منطلق تطلع الرئاسة العامة لرعاية الشباب نحو تنشئة الشباب السعودي تنشئة إسلامية، فإن هذا المفهوم يرتقى إلى آفاقه الشاملة، متجاوزاً بناء جانب على حساب آخر، حيث تبدو أهمية التوازن الفكري والنفسي في عملية رعاية الشباب، ولذلك برز الاهتمام بالجوانب السلوكية والإبداعية والترويحية، في مجالات واسعة تطرفها الرئاسة في إطار تربوي إسلامي وعصري، وفي ظل توجيه المبادئ والقيم الإسلامية والتقاليد الموروثة توزن البرامج الترويحية بما يتواءم مع هذه التوجهات، وتؤصلها في نفوس الشباب. (السويد، ١٤١٥هـ: ٢٥)

والمستفيدون من برامج رعاية الشباب هم من أعمار متفاوتة، وإن كانت في مجملها موجهة لعنصر الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٥ أو ٢٠ سنة، إلا أن للفئات العمرية الأكبر والأصغر نصيباً وافراً من الرعاية، حيث تتم رعاية برامج الطفولة، إذ هيأت لهم الرئاسة أماكن تلبي اهتماماتهم، بالإضافة إلى تشجيع الأندية والهيئات الأهلية على المساهمة في تنفيذ البرامج الترفيهية والترويحية للأطفال، وبنفس المستوى يأتي اهتمام الرئاسة برياضة المعوقين كأحد الفئات التي تحتاج إلى التنمية الاجتماعية. وفي إطار التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي كنظم الرئاسة للبرامج الوقائية اللازمة لتوعية الشباب من مخاطر المخدرات (السويد، ١٤١٥هـ: ٢٦-٣٦).

إلى جانب البرامج الإنمائية لرعاية الشباب، والتي تتمثل في النشاط الثقافي، حيث الاهتمام بالنشاط الأدبي والمكتبات، والفنون التشكيلية، والهوايات العلمية، والفنون المسرحية، والأسابيع الثقافية والفنون الشعبية (الباني، ١٤١٢هـ: ٤٩-٥١).

ومن المؤسسات التي تساعد على نجاح النشاط الثقافي: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، والأندية الأدبية، وتعتبر حلقة وصل بين النابغين في هذا المجال والرئاسة العامة لرعاية الشباب.

بالإضافة إلى النشاط الاجتماعي والذي يسعى لتنمية المواهب وصقلها في المجالات الترويحية المختلفة وإكساب الشباب سلوكيات العمل الجماعي عن طريق عدد من الفعاليات المتميزة. (الباني، ١٤١٢هـ: ٧٢-٧٧)

أما الخدمات المساعدة في ضوء النشاط الاجتماعي، فتشمل: برامج التدريب وإعداد القادة والبحوث

والدراسات والإعلام والنشر (الباني، ١٤١٢هـ: ٩٧ - ١٠١)، وبيوت الشباب (وزارة الإعلام، ١٤١١هـ: ٣٤)، ومعهد إعداد القادة (وزارة الإعلام، ١٤١١هـ: ٣٦).

وعلى المستوى العالمي حققت البلاد السعودية بفضل الله وتوفيقه قفزات تنموية وأزنت بين الجانبين الروحي والمادي لأبنائها، وقد استفادت المملكة من عائدات أبنائها الرياضية على المستوى العالمي، حيث يصاحب هذه الرحلات توعية إعلامية عالمية، بالنهضة التنموية ومخزون العلم والثقافة لدى أبناء هذا البلد الإسلامي العريق. (السويد، ١٤١٥هـ: ٨٤-٨٥)

هكذا اتضح من خلال العرض السابق الموجز مدى مساهمة البرامج الموجهة، التي تعنى بفئات الشباب في إطار التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي، وهي في مضمونها تعتبر أساليب إنمائية لإمكانيات الشباب، ووقائية من كثير من المشاكل الاجتماعية كالفراغ والانحرافات السلوكية.

٢ - مراكز التنمية والأساليب الوقائية والإنمائية للخدمة الاجتماعية:

تقوم هذه المراكز على أسس ومبادئ عملية لتخليط برامج التنمية والخدمة الاجتماعية بأسلوب تكاملي بعيداً عن العشوائية والعفوية، ومعتمداً على التنسيق بين عمليات التنمية الاجتماعية التي تقدم من قبل الوزارات المختلفة (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٧٧-٧٨).

وقد بدأ اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بالتنمية المحلية منذ عام ١٣٨٠هـ، حيث تعاون العديد من الوزارات لإنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية، وأخذت هذه المراكز هي التطور والازدياد تدريجياً، ساعية لتحقيق أهدافها التنموية البشرية والمادية والثقافية، والعمل على تحقيق التعاون بين المواطنين لإشباع احتياجاتهم ووضع الحلول العملية لمشاكلهم. (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤١٦هـ: ٦٥)

وقد شملت البرامج التنموية المنفذة فعلياً تحت رعاية مراكز التنمية الاجتماعية الاهتمامات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٨٢-٨٦).

١ - في مجال رعاية الطفولة والأمومة: تعين إنشاء عدد مناسب من رياض الأطفال. وبرامج متكاملة للأمومة، تعليمية وتثقيفية وتوعية للمرأة السعودية، من خلال دورات تدريبية متخصصة.

- ٢ - في ميدان تدعيم الصناعة البيئية، فقد تحققت الأهداف التالية:
 - إقامة مشاغل تدريبية إنتاجية أهلية للمحافظة على التراث والحرف اليدوية.
 - إقامة مشاغل نسائية لمساعدة ذوات الخبرة المهنية وتحسين دخولهن.
 - ٣ - في المجال الاجتماعي، فقد تمت الإنجازات التالية:
 - تبادل الزيارات بين أعضاء اللجان.
 - كريم الأسر المنتجة والمتفاعلة مع اللجان الأهلية.
 - التوعية والإرشاد الاجتماعي والصحي من خلال النشرات والملصقات.
 - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على المشاكل الاجتماعية ومحاولة التصدي لها.
 - ٤ - على مستوى رعاية الشباب، فقد اهتمت مراكز التنمية الاجتماعية بالأندية الريفية بمجال رعاية الشباب ، وذلك بإقامة المعسكرات الصيفية للشباب وبرامج شغل أوقات الفراغ، وتنشئة الشباب تنشئة صالحة ليكونوا مواطنين صالحين، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للنشاطات الثقافية برئاسة العامة لرعاية الشباب.
 - ٥ - البرامج الثقافية: وتتضمن عقد الندوات والمحاضرات ومسابقة حفظ وتجويد القرآن الكريم، والمساهمة في حملات محو الأمية.
 - ٦ - البرامج الصحية: وتهتم بالجانب الوقائي والعلاجي للمواطن، حتى يتمتع بصحة جيدة تساعده على المساهمة في عمليات التنمية.
 - ٧ - البرامج الزراعية: وتقتضي التعاون مع وزارة الزراعة لتوعية المزارعين بطرق تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، وطرق مكافحة الآفات وذلك من خلال تنسيق وتنظيم مراكز التنمية الاجتماعية المنتشرة بالمملكة العربية السعودية.
- ولا شك في أن الوسيلة العملية لتنمية المجتمع المحلي هي المراكز أو اللجان الأهلية، التي تنظم في محيطها الجهود الإصلاحية المختلفة سواء كانت للأفراد أو الجماعات، وتتعاون مع الجهود الحكومية وذلك لمقابلة احتياجات الناس بمختلف فئاتهم، وعلاج مشكلاتهم، والاستفادة بما لديهم

من إمكانيات. وفي المناطق التي لا تصل إليها خدمات المراكز الحكومية القائمة تم تشكيل لجان محلية للتنمية الاجتماعية، تعمل على تحقيق الأهداف التي تقوم بها المراكز، وقد بلغ عدد اللجان الأهلية الاجتماعية في عام ١٤١٧هـ سبعة وخمسين لجنة منتشرة في مختلف مناطق المملكة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٨ هـ: ١٩٩)، وتمتاز بسهولة التكوين وبساطة التكاليف والبرامج المتجددة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٧٩).

أما على مستوى رعاية الفئات الخاصة في إطار الخدمة الاجتماعية، فقد قامت دور التربية الاجتماعية للبنين برعاية الأبناء الذين تتراوح أعمارهم من ٦-١٢ سنة وهم الأيتام الذين ليس لهم أقرباء يقومون برعايتهم أو مجهولي الأبوين - اللقطاء - أو الأطفال ذوى الأسر المتصدعة، وذلك لإشباع الاحتياجات التالية: الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والثقافية، والدينية، والترويحية. (دور التربية للبنين، ١٤١٧ هـ: ٧-٩)

وبنفس المستوى تقوم دور التربية الاجتماعية للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن من ٦-١٨ سنة (دور التربية للبنات، ١٤١٧هـ: ٦-٩).

والجدير بالذكر فإن الجمعيات الخيرية تقوم بدور فعال لتدعيم برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية السابقة، بالإضافة إلى رعاية المعاقين، والمساهمة في تقديم الحاجات الأساسية من حيث الخدمات البلدية والصحية وتقديم الإعانات اللازمة (الجمعيات الخيرية، ١٤١٧هـ: ٦-١١).

ومن خلال استعراض الإحصاءات الصادرة لبيان إجمالي المساهمات الأهلية والحكومية للمستفيدين من برامج مراكز ولجان التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، اتضح أن المستفيدين من برامج رعاية الأمومة بلغ ١٥,٩٥١ من خلال ٨٥ مشروعاً. وأن عدد المستفيدين من برامج رعاية الطفولة قد بلغ ١٥,٥١٩ حالة من إجمالي مشاريع بلغ عددها ١٠١ مشروعاً. أما في إطار رعاية الشباب فقد نفذ ١٠٢ مشروعاً، استفاد منها ٢٦,٢٢١ شاباً. أما المشاريع التي تتعلق بالبرامج الثقافية الاجتماعية ونشر الوعي الصحي والزراعي، فقد بلغت تسعين مشروعاً فاعلاً. (التقرير الإحصائي، ١٤١٨هـ: ٢٠٧).

هكذا اتضح الدور التموي لمراكز التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بمستوى جيد

حقوق التنمية الاجتماعية الفاعلة للمواطن السعودي وفق الأسلوب الإنمائي للخدمة الاجتماعية .

٢ - الجهود المساندة للعمل الاجتماعي في إطار التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي ويتبنى هذه الجهود كل من المؤسسات الخيرية التالية بشكل تكاملي منقطع النظير:

مؤسسة الملك فيصل الخيرية:

جاءت المناداة بإنشاء مؤسسة الملك فيصل الخيرية تخليداً لكفاحه الطويل لرعاية شؤون المسلمين وحماية حمى الإسلام الحنيف، تدار هذه المؤسسة من خلال جمعية عامة، ومجلس أمناء، وإدارة تنفيذية مباشرة للمهام الإدارية المطلوبة، للوفاء بأدوار المؤسسة لتحقيق أهدافها السامية على مستوى العالم الإسلامي (مؤسسة فيصل، ١-٢).

وتتلخص أهداف المؤسسة في تبنى البرامج والمشاريع الخيرية والإنفاق عليها، وتتضمن المشاريع المجالات التالية: النشاط العلمي، وأوجه البر المختلفة مثل المساجد والمدارس والمعاهد والمراكز الإسلامية، ومراكز البحث العلمي، بالإضافة إلى تقديم المعونات والمنح للباحثين والدارسين في شتى العلوم والدراسات، وذلك لتتاح فرصة الاستزادة العلمية للمسلمين، ومحاولة المساهمة في بناء النهضة العلمية العالمية، كما تقوم المؤسسة بإنشاء المستشفيات ودور الرعاية للتأهيل، لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان داخل المملكة وخارجها (المعهد العربي، ١٩٩٢م: ٤٨٤).

وقد بلغ من نشاط هذه المؤسسة أنها اهتمت بالمراكز الإسلامية، التي تقوم بالأعمال والخدمات التي من شأنها أن تعين المسلمين جماعات وأفراداً على معرفة تعاليم الشريعة الإسلامية، والتفقه في أحكامها، ومن ثم المساهمة في نشر الفكر والتراث الإسلامي، وإنعاش الحضارة الإسلامية الأصيلة بما يحقق تنمية الإنسان المسلم في جميع أصقاع المعمورة (الشهري، ١٩٨٩م: ٤٨).

وفي ميدان الخدمات الاجتماعية، ساهمت مؤسسة الملك فيصل الخيرية في إخراج سكان قرية الحبلبة الذين كانوا في عزلة عن الآخرين منذ أكثر من مائتي عام، وتمت إعادة توطينهم في قرية بديلة نموذجية، تهيئ لهم الاستقرار وتوفر لهم الخدمات الأساسية، ومنحت كل أسرة منزلاً ومزرعة، ثم تم

توفير الخدمات العامة لسكان هذه القرية: الماء والكهرباء والمدارس والمستوصفات الصحية وجمعية تعاونية، وبالمستوى نفسه تم إعادة توطين قرية حريضة بتهامة. (مؤسسة الملك فيصل، ٤٠ - ٤١).

ويعد حقل الإنفاق بالمؤسسة دعامة أساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية النبيلة، ويتميز هذا الحقل في فلسفته وتطبيقاته عن المفهوم الإغاثي العاجل، الذي غالباً ما يعنيه الإنفاق الخيري لدى قطاعات كبيرة على مستوى الدول الإسلامية، وحقل الإنفاق هذا وثيق الصلة بفكرة الوقف الإسلامي التي تتضمن الاستمرارية والبعد عن الخدمة الآنية، وتمتد فكرة الإنفاق حتى تشمل مظلة الرعاية والخدمات الاجتماعية، مع الالتزام بالحيادية والموضوعية، وأن المصلحة العليا للإسلام والمسلمين هي المعيار الوحيد لتنفيذ المشروعات في الداخل والخارج على حد سواء (مجلة الفيصل، ١٠٩٥م: ٩-١٠).

وهد استفاد من المنح الدراسية التي تقدمها المؤسسة نخبة من الشباب السعودي في مختلف التخصصات (مجلة الفيصل، ١٩٩٥م: ١١-١٢). ويساند المؤسسة في أعمالها الإنسانية مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ويسعى إلى الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في شتى الميادين وما تميزت به عن سائر الحضارات الأخرى. (مجلة المنهل، ١٩٨٦م: ٦٣).

وفي إطار الخدمات العامة لطالب العلم يقدم المركز عدداً من التسهيلات البحثية والترجمة، والنشر والتوزيع، وتوفير المصادر السمعية والبصرية، والكتب، وعقد الندوات، وحلقات البحث (المعهد العربي، ١٩٩٣م: ٤٩).

ومن الروافد الأخرى للخدمات العلمية والاجتماعية لطالب العلم بصفة عامة، مشروع جائزة الملك فيصل العالمية التي ترعاها المؤسسة، وتأتي لتسد فراغاً كبيراً في مجال تشجيع ورعاية العلوم الإسلامية بوجه خاص والعلوم الإنسانية بوجه عام، وتؤدي بذلك جهداً مباركاً في حقل التنمية العلمية للإنسان المسلم في مختلف الحقول، وأول من يستفيد من هذه الفرص هو الإنسان السعودي (الشهري، ١٩٨٩م: ٤٩).

مؤسسة الملك خالد الخيرية:

كانت هناك أعمال خيرية سبقت إنشاء مؤسسة الملك خالد الخيرية، فكانت هذه الأعمال الجليلة تمهيداً لتجلي هذه المؤسسة الخيرية، حيث قام الملك خالد وأبناؤه البررة بالأعمال الإنسانية المتعددة الأغراض المتمثلة فيما يلي:

- ١ - تمويل بناء أربطة خيرية في مكة المكرمة، منها رباط شمس.
- ٢ - بناء جامع الملك خالد رحمه الله بأم الحمام بمدينة الرياض مستمرة في تشغيله وتطويره.
- ٣ - إعادة بناء جامع الملك عبدالعزيز بأم الحمام.
- ٤ - إكمال بعض المشاريع الخيرية التي كان قد بدأها جلالة الملك خالد مثل مشروع معهد الملك خالد الإسلامي في جمهورية مالي بأفريقيا، ومسجد ومدرسة الملك خالد في دار السلام في نيومكسيكو - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٥ - تمويل إصدار بعض الكتب مثل كتاب «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» للحافظ أبي الفرج الجوزي من تحقيق الشيخ عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
- ٦ - المشاركة في تمويل إصدار «الكتاب المرجعي في طب الأطفال السريري».
- ٧ - بناء بيوت وحفر آبار في مناطق مختلفة من المملكة.

وقد تنازل أبناؤه البررة وفقهم الله تعالى عن أبراج الخالدية السكنية والتجارية الواقعة في شارع الخزان للمؤسسة ليتم تشغيلها وتحويل دخلها للمشاريع الخيرية.

وبناءً على هذه الجهود الخيرية، فقد رغب مجلس الأمناء في إنشاء مؤسسة خيرية باسم الراحل العظيم لاستمرار الأعمال الخيرية وتوثيقها.

وتسعى مؤسسة الملك خالد الخيرية لإنجاز المهام الآتية في إطار الجهود المساندة للعمل الاجتماعي الذي يحقق التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي، وذلك برفع مستواه الاجتماعي والتعليمي والثقافي والمهني:

- ١ - إنشاء المراكز المهنية والتقنية والتعليمية والاجتماعية.
- ٢ - إقامة المشاريع التي ترفع من المستوى المعيشي للأفراد.
- ٣ - تقديم المنح المالية للأفراد والمؤسسات لإعداد البحوث الحيوية.
- ٤ - تأمين الكتب والنشر والتوزيع المجاني لمصادر المعرفة المختلفة.
- ٥ - الاتصال بالمنظمات والهيئات الأكاديمية والدولية التي تعنى بالخدمات.
- ٦ - إقامة الندوات والمؤتمرات المتصلة بالخدمات الإنسانية والتفاعل معها بواسطة ممثلين لها في الحضور والتفاعل العلمي.

وتتجلى رسالة مؤسسة الملك خالد الخيرية في أنها تمثل مفهوماً ونموذجاً جديداً في مجال العمل الخيري المحلي يسعى إلى دعم الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تتفق وأهداف المؤسسة، ويرتقي بالعمل الخيري ويحقق قيمة مضافة له، بالشراكة مع الجهات الرسمية والمؤسسات والجمعيات الخيرية وغير الربحية، التي تهدف إلى تنمية المهارات والقدرات الذاتية لذوي الحاجة، وتعمل على تحسين مستوى الحياة للفئات المستهدفة في المجتمع السعودي.

وللمؤسسة توجه استراتيجي من خلاله تستطيع بإذن الله أن تحقق الأهداف التي تأسست من أجلها، حيث بدأت بجمع البيانات الخاصة بالجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية بهدف تكوين قاعدة بيانات ضرورية للمؤسسة. كما قامت بإعداد معايير دعم الجمعيات الخيرية الخاصة بها، والنماذج الخاصة بذلك، وتحديد أولويات الدعم التي بناء عليها ستمارس المؤسسة نشاطها الخيري.

وقد راعت المؤسسة عدداً من الجوانب الهامة في توجيهها الإستراتيجي إذ ترى ضرورة أن يكون النشاط الخيري الذي ستمارسه المؤسسة متميز، حيث أن مؤسسة الملك خالد الخيرية واحدة من مؤسسات قليلة جداً في المملكة تم إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي، وأن لا يتم إقحام مؤسسة الملك خالد الخيرية في مشروعات اجتماعية، أو خيرية قد تنهك ميزانيتها، من حيث التكاليف الإنشائية، وكذلك التكاليف التشغيلية ويجعلها غير قادرة عن التراجع عن هذه المشروعات بدون الإساءة إلى سمعة المؤسسة، أو

الفئات التي تخدمها، والعمل على تحقيق أكبر قدر من الفائدة من خدمات المؤسسة، وكذلك الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المحتاجة. كما يجب أن يكون للمؤسسة دور مؤثر في العمل الاجتماعي والعمل الخيري في المملكة العربية السعودية، حيث يجب أن تكون الخدمات التي تقدمها المؤسسة، أو تلك التي تدعمها لها صفة الديمومة بقدر المستطاع (الإنترنت <http://www.kkf.org.sa/about.htm>).

مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية:

مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتقدم خدماتها إلى جميع فئات المجتمع السعودي من خلال مشاريعها المتعددة، التي تساهم بصفة مباشرة في التنمية الاجتماعية ببعديها المادي والمعنوي (مؤسسة سلطان، ١٩٩٧م: ٧).

ومن مشاريع هذه المؤسسة مدينة سلطان للخدمات الإنسانية: وتقدم الخدمات المختلفة للمرضى والمسنين والأطفال المعاقين بشكل متميز، وذلك من خلال مركز التأهيل الطبي، ومركز النقاهاة، ومركز تنمية الطفل (مؤسسة سلطان، ١٩٩٧م: ٢٠-٢١).

وبهذه المؤسسة يوجد مركز سلطان للعلوم والتقنية، ويضاهي المراكز العلمية والتقنية المتطورة في بعض دول العالم، ويسعى لنشر التقنية الحديثة لتوسيع مدارك الناشئة للاهتمام بمجالات التقنية المختلفة. وتوسيع الأفق العلمي والثقافي للزوار، إلى جانب تنمية حب الاستطلاع ومهارة الاستكشاف في المجالات العلمية المختلفة (مؤسسة سلطان، ١٩٩٧م: ٢٥-٢٦).

كذلك يوجد بها برنامج الاتصالات الطبية والتعليمية، ويساهم بنشر التعليم الصحي والرعاية الصحية من خلال وسائل متقدمة تقنياً (مؤسسة سلطان، ١٩٩٧م: ٢٤).

كما يوجد برنامج التربية الخاصة، ويعنى بإعداد متخصصين في مجال تربية المعاقين، وذلك بإعطاء منحاً للطلاب المتفوقين للدراسات العليا أو البرامج التدريبية للتأهيل في هذا المجال (مؤسسة سلطان، ١٩٩٧م: ٢٩-٤٠).

مركز الأمير سلمان الاجتماعي؛

يعتبر إضافة متميزة في مسيرة الخدمات الاجتماعية والترفيهية للإنسان في مدينة الرياض، ويتمتع بإمكانيات كبيرة من التجهيزات الفنية، يقدم هذا المركز العديد من البرامج الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية لمنسوبيه من الجنسين، والتي تسعى إلى تحقيق مفهوم الترابط الاجتماعي والتقارب الإنساني في مناخ اجتماعي صحي يسعى لتحقيق تطلعات المجتمع في مسيرته التنموية من خلال فعاليات وأنشطة متنوعة.

وإلى جانب الأنشطة الاجتماعية والفكرية السابقة فإنه يقدم العديد من الخدمات الوقائية والعلاجية، والمتمثلة في متابعة الحالة الصحية للأعضاء، وتنظيم دورات في الإسعافات الأولية، والإصدارات الصحفية الشهرية الصحية والاجتماعية (مركز سلمان الاجتماعي، مجمل النشرة).

الجمعيات الخيرية؛

تقوم الجمعيات الخيرة بأعمال البر، وفقاً لتوجيهات واهتمام حكومة المملكة العربية السعودية، حيث ورد بالنظام الأساسي للحكم، المادة (٢٧) ما نصه: «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع الأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية»، وقد نالت الجمعيات الخيرية حظها الوافر من الدعم المعنوي والمادي من الدولة والمواطنين على حد سواء، وقد شمل نشاط هذه الجمعيات في مجال الرعاية الاجتماعية الفئات التالية: الأطفال، المعاقين، الأيتام، تأهيل وتدريب المحتاجين بما يحقق في غايته النهائية الأسلوب الإنمائي للخدمة الاجتماعية، حيث يمثل حجم التنمية الاجتماعية بمسارها المادي والمعنوي، إذ تقوم الجمعيات الخيرية بالإشراف في مجال رعاية الأطفال على أكثر من (١١١) روضة أطفال، وأكثر من (١٢) دار حضانة للأطفال ذوي الظروف الخاصة، وأكثر من (١٥) مركزاً للرعاية النهارية، وأكثر من (٧) نواد للأطفال (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤١٣-١٤١٤هـ: ١٦).

وفي مجال رعاية العجزة والمعوقين وكبار السن، تم إنشاء أكثر من (٣) مراكز إيوائية لرعاية المعاقين، وإنشاء أكثر من (٣) مراكز إيوائية لرعاية كبار السن، وإنشاء أكثر من (٨) مراكز للتعليم

الخاص بالمعاقين، وإنشاء مركزين لخدمة المعاقين، وافتتاح مشغلين للمعاقات، وقد استفاد منهما ٨٢ حالة.

كما تنوعت الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الخيرية لخدمة المعاقين وكبار السن، بالإضافة إلى خدمة سائر المواطنين بأسعار معتدلة، إذ بلغ عدد الوحدات في هذا المجال: ٢٤ مستوصفاً وعيادة طبية، ٥ مراكز للعلاج الطبيعي، وصيدليتان، وتم إنجاز دورتين إسعاف أولى، وعملية واحدة للقلب المفتوح، وإنشاء وحدتين للسكن الصحي.

أما في مجال الإسكان الخيري فقد تمكنت الجمعيات الخيرية من إسكان (٢٩٥٧) أسرة محتاجة في ٢٠ عمارة، وتم شراء ٨ مساكن وتمليكها لبعض الأسر (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٣-١٤١٤هـ: ٢٠-٢٦).

وفي مجال التعليم والتدريب والتأهيل تم تنفيذ العديد من البرامج منها: إعداد المربيات من خلال دبلوم متخصص لمدة سنتين دراسيتين، بالإضافة إلى تدريب عملي لمدة سنة واحدة، تعليم التفصيل والخياطة للسيدات، (٤١) مركزاً للخياطة، تعليم النسخ باللغتين العربية والإنجليزية في (٢٨) وحدة تعليم، التعليم على برمجة الحاسب الآلي في (٢٢) وحدة تدريب، تعليم اللغة الإنجليزية لمدة ست سنوات في (٢٠) وحدة تدريب، وأخيراً القيام بدروس التقوية للمعيقين من خلال عشرين جمعية، ومكافحة الأمية بين المواطنين (وزارة والشؤون الاجتماعية، ١٤١٣-١٤١٤هـ: ٢٨-٢٩).

بالإضافة إلى الإشراف على عدد كبير من حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وإقامة المحاضرات والندوات الدينية ومعارض الكتب، وكذلك مشروع كفالة يتيم من خلال (٢٥) جمعية، كما بلغ عدد دور الضيافة التي تشرف عليها الجمعيات الخيرية (١٩) داراً. إلى جانب تنظيم حملات الحج الخيرية وأداء العمرة للمحتاجين، وتكريم المتفوقين دراسياً (وزارة والشؤون الاجتماعية، ١٤١٣-١٤١٤هـ: ٢٤، ٤٠، ٤٢-٤٣).

يتضح أن ما تبذله الجمعيات الخيرية في مجال التعليم والتدريب والتأهيل، يحقق غاية التنمية الفكرية للإنسان السعودي على كل المستويات،

- المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية وتأهيل المعوقين:

إن اهتمام المملكة برعاية هذه المشاريع الإنسانية يعتبر أحد مقومات النهضة الشاملة في ميدان الرعاية الاجتماعية، ومن ثم توفير فرص العمل المناسب لهذه الفئات، وإدماجهم في المجتمع، بعد الإعداد المناسب لهم والتهيئة الاجتماعية النامة، من خلال دور الرعاية الاجتماعية، ومراكز التأهيل المهني للمعاقين، تحت رعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وساهمت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بإنشاء المدارس التعليمية لهذه الفئات، كما قامت بإنشاء مركز التأهيل الطبي بالرياض بالاشتراك مع جامعة الملك سعود، وإنشاء المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية (مجلة الأطراف، ١٤١١هـ: ١)، وقد بدأ هذا المركز نشاطه عام ١٤١٠هـ، وتمول نشاطاته من قبل وزارة الصحة وتبرعات المحسنين من المواطنين (الطريقي، ١٤١٦هـ: ١)، وقد قدم هذا المركز العديد من الدراسات المتخصصة في مجال التأهيل الطبي كـرعاية مساندة (مجلة الأطراف، ١٤١١هـ: ٦).

ومن خلال استعراض برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة والمتمثلة في البرامج الترويجية التي تعنى بفئات الشباب، وأدوار مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإسهامات الرعاية المساندة، أصبحت الرؤية واضحة حول المساهمة الفعالة لبرامج الرعاية بصفة عامة، والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة وفق أساليبها النوقائية والإنمائية، هي توجيه عمليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية والنفسية الموجهة من منطلق مهني؛

تقوم برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية المهنية بجهود إيجابية في إطار التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي، وفق أساليب الخدمة الاجتماعية حيث تتمثل في:

برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة

١ - الرعاية الاجتماعية البديلة،

يخص الأطفال الأيتام منذ الولادة بالرعاية اللازمة، لتشتتهم الاجتماعية السليمة ولتعويضهم عما فقدوه من الحنان الطبيعي، سواء كانوا متوفي أحد الوالدين أو كليهما، أو أبناء المسجونين أو المرضى عاجزين عن العمل، أو الذين فقدوا عوامل التنشئة أو الرعاية الاجتماعية السليمة داخل

أسرهم، وذلك من خلال: دور الحضانة الاجتماعية ودور التربية الاجتماعية والنفسية للمقيمين في الداخل، أما النشاط خارج هذه الدور فيتمثل في الزيارات والرحلات الأسبوعية واستقبال أقارب المسنين وأصدقائهم. (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٢٢-٢٨)

وإلى جانب الرعاية المؤسسية السابقة، فإنه يوجد بهذا المجتمع المسلم كثير من الأسر التي ترحب باحتضان الأطفال بمقابل أو بغير مقابل. وهذا النموذج من الرعاية البديلة أفضل من الرعاية المؤسسية، وقد ارتفع حجم الإعانات الحكومية لهذه الأسر من ١٦,٩ مليون في عام ١٤٠٩-١٤١٠هـ إلى ٢٠,٢ مليون في عام ١٤١٢-١٤١٤هـ وهي في اضطراد مستمر في السنوات الأخيرة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٢٩).

٢ - الرعاية الاجتماعية التكوينية:

تتمثل هذه الرعاية في البرامج الاجتماعية والنفسية والصحية والثقافية، وبرامج التدريب الفني والمهني، والأنشطة الرياضية الهادفة، مع التركيز على البرامج الدينية المكثفة، وذلك للتوعية بأصول الدين الإسلامي والتعود على السلوك السوي، وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ويتأكد تحقيق هذه الغاية من خلال أنشطة كل من دور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التالية، ضمن برامجها الفعلية على اختلاف اهتماماتها: دور التوجيه الاجتماعية، ودور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات.

وتتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية توفير البرامج التعليمية المنهجية بمراحلها الثلاث للمستفيدين من الدور السابقة للجنسين.

ويلاحظ مؤخراً تناقص عدد المستفيدين من دور التوجيه الاجتماعي، وهذا مؤشر إيجابي، حيث يفيد بتناقص عدد المعرضين للانحراف في هذا المجتمع، ولعل ذلك يعود لوعي الأسر بدورها نحو الأبناء والاهتمام بهم، في حين أن عدد الأحداث المودعين بدور الملاحظة قد ارتفع، وربما يعود ذلك لزيادة عدد السكان والتطور في أساليب المعالجة الأمنية والاجتماعية، مع عدم استبعاد زيادة الانحراف بسبب المؤثرات الخارجية الإعلامية والفكرية، أما عدد المستفيدات من مؤسسات رعاية الفتيات فيبدو أنه ضئيلاً، حيث لم يزد على ٨٪ من طاقة استيعاب ما بين عامي ١٤٠٩-١٤١٤هـ (وزارة

العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٤٢-٤٤).

وكمطلب أساسي لتحقيق الرعاية الاجتماعية التقييمية بدأ الاهتمام برعاية الأسرة ودعم تماسكها وذلك من خلال:

- توعية الأسرة بدورها الفعال في تنشئة أبنائها وإعدادهم لتحمل أعباء التنمية الوطنية.
 - توجيه السيدات اجتماعياً للحفاظ على كيان الأسرة وتلافي ما قد يسبب تفككها.
 - توعية الأم بدورها الريادي في الأسرة وأن رسالتها دينية وإصلاحية.
 - مساعدة الأسر في حل ما قد يعترضها من مشكلات اجتماعية، وذلك من خلال الاستفادة من إمكانيات الأجهزة المختصة.
 - تأهيل الأم في التدبير المنزلي لإمكانية شغل وقت فراغها، بطريقة هادفة ومفيدة.
 - رفع مستوى ثقافة الأم من خلال برامج إعلامية خاصة، مرئية ومسموعة ومقروءة.
- بالإضافة إلى وضع البرامج العلمية الكفيلة برعاية الأمومة والطفولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية كوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والعمل على علاج الآثار الناجمة عن التشكك الأسري، وتقديم الرعاية اللاحقة ومتابعة الفتيات بعد خروجهن من مؤسسات الرعاية الاجتماعية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ: ٥٠-٥١).
- وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تعمل جاهدة لتحقيق المعاملة الإنسانية الأفضل للمسجونين، لإصلاح المنحرف منهم ليعود مواطناً صالحاً، لذلك تستعين الإدارة العامة للسجون بالعديد من الأخصائيين الاجتماعيين للمساعدة في إصلاح السجناء (الإدارة العامة للسجون، ٢٧-٢٨).

وقد أصبح هدف برامج العمل في عموم السجون هو السعي لتحقيق الغايات التالية:

- العناية بأحوال النزلاء من حيث الإسكان والغذاء والنظافة.
- رعاية النزلاء اجتماعياً.

- العناية بتأهيل النزلاء مهنيًا.
- العناية بتثقيف النزلاء وتوعيتهم.
- تحسين أساليب العمل لتحقيق الغايات السابقة.

وإلى جانب ذلك يبدو الاهتمام بالنشاط الرياضي لما فيه من أهداف مادية ومعنوية، تساعد في تعديل السلوك للسجناء (الإدارة العامة للسجون، ٧٥-٧٧).

الرعاية النفسية والعقلية الخاصة:

ويتحقق هدف هذه الرعاية من خلال المؤسسات العلاجية المتخصصة التالية:

١ - مستشفى النقاة: تم إنشاؤه في عام ١٤٠٨هـ، ويعنى بالحالات المرضية المزمنة كالشلل النصفي والشلل الرباعي الناتج عن إصابات النخاع الشوكي، وحالات الخرف والغبوبية، ويقوم هذا المستشفى بخدمة تلك الفئات من الناحية الطبية والتمريضية والاجتماعية، بالإضافة إلى العلاج الطبيعي، وتزويد بعض المرضى بالكراسي المتحركة لمن يستطيع أن يستفيد منها.

٢ - مستشفى الصحة النفسية بالرياض: تم إنشاؤه في عام ١٤٠٤هـ، وتغطي خدماته مدن وقرى المنطقة الوسطى، بالإضافة إلى إشرافه على دار الرعاية الاجتماعية ومركز التأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة. يتألف الفريق المعالج بهذا المستشفى من مجموعة من الأطباء النفسيين والأطباء العاميين، والأخصائيين النفسيين والأخصائيات الاجتماعيات والممرضات والممرضين. ويقوم هذا الفريق بتنفيذ خطة علاج شاملة عضويًا ونفسيًا واجتماعيًا وتأهيليًا، حيث يكون دور الأخصائي الاجتماعي بارزاً من خلال إجراء البحث الاجتماعي وعمل الإجراءات المهنية اللازمة، والمساعدة في العلاج الذاتي والبيئي للمريض، إلى جانب الخدمات الإكلينيكية والترفيهية التي يحتاجها العملاء. بالإضافة إلى أسلوب العلاج بالعمل من خلال تعليم المرضى بعض المهارات البسيطة لرفع معنوياتهم وإعادة الحيوية إليهم.

٣ - مستشفى الصحة النفسية بالطائف: هو أول مستشفى أنشئ بالمملكة للصحة النفسية (١٣٨٢هـ)، واختيرت مدينة الطائف مقراً له لمناسبة الظروف المناخية، وتم تطوير الخدمات الطبية فيه، حيث

اتبعت أحدث الطرق العلاجية سواء بالعقاقير أو الصدمات الكهربائية، إلى جانب معاونة الأخصائيين الاجتماعيين والباحثين النفسيين والمدرسين المهنيين.

وحصل هذا المستشفى على تقدير منظمة الصحة العالمية، حينما حظي بزيارة مستشار الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق الأوسط عام ١٣٩٢هـ، وقد شارك مع مقام وزارة الصحة في وضع خطة متكاملة لتطوير الخدمة في المجال النفسي، حيث تمت التوصية بأن يكون هذا المستشفى مركزاً لتدريب الأطباء والممرضين لتطوير تلك الخدمات، والعمل على إنشاء مستشفيات نهارية تكون بمثابة ورش مجمعة يعمل فيها المرضى الذين تحت العناية اللازمة، وكذا مستشفيات ليلية لإيواء من ليس له مأوى (مستشفى الأمراض النفسية، ١٤٠٠هـ: ١٥-١٨).

بالإضافة إلى المناداة بالتوسع في فتح العيادات النفسية في المستشفيات العامة في كافة مدن المملكة. إلى جانب الرعاية الطبية والعلاجية بهذا المستشفى تبرز نشاطات العلاج بالعمل، وتشجيع التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وممارسة نشاطات القراءة، والتزه من خلال رحلات ترفيهية وممارسة بعض الأنشطة الرياضية.

وإذا تماثل المريض للشفاء، فإن المتخصصين يعملون على تهيئة المريض للخروج لبيئته الطبيعية، والعمل على ربطه بأسرته وتوعيتهم وتوجيههم بأسس معاملته، وتشجيعه على الانتظام في العلاج ومراجعة المستشفى كلما كان هناك داعياً لذلك، ليستفيد من الخدمات التي يقدمها المستشفى.

٤ - مستشفى الأمل بالرياض: في عام ١٤٠٢هـ صدر الأمر السامي بإنشاء مستشفيات متخصصة لعلاج مدمني الكحول والمخدرات، في كل من الرياض وجدة والدمام. وفي عام ١٤٠٧هـ استقبل مستشفى الأمل بالرياض المراجعين بالعيادات الخارجية، ومن ثم استقبل الحالات للتقويم بشكل مكثف.

ولهذه المستشفيات ضوابط لدخول المرضى، والزيارة تفقد لمصلحة المريض، كما يوجد بها خطوات عملية للعلاج المعنوي والمادي حيث يتم تناول بعض الأدوية النفسية والفيتامينات لتهدي الأعراض الانسحابية، إلى جانب التوعية الدينية والتبصير الذاتي، ودراسة ظروفه البيئية، بالإضافة إلى الخدمات المساندة للرعاية العقلية (المديرية العامة للشئون الصحية: ٢٢، ٨-١٥).

ثالثاً: التأهيل العلمي والفني للقوى المدنية والعسكرية:

يساهم التعليم المدني والعسكري في رفع مستوى الأداء والحرفية ودعم عمليات التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي، وفق أساليب الخدمة الاجتماعية الإنشائية على مستوى التعليم العام:

أ - أجهزة التعليم المدني:

تتصدر مهام التعليم المدني العام أجهزة عليا تقوم بتحديد الخطط والسياسات العامة للبرامج التعليمية، ومختلف مجالات الرعاية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتتولى الأجهزة التنفيذية تفسير تلك السياسات في خطط عملية عامة تفسر بإجراءات خاصة تناسب وحدات القطاع المستفيد، ومن أمثلة الأجهزة العليا التي تتولى رسم السياسات الكبرى للتعليم والرعاية الاجتماعية: «المجلس الأعلى لرعاية الشباب» و «مجلس التعليم العالي» و «المجلس الأعلى للإعلام» (القعيب، ١٤١٦هـ: ٢٧).

ويتولى مسؤولية التعليم المدني بشقيه الذكور والإناث كل من الأجهزة التالية:

١ - وزارة التربية والتعليم: وقد بدأت الأفكار والاتجاهات نحو التنمية والتخطيط على مستوى التعليم بخاصة منذ عام ١٣٨٤هـ، حيث أنشئت أول لجنة للتنمية في عام ١٣٧٨هـ، وانتهى هذا التوجيه التنموي إلى إنشاء لجنة عليا للأصلاح الإداري ووزارة للتخطيط، وبذلك ظهرت حاجة البلاد إلى تنمية الثروة الإنسانية بالتعليم والتدريب لقيادة النهضة الحضارية المعاصرة. وذلك وفق سياسة التعليم العام التي أقرها مجلس الوزراء والمجالس الفرعية، وأصبحت ملزمة للأجهزة التنفيذية المتمثلة في مدارس القطاع العام والقطاع الخاص في إطار التعليم العام الابتدائي والمتوسط والثانوي بشقيه. (سندی، ١٥-١٧، ٢١-٢٣)، ولتعليم الفئات الخاصة نصيب الأسد من اهتمامات وزارة التربية والتعليم حيث ترعى تعليم الفئات التالية (الأمانة للتعليم الخاص، ١٩٩٢م ٦-١٢، ٢٩-٣٢):

أ - المعوقون بصرياً، سواء كانوا مكفوفين أو ضعاف البصر بواسطة معاهد النور.

ب - المعوقون سمعياً، سواء كانوا صمماً أو ضعاف السمع والنطق بواسطة معاهد الأمل.

ج - المتخلفون عقلياً، وهم من كان لديهم قدرات على التدريب بواسطة معاهد التربية الفكرية.

د - المشلولون، عن طريق المدارس الابتدائية والمتوسطة العادية.

هـ- ذو الإعاقات الخفيفة، ويمكن أن يستفيدوا من البرامج الأكاديمية العادية للتعليم العام.

وتسعى الوزارة لتحقيق السياسات النافعة لهذا المستوى من التعليم الخاص وفق خطط منهجية مرسومة نظرياً وتطبيقياً.

وعلى المستوى العام، فإن الأجهزة التنفيذية ممثلة في وزارة التربية والتعليم تصمم برامج للتربية المستديمة للطلاب في العطل الصيفية، خلال المراكز الصيفية والمعسكرات الكشفية، التي تسعى لتحقيق الغايات التنموية وفق الأساليب الإنشائية والوقائية في ميدان التربية والتعليم ولا يخلو التعليم الخاص من هذه الاهتمامات على مختلف مستوياته (مركز المعلومات، ١٣٩٨هـ: ٨٣-٨٤).

٢ - وزارة التعليم العالي: تهتم خطط التنمية بالمملكة بالعنصر البشري اهتماماً كبيراً من خلال رعايته وتعليمه وتدريبه، بوصفه الأساس الأول للتنمية الناجحة، وتسعى الأهداف الاستراتيجية التي وضعت للتعليم العالي لتطوير البرامج الدراسية، في ضوء احتياجات المملكة للقوى البشرية في البرامج الدراسية من التخصصات المختلفة، ولتحقيق تلك الغايات أسست وزارة التعليم العالي لتتولى الإشراف على الجامعات السعودية، لتستجيب لمتطلبات المجتمع السعودي النامي، ولرفع كفاءة الأداء العلمي والإداري من أجل تحسين مستوى العملية التعليمية، وزيادة تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإدارة العامة لتطوير التعليم، ١٤١٠هـ: ٢١-٢٢).

ويسند إلى وزارة التعليم العالي تنفيذ سياسة الدولة التعليمية في مجال التعليم العالي، من خلال الجامعات والتي يفوق عددها ثمان جامعات، وبكل جامعة عدد كبير من الكليات للعلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية (الإدارة العامة لتطوير التعليم، ١٤١٦هـ: ٤٢) ويتم توزيع الطلبة والطالبات على المجالات الدراسية حسب متطلبات التنمية الوطنية، وكذلك التنسيق بين الجامعات لوضع الأطر العامة التي تحدد دور كل جامعة في التعليم العالي لتقاضي الازدواجية، وتقتضي سياسة التعليم العالي خفض المخرجات للعلوم النظرية، ورفعها في العلوم التطبيقية، وإحداث قنوات أخرى للتعليم العالي التقني، ولذلك تتوسع أنشطة الجامعات السعودية الأكاديمية والثقافية والاجتماعية، حيث شملت خدمات الإسكان للطلاب ومنسوبي معظم الجامعات، إلى جاذب المنشآت الرياضية، ومراكز الخدمات العلاجية، بالإضافة إلى المنشآت العلمية المساندة كالمكتبات المركزية والمختبرات،

وحقول التجارب المعملية، ومعامل اللغات الأجنبية، ومراكز الحاسب الآلي، ومراكز البحوث العلمية التي تربط هذه الجامعات بالمجتمع، حيث يستفيد منها القطاع العام والخاص على حد سواء (الإدارة العامة لتطوير التعليم، ١٤١٠هـ: ٥٣-٦٢).

٢ - الرئاسة العامة لتعليم البنات: تتحمل مسؤولية تعليم الفتاة قبل أن تتضم إلي وزارة المعارف حيث بدأ التعليم النظامي للفتاة السعودية في عام ١٢٨٠هـ حيث المرحلة الابتدائية، ثم المرحلة المتوسطة عام ١٢٨٢هـ، واستمر حتى بلغ مستوياته العليا.

ثم بدأ توجه الرئاسة نحو مدارس تحفيظ القرآن في عام ١٢٩٩هـ، وتنامت المدارس حتى شملت المرحلتين المتوسطة والثانوية، ويسير هذا النموذج جنباً إلى جنب مع التعليم العام وبشكل مضطرد، حتى ذكرت إحدى الإحصائيات أنه في عام ١٤١١هـ بلغ عدد المدارس التابعة للرئاسة (٥٢٨٨) مدرسة (الرئاسة العامة لتعليم البنات، ١٩٩٢م: ٢٤).

ومراحل التعليم للفتاة السعودية يتضمن اهتمامات التعليم العام للذكور، إلا أن هناك اهتمام بما يختص بشؤون المرأة كالتفصيل والطبخ والأعمال المنزلية والتطريز، واستمر النمو في تعليم المرأة السعودية حتى شمل المستويات العليا، حيث تأسست الكليات المتطورة لرفع مستوى معلمة المرحلة الابتدائية وظيفياً وتربوياً، ثم الكليات الجامعية، وتوازي هذه الكليات تعليم الرجال في تخصصاتها الدقيقة بشكل تموي راقٍ (الرئاسة العامة لتعليم البنات، ١٩٩٧م: ١٠-١١).

ورأت الرئاسة العامة لتعليم البنات أن التعليم الأهلي عملية مساندة للتعليم العام لتتسع رقعة التعليم، لذلك فإن رعايته ومدته بالعموم المادي والفني يساعد على استمراره وتضججه، إلى جانب تحقق الأهداف التالية:

أ - ضمان مستوى مناسب من التربية والتعليم لا يقل عن مستوى مدارس الدولة.

ب - ضمان صحة اتجاه المدرسة وفق مقتضيات الإسلام.

ج - مساعدة هذه المدارس والمعاهد على تحقيق أهداف التربية والتعليم من حيث الإشراف والدعم الفني.

وبعد أن أصبحت هذه الرئاسة أحد فروع وزارة التربية والتعليم فإن هناك توحيد في اللوائح المنظمة مع الإبقاء على الخصوصيات لتعليم المرأة السعودية.

٤ - المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني: إن الغرض من إنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني هو تنفيذ الخطط والبرامج المختلفة في مجال الصناعة والزراعة والتجارة، وكل ما يتصل بالتدريب المهني بأشكاله ومستوياته، مثل التدريب المهني للراشدين، والتدريب التمهيدي، والإعداد المهني، والتدريب على رأس العمل، بالإضافة إلى إجراء البحوث المهنية لتطوير الأداء والكفاية الإنتاجية، وذلك لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، هي إطار توجيهها العلمي والمهني (المؤسسة العامة للتعليم الفني، ١٤١٥هـ: ٢٦-٣٧).

ومن خلال استعراض خطط وسياسات التعليم بهذه المؤسسة يتضح أن برامج التدريب المهني توفقي بين إمكانيات ومتطلبات القوى العاملة مع احتياجات الصناعة.

وتتولى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني مسئولية الإشراف على المعاهد والمراكز الفنية الأهلية ومتابعة مناهجها، وتقويم برامجها من خلال إدارة خاصة "إدارة التعليم والتدريب الفني الأهلي" وتسعى لتحقيق الأهداف التالية (المؤسسة العامة، ١٤١٥هـ: ٨٥-١١٩):

- أ - منع التكرار في التخصصات، وأن تكون برامجها متوافقة مع سوق العمل بالمملكة.
- ب - رفع مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط بما يتناسب وخطط التنمية.
- ج - تقويم المناهج والبرامج والخطط التدريبية والحفاظ على استمراريتها.
- د - توزيع هذه المؤسسات جغرافياً ومراقبة أدائها العلمي.
- هـ - تصنيف هذه المراكز والمعاهد حسب مستوياتها، واعتماد الشهادات الصادرة منها.

ب - أجهزة التعليم العسكرية:

تغطي هذه الأجهزة جميع القطاعات العسكرية المتعددة، وتتمثل في الكليات الآتية:

- ١ - كلية الملك فهد الأمنية: كانت مدرسة الشرطة بمكة المكرمة هي نواة هذه الكلية، حيث مرت بعدة تطورات منذ عام ١٣٦٩هـ إلى عام ١٣٩١هـ حيث أصبح لها شخصية اعتبارية، واعتبرت مدة

الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتمنح البكالوريوس في العلوم الأمنية (إدارة الشؤون العامة، ٧).
والحق بها المعهد العالي للدراسات الأمنية، ليقوم بدورات تشيخية وتأهيلية للضباط في جميع
القطاعات العسكرية، وفي مختلف التخصصات الاجتماعية والإدارية والتعليمية (المديرية العامة
لكلية الملك فهد، ١٤١٨هـ: ١١٨).

وضمن أنشطة الكلية اللاصفية فإنها تهتم ببرامج اللياقة البدنية لمختلف الأنشطة الرياضية،
وبرنامج الدفاع عن النفس. إلى جانب عقد سلسلة من المحاضرات والندوات الدينية، وإحياء
الأمسيات الثقافية في الخطابة والشعر، وعرض الأفلام عن جوانب ثقافية وعلمية مختلفة وعقد
المسابقات العامة (الإدارة العامة للشؤون التعليمية، ١٤١٧هـ: ١٨).

ويرعى المعهد العالي بالكلية تأهيل خريجي الجامعات المدنية داخل المملكة وخارجها عسكرياً
ومسلياً، لأداء واجباتهم في قوى الأمن الداخلي السعودي (المديرية العامة لكلية الملك فهد،
١٤١٨هـ: ١٢٢).

٢ - كلية الملك خالد العسكرية: يوجد إلى جانب هذه الكلية العديد من مراكز التدريب لمنسوبي
الحرس الوطني، بالإضافة إلى المدارس العسكرية، ومدرسة سلاح الإشارة، لتكون هذه المؤسسات
العسكرية شرايين تمد وحدات الحرس الوطني بالأفراد المتخصصين في كل مجالات الفنون
العسكرية.

تسعى كلية الملك خالد العسكرية إلى تلقين الطلاب أصول التربية العسكرية، لإكسابهم الانضباط
وتأصيل القيم النبيلة في نفوسهم، وتهتم الكلية بمتطلبات الطلاب المادية والمعنوية والنفسية، لأن
ذلك يساعد في بناء الشخصية القوية (مجلة الحرس الوطني، ١٩٨٨م: ١١، ٩١).

بالإضافة إلى رفع المستوى الثقافي للطلاب عن طريق الاشتراك في الندوات والدراسات وحلقات
البحث العلمي، وإصدار نشرات ودوريات متخصصة، وعلى رأسها مجلة كلية الملك خالد العسكرية
(مجلة الحرس الوطني، ١٩٩١م: ٧٦).

ومن إنجازات الحرس الوطني الكبيرة تبنيه للمهرجان الوطني المعروف بالجندارية، وينظم سنوياً،
ويدعى إليه أقطاب الثقافة والفكر في العالم العربي والإسلامي، ويساهم هذا المهرجان في إحياء

الحرف المحلية والمحافظة على تاريخ الأمة وثقافتها. إن كلية الملك خالد العسكرية من أحرص الكليات العسكرية على تأهيل طلابها عسكرياً وفكرياً، بما يتفق ومنهجها المستمد من الدين الإسلامي. ولقد أثبتت الدفوعات المتخرجة من هذه الكلية الجدارة في العمل والتميز في الإنجاز وخدمة المجتمع، والمشاركة الإيجابية في المناسبات الوطنية، وحسن الأداء على المستوى الميداني والإداري (مجلة الحرس الوطني، ١٩٨٧م: ٩٢).

٢ - كلية الملك فيصل الجوية: هي امتداد لمدارس الطيران بجدة، نواة القوات الجوية في ذلك الوقت، بدأت الدراسة فيها في عام ١٣٨٧هـ. بالضباط الطيارين الفنيين، الذين يحملون العديد من التخصصات الفنية التي تساند الطيار في أداء عمله على الوجه المطلوب. وتتخصص مهمة هذه الكلية في إعداد الطلبة الطيارين والفنيين إعداداً فنياً وعلمياً وثقافياً وعسكرياً، بمستوى مشرف يمكنهم من العلم بالأسراب والقواعد الجوية، لخدمة الدين ثم الملك والوطن.

وبعد أن تأسس معهد الدراسات الفنية للقوات الجوية، سعى من خلال مناهجه إلى تحقيق أهداف متميزة في فن الطيران (إدارة الشؤون العامة، ١٤١٢هـ: ١٢-١٤).

وقد استطاعت الكلية من خلال تاريخها الحافل تطوير وتحديث قدراتها البشرية والآلية كماً وكيفاً، بل وأصبحت الرافد الأساسي للقوات الجوية، وتستخدم أحدث وسائل التقنية لتصل بالدارسين إلى أعلى المستويات العلمية والفنية، لتحقيق الخطط الطموحة للتنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي (كلية الملك فيصل الجوية، ٢٤).

تعنى الكلية بالنشاطات الثقافية إلى جانب مهام التعليم، حيث تهتم بإقامة الندوات والمحاضرات ونشرات التوعية والتوجيه، بالإضافة إلى إصدار مجلة خاصة للكلية «مجلة الصقور» وتعنى بشؤون الثقافة والعلوم والطيران، ويوجد بالكلية من التجهيزات الحديثة ما يستوعب هذه الأنشطة (كلية الملك فيصل الجوية، ٢٠).

٤ - كلية الملك عبدالعزيز الحربية: مؤسسة علمية عسكرية، تقوم بتعليم وتدريب الطلاب الذين يتم قبولهم بها، ليحوزوا على الصفات الضرورية التي تؤهلهم للخدمة كضباط في القوات البرية وقوات الدفاع الجوي وبعض القطاعات العسكرية الأخرى، حيث تزودهم بعلوم عسكرية ومدنية وثقافية

عامة، على مدى ثلاث سنوات دراسية، تؤهلهم للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، خلال منهج أكاديمي وتدريب عملي متكامل، يتناول شخصية الطالب العقلية والجسدية في إطار من العقيدة الإسلامية (قيادة الكلية، ١٤١٨هـ: ٩-١١).

ويسعى المنهج الدراسي بالكلية إلى إعداد الطالب عسكرياً ومدنياً، ومسلكياً، ليتبنى واجبه الشرعي نحو دينه ووطنه (العلاقات العامة، ١٤٠٨هـ: ١٤).

كما يمارس الطالب بالكلية عدداً من الأنشطة اللامنهجية، والتي تهدف إلى تنمية قدراته الذهنية والبدنية، مثل الأنشطة الرياضية المختلفة ورياضة الفروسية، إلى جانب تنمية هوايات الطالب المتنوعة كالرسم والخط والإلكترونيات. كما تنسق الكلية سنوياً لدعوة كبار العلماء والمفكرين والأدباء والقادة العسكريين، لعرض خبراتهم أما الطلاب لأخذ القدوة الحسنة، وتعمل الكلية على إثراء المعرفة لدى الطلاب ومنسوبيها، من خلال تعلم مهارات البحث وفضيات الحاسب الآلي. (قيادة الكلية، ١٤١٨هـ: ١٢-١٣)

رابعاً: المؤسسات التقنية لرفع الكفاءة الإنتاجية للمواطن السعودي:

يتعاون عدد كبير من الأجهزة ذات البناء الرسمي لتحقيق غاية التنمية الاجتماعية، المتمثلة في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة النضج الفكري للإنسان السعودي، وفق الأسلوب الإنمائي للخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال أهداف عملية تسعى لتحقيقها الأجهزة التالية:

- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

تقوم هذه المدينة بتشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية بما يحقق متطلبات التنمية في المملكة، ومن أبرز أنشطتها دعم البحوث سنوياً بالتمويل وإصدار براءات الاختراع، وقد ساعدت المدينة في نقل وتطوير التقنية لأهداف تنمية وطنية (مدينة الملك عبدالعزيز، ١٤١٦هـ: ٦-٩)

وقد طورت بنكاً للمصطلحات العلمية والتقنية لتعريب العلوم الأجنبية، وترتبط المدينة بـ ٢٠ اتحاداً ومنظمة عالمية، كما أنشأت شبكة للاتصالات الأكاديمية لتبادل المعلومات، ثم أصدرت مجلة العلوم والتقنية، لفتح قنوات المعرفة مع المجتمع المحيط.

تعد المدينة حلقة وصل بين البحث والصناعة والتنمية، من خلال ما تقوم به المدينة في مجال البحوث التطبيقية التي ترعاها معاهد البحث التابعة لها، ويمكن للقطاع العام أو الخاص تبنيها ونشرها (مدينة الملك عبدالعزيز، ١٤١٧هـ: ١-٥٤).

معهد الإدارة العامة:

يسعى معهد الإدارة العامة لرفع كفاءة أداء منسوبي الأجهزة الحكومية، العامة هي ميادين التنمية المختلفة وذلك من خلال:

- ١ - وضع وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية للمستويات الوظيفية المختلفة.
 - ٢ - عقد مؤتمرات التنمية الإدارية للمستويات العليا من موظفي الدولة.
 - ٣ - تشجيع البحوث العلمية في شؤون الإدارة وتقرير المنح الدراسية.
 - ٤ - إيجاد بحوث علمية وتدريبية في العلوم الإدارية المختلفة لرفع كفاءة الموظفين.
 - ٥ - وفي إطار التدريب فإن المعهد يقوم بعقد دورات تدريبية لموظفي الأجهزة الحكومية أثناء الخدمة، بالإضافة إلى البرامج الإعدادية، لتأهيل الخريجين الجدد لأداء أدوارهم الوظيفية على كل المستويات.
 - ٦ - عقد البرامج الخاصة لتزويد العاملين بالمعلومات والمهارات، لتنفيذ نشاطات إدارية خاصة.
 - ٧ - وفي مجال الاستشارات، فإن المعهد يقدم الاستشارات اللازمة لتحقيق التنمية الإدارية عبر خطط التنمية الخمسية.
 - ٨ - يولى المعهد عناية خاصة لعملية البحث العلمي، وتشرف عليه إدارة عامة اهتمت بتقديم العديد من الدراسات التي تعنى بنشر الفكر الإداري، وخدمة التنمية الإدارية.
- وفي إطار تصميم وتقييم البرامج يقوم المعهد بمراجعة وتدقيق خطط البرامج التدريبية، للتأكد من جودتها واستيفائها للمعايير والمتطلبات الفنية، إلى جانب إجراء الدراسات التقييمية لقياس أثر التدريب في أجهزة القطاع العام والخاص، وإصدار التوصيات لتطويرها (إدارة العلاقات، ١٤١٧هـ: ٢٠-٩).

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية:

صدر قرار إنشائها هذه أكاديمية بالمؤتمر الثاني لوزراء الداخلية العرب، الذي عقد ببغداد في ١١/٢/١٣٩٨هـ. وتعتبر هذه الأكاديمية جهازاً علمياً وفنياً واستشارياً هي كل ما يتعلق بالسياسة الأمنية والتدريب، ضمن إطار مجلس وزراء الداخلية العرب (أكاديمية نايف، ١٩٩٧م: ٩-١١).

وتتجلى أهداف الأكاديمية في إطار التقنية والتدريب لرفع الكفاءة الإنتاجية للإنسان في إطار التنمية الاجتماعية من خلال إثراء البحث العلمي والدراسات الميدانية، ورفع مستوى التدريب في مجالات الوقاية من الجريمة، والتعريف بأحكام التشريع الجنائي الإسلامي، وما تضمنه من مبادئ ونظم تطبيقية متكاملة.

كذلك تسعى الأكاديمية إلى توثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والأكاديمية والجنائية وتبادل المعلومات والخبرات، من خلال التعاون العلمي في الدراسات والأبحاث والتدريب، والنشر، وتقديم المشورة المتخصصة (أكاديمية نايف، ١٩٩٧م: ٢٢-٢٥).

وتحرص الأكاديمية على تهيئة المناخ الديني والاجتماعي والرياضي والترفيهي، وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات جنباً إلى جنب مع الأنشطة والبرامج العلمية المتنوعة. مما يمكن للدارسين والباحثين والأساتذة الانصراف للبحث والدراسة والتحصيل (أكاديمية نايف، ١٩٩٧م: ١٦٥). وقد تحولت مؤخراً إلى جامعة ترعى الدراسات العليا والدورات المتقدمة وتنفذ برامجها من خلال الأجهزة التالية:

١ - معهد الدراسات العليا.

٢ - معهد التدريب.

٣ - مركز الدراسات والبحوث (إدارة الشؤون الإعلامية، ٢-٥).

وهذه الجامعة تضاهي بقية الجامعات في اهتماماتها العلمية وبرامجها الأكاديمية وهي تابعة تنظيمياً لجامعة الدول العربية.

مركز التدريب والبحوث الاجتماعية:

أنشئ هذا المركز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليعتني بشؤون التدريب والبحوث

التطبيقية في مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وذلك للاستفادة من خبرات هيئة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي، لكي يتم تحقيق الأهداف التنموية التي رسمها المخططون الاجتماعيون في إطار تنمية المجتمع المحلي، وإنفاذ مناشط الخدمة الاجتماعية. بالإضافة إلى عدد كبير من الاستشارات في تنمية الموارد وتنمية العاملين في الشؤون الاجتماعية (وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤١٢هـ: ٢-٤، ٢٠).

مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة المملكة، ومن أمثلتها:

- ١ - مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الملك سعود: كانت طموحات الجامعة تتعدى تعليم الملتحقين بها، حيث رأت أن تواكب متطلبات العصر بأن تمد خدماتها خارج أسوارها، لتكوين المواطن الصالح الذي يحس بقيمة العمل. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء مركز خدمة المجتمع عام ١٤٠٢هـ، ليحقق طموحات الجامعة في ميدان خدمة المجتمع بجميع قطاعاته ومؤسساته العامة والخاصة (جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ: ٥-٩).
- وقد حددت عمادة المركز الأهداف التالية كمنهج عمل لتحقيق الغايات المنشودة:
 - توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع بمختلف مؤسساته.
 - تنظيم البرامج والدورات لجميع القطاعات بالمجتمع.
 - عدم التفريق بين المتقدمين للاستفادة، لا من حيث السن أو قدم التخرج.
 - أن تكون الدورات محققة لاحتياجات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية.

وعلى ضوء تلك الأهداف العامة حدد مركز خدمة المجتمع بجامعة الملك سعود خطوات عملية لتنفيذ برنامجه الدوري لرفع الكفاءة الإنتاجية للمستفيدين (جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ: ١١-١٢).

ويستفيد من فعاليات المركز كل من القطاعات الأمنية، والتعليمية، والقطاع الإداري، والقطاع الاجتماعي، والقطاع المالي، والقطاع الصناعي، والصحي، وكذلك القطاع الخاص والدبلوماسي (جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ: ٦٤-٦٨).

٢ - المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: لقد قصد من إنشاء هذا المركز تركيز الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال أجهزتها، وتوسيع مجالاتها كجهة متخصصة تفيد فئات المجتمع، وليكن امتداداً لما تقدمه الجامعة من تعليم في المجالات التالية: العلوم الدينية، واللغة العربية، وتوجيه السلوك إسلامياً.

وهذا التطور متمشياً مع الأهداف والسياسات العامة للجامعة والتي تسعى لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية، من خلال عدد من الوسائل المتمثلة في توثيق التعامل بين الجامعة والمجتمع، استيعاباً لخصائصه الأصلية واستجابة لحاجاته، وإسهاماً لعلاج مشكلاته (المركز الجامعي، ١٩٩٠م: ١٢).

وتتضمن أهداف هذا المركز جميع أهداف مركز خدمة المجتمع بجامعة الملك سعود، بالإضافة إلى العمل على تدعيم الدعوة إلى الله، ونشر الوعي الإسلامي في المملكة وخارجها، وقد حددت آليات العمل لتحقيق أهداف المركز، وكذلك المبادئ العامة التي تحدد سير العمل وإجراءاته الفعلية.

وتشمل خطة المركز البرامج والأنشطة التالية:

- برامج العلوم الشرعية.
- برامج العلوم العربية واللغات.
- برامج العلوم الاجتماعية.
- برامج علوم الدعوة والإعلام.
- برامج العلوم المالية والإدارية.
- برامج أخرى متنوعة.
- دراسات ميدانية.
- برامج ثقافية عامة.
- يوم خدمة المجتمع.
- الأسبوع الثقافي المتنقل.
- المهرجان الوطني للتراث والثقافة (جامعة الإمام محمد، ١٤١٨هـ: ١٣-١٤، ١٧).

خامساً: فعاليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي والتوجيه

المهني:

تتبع من خلال الاستعراض السابق لمحاور الدراسة الفعاليات الآتية:

١ - مساهمة البرامج الترويحية للشباب في توجيه التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي: لاستطلاع ذلك نظرياً، يتضح أن الترويج أمر مشروع في الدين الإسلامي، وذلك من أجل تطوير القدرات الذاتية، وبناء الجسم السليم، قال صلى الله عليه وسلم «... وإن لبذنبك عليك حقاً...». ولذلك يمتاز الإسلام عن الأديان الأخرى بالعدل بين مطالب الروح ومطالب الجسد. من هذا المنطلق بدأ الاهتمام بالرياضة والترويج في وقت مبكر في عهد الدولة السعودية الحديثة، حيث جمعت بين التحضر والانزمام بالموروث الإسلامي، فقد بدأ الاهتمام بالرياضة منذ عام ١٣٦٥هـ، ومر ذلك بمراحل انتقالية متعددة حتى تأسست الرئاسة العامة لرعاية الشباب عام ١٣٩٤هـ، وأصبحت جميع الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية في متناول جميع المواطنين، ولجميع مراحل العمر المختلفة، كما يتضح ذلك من خلال سياسة الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

وتبدو أهمية التوازن الفكري والنفسي في عملية الترويج للشباب السعودي من خلال البرامج الإنمائية، والوقائية، حيث تسعى الأنشطة الترويحية المتنوعة إلى تنمية قدرات المستفيدين، وفي نفس الوقت تبصرهم بكثير من المخاطر وتحفظ لهم الوقت، حيث تقي الشباب من مغبات الفراغ، ومختلف الانحرافات السلوكية.

٢ - الأساليب المهنية لمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية لتحقيق غايات التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي:

إن لمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية أسس ومبادئ ثابتة تعتمد عليها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الخاصة للإنسان السعودي. لذلك شملت البرامج التمرية المنفذة فعلياً الاهتمامات التالية: الأمومة والطفولة، تدعيم الصناعات البيئية، تدعيم البرامج الاجتماعية وبرامج رعاية الشباب، إلى جانب البرامج الثقافية والصحية والزراعية. كما يبدو دور الخدمة الاجتماعية جلياً في رعاية الفئات الخاصة على مختلف المستويات التالية: الاجتماعية، والصحية والتعليمية، والثقافية، والدينية، والترويحية.

٢ - الجهود المساندة لبرامج الرعاية الاجتماعية الرسمية في إطار التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي:

توجد في المجتمع السعودي عدد من مؤسسات القطاع الخاص، تساهم في عمليات التنمية الاجتماعية والفكرية لإنسان هذا المجتمع، على مختلف مراحل العمرية. إذ تقوم مؤسسة الملك فيصل الخيرية بتهيئة البرامج والمشاريع الخيرية والإنفاق عليها، كما تقوم بإنشاء المستشفيات ودور الرعاية والتأهيل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان داخل المملكة وخارجها، كما يتضح ذلك في مشروعي توطين كل من قرية الحبله وقرية حريضة بتهامة. إلى جانب المنح التي تقدمها المؤسسة لتمكين الشباب في مختلف التخصصات. كما تقوم مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية بتقديم خدماتها إلى جميع فئات المجتمع السعودي، من خلال مشاركتها المتعددة التي تساهم بصفة مباشرة في التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي، ببعديها المادي والمعنوي.

أما مركز الأمير سلمان الاجتماعي، فإنه يعتبر إضافة مميزة في مسيرة الخدمات الاجتماعية والترفيهية للإنسان في مدينة الرياض، حيث يقوم بالعديد من البرامج الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية، التي تسعى لتحقيق تطلعات المجتمع في مسيرته التنموية، من خلال العديد من الخدمات الوقائية والعلاجية المتميزة.

كما يتميز نشاط الجمعيات الخيرية في مجال الرعاية الاجتماعية بالتصويب نحو فئات هي أشد ما تكون حاجة للعناية والرعاية، كما تقوم بتدريب المحتاجين وتأهيلهم، لتحقيق غاية الأسلوب الإنمائي للخدمة الاجتماعية، وتشمل خدماتها الأطفال المعاقين، وكبار السن، بالإضافة إلى خدمة سائر المواطنين، حيث تقدم لهم الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والتدريب.

كما يساعد المركز المشترك لبحوث الأطراف الإصطناعية والأجهزة التعويضية وتأهيل المعوقين. على دمج فئة المعاقين في المجتمع، بعد الإعداد المناسب لهم وتهيئة المجتمع للتعامل معهم، ويقدم المركز العديد من الدراسات المتخصصة في مجال التأهيل، كجهود مساندة للجهود الرسمية في مجال الرعاية الاجتماعية للإنسان السعودي.

٤ - البرامج الإصلاحية لتوجيه عمليات التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي:
تقام الأنشطة الإصلاحية لإنسان المجتمع السعودي على مختلف فئاته العمرية على المستويات التالية:

- الرعاية الاجتماعية الموجهة، حيث تتضمن الرعاية الاجتماعية البديلة، لمن فقد الرعاية الوالدية الطبيعية من الميلاد إلى السادسة من عمره، وذلك بإتاحة المناخ الاجتماعي والنفسي المناسب لمن حرم من ذلك لظروف ذاتية أو بيئية على مختلف الأعمار. تقوم بهذه المهام دور الحضارة الاجتماعية، ودور التربية الاجتماعية للبنين والبنات، وكذلك دور الرعاية الاجتماعية للمسنين.

- الرعاية الاجتماعية التقييمية، تتمثل هذه الرعاية في البرامج الاجتماعية والنفسية والصحية والثقافية، وبرامج التدريب الفني والمهني، والأنشطة الرياضية الهادفة، مع التركيز على البرامج الدينية المكثفة، وذلك من خلال دور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التالية: دور التوجيه الاجتماعي، ودور الملاحظة الاجتماعية، ومؤسسات رعاية الفتيات، بالإضافة إلى الجهود التي تبذل لدعم تماسك الأسرة، والبرامج العلمية الكفيلة برعاية الأمومة والطفولة.

- الإصلاحات الاجتماعية، وتعمل على إصلاح المنحرفين ليعودوا مواطنين صالحين، وقد أصبحت هذه الغاية هدف عموم السجون في المملكة.

- الرعاية النفسية والعقلية، ويقوم بتحقيق الرعاية على هذا المستوى عدد من المؤسسات العلاجية، وهي منتشرة في معظم مناطق المملكة ومنها: مستشفى النقا، ومستشفى الصحة النفسية بالرياض، ومستشفى الصحة النفسية بالطائف، ومستشفى الأمل بالرياض. لكل من هذه المصحات خطة عمل خاصة تمكنها من تحقيق أهدافها المرسومة.

٥ - برامج التأهيل العلمي والفني لرفع مستوى الوعي ودعم عمليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي:

تتخذ البرامج التربوية لخدمة الإنسان السعودي على مستويين، الأول: المستوى المدني للذكور والإناث، ويقوم بتنفيذ هذا المستوى عدد من الأجهزة الرسمية والإشراف عليه حتى على مستوى القطاع الخاص، وفق سياسة التعليم العام وأهدافها الشاملة، ويقوم بوظائف البرامج التربوية على

المستوى المدني كل من: وزارة التربية والتعليم، حيث تشرف على التعليم العام للأسوياء والفئات الخاصة، وفق مناهج علمية تحقق التنمية الاجتماعية والفكرية للمستفيدين، بالإضافة إلى التربية المستديمة للطلاب في العطلة الصيفية، خلال المراكز الصيفية والمعسكرات الكشفية، التي تحقق التنمية الاجتماعية والفكرية للمستفيد، وفق الأساليب الإنشائية النموذجية. أما وزارة التعليم العالي فهي تسعى لتحقيق أهداف السياسة العامة للتعليم، من خلال جامعات ومعاهد التعليم العالي ومراكز أبحاث وخدمة المجتمع.

وتعني وزارة التربية والتعليم بتعليم الفتاة موازاة بتعليم الشاب وقد استمر النمو في تعليم المرأة السعودية حتى شمل المستويات العليا، بشكل يوازي تعليم الرجل في جميع التخصصات.

وليس التعليم الفني أقل حظاً من التعليم العام في الاهتمام، لأنه عنصر فعال في عمليات التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي، وتتولى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني مسؤولية الإشراف على المعاهد والمراكز الفنية، في مجال التجارة والزراعة والصناعة، ومختلف مستويات التدريب: التدريب المهني للراشدين، والتدريب التمهيدي، والإعداد المهني لتحقيق الأهداف العامة للتعليم الفني والتدريب المهني للإنسان السعودي.

الثاني: المستوى العسكري، ويقوم بتنفيذ هذا المستوى عدد من الكليات في مختلف القطاعات العسكرية، مثل: كلية الملك فهد الأمنية، على مستوى الأمن العام وسائر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية، وقد ألحق بها المعهد العالي للدراسات الأمنية، ليقوم بدورات تشييطية وتأهيلية للضباط في مختلف القطاعات العسكرية، وهي مختلف التخصصات الاجتماعية والإدارية والتعليمية، ومنهج الكلية الدراسي يحقق الأسلوب الإنشائي للخدمة الاجتماعية للقائمين على الشؤون الأمنية.

أما كلية الملك خالد، ومعها العديد من مراكز التدريب والمدارس العسكرية، فإنها تمد وحدات الحرس الوطني بالأفراد المتخصصين في كل مجالات الفنون العسكرية، والمعددين عسكرياً ودينياً للقيام بدورهم الوطني، إلى جانب الاهتمام بمتطلباتهم المادية والمعنوية والنفسية.

كما أن كلية الملك فيصل الجوية، تنحصر مهمتها في إعداد الطلبة الطيارين والفنيين إعداداً فنياً وثقافياً وعسكرياً، بمستوى يؤهلهم لخدمة الدين ثم المليك والوطن، كما تستخدم أعلى المستويات العلمية والفنية، لتحقيق الخطط الطموحة للتنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي المستفيد منها.

وكذلك فإن كلية الملك عبد العزيز الحربية، تقوم بتدريب وتعليم الطلاب الذين يتم قبولهم بها، ليحوزوا على الصفات التي تؤهلهم للخدمة كضباط في القوات البرية وقوات الدفاع الجوي، خلال منهج أكاديمي وتدريب عملي متكامل، يتناول شخصية الطالب العقلية والجسدية في أطر من العقيدة الإسلامية.

ومناهج هذه الكليات العسكرية في مجملها، تعمل في أسلوب إنشائي متكامل لجميع العناصر المستفيدة على مختلف مستوياتها.

٦ - الأهداف العلمية لأجهزة التقنية والتدريب:

تقتضي هذه الأهداف رفع الكفاءة الإنتاجية للإنسان السعودي، في إطار التنمية الاجتماعية والفكرية الموجهة من خلال الأجهزة التالية:

- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حيث تشجع البحث العلمي للأغراض التطبيقية، وفق متطلبات التنمية بمسارها المادي والمعنوي من خلال دعم البحوث العلمية، وتوفير المعلومات للباحثين من مختلف مصادرها، ودعم الباحثين مادياً ومعنوياً، وتطويع التقنية لخدمة مختلف النواحي التنموية في المملكة.

- معهد الإدارة العامة، ويسعى لرفع كفاءة أداء منسوبي الأجهزة الحكومية، العاملين في ميادين التنمية البشرية المختلفة، من خلال البرامج التعليمية والمؤتمرات العلمية، والبحوث العلمية في شؤون الإدارة، والبحوث التدريبية لتحقيق رفع الكفاءة الإنتاجية للموظفين.

- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تتجلى أهدافها في إطار التقنية والتدريب، لرفع الكفاءة الإنتاجية في إطار التنمية الاجتماعية الأمنية على مستوى الدول العربية.

- مركز التدريب والبحوث الاجتماعية، أنشئ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليعتني بشؤون التدريب والبحوث التطبيقية، في مجالات الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، من خلال أهداف مرسومة تسعى إلى استثارة عناصر المجتمعات المحلية والقادة الشعبيين، لقيادة برامج الرعاية الاجتماعية، ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية بجميع أقاليم المملكة.

- مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة المملكة، وتمثل القنوات التي تمتد من خلالها الجامعات إلى المجتمع الخارجي، وذلك لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع بمختلف مؤسساته من خلال الدورات والبرامج الموجهة علمياً.

أما التوجيه المهني لاستكمال فعاليات التنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي فإنه يتمحور فيما يلي:

١ - على مستوى البرامج الترويحية لفئات الشباب السعودي، يتطلب الأمر توجيه جميع أفراد المجتمع إلى أهمية الترويح بشكل عام نفسياً واجتماعياً، دون التركيز المفرط على نوع واحد من الألعاب الرياضية مثل كرة القدم، وتهميش بقية المناشط الرياضية إعلامياً، وهي لا تقل أهمية عن كرة القدم. كما يجب التوعية بأهمية الالتزام بالمظاهر الحضارية في عملية التشجيع لدى الجماهير، والتي لا تدعو للعنف ولا للتخريب، أو التناظر، فأبناء هذه الأمة يجب أن يكونوا أخوة متحابون يمثلون جسداً واحداً، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، بحيث لا يدعمون للمظاهر الزائفة، أو الميول الشخصية دوراً لتوليد الشغناء بين عناصرهم. وهذا الأمر يتطلب توعية إعلامية شاملة، واعتدالاً في الاهتمام لسائر الأنشطة الرياضية على حد سواء.

٢ - يجب أن يوازن بين الجانب المعنوي المتمثل في الاحتياجات الروحية والعاطفية وبين الجانب المادي المتمثل في تحقيق اللياقة البدنية، فلا تضيع العبادات على حساب تدريبات رياضية، كما يجب ألا يكون انقطاع الشباب لممارسة الأنشطة الرياضية على حساب الاهتمام بأسرته، وإدارة متطلبات حياته الشخصية، فإن ذلك تقريط غير مقبول شرعاً ولا عقلاً.

٣ - إنشاء مكاتب تنسيق، تقوم بعملية الإشراف والمتابعة للبرامج التنموية التي ترعاها مراكز التنمية الاجتماعية، لمنع الازدواجية بين وظائفها، والسعى لتوسيع رقعة خدمات هذه الأنشطة لتشمل قطاعاً كبيراً من المواطنين.

٤ - إنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية تقوم بالإشراف على دور ومؤسسات رعاية الفئات الخاصة، ومراكز الترويح لكبار السن، وذلك لتحقيق غاية الرعاية البديلة الجزئية والكلية على حد سواء، حيث تبنى العلاقة الإيجابية بين المستفيدين من الرعاية المؤسسية وأسرتهم سواء كانت طبيعية أم بديلة،

وبذلك تتم المحافظة على كيان الأسر المتصدعة، ومحاولة إصلاحها اجتماعياً وسلوكياً، ورفع مستواها التعليمي والصحي والثقافي، وتمكين منسوبيها من الاستفادة من برامج الترويج المتنوعة.

٥ - من المفروض أن يشكل مجلس أعلى للإشراف على نشاطات المؤسسات الخيرية، ليقوم بعمليات التنسيق لخطط التعاون والعمل المشترك مع الأجهزة الرسمية التي تخدم في نفس المجال، وذلك لتوزيع الخدمات على ما سوف يبدو من احتياجات المجتمع، حيث يتحقق التكامل بين جهود مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص بشكل شمولي.

٦ - تبدو الازدواجية بين جهود مراكز التنمية الاجتماعية، في مجالات رعاية الطفولة والأمومة، وبرامج رعاية الشباب، ورعاية الفئات الخاصة من جهة، وجهود الدور الاجتماعية التي تتولى برامج الرعاية البديلة، والحضانة الاجتماعية، ودور التربية الاجتماعية للبنين والبنات من جهة أخرى. لذلك فإنه يتوجب على وزارة الشؤون الاجتماعية وضع سياسة عامة للرعاية الاجتماعية الوطنية، توزع مهامها على المؤسسات السابقة، لتحقيق شمولية الخدمات واتساع نطاقها، من خلال توزيع المسئوليات بين الأجهزة السابقة بالإضافة إلى إشراك الجمعيات الخيرية في هذه المهام.

٧ - تفعيل دور الإصلاحات الاجتماعية، التي أصبحت مهمة جداً لتقويم السلوك وتقليل نسبة الجريمة، وهو أمر يتطلب تمثيل الرعاية اللاحقة على الواقع، لتكتمل مع برامج الرعاية السابقة داخل الإصلاحات. وبذلك سيكتمل إطار الرعاية الاجتماعية للإنسان الذي وقع تحت طائلة القانون، ويمكن إصلاحه ليصبح مواطناً صالحاً فاعلاً، يكفي الأمة مؤنه نفسه ومسئولية أسرته.

٨ - يجب أن تقوم وسائل الإعلام بمستوياتها المختلفة، بالتنوع الفكرية والاجتماعية بأهمية الرعاية النفسية والعقلية، لكي تفهم على أنها وسائل إصلاحية تتضمن علاج ما قد يلحق الإنسان من خلل عقلي أو اضطراب نفسي، ويجب ألا ينظر إليها على أنها وصمة عار، يتحاشى معظم الناس اللجوء إليها، وهي في حقيقة الأمر من النعم التي بصر الإنسان بها، ليتعامل المتخصصون من خلالها مع الجوانب النفسية والعقلية للشخصية الإنسانية، كالجوانب العضوية من حيث الوقاية والعلاج التي تتبني القيام برعايتها المؤسسات الطبية.

وقد أثبتت البحوث والدراسات العلمية الطبية أن كثيراً من الأمراض النفسية إذا بادر

الإنسان لعلاجها يشفي منها تماماً بإذن الله، كما هو الحال بالنسبة للأمراض العضوية.

٩ - يلاحظ أن وزارة التربية والتعليم تتعدى جهودها مستويات التعليم العام إلى مستوى العليم العالي. ويفترض أن تترك مهمة التعليم العالي بشتى مجالاته إلى وزارة التعليم العالي، تلافياً للازدواجية، ومنعاً لاختلاف المعايير والبرامج الإعدادية لكليات التعليم العالي، سيما وأن الحاجة إلى الكليات المتوسطة ومعاهد إعداد المعلمين قد تضاءلت وقريباً سيتم الاستغناء عنها، ولذلك لا داعي لمثل هذه الازدواجية في التعليم العالي، خاصة بعد أن حصل اكتفاء ذاتي في بعض التخصصات.

١٠ - يفترض أن تعين مديرية عامة للتعليم العسكري، تكون مسؤولة عن تعليم عموم المعاهد والكليات العسكرية، لتشرف على تخطيط مناهج هذه الكليات، من باب توحيد أسلوب التعليم العسكري وتطويره، حتى يحقق النمو الفكري لمنسوبي القوات المسلحة على اختلاف مهامها وتنوع تخصصاتها والتكامل بينها.

١١ - تحقيق التعاون الأكاديمي بين الكليات العسكرية وجامعات المملكة، من خلال الأقسام التي تعنى بالعلوم التربوية والاجتماعية والنفسية، وقد تبنى المعهد العالي بكلية الملك فهد الأمنية هذه الخطوة، ويبدو نجاحها، حيث تتم الاستعانة بالأساتذة الأكاديميين المتخصصين والمؤهلين علمياً بالجامعة، فانعكس ذلك على المستوى العلمي للدورات التي يعقدها المعهد، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يوفر كثيراً من الالتزامات المالية التي ستحملها المؤسسة لو تعاقدت مع متخصصين في تلك المجالات، ويؤمل من الكليات العسكرية الأخرى أن تستفيد من هذا الأسلوب في التعاون الأكاديمي مع أساتذة الجامعات المؤهلين.

١٢ - يتطلب الأسلوب الإنمائي المتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة النضج الفكري للإنسان السعودي تعاون الأجهزة المعنية بذلك، وفق سياسة موحدة متكاملة، حيث يعني كل جهاز برعاية جزء منها، لتتكامل الجهود لهذه الأجهزة جميعاً لأجل تحقيق الهدف العام والغاية المنشودة.

١٣ - على جميع الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بالتنمية الاجتماعية والفكرية للإنسان السعودي، ألا تضع أهدافاً كبيرة وخططاً براهقة من الصعب تنفيذها على الواقع، من منطلق أن الطموحات أكبر من الإمكانيات، لكن الواقعية تعني أن تكون الطموحات على قدر الإمكانيات، لإمكانية تحقيقها على

الواقع، وقد لوحظ خلال استعراض أهداف هذه المؤسسات أن بعضها يحتاج إلى إمكانيات قد لا تتوفر لدى المنشأة نفسها، ولذلك تبقى هذه الأهداف مجرد حبر على ورق، ليس من ورائها طائل، لتعذر إمكانية تنفيذها.

١٤ - يفترض منهجياً القيام بإجراء الدراسات التقييمية، لقياس مقدار الإنجاز من الأهداف لكل منشأة تعنى برعاية الإنسان السعودي، وفق المنهج العلمي للبحث الاجتماعي، والمقاييس الإحصائية المعتمدة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الإنجليزية

ثالثاً: المؤسسات والدوريات والنشرات

قائمة المصادر العلمية

أولاً: المراجع العربية

تمت الاستعانة بعون الله ثم بالقرآن الكريم. المصدر الرئيسي للعلوم الإنسانية والسلوكية ومن ثم السنة النبوية من خلال كتب الصحاح كمصدر ثاني، ثم تمت الاستفادة من المراجع التالية:

١ - أحمد، كمال أحمد (١٩٩٤م)

التخطيط الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢ - أحمد، كمال وآخرون (١٩٩٤م)

التمية الاجتماعية، مكتبة وهبه، القاهرة.

٣ - أحمد، محمد مصطفى، كريم مسعود (د.ت)

مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، دار الحكمة.

٤ - أحمد، محمد مصطفى (د.ت)

تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.

٥ - الأحمد، عثمان إبراهيم (١٤٠٠هـ)

أسلوب وقواعد التوظيف. ندوة تخطيط القوى العاملة معهد الإدارة العامة - الرياض.

٦ - آدم متز (ترجمة محمد عبدا لهادى أبوريدة) (١٣٨٧هـ)

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، بيروت.

٧ - إسماعيل، عزت سيد (١٩٩٤م)

الأسرة في القرن الحادي والعشرين «الأدوار والمسئوليات»، ورقة مقدمة لندوة «دعم دور الأسرة

في مجتمع متغير» - المنامة - مجلس وزراء العمل والنشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

٨ - إسماعيل، محمد حسن، وأبو المعالي ماهر (١٩٨٧م)

التخطيط والسياسة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.

٩ - ألكك، فيكتور (١٩٧٨م)

المملكة العربية السعودية قلعة صناعية ضخمة، مجلة المنهل، مج ٣٩.

١٠ - بدوي، أحمد زكي (١٩٨٧م)

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

١١ - بشير، رفعت إبراهيم (١٩٨٧م)

التغير الاجتماعي والتنمية في دولة الخليج العربية، الكويت: ذات السلاسل.

١٢ - الباني، فهد محمد (١٤١٢/١٤١١هـ)

إنجازات الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير الإداري. وحدة المتابعة.

١٣ - بلاكيلى، إدوارد، ج (١٩٩٠م)

بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات). نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية.

١٤ - بدوي، أحمد زكي (د.ت)

الخدمة الاجتماعية في مجال العمل، دار الجامعات المصرية.

١٥ - البطريق، محمد كامل، محمد نجيب توفيق (د.ت)

مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

- ١٦ - الجاسم، محمد علي (١٩٧٤م)
«توطين البادية في المملكة العربية السعودية»، مجلة العرب (١١-١٢)، الرياض.
- ١٧ - الجوهري، عبدا لهادي وآخرون (١٩٨٢م)
دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- ١٨ - الجوهري، عبدا لهادي وآخرون (١٩٩٩م)
المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ١٩ - الجوهري، عبدا لهادي (د.ت)
معجم علم الاجتماع - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة.
- ٢٠ - الحاروني، فاطمة مصطفى (١٩٧٧م)
خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية، ط٧.
- ٢١ - حسن، عبدا الباسط محمد (١٩٨٠م)
أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة.
- ٢٢ - حسن، عبدا الباسط محمد (١٩٩٨م)
التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبه، القاهرة.
- ٢٣ - حسن، عبدا الباسط محمد (١٩٧٠م)
التنمية الاجتماعية، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية.
- ٢٤ - حسن، محمود (١٩٧٣م)
مقدمة الرعاية الاجتماعية، ج١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

٢٥ حسن، محمود (١٩٧٧م)

رعاية الأسرة، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.

٢٦ - حسن، محمود (د.ت)

مقدمة الخدمة الاجتماعية، الكويت: دار النهضة العربية.

٢٧ - حسونه، رفيق (١٩٩٣م)

سيكولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٢٨ - حسين، عليه حسن (د.ت)

التنمية الاجتماعية نظرياً وتطبيقياً، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب.

٢٩ - حمزة، مختار (د.ت)

آفاق جديدة للتنمية بعد حرب أكتوبر، الجمعية العربية للإدارة العامة،

٣٠ - حموده، مسعد الفاروق (١٩٨١م)

الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٣١ - الحوت، على (د.ت)

الرعاية الاجتماعية (دراسات في المجتمع الليبي) ليبيا: جامعة الفاتح، مكتبة التربية.

٣٢ - خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٧/١٩٨٧م)

الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية - مناهج الممارسة - المجالات)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٣٣ - الخريجي، عبدالله محمد (١٩٨٠م)

بعض تجارب التنمية في الوطن العربي، دراسة لعمليات التهجير والتوطين، دار الشروق، جدة.

- ٣٤ - الخطيب، سلوى عبد الحميد (١٩٨١م)
توطين البدو في المملكة: دراسة اجتماعية لهجرة الغطف - رسالة ماجستير غير منشورة
- جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية.
- ٣٥ - خليفة، محروس محمود، إبراهيم بيومي (١٩٨٣م)
اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومدخلها المهنية، بدون دار نشر.
- ٣٦ - خليفة، محروس محمود، إنصاف عبدالعزيز عوض (١٩٩٢م)
المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية - الجزء الثاني - مهنة الخدمة الاجتماعية - المفهوم -
النشأة - الطرق المناهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٣٧ - خليفة، محروس محمود (١٩٩٢م)
ممارسة الخدمة الاجتماعية «دراسات في التغيير المخطط» الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ٣٨ - خليفة، محروس محمود، إنصاف عبدالعزيز عوض (١٩٨٧م)
الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ٣٩ - خليفة، إبراهيم (١٩٨٦م)
رعاية الطفولة وأثرها في الوقاية من الانحراف، مجلة المنهل، رجب ١٤٠٦هـ.
- ٤٠ - الخليفة، عيسى بن إبراهيم (د.ت)
التأمينات الاجتماعية ورعاية المسنين في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلس وزراء العمل والشؤون
الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: المكتب التنفيذي.
- ٤١ - الدباغ، عفاف إبراهيم (١٤٠٤هـ)
العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية وتنمية المسؤولية

الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة).

٤٢ - الدقس، محمد (١٩٩٦م)

التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٤٣ - الراوي، زياد رشاد وآخرون (د.ت)

الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة، «دراسات مختارة» مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

٤٤ - رجب، عمر الفاروق سيد (١٣٩٧هـ)

«أيكولوجية البداوة في المملكة» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١١).

٤٥ - رجب، إبراهيم عبد الرحمن وآخرون (١٩٨٦م)

نماذج ونظريات تنظيم المجتمع . عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٦ - رجب، إبراهيم عبد الرحمن وآخرون (١٩٨٦م)

أساسيات تنظيم المجتمع، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٧ - رجب، إبراهيم عبد الرحمن وآخرون (١٤١٠هـ)

تنمية المجتمع المحلي، القاهرة: مكتبة وهبه.

٤٨ - الرشيد، بنيه سعود (١٤١٤هـ)

أثر ممارسة خدمة الجماعة في إشباع بعض الحاجات النفسية والاجتماعية للأطفال المتخلفين عقلياً (رسالة ماجستير غير منشورة).

٤٩ - زهران، حامد عبد السلام (١٩٨٧م)

علم النفس الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب.

- ٥٠ - ساعاتي، أمين (١٩٨٦م)
تاريخ الحركة الرياضية في المملكة العربية السعودية، ط٢، المملكة العربية السعودية: دار القلم للطباعة والنشر.
- ٥١ - السحيباني، محمد (١٤٠٥هـ)
توظيف العمالة السعودية في القطاع العام - ندوة التوظيف ومشكلاته في الأجهزة الحكومية - معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
- ٥٢ - السروجي، طلعت مصطفى ورياض أمين حمزاوي (١٤١٨هـ)
سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية، الإمارات العربية المتحدة: دار القلم للنشر والتوزيع.
- ٥٣ - السمالوطي، نبيل محمد توفيق (١٤٠٦هـ)
المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، جده: دار الشرق.
- ٥٤ - السندي، عبدالله رشيد (١٩٩١م)
مراحل تطور تنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من إنجازاتها، مطبعة المدينة، الرياض.
- ٥٥ - السكري، أحمد شفيق (١٩٩١م)
المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ٥٦ - السمالوطي، نبيل محمد (١٩٧٤م)
علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٥٧ - سندي، سليما بكر (د.ت)
تطور التعليم بالمملكة العربية السعودية، الرياض: مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي.

٥٨ - السويد، محمد بن علي (١٤١٥هـ)

الوطن ... رعاية وشباب، الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

٥٩ - السيد، سميرة أحمد (١٩٩٥م)

استراتيجيات وأساليب البحث الاجتماعي، الرياض: لم يذكر الناشر.

٦٠ - السيد، عبد المحسن (١٩٩٥م)

المشاركة في برامج التنمية، قضايا ومفاهيم، بحث علمي محكمة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، الرياض.

٦١ - سليم، إمام (١٩٧٩م)

مدخل في التنمية الاجتماعية وتخطيطها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٦٢ - الشامخ، أحمد عبد الرحمن (د.ت)

توطين البدو في المملكة العربية السعودية (الهجر) نشرة دورية تعنى بالبحوث الجغرافية، يصدرها قسم الجغرافيا.

٦٣ - الشرفاوي، عبد الرحمن، وفراج، محمد علي (١٤٠٠هـ)

التخطيط الشامل للموارد البشرية - ندوة تخطيط القوى العاملة. معهد الإدارة العامة - الرياض.

٦٤ - شلبي، عبدالله (١٤٠٠هـ)

أساليب الاستخدام وسد الحاجات من القوى العاملة، معهد الإدارة العامة، الرياض.

٦٥ - شهاب، إبراهيم بدر (١٩٩٨م)

معجم مصطلحات الإدارة العامة. مؤسسة الرسالة. الكويت: دار البشير.

٦٦ - الشهري، زائد سعد (١٩٨٩م)
مؤسسة الملك فيصل الخيرية معلم يارز لخدمة الإسلام والمسلمين، الرياض: مجلة الحرس الوطني
(٨٥).

٦٧ - صابر، محيي الدين (١٩٩٢م)
التغير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٦٨ - الصادي، أحمد فوزي، مختار إبراهيم عجويه (١٩٩٢م)
الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

٦٩ - طاهر، جميل، صالح العصفور (١٩٩٦م)
الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. المعهد
العربي للتخطيط. الكويت.

٧٠ - الطريقي، محمد حمود (١٤١٦هـ)
علم الإحصاء التقويمي، الرياض: المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية، ط١

٧١ - الطياش، نوره عبدالله (١٩٩٠م)
دراسة تقويمية لدور التدريب الميداني في إكساب الطالبات القيم والمهارات المهنية للخدمة
الاجتماعية.

٧٢ - العادلي، فاروق محمد (١٩٨٢م)
دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

٧٣ - عارف، نصر محمد (١٤١٤هـ)
تظريات التنمية السياسية والمعاصرة، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

٧٤ - عبد الحميد، حسن (١٤١٦هـ)

الإسلام والتنمية الاجتماعية، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

٧٥ - عبد الحميد، محسن (١٩٨٣م)

منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٧٦ - عبد الحميد، محمد فائق (١٩٨٨م)

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع «التنمية الاجتماعية إطار تحليلي وأهم المجالات» الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

٧٧ - عبد الرحمن، أسامه (١٩٨٧م)

البيروقراطية النفطية ومعضلات التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دار الشباب، قبرص.

٧٨ - عبد الرحمن، أسامه (١٩٩٢م)

قضايا وتحديات تنمية، دار الأزمنة، القاهرة.

٧٩ - عبد اللطيف، رشاد (١٩٩٥م)

تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، مؤشرات التنمية بين التطورات النظرية والممارسة الميدانية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

٨٠ - عبد تعال، عبد الحليم رضا (١٩٩٣م)

البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر.

٨١ - عبد الوهاب، أسماء محمد (١٤٠٢هـ)

الطفل السعودي بين الواقع والمنشود، الرياض: مجلة كلية العلوم الاجتماعية (٦)، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

- ٨٢ - عجوبه، مختار إبراهيم (١٤١٦هـ)
رعاية الطفولة والشباب في المجتمعات الإسلامية، مجلة جامعة الملك سعود .
- ٨٣ - عجوبه، مختار إبراهيم (١٩٩٠م)
الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية المعاصرة، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.
- ٨٤ - العساف، صالح (١٩٨٩م)
المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان للطباعة والنشر.
- ٨٥ - العقاد، عباس محمود (د.ت)
الإنسان في القرآن الكريم، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ٨٦ - علام، ماجدة كمال، السيد عطية (١٩٨٥م)
الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ٨٧ - علي، سميرة كامل، أحمد مصطفى خاطر (١٩٩٣م)
التمية الاجتماعية - الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ٨٨ - علي، ماهر أبو المعاطي (١٩٩٣م)
تقدير الاحتياجات المجتمعية والتخطيط لإشباعها، حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي السنوي للخدمة الاجتماعية.
- ٨٩ - العوضى، بدرية عبدالله (د.ت)
التشريع ورعاية المسنين في دول مجلس التعاون الخليجي . مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: المكتب التنفيذي.

٩٠ - العومي، عادل، ناصر الدخيل (د.ت)

دور ووجهة نظر المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في رفع نسبة التوظيف للعمالة المواطنة في القطاع الأهلي، معهد الإدارة . الرياض.

٩١ - عويس، منى، عبلة الأفندي (١٩٩٤م)

التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.

٩٢ - العيسوي، إبراهيم (١٩٨٥م)

مؤشرات قطرية للتنمية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان.

٩٣ - عيسوي، عبدالرحمن (١٤٠٨هـ)

الإسلام والتنمية البشرية، بيروت: دار النهضة العربية.

٩٤ - غيث، محمد عاطف (١٩٨٨م)

التغير الاجتماعي المخطط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٩٥ - غيث، محمد عاطف، ومحمد علي محمد (١٩٨٦م)

دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي - دار النهضة العربية - بيروت.

٩٦ - الغيث، محمد عبدالله، منصور بن عبد العزيز المعشوق (١٩٩٣م)

العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي - المفهوم، الأهداف، الواقع، المعوقات، ومداخل الحلول. ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي . معهد الإدارة العامة . المملكة العربية السعودية.

٩٧ - الفاعوري، خليل (١٩٨٥م)

الشباب (قضية، ورعاية، ودور) مكتب التربية لدول الخليج، بمناسبة العام الدولي للشباب.

- ٩٨ - **الفرحان، إسحاق (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)**
التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة. (د.م.ن): دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- ٩٩ - **فهيم، ساميه محمد وآخرون (١٩٨٥م)**
طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات).
الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ١٠٠ - **فهيم، علي (١٩٨٠م)**
المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والنائية، المجلد ١٧، العدد ١.
- ١٠١ - **فهيم، محمد سيد (١٩٩٨م)**
أسس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية.
- ١٠٢ - **فهيم، محمد سيد وآخرون (١٩٩٨م)**
مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ١٠٣ - **فهيم، محمد سيد (١٩٩٨م)**
الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- ١٠٤ - **قابل، أمال حسن (د.ت)**
الرعاية الاجتماعية للمعوقين مؤشر أساسي في التنمية ... (دراسة ماجستير غير منشورة).
- ١٠٥ - **قطان، كوثر محمود عباس (١٤١٦هـ)**
مهام تقدير الاحتياجات الاجتماعية في لجان التنمية المحلية، كلية الخدمة الاجتماعية للبنات
باليرياض: رسالة دكتوراه.
- ١٠٦ - **القعيب، سعد بن مسفر (١٤١٩هـ)**
الرعاية الاجتماعية للشباب (التوجيه العلمي وتفعيل الممارسة)، الرياض: دار الندوة العالمية للطباعة

والنشر والتوزيع.

١٠٧ - القعيب، سعد بن مسفر (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)

استراتيجية التوطين مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث عشر، الرياض: كلية الآداب (٢).

١٠٨ - القعيب، سعد بن مسفر (١٤٠٦هـ)

الخدمة الاجتماعية والمدرسة، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

١٠٩ - القعيب، سعد بن مسفر (١٩٩٥م)

التوجيه والإرشاد التربوي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية . مكتبة العبيكان . الرياض.

١١٠ - القعيب، سعد بن مسفر (١٤١٩هـ)

الرعاية الاجتماعية للشباب ومدى التمسق بين أجهزتها: دراسة تقويمية لبرامج رعاية الشباب في إطارها الشمولي بالمملكة العربية السعودية، ضمن إصدارات مؤتمر المملكة في مائة عام، المحور العاشر، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١١١ - كاري، لى. ج.؛ (ترجمة أ.ج. خميس) (١٩٩٠م)

تنمية المجتمع كعملية. نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية.

١١٢ - الكاشف، على (١٩٨٥م)

التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا). القاهرة: عالم الكتب.

١١٣ - الكردي، محمود (١٩٧٧م)

التخطيط للتنمية الاجتماعية، القاهرة: دار المعارف المصرية.

١١٤ - ليون، جوستاف (د.ت)

حضارة العرب، (د.ن).

- ١١٥ - محمد، عبد الفتاح محمد (١٩٩٦-١٩٩٧م)
الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي
للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- ١١٦ - محمد، سميرة كامل (١٩٩٣م)
التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١١٧ - محمد، سميرة كامل (١٩٩٦م)
التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ١١٨ - محمد، سميرة كامل، أحمد خاطر (١٩٩٣م)
التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونماذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ١١٩ - محمد، سميرة كامل (١٩٨٨م)
التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ١٢٠ - محيي الدين، عمر (١٩٧٦م)
التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت.
- ١٢١ - مداح، طلال يوسف (١٩٩٨م)
مدى اكتساب طالبات الخدمة الاجتماعية لمهارات الممارسة المهنية من التدريب الميداني دراسة
تطبيقية على طالبات الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود.
- ١٢٢ - مدبولي، جلال (١٩٧٩م)
المجتمعات المستحدثة، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ١٢٣ - المديميخ، هشام عبدالله (د.ت)
مدى احتياجات الأطفال المعاقين لخدمات الرعاية الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة).

١٢٤ - المرزوقي، محمد وآخرون (١٤٠٧هـ)

الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنزلاء السجون من غير مرتكبي جرائم المخدرات بالمملكة العربية السعودية - مركز أبحاث مكافحة الجريمة - المملكة العربية السعودية.

١٢٥ - مرعى، إبراهيم بيومي، محمد حسين البغدادلي (د.ت)

الجماعات في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.

١٢٦ - مصطفى، مريم أحمد (١٩٧٧م)

التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٢٧ - المقرمي، عبد الملك (١٩٩١م)

الاتجاهات النظرية لثراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

١٢٨ - المهدي، محمد محمود (١٩٩٧م)

مدخل في تشريعات الرعاية الاجتماعية (التأمين الاجتماعي والعمل والعمال. حماية الطفل ورعايته). القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

١٢٩ - التضيبي، عبدالله بن صالح (١٩٩٣م)

إحلال العمالة المواطنة في القطاع الخاص - دور ورؤية مجلس القوى العاملة - الأمانة العامة - ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي - معهد الإدارة العامة. الرياض.

١٣٠ - النافع، سليمان عبد الرحمن (١٤١١هـ)

الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ط١، الرياض: إدارة الإعلام والنشر.

١٣١ - نوح، محمد عبدالحى (١٩٩١م)

أسلوب القيادة الشعبية في تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلي، المؤتمر العالمي الخامس للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية.

١٣٢ - واهي، على عبد الواحد (د.ت)

حقوق الإنسان في الإسلام، (د.ن).

١٣٣ - وزارة الإعلام (١٩٦٦م)

العمل والرعاية الاجتماعية والتعاون، الرياض: دائرة المطبوعات والنشر.

ثانياً : المراجع الإنجليزية:

- 1 - Barker, R (1995)
The Social Work Dictionary Wasmington. DC. NASW Press.
- 2 - Hill, Michael (1996)
Social Policy: Acomparative analysis, prentice Hall, London.
- 3 - (1977)
Mecro Social Work. Apractice of Some Theory in, Social Services Review, University of Chicago.
- 4 - Mezirow, D. Jack, (1963)
Dynamics of development (New York: the Scare Crow Press, Inc.).
- 5 - Howard, Goldste in (1976)
"Social Work Practice Aunitary Approach", Columbia, University of South Carolina Press.
- 6 - Henderson, P., (1980)
The Boundaries of change in Community Work, George Allen and Urwin, London.
- 7 - Perlman, R. and Gurin, (1972)
Community organization and Social Planing, J. Wiley, London..

ثالثاً : المؤسسات والدوريات والنشرات:

- ١ - الأمم المتحدة (١٩٩٦م)
التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق - الأمم المتحدة، نيويورك.
- ٢ - الأمم المتحدة (١٩٩٧م).
قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية - الأمم المتحدة.
- ٣ - الأمم المتحدة (١٩٩٧م)
قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية - الأمم المتحدة.
- ٤ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، أجهزة التخطيط بدول مجلس التعاون - الأمانة العامة - الرياض، ١٩٩٥م.
- ٥ - إدارة الإعلام والنشر، المنشآت الشبابية والرياضة، ط٣، الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ١٤١١هـ.
- ٦ - إدارة الشؤون العامة بكلية الملك فهد، دليل الكلية، مطابع البكيرية (د.ت).
- ٧ - إدارة الشؤون الإعلامية، أكاديمية نايف ... (نشرة إعلامية). (د.ت).
- ٨ - إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة، القوات المسلحة السعودية، مطابع القوات المسلحة السعودية، ١٤١٢هـ.
- ٩ - الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي، التقرير الدوري لإنجازات وزارة التعليم العالي، العدد الرابع، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٤١٠هـ.
- ١٠ - الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي، دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- ١١ - الإدارة العامة للسجون، الكتاب السنوي الأول، الرياض: وزارة الداخلية. (د.ت).
- ١٢ - الإدارة العامة للشؤون التعليمية، الدليل التعليمي لكلية الملك فهد الأمنية، الرياض: مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، ١٤١٧هـ.
- ١٣ - إدارة العلاقات العامة والإعلام، معهد الإدارة: الأهداف والنشاطات، الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، ١٤١٧هـ.
- ١٤ - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط٢، الرياض: مطابع الأكاديمية، ١٩٩٧م.

- ١٥ - الأمانة العامة للتعليم الخاص بالرياض، جهود وزارة المعارف في مجال المعوقين (لم يذكر الناشر).
- ١٦ - التقرير الإحصائي السنوي الشامل، ١٤١٦/١٤١٧هـ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض: مطابع دار الهلال للأوقفت، ١٤١٨هـ.
- ١٧ - تهامة: ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية - تهامة - جده، ١٤١٠هـ.
- ١٨ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برامج عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، الرياض: الإدارة العامة للثقافة والنشر، ١٤١٨هـ.
- ١٩ - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (تقرير مقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية) المؤتمر الثاني عشر للشؤون الاجتماعية والعمل: الدورة الثانية عشر، القاهرة ٦-٩ مايو ١٩٦٨م.
- ٢٠ - جامعة الملك سعود، التقرير السنوي لعماده مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، الرياض: مطابع الجامعة، ١٤١٧هـ.
- ٢١ - جامعة الملك سعود، خمس سنوات في خدمة المجتمع، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢ - الجمعيات الخيرية (نشرة موجزة)، ١٤١٧هـ.
- ٢٣ - الجمهورية العربية المصرية، مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية، القاهرة ١٠-١٣ أبريل ١٩٧٦م، (أعمال الجلسة الختامية).
- ٢٤ - دورة التربية الاجتماعية للبنين (نشرة موجزة)، ١٤١٧هـ.
- ٢٥ - دورة التربية الاجتماعية للبنات (نشرة موجزة) ١٤١٧هـ.
- ٢٦ - الرئاسة العامة لتعليم البنات، إنجازات الرئاسة ... التقرير السنوي الثاني (لم يذكر الناشر)، ١٤١١هـ.
- ٢٧ - الرئاسة العامة لتعليم البنات، تعليم البنات في المملكة العربية السعودية (كتاب بمناسبة انعقاد اللقاء السنوي الأول لمسئولي تعليم البنات)، ١٩٩٢م.
- ٢٨ - قيادة الكلية، التقويم الزمني السنوي لكلية الملك عبدالعزيز الحربية للعام الدراسي ١٤١٩/١٨هـ، مطبعة الكلية، ١٤١٨هـ.
- ٢٩ - كلية الملك فيصل الجوية، (نشرة إعلامية) مطابع القوات الجوية (د.ت).

- ٣٠ - مجلة الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية، المجلد الأول، العدد الرابع، ربيع الأول عام ١٤١١هـ.
- ٣١ - مجلة آفاق الإسلام العدد الثاني، السنة الثالثة (توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، الاجتماع التحضيري المنعقد في عمان من ١٩-٢٢ سبتمبر ١٩٩٤م)، حزيران ١٩٩٥م.
- ٣٢ - مجلة الأمة، الإسلام، العدد الرابع والثلاثون، السنة الثالثة، ١٩٨٢م.
- ٣٣ - مجلة الأمن والحياة (تحقيق مع مدير مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية)، العدد ١٦٩، جمادى الآخرة ١٤١٧هـ.
- ٣٤ - مجلة الحرس الوطني، الرياض: مطابع الحرس الوطني، أكتوبر ١٩٨٨م.
- ٣٥ - مجلة الحرس الوطني، الرياض: مطابع الحرس الوطني، فبراير ١٩٩١م.
- ٣٦ - مجلة الحرس الوطني، الرياض: مطابع الحرس الوطني، أكتوبر ١٩٨٧م.
- ٣٧ - المجلة العربية (المجتمع السعودي أنموذج إسلامي ناهض) العدد ١٧٢، السنة ١٥ ديسمبر ١٩٩١م.
- ٣٨ - مجلة المنهل، (مهام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إطار تقدم المملكة العربية السعودية) العدد الثاني عشر، المجلد ٣٦، مارس ١٩٩٦م.
- ٣٩ - المديرية العامة بكلية الملك فهد الأمنية، إنجازات المديرية العامة لكلية من عام ١٤٠٨هـ: ١٤١٨هـ، (لم يذكر الناشر)، ١٤١٨هـ.
- ٤٠ - المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض، مستشفى الأمل بالرياض، مطابع الحرس الوطني، (د.ت).
- ٤١ - مدينة الملك عبدالعزيز ... معاهد البحوث (نشرة تعريفية، الكتاب الثاني)، ١٤١٧هـ.
- ٤٢ - مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، نشرة تعريفية، الرياض، مطابع الجمعية الإلكترونية، ١٤١٦هـ.
- ٤٣ - المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في خدمة المجتمع، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩٠م.
- ٤٤ - مركز الأمير سلمان الاجتماعي، نشرة إعلامية موجزة، (د.ت).
- ٤٥ - مركز المعلومات الإحصائية التوثيق التربوي، وزارة المعارف ورعاية الشباب، مجلة التوثيق

- التربوي، العدد الخامس عشر، ربيع ثاني ١٣٩٨هـ.
- ٤٦ - مستشفى الأمراض النفسية بالطائف، تطور الخدمات النفسية بالمملكة، ١٤٠٠هـ.
- ٤٧ - المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التعليم الفني والتدريب المهني في الماضي والحاضر، ط٤، الرياض: مطابع البيان، ١٤١٥هـ.
- ٤٨ - المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض حضارة عريقة وحاضر زاهر، الرياض، ١٩٩٢م.
- ٤٩ - مؤسسة سلطان الخيرية، نشرة مختصرة، ط١، الرياض: القمم للإعلام ١٩٩٧م.
- ٥٠ - معهد الإدارة العامة، العوامل المؤثرة على إنتاجية المرأة العاملة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- ٥١ - مؤسسة الملك فيصل الخيرية، أهدافها وإنجازاتها، الرياض: مطابع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (د.ت).
- ٥٢ - مجلة الفيصل، مؤسسة الملك فيصل الخيرية تميز المنهج وعالمية الإنجاز، الرياض: العدد ٢٢١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٥٣ - مجلة العنهل، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، العدد ٤٤٥، ١٩٨٦م.
- ٥٤ - منتدى الفكر العربي، التنمية البشرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢م.
- ٥٥ - وزارة الإعلام السعودية، الرعاية الاجتماعية، الرياض، (د.ت).
- ٥٦ - وزارة الإعلام السعودية، التقرير السنوي، الرياض، ١٤١٢هـ.
- ٥٧ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الشؤون الاجتماعية ... حقائق وأرقام، الرياض: مطابع الجمعية الإلكترونية، ١٤٠٩-١٤١٤هـ.
- ٥٨ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، محطات مضيئة على نشاطات الوزارة، ١٤١٦هـ.
- ٥٩ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير موجز عن الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطابع الجمعية الإلكترونية، ١٤١٣-١٤١٤هـ.
- ٦٠ - وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لمححة عن مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية، ١٤١٢هـ.
- ٦١ - وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، التقرير السنوي لمنجزات مركز الخدمة الاجتماعية بالرياض، مركز الخدمة الاجتماعية، الرياض: وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، ١٤١٦هـ.

- ٦٢ - وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة - وزارة التخطيط - الرياض، ١٤١٥-١٤٢٠هـ.
- ٦٣ - وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية (الثانية .الخامسة) ١٣٩٥ . ١٤١٥هـ.
- ٦٤ - وزارة التخطيط، توجهات خطة التنمية الخامسة نحو العمالة في القطاع الخاص -ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي - معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ.
- ٦٥ - وزارة التخطيط، الجهاز التخطيطي في المملكة العربية السعودية - وزارة التخطيط - الرياض، ١٩٩٠م.
- ٦٦ - وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، التقرير السنوي لمنجزات مركز الخدمة الاجتماعية بالرياض - وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية - المملكة العربية السعودية، ١٤١٥-١٤١٦هـ.
- ٦٧ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أضواء على الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية- إدارة التخطيط - الرياض، ١٩٩١م.
- ٦٨ - الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى - وزارة التخطيط - الرياض، ١٣٩٠هـ.

الكشاف العام

الأثار الاجتماعية، ١١٤	١
الآثام، ٥١	الابتكار، ٥١
أشان وعشرون وزارة، ١٨٩	الابتلاء، ٢١
الإجازات، ٢٠١	الإبداع، ١١٩، ٤٥
الإجبار والإنزام، ١٢٧	أبعاد التنمية في الإسلام، ١٩
اجتماعي، ١١٢	الإيل، ٢٢٧
الإجراءات، ٣٦	أبن خلدون، ٣٤
الإجماع، ٩١	أبناء الهجر، ٢٣٠
الأجهزة الحكومية، ١٤٥، ١٠٥، ١٠٢، ١٠٥، ٤٩	أبو عليه، ٢٢٦
١٩١، ٢٠١	الاتجاه الاجتماعي، ٤١
الأجهزة السياسية، ١٦٢	الاتجاه الاشتراكي، ٤١
الأحاديث الشريفة، ٢٣٠	الاتجاه التحليلي، ٤١
احترام أسرار العملاء، ١٨٠	الاتجاه التطوري الحديث، ٤٢
الاحتمالية، ١٢٥	الاتجاه الرأسمالي، ٤١
احتياجات الأسر، ١٥٢	الاتجاه السيكولوجي، ٤٤
الاحتياجات الإنسانية، ٧٥	الاتجاه النموذجي، ٤١
الاحتياجات المتعددة، ١٤٠	الاتجاهات، ٤٩
الاحتياجات المجتمعية، ١٢٧، ٧٨	الاتحاد السوفيتي، ٤٤
الاحتياجات غير المشبعة، ١٤٢	اتخاذ القرارات، ١٢٥
الاحتياجات، ٧٨	إتقان العمل، ٢٠، ١٧٧
إحداث التغيير المرغوب، ١٥٧	الإتقان، ١٧٤
الأحداث الجانحين، ٧٦	اتكالية أفراد المجتمع على المساعدات
الأحداث المنحرفين، ١٦٨	الاجتماعية، ٦٧

الأزمات، ٢١	الإحصاءات الحكومية، ١٤٠
الأساليب الإداري، ١٧٠	إحلال القوى العاملة السعودية، ١٩٨
أساليب الإنتاج، ٢٢	الأحمد، ٢٠١
أساليب البحوث، ١٢٢	الأحياء السكنية، ١٢٣
أساليب التدريب الميداني، ١٨٠	اختلال التوازن، ٧٠
أساليب التنمية الاجتماعية، ٢٨	الآخرة، ٢١، ١٩
الأساليب العلمية، ٢٣	الأخصائي الاجتماعي، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ١٠٠
أساليب القيادة، ٤٢	١٠٤، ١٠٦، ١٢٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٠١،
الأساليب المهنية، ٧	الأخصائيون الاجتماعيون، ١٥٢، ٤٧
أسباب عدم الاستقرار الوظيفي، ٢٠١	الأخصائيون المتخصصون، ١٢٩
الأسبوع الثقافي المتقل، ٢٨٢	الإخفاق في سياسات السعودية، ٦٩
استثارة العمل الجمعي، ١٢٨، ١٥٩	الأداء الاجتماعي، ١٢٥، ١٥٧
استثارة العمل المهني، ١٥٩	الإدارة البيروقراطية، ٩٥
استثمار العوائد النفطية، ١٩٨	الإدارة العامة وإدارة الأعمال، ١٧٢
استثمار الموارد البشرية، ٨٥	إدارة المشروعات، ٤٤
استثمار أوقات الفراغ، ٧٧	إدارة الموارد، ١٢٤
الاستثمار، ٥٦	الادخار، ٥٦
الاستخدام الواعي، ١٥٧	الإرادة الإلهية الأزلية الأبدية المطلقة، ٢١
الاستخلاف، ٢١، ٢٠	أربع عشرة وزارة، ١٨٩
الاستدامة، ٢٥	أربعين هيئة ومؤسسة مستقلة، ١٨٩
استراتيجيات التدخل في التنمية الاجتماعية، ٦١	الارتباط بالأرض، ٢٣٥
الاستراتيجيات العلمية الرشيدة، ٦١	ارتفاع الدخل القومي، ٥٥
الاستراتيجيات المحافظة، ٦١	أرسطو، ٢٤
إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية، ٦١	الإرشاد الزراعي، ١٣٦
إستراتيجية التوطين، ٢٢٥	ازدياد نسبة الإدمان، ٥٥

إسماعيل، ٢٠٧، ١٦٠، ٥٣	الإستراتيجية الثورية، ٦٢
إشباع الاحتياجات، ٦٧، ١٤٢	إستراتيجية القوة، ٦١
إشباع الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية، ٢٠٤	الاستراتيجية الملائمة، ١١٦
إشباع الحاجات المادية، ١٩	إستراتيجية ملائمة، ٦١
الإشباع، ٥٦	إستراتيجية، ٨
أصل الإنسان، ٢٢	استضافة بعض الخبراء، ١٦٩
الإصلاح، ١١٨	الاستعداد الشخصي، ١٧٥
الإصلاحيات، ١٤٩	الاستغلال، ٤٥
الإطار التنظيمي لعمليات التنمية، ٧٤	الاستفادة من خبرات العالم، ٢٩
الإطار العلمي لعمليات التنمية، ٧٤	استخدام القوى العاملة الأجنبية، ٧١
الإطار الفكري لعمليات التنمية، ٧٤	الاستقرار الاجتماعي، ٧٤
الأطفال، ٧٦	الاستقرار السياسي، ٢٤٩
الاطمئنان، ٢٥	استقرار العلماء، ٢٢٢
الإعاقات العقلية، ١٦٤	الاستقلال، ٩٩
الإعانات، ٢٠٦	الاستهلاك السنوي، ١٩٧
الاعتداءات، ٢٥	الاستهلاك المجتمعي، ٥٣
اعتمادات عسكرية، ٤٤	الاستهلاك الوفير، ٤٤
الإعداد العلمي المبرمج، ٨	الاستهلاك، ٥٣
الإعداد العملي، ١٧٥	الأسرة النووية التقليدية، ١٦٠
الإعداد النظري، ١٧٢	الأسرة، ٢٩، ٢٥
الإعلام الخارجي، ٧٧	الأسس الإسلامية، ٧٧
إعمار الأرض، ٢١	إسكان، ٢٤
أعمال المؤتمر، ١٨٢	الإسكان، ١١٧، ١١٦، ٢٤
أغراض التنمية الاجتماعية، ٨	الإسلام، ١٩، ٦٨
	أسلوب الأداء، ١٧٧

الإمكانيات المتاحة، ١٤٠، ١٦٨	الآفات الاجتماعية، ١٥٥
الإمكانيات المحددة، ١٤٠	الأفكار الجديدة، ٢٠٤
الإمكانيات، ١٠٥	الأفكار القديمة، ٢٠٤
إمكانيات، ٥٤	الأفلام الثقافية، ١٦٢
الأمم المتحدة، ١٤٩، ١١٥، ٢٤	الأفندي، ٢٢، ٣٤، ٤٠
الأمن العام، ٧٧	الإقامة الدائمة بالمستشفيات، ١٦٢
أمن، ٢٥	الإقامة الدائمة، ٢٣٦
الأمن، ٢٥، ٢٥	إقامة الندوات والمؤتمرات، ٢٦٢
الأمومة والطفولة، ١٦٠	الاقتباس، ٢٩
الأمومة، ١٥٠	اقتراح موضوع المؤتمر القادم، ١٨٢
الأميين، ١٤٩	الأقليات العرقية والعنصرية، ١٢٢
الإنتاج الإلزامي للزارعين، ٥٢	الإقليم المحدد، ٩٩
الإنتاج الإلزامي، ١٠٢	الإقناع، ٤٩
الإنتاج الحر، ١٠٢، ٥٢	آليات التنمية المحلية، ٩١
الإنتاج للتصدير، ٥٢	ألينسكي، ١١٩
الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي، ١٠٢	الأماكن العامة، ١٦٥
الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي، ٥٢	أمانة، ٢٦
الإنتاج، ٢٢، ٢٨، ٥٦	الأمراض الاجتماعية السائدة، ١٢٩
إنفاقية الإنفاق الحكومي، ٧٢	الأمراض، ٥١
الإنترنت، ١٨٩	أمريكا، ١١٨
الانتشار الثقافي، ٤١، ٤٢	الإمكانات البشرية، ١٥٤
الانتظام، ٤٥٢	الإمكانات المادية، ١٠٢
انتقال الثقافة، ٤٢	الإمكانات، ٥١
الانتماء الاجتماعي، ١٢٩	الإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية، ١٢٧
الانتماء للمجتمع، ٢٦	الإمكانات البشرية، ١٥٨

الأنظمة التعليمية، ٧٠	الانتماء، ٢٦
الأنظمة القانونية الوضعية، ٢٧	الإنجاب، ٤٤
الانعزالية، ٢٦	الإنجاز، ٤٤، ٤٥
الانغلاق، ٢٩	الإنجازات الدنيوية، ٢١
الأنماط السلوكية، ٩٧، ١٥٠	الإنجازات المادية، ٥٥
أنماط العلاقات الاجتماعية، ١١٦	الانحراف، ٢٩، ١٩٦
الانهيار الفجائي لحضارة هذا الإنسان، ٢١	الانحرافات، ٢٠٦
اهتمام المجتمع الدولي بالطفولة، ١٦٨	الانحلال، ٥٥
الاهتمام بالمعوقين، ٦٤	الأندية الاجتماعية، ٢٥
الاهتمام ببرامج ورعاية الشباب، ٦٥	الأندية الأدبية، ٢٥
اهتمامات التنمية الاجتماعية الوطنية، ٨	الإنذار، ٢٢
إهدار الثروات والطاقت المادية والبشرية، ٥١	الانزواء، ٥٠
الأهداف الأساسية للرفي بالوطن، ٨	الإنسان خصم مبین، ٢٢
أهداف التنمية الاجتماعية، ٢٦	الإنسان ذو طبيعة مزدوجة، ٢٢
أهداف الجماهير، ١٥٦	الإنسان عجول، ٢٢
الأهداف القرعية، ١٢٧	الإنسان فتور، ٢٢
الأهداف المستقبلية، ١٢٢	الإنسان مجادل، ٢٢
الأهداف المعلنة، ٥٢، ١٠٢	الإنسان معرض في النعمة، ٢٢
الأهداف، ١٢٢	الإنسان والمجتمع، ١٩
الأوبئة، ٥١	الإنسان يؤوس فنوط في النعمة، ٢٢
أوروبا، ٥٥، ٦٦	الانسجام، ١٨٠
الأولويات، ١٢٧، ١٢٢	إنشاء معهد الإدارة العامة، ١٩١
الأيام، ٢٥، ٢٠٩	الأنشطة الإعلامية، ٢٥
الإيجابية، ٢١	الانطلاق، ٤٢
الإيمان، ٢١	الأنظمة الاجتماعية الداخلية، ١٤٧

	ب
برلمان، ١١٩	بارسونز، ٤١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٤، ٢٥	بارسونز، ٤٥
برنامج العون الذاتي، ١٢٠	باركر، ٩٧، ١٢٠، ١٢٨، ١٤٠
بريطانيا، ١١٨، ١٢٣	البتروول، ٢٢٧
البشرية، ٢٢	البحث العلمي، ٧٣، ١٢٣
بشير، ٢٠٤، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩	البحوث الاجتماعية، ١٢٢
البطالة، ٢٨	بحوث التقييم، ١٢٢
بعثة البنك الدولي، ١٩٠	البحوث العلمية المحكمة، ١٨١
البعد الاجتماعي، ١٩	البحوث، ٤٧، ١٥٩
البعد الاقتصادي، ١٩	البدائل المتاحة، ٥٦
البيغاء، ٥٢	البدع، ٢٢٦
بلاكلي، ١٤٧، ١٤٨، ٢٠٢	البدو الرحل، ٢٢٦
البلدان الصناعية، ١١٨	بدوي، ٢٤، ١٢٠، ١٢١
البلدان المتحضرة، ٥٤	البديل المختار، ١٢٤
البلدان النامية، ٥٠، ٥١، ٥٤، ١٠٢	برامج التدريب الدورية، ١٦٨
بلدوين، ٢١٩	البرامج التقنية، ٨
البناء الاجتماعي، ١٥٠	برامج التنمية الاجتماعية، ٤٦، ١٠٢
البناء المعرفي، ١٢٦، ١٥٨	البرامج الدينية، ٧٥
البناءات، ١٥٣	برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة، ٣٦٧
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٩٠	برامج الرعاية الاجتماعية، ١٩٢
بنود المتابعة، ١٢٢	برامج تنمية المجتمع المحلي، ٨٩
البنوك، ٤٢	برامج ثقافية عامة، ٢٨٢
البنيان الثقافي، ٢٣	برامج رعاية المسنين، ٢١٦
بويلين، ١٥١	برامج مصممة، ١٨٢
بوسكوف، ٢٠٢	

البيانات، ٧٢	التباين في شخصية الآباء، ١٦١
بيجل، ٤٥	التبرك ببعض الأشجار، ٢٢٢
بيرسن، ١٢٢، ١٢٠، ٣٦	التبعية، ٤١
بيرلمان، ١٢٢	تجارب الدول الصناعية، ١٢٢
البيروقراطية، ٩٥	التجانس، ١٠٦
بيليا، ٤٢	التجربة السعودية في التنمية المحلية، ٩٠
بيولوجي، ١١٥	التجهيزات الأساسية، ٧٢
بيئة اقتصادية سليمة، ٢٣	التحاكم، ٢٢٢
البيئة الخارجية للنظام الاجتماعي، ١٦١، ٢٠٨	تحديث أنظمة المجتمع، ١٥٠
البيئة السياسية والاجتماعية، ١٤١	تحديد الإطار الفكري والتنظيمي لعمليات التنمية الاجتماعية، ٧٤
البيئة المحيطة، ٦٥، ٥٤	تحديد الأهداف، ١٤٢
ت	
تأكيد الذات، ٢٩	التحركات الإنسانية، ١٢٢
تأمين الكتب، ٢٦٣	تحسين الأحوال الاجتماعية، ٢٦
التأمينات الاجتماعية، ٢٥	تحسين الأحوال الاقتصادية، ٢٦
التأمينات، ١١٩	تحسين الأحوال الثقافية، ٢٦
التأهيل الاجتماعي، ٢١٢	تحسين الإنتاج، ٢٠
التأهيل الشامل، ٢١٢	تحسين الإنتاجية، ١٧٧
التأهيل العلمي، ٢٧٢	تحسين الظروف، ٢٨
التأهيل العلمي، ٨	تحسين إمكانيات الأفراد، ٦٥
التأهيل المهني، ١٣٦، ٢١٤	تحسين نوعية الحياة، ١٩٧
تبادل الخبرات، ١٨٢	تحفيظ القرآن، ٢٢٢
التبادلات الاجتماعية المستمرة، ٣٦	تحقيق التنمية الشاملة، ٦٨
التباين في شخصيات الآباء، ٢٠٨	تحقيق العدالة، ٢٨
	تحقيق الهدف العلمي، ٧

التحليل العلمي السليم، ٧٤	التدعيم البنائي، ٩٦
التحليلات التقليدية، ٢٠١	تدمير الموظف، ٢٠٢
التحليلي، ٤٢	التراث الإسلامي، ٢٤
التحول، ٤١	التراث الثقافي، ٧٧
التخطيط الاجتماعي، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤	التراخي، ٢٦
١٥٥، ١٥٦	التراكيب الاجتماعية، ٤١
التخطيط الإقليمي، ١٩٢	تربية الحيوانات، ٢٢٧
التخطيط التأشير، ١٩٥	التربية العسكرية، ٦٤
التخطيط السليم، ٩٧، ٧٢	تربية دينية، ٢٩
التخطيط الشامل، ١٩٣	التربية والتعليم، ١٦٦، ٢٠٦
التخطيط القطاعي، ١٩٦	التريد، ٢٤
التخطيط القومي الشامل، ٥٢	ترشيد الاستهلاك، ١٣٦
التخطيط بعيد المدى، ١٩٢	الترشيد المهني، ١٣٦
التخطيط على أساس البرامج، ١٩٥	الترققات، ٢٠١
التخطيط على أساس المشروع، ١٩٤	ترويح، ٣٩
التخطيط للتنمية الاجتماعية، ٨	الترويح، ٢٥
التخطيط والتنمية، ١١٤	التسرب الدراسي، ١٩٩، ٦٩
التخطيط والخدمة الاجتماعية، ١٣٦	تسع وزارات، ١٨٩
التخطيط، ٥٠	تسهيل عملية التكامل، ٢٨
٨٤	التشاؤم، ٢٣٢
التخلف الدراسي، ٧١	تشجيع المشاركة الجماهيرية، ٢٨
تدابير وقائية، ٢١٠	التشريعات الاجتماعية، ١٧٢
تدريب القادة المحليين، ١٠٥	التشريعات، ٢٥
التدريب المهني، ٧٠، ٧٢، ١١٦، ١٩٩	تشغيل المعوقين المؤهلين، ٢١٤
التدريب الميداني، ١٨٣، ٢١٥	تصدير النفط الخام، ١٩٦

التعليم، ٦٦، ٢٤٤٢، ٢٥، ٨	تصنيف الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية، ٦٧
تعمير الأرض، ١٩	التصور الإسلامي، ٢١
التغير الاجتماعي، ٢٣	التصورات الأيديولوجية للمستقبل، ١٦٢
تغير بنائي، ٦١	التضامن الاجتماعي، ٤٤
التغير، ٢٢	تضخم الإنفاق، ٧٤
التغيرات المفاجئة، ٥٦	تضخم مصروفات، ١٣٠
التغيير الاجتماعي، ٩١	التطبيقات، ٢٠
التغيير المخطط، ٥٧	التطور الاجتماعي، ١٧٩
التغيير المستمر، ٢٠٣	تطور الأساليب العلمية، ١١٨٣
التغيرات التتموية، ٢٨	التطور الدينامي للنظم الحضارية في المجتمع، ١١٥
التفاعل الإنساني، ١٤٩	التطور، ١٩٠
التفاعلات، ٢٩	التطوري الحديث، ٤١
تفعيل التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية، ٥٨	تطوير الموارد البشرية، ٦٨
تفعيل التنمية الاجتماعية، ٩	التطوير، ١٣١
تشكك الروابط القرابية، ٦٦	التعاليم الإسلامية، ٢٨
التفكير العلمي، ٢٦	التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي، ٢٠٤
التفكير، ٣٦	التعاون، ٣٦
التفاضل، ٢٣٢	التعايش، ٢٠٢
التقاليد، ٢٦، ٥٢، ٢٣٠	تعبيد الطرق، ١٩١
التقدم العلمي والتكنولوجي، ١٧٨	تعزيز دور القطاع الخاص، ١٩٧
التقدم المستمر، ١٣٣	التعليم الفني، ٢٠٠
التقدم، ٢٣، ٢٨	التعليم المستمر، ٢٨٢
تقديم المنح المالية، ٢٦٣	تعليم، ٣٩
التقليد، ٥٠	

التنفيذ، ٤٩	تقليل الإنفاق الاستهلاكي، ٧٢
التمية أسلوب، ٢٤	تقليل التفاوت في الدخل والثروات، ٦٨
التمية الاجتماعية الآتية، ٨	تقليل التفاوت، ٢٧
التمية الاجتماعية القومية، ٧	التكاثر عن طريق الجنس، ٩٩
التمية الاجتماعية الوطنية، ٨	التكافل، ٢٣
التمية الاجتماعية وسيلة، ٢٨	التكاليف المقدرة، ١٢٨
التمية الاجتماعية، ٧، ٢٣، ٢٥، ٢٧	التكامل الاجتماعي، ٢١٥
التمية الاقتصادية، ٤٢، ٥٢، ٥٥، ٦١	تكامل الخدمات الاجتماعية، ١٤٩
التمية الإقليمية والحضرية، ٦٨	التكامل والترابط، ١٣٩
التمية البشرية المستدامة، ٢٥	التكامل والتوازن، ٤٢
التمية البشرية، ٨	التكامل، ٦٢، ٤٥
تمية التجهيزات الأساسية، ١٩٨	التكنولوجيا، ٤٢، ٥٢
التمية التخطيط، ١١٢	تكنيك المسح الذاتي، ٦٣
التمية الشاملة، ٢٨، ٥٢، ٦٦، ١١٤	تكنيك المشاركة، ٦٣
تمية الشباب، ٧٧	تكنيك توسع الأفق، ٦٣
التمية الفكرية للمواطن، ٢١٧	التكنيك، ٦٣
التمية الفكرية، ٨	التكنيكات المهنية، ٧
تمية القوى البشرية، ٢٠٨	التكيف المستمر، ٢٦
تمية المجتمعات المحلية، ١١٦	التكيف، ٢٩
التمية المحلية، ٧٩	التماسك، ١٨٠
التمية المستدامة، ٣٦	التمكين، ٣٥
التمية المستدامة، ٧٢	التمييز، ٢١
تمية الموارد البشرية، ٦٥، ١٩٨	تنظيم الإحسان، ١١٨
التمية عملية إرادية تغييرية، ٢٩	تنظيم المجتمع، ١١٩
التمية عملية، ٢٩	التنظيمات، ١٥٤

التوسع العمراني، ٢٢٨	التممية مسئولية، ١١٤
التوسع الكمي دون الاهتمام بالكميف، ٧٠	التممية نشاط، ٢٩
التوصيات، ١٨١	التممية هدف، ٢٥
توطين البادية، ٩٠	التممية، ٢٢، ٢١، ٢١٧
التوطن، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧	تنوع مصادر الدخل، ١٩٦
توفير الإمكانات الصحية، ٢٩	تنوع القاعدة الاقتصادية، ١٩٢
توفير الإمكانات، ٢٨	تنوع مصادر الدخل، ٦٨
توفير الجهد الحكومي، ٦٢	التهديدات، ٢٢
توماس، ٢٩، ١١٩	التهيؤ، ٤٢
	تهيئة الشباب، ١٦١
ث	التوازن الإقليمي، ١٩٢
الثار، ٢٢٢	التوازن الدينامي، ٤٥
الثبات، ٢١	التوازن، ٦١، ٧٥
الثقافة الإعلامية، ٧٨	توافق النظام، ١٥٦
الثقافة الشاملة، ١٠٠	التواكل، ٢٨
ثقافة الطفل، ٧٩	التوجيه الاجتماعي، ٢١٥
الثقافة، ٢٤	التوجيه العلمي، ٧
ثلاثة وعشرون وزارة، ١٨٩	التوجيه العملي، ١٧٤
الثمن الاجتماعي، ١١٥	التوجيه الفوقي المفروض، ٩٥
الثواب والعقاب، ٢٠	التوجيه المهني، ٢٨٦
الثورة الصناعية، ٥٦	توحيد البلاد، ٢٢٢
	توزيع السكان على الريف والحضر، ٧٩
ج	توزيع الموارد، ٧٩
الجاسم، ٢٢٦	توزيع النفوذ والسلطة، ٦٢
الجامعات، ١٩٨	التوزيع والتوازن، ١٩

الحاجة المعلنة، ١٤٠	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٨٠
الحاجة المعيارية، ١٤٠	الجبيل، ١٩٦
الحاجة المقارنة، ١٤٠	الجرائم، ٩٨
الحاجة والإشباع، ١٩	الجريمة، ٢٩
الحاجة، ١٤٢	الجسد، ١٩-٢٤
حالة التخلف، ٦١	الجماعات المحلية، ٦٢
حالة النمو الذاتي، ٦١	الجمعيات التعاونية، ٢٦
حرض، ٢٣٦	الجمعيات الخيرية الأهلية، ٦٥
الحرف، ٢٤	الجهاز الإداري، ١٦٢
حركة التعليم، ٨	جهاز مركزي للتخطيط، ١٢٠
حركة المجتمعات البشرية، ٢٠	الجهد، ٢٢
الحروب الإقليمية، ١٢٠	الجهل، ١٥٥
الحرية الاجتماعية، ٢٨	الجهود الحكومية والأهلية، ١٠٦
حرية الاختيار، ٢٢	الجهود الذاتية، ١٢٥
حرية الأفراد، ٢٤	الجوالة، ٢٤
الحرية الاقتصادية، ٢٥	جوانب الاقتصادية، ٥٤
حرية الحياة، ٢٨	الجوانب التعليمية، ٥٤
الحرية السياسية، ٢٥	جوانب الحياة الاقتصادية، ١٦٨
الحرية، ٢٠٢	الجوهري، ١٥٢، ١٥١، ٦٢
حسانين، ١١٨	
حسن، ١١٨، ١٠٤، ٥٩	
حسونة، ١١٥	
الحضارة الإنسانية، ٢٠	
الحضارية الإسلامية، ٧٧	
الحفاظ على القيم الدينية، ٧٠	
	ح
	الحاجات الأساسية، ١٥٢
	حاجات الغالبية العظمى، ١٥٥
	الحاجات الملحة، ١٤٠
	الحاجة المدركة، ١٤٠

خ	حق المواطن، ٢٦٥
خاطر، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٥	حقد الفقراء، ٦٨
٢١٦، ٢١٧، ٤٥، ٦٤	حقوق الإنسان المكفولة، ٢٥
الخبراء السعوديون، ٢٣٤	الحقوق المدنية، ٢٨
الخبراء، ٨٢٧	حكم القانون، ٤١
الخبرات، ٢٦، ٦٣	الحكم المحلي، ١٠٥
الخبرة الفنية، ١٤٢	حكومات ديمقراطية، ٤٥
الخبرة الكافية، ٢١٤	حل المشكلات، ١٤٤
الخبرة، ١٥٦	الحلال والحرام، ١٩، ٢٣١
خدمات اجتماعية، ٢٩	حماية الأطفال، ١٩٦
الخدمات الاجتماعية، ٦٨، ٧٦	حماية الملكية، ٢٧
الخدمات الإعلامية، ٦٨، ٧٧	حماية النفس، ٢٧
الخدمات التدعيمية، ١١٧	حماية كبار السن، ٧٤
الخدمات الثقافية، ٦٨	حمزاوي، ٧٩
الخدمات الحكومية، ١٩٢	الحمل، ٢٤
الخدمات الدينية والقضائية، ٧٨	حمودة، ٢٥، ٢٩، ١٦٨
الخدمات الدينية، ٦٨	حوض تبوك، ٢٣٦
الخدمات الشبابية، ٦٨	الحياة الآمنة، ٥٥
الخدمات الصحية والثقافية، ٥٤	الحياة التقليدية، ٥٢
الخدمات الصحية، ٦٨	الحياة الديمقراطية السليمة، ٦٢
الخدمات المطلوبة، ١٣٢	الحياة الريفية، ٥١
خدمات رعاية الشباب، ٧٧٥	الحياة العملية، ١٦٢
خدمات عامة للتنمية، ١١٧	حياة المراهق والمراهقة، ٢١٠
الخدمات، ٤٠	حياة دنيوية، ٢٤
الخدمة الاجتماعية، ١٦٧، ١٥٤، ٨	

- د
- دائهام، ٩١
- الدخل المحدود، ٢٩
- الدراسات العلمية المحكمة، ٨
- دراسات ميدانية، ٢٨٣
- الدراسات، ٤٧
- الدراسة العلمية، ٤٩
- الدراسة النظرية، ١٦٩
- دراسة ميدانية، ١٤٤
- الدرب السوي، ٢٤
- درجة التفاعل، ١٤٨
- الدعارة، ٥٢، ١٥٠
- دعم البناء الإداري، ٢٨
- الدعوة إلى التكافل الاجتماعي، ٢٣
- الدعوة إلى العلم، ٢٣
- دفعه قوية، ٦١
- الدهس، ٤١
- الدينيا، ١٩
- الدوافع الاقتصادية، ١٧٢
- الدوافع، ١٧٤
- دوتش، ٤٢
- دور الملاحظة للبينين، ١٩٦
- دول الخليج العربي، ١٩٥
- الدول الصناعية، ١٢٣
- دول العالم الثالث، ٤٢
- خدمة المجتمع، ١١٩
- الخدمة المدنية، ٧٧
- الخرافات، ٢٣١
- الخریجات، ٧١
- الخریجی، ٢٢٧
- خصائص الأمة الإسلامية، ٢١
- خصائص الإنسان، ٢١
- الخصائص السكانية، ١٥٠
- الخصائص السيكولوجية، ٤٥
- الخطط التكنيكية، ٦٠
- الخطط الخمسية، ٨
- خطط تنمية خمسية، ١٩٢
- خطوات تقدير الاحتياجات المجتمعية، ٥٧
- خطورة المشكلات الاجتماعية، ١٢٩
- الخلافات، ٢٣٤
- الخلل في النظام التعليمي، ١٩٨
- خليفة وعوض، ١١٩
- خليفة، مرعي، ١٧٠
- الخليفة، ١٦٧
- حنق التنمية الاقتصادية، ٥٢
- الخواص الإنسانية، ٢٣
- خوف المجتمعات، ١٢٢
- الخوف، ٢٦
- الخير، ٢٠

الرسالة، ٢١	الدول المتقدمة، ٥٧
الرسوب، ١٩٩	الدول النامية، ١١٩، ١٢٤
الرسول، ٢٠	الدولة السعودية، ١٧١
الرضاعة، ٢٤	الدولة المتقدمة، ٢٧
الرعاية الاجتماعية البديلة، ٢٦٧	الدولة، ٢٥
الرعاية الاجتماعية التقييمية، ٢٦٧	دونكان، ٩٨
الرعاية الاجتماعية المعاصرة، ١٦٧	الدين الإسلامي الحنيف، ٢٣١
الرعاية الاجتماعية، ١١٦، ١٧٢، ١١٦، ١٣٩، ١٦٤، ٧٠٦، ٢٣٠	الدينامية، ١٣٩
	ذ
الرعاية الاجتماعية، ٥٢، ٧٥	ذوي الدخل المحدود، ٧٤
رعاية الأحداث، ١٦٨، ٢١٠	
رعاية الأطفال المشلولين، ٢١٠	
رعاية الأطفال، ١٩٦	ر
رعاية الأيتام، ٢٠٩	الراتب المجزي، ٢٠١
الرعاية البديلة، ٢٠٩	رأس المال البشري، ٦١
رعاية الشباب، ٢٠٦	رأس المال المادي، ٦١
الرعاية الصحية الأولية، ٦٨	رأس المال، ٤٢
رعاية الطفولة والأسرة والمؤسسات	الراوي، ١٦٥
العلاجية، ١٦٨	الرأي العام، ٨٤
رعاية الطفولة، ٢٠٩	الريانية، ٢١
رعاية المسجونين، ٢٥	الرتابة، ٥٠
رعاية المسنين، ١٥٦	رجال الاجتماع، ٤٧
رعاية المعوقين لدى أسرهم الطبيعية، ٢١٣	رجال الاقتصاد، ٤٧
رعاية المعوقين، ٢٦	رجب، ٤٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ١٠٤، ١٢١
الرعاية النفسية والعقلية الخاصة، ٢٧٠	رسالة الإنسان، ٢١

- الرعاية النهارية للفئات الخاصة، ٢١٢
 الرعاية بالمؤسسة، ١٦٩
 رعاية كبار السن، ٢٤
 رعاية وتأهيل المعوقين، ٢١١
 رغبات أفراد الشعب السعودي، ١٩٢
 الرفاه الاقتصادي، ٧٦
 الرفاهية الاجتماعية، ٤٤، ٦٧، ١٢٨، ١٩١
 رفاهية الأسرة، ١٥٢
 رفاهية الإنسان الفردية والاجتماعية، ١١٤
 رفاهية الإنسان، ٥٤، ٦٥
 الرفاهية العامة، ١٥١
 الرفاهية، ٣٠، ٢٤
 رفع المستوى الصحي، ٧٥
 رفع مستوى التعليم المهني، ٢٨
 رفع مستوى المعيشة، ٣٨، ١٦١
 الرقابة على الإنفاق العام، ٧٢
 روب، ٣٠٩
 روبرت ليند، ١٢٧
 روح الاعتماد على النفس، ١٦٦
 الروح التعليمية القديمة، ٤٢
 روح الديمقراطية، ١٢٢
 الروح، ١٩
 روس، ١٣٥، ١٥٧
 روستو، ٤٤
 الرؤية الإسلامية العامة، ٢١
- الرياسة العامة لرعاية الشباب، ١٦٢
 الرياض، ٢١٠
 ريتشارد وارد، ١١٥
- ز**
- الزبير بن أبي بكر، ٢٤
 الزراعة، ١٩٤
 الزراعيين، ٥٠
 الزمان، ٢١
 زنتتر، ١٥١
 زهران، ٤٨
 زيادة الإنتاج، ٢٥
 زيادة الدخل القومي، ٤٠
 زيادة النسل، ٧٠
 زيادة فعالية البرامج التعليمية، ٦٩
 زيادة كلفة التعليم وانخفاض إنتاجيته، ٦٨
 زيادة نصيب الفرد من الدخل، ٥٥
 الزيارات بين الأخصائيين، ١٨٣
 الزينة، ٢٤
- س**
- الساحات الشعبية، ٢٥
 سايدر، ٦٢
 سبكت، ١٢١
 ستجلش، ٩٧

سوق العمل في المجتمع السعودي، ١٩٩	السجناء والنساء الأراميل، ٧٧
سوق العمل، ١٩٩	السحبياني، ٢٠٢
السوق المحلية، ٥٢	السروجي، ٧٩
السياسات الاجتماعية، ٧٥	السعادة، ٢٠
السياسة الاجتماعية، ٨٤	السعودة، ٢٠١
السياسة الإنمائية، ٦١	السكري، ٨٢، ٢١٦
سياسة الرعاية الاجتماعية، ٧، ١٢٤	السكن، ٢٤
السياسة، ٩٥	السلام، ١٩١
السياسيون، ٨٦	سلامة التنفيذ، ١٢٧
السيد، ١٢٤	سلبية المواطنين، ١٢٤
السير التمادي للحياة، ٢١	السلطات الحكومية، ٤٦، ٣٦
السيطرة والتحكم في الدول المتخلفة، ٤٢	السلف، ٢٤
السييف، ١٢١، ٨٥	السلوك الاستهلاكي، ٥٦
السيكولوجي، ٤١	سلوك الأفراد، ١١٦
	السلوك الإنساني، ١٢٩، ١٧٠
ش	السلوك الوظيفي للموظف السعودي، ٢٠٢
الشباب الخبرة الكافية، ١٦٢	السلوك، ٥٤
الشباب، ١٦٨، ١٢٩	سليمان، ٢٠٩
الشخصية الإبداعية، ٤٥	السمائوطي، ٩٩، ٩٧
الشعر، ٢١	سميث، مارشال، ٢١٩
الشرائع، ٢٧	السنة النبوية، ٢٤
شرع الله، ٢٧	السندي، ١٨٩، ١٩١
الشرع، ٢٢٢	السودان، ١٠٢
الشرقاوي وهراج، ٢٠٠	سوريا، ٤٢
الشرعية الإسلامية، ٢٧	السوق الاستهلاكية، ٥٢

الصحيين، ٥٠	شريعة الله، ٨١
الصراع، ٩٤	شكاوى الجماهير، ٧٩
الصراعات العنصرية، ١١٩	شلبي، ٨٥
الصعوبات، ١٢٧	شلدون، ٢١٩
صلاح الأسرة، ٢١٥	الشمول، ٢١
صلاح المجتمع، ٢١٥	شهاب، ١٢٤، ٨٤
الصناعات الأساسية، ١٩٦	الشورى، ٢٥
الصناعات، ٢٥	شولتز، ٢١٩
صناعة البتروكيمياويات، ١٩٦	الشؤون الاجتماعية، ٧٦
الصناعة، ١٩٦	شؤون الرعاية الاجتماعية، ١١٩
صنع القرار، ٢٠١	الشيخ، ٥١
صنع القرارات، ٢٥	الشيخوخة، ١٦٤
صياغة التكنولوجيا، ١٤٧	الشيخوخة، ٢٩، ١٢٩
	شؤون المجتمع، ١٢٦

ض

الضأن، ٢٢٧
ضحايا البيوت المحطمة، ٢٤
ضعف السلطة الأبوية، ٥٥
ضغط العمل، ٢٠١
الضغوط الاجتماعية، ١٥٥
الضلال، ٢١
الضمان الاجتماعي، ٧٦
الضمانات الاجتماعية، ١١٩
الضمانات الكافية، ٥٥
الضمير، ٤٦

ص

صابر، ١٠٥
صاحب العمل، ٥٥
الصادرات النفطية، ١٩٦
الصادق وعجوية، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧
٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠٢، ١٥٩
الصادق، ١٥١، ١٠٤، ٩٨
صحة الإنسان، ٢٣
صحة، ٢٩
الصحة، ٢٤

ط		
العادات، ٢٢٨، ٥٣	الطاقات البشرية، ٢٤	
العادلي، ٤٩	الطاقات الذاتية، ١٠٧	
العالم الإسلامي، ٢٨	الطاقات، ٥٠	
العامل التعليمي، ٧٠	طاهر والعصفور، ١٢٤، ١٩٢	
العاملون المنتجون، ١٣٠	طاهر، ١٢٤	
عائل الأسرة، ٥٤	الطائف، ٢١٠	
العبادة، ١٩	الطب الوقائي، ١٩٥	
عبد الحميد، ٢٠٢	طبيعة الانتماء، ١١٤	
عبد العال، ١٣٤	الطرق والمهارات، ٩٤	
عبد العزيز مختار، ١٢٧	الطفولة، ٢٩، ١٢٩	
عبد اللطيف، ١٠٦، ٤٩	الطلاب، ١٦٧	
عبد الملك بن مروان، ٢٤	الطلب، ٦٩، ١٩٩	
عبد الحميد، ٢٢٠	الطهارة، ٢٤	
عبد الرحمن، ٧٥	الطياش، ١٧٨	
عثمان، ١٥٦		
العجز المؤقت، ٧٧	ظ	
العجزة، ٢٤	الظلم، ١٢٢	
عجوية والصادي، ١٤٩، ١٢٢، ١١٩، ٨٥	الظواهر الاجتماعية السلبية، ٩	
عجوية، ١٠٤، ١٠٥، ٩٦، ٨٤، ٦٣	الظواهر الاجتماعية، ١٧٢	
١٦٤، ١٦٥	الظواهر الاقتصادية، ١٧٢	
العدالة الاجتماعية، ٥٧، ٢٩، ٢٥		
العدالة، ١٢٢	ع	
العدالة، ٢٥	العادات الجامدة، ٢٦	
العرض، ١٩٩	العادات الموروثة، ٢٢٢	
عزت سيد إسماعيل، ٢٠٧		

علم الصحة العامة، ١٧٤	العزوف عن الأعمال اليدوية، ٢٦
علم النفس الاجتماعي، ١٧٤	العصبية القبلية، ٢٢٠
علم النفس الصناعي، ١٧٤	العصر الحديث، ٨٤
علم النفس العلاجي، ١٧٤	العصفور، ١٢٥، ١٢٤
علم نفس النمو، ١٧٤	عطية، ١٧١
العلم والعلماء، ٢٤	العقائد، ٢٩
العلم، ٤٢	العقبات، ٢٠٥
العلوم الاجتماعية، ١٥٥، ٢٨٢	عقد مؤتمرات دورية، ١٦٩
علوم الدعوة والإعلام، ٢٨٢	العقل، ٤٩
العلوم السياسية، ١٧٢	العقيدة، ١٩
العلوم الشرعية، ٢٨٢	العلاج الصحي، ٢٢٢
العلوم العربية واللغات، ٢٨٢	العلاج بالعيادات الخارجية، ١٦٤
العلوم المالية والإدارية، ٢٨٢	العلاقات الاجتماعية الضارة، ٥٦
على وخاطر، ٦٤	العلاقات الاجتماعية، ١٤٩
على وعظيم، ١٢١	العلاقات التعاونية الحرة، ٢٠٣
علي، ١٤٢، ١٤٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٧٩، ٦٦، ٤٧	العلاقات الشخصية، ١٠٢
العمالة غير السعودية، ١٩٩	علاقات العمل، ١٧٧
العمالة، ٢٩	العلاقات، ٣٦
عمق المشكلة، ١٢٨	علاقة الإنسان بالمجتمع الخارجي، ٢١
العمل الاجتماعي، ١٠٦	العلاقة التبادلية، ٢٠٢
العمل الإعلامي، ٤٩	العلاقة بالتغير الاجتماعي، ٩٤
العمل الحر، ٢٠١	علام، ١٧٠
العمل الموظفون، ١٠٦	العلاوات، ٢٠١
العمل على توفير الحوافز، ٣٩	علم الاقتصاد، ١٧٤
العمل والإنفاق، ١٩	علم السكان، ١٧٤

العوامل، ١٧٤	العمل، ١٩، ٢٧، ٤٦
العوائد الاقتصادية والسياسية، ٢١	عمل، ٢٨
العوضي، ٢١٦	العمليات الإنشائية، ٦٢
العمومي والدخيل، ٧١	العمليات السياسية، ١٥٢
العون الذاتي، ٥٢	العمليات العلاجية في المجتمع، ٦٢
عويس الأفندي، ١٤٠، ١٢٢، ١٨٤، ١٨٤، ٢٤	العمليات الوقائية، ٦٢
عويس، ٢٨، ١١٥، ١٢٠، ٣٢	عملية التشريع، ١٧٢
العميسوي، ٤٠	العملية التعليمية، ٧٠
عينة الخبراء السعوديين، ٢٢٩	العملية الديمقراطية، ٩٥
	العناية بالطفل، ٦٤
	العنصر البشري غاية، ٨
	عهد التأسيس، ٨
	عهد الملك خالد، ١٨٩
	العهد الميمون، ٢٠٩
	عوامل اجتماعية، ٧٦
	عوامل اقتصادية، ٧٩
	العوامل الاجتماعية، ١٧٤، ١٩١
	العوامل الاقتصادية، ١٩٠
	عوامل الإنتاج، ٢٣
	العوامل الثقافية والسيكولوجية، ١٤٢
	العوامل الداخلية والخارجية، ١١٢
	العوامل السياسية، ٧٩
	العوامل الشخصية، ٢٦
	العوامل المؤثرة في مسار المجتمع النامي، ١٠٥
	عوامل سكانية، ٧٩
	عوامل الأجهزة، ١٢٩
	الفاعوري، ١٦٢

ف

فاعلية الأجهزة، ١٢٩	العوامل المؤثرة في مسار المجتمع النامي، ١٠٥
الفاعوري، ١٦٢	عوامل سكانية، ٧٩

قيمة العمل، ٢٠	قواعد البعد الاجتماعي للتنمية في الإسلام، ١٩
	القواعد الشاملة، ١٩
ك	قوانين الأحوال الشخصية، ١٧٢
كاري، ٢٦، ٢٠٤، ٢٠٥	القوانين، ٩٥
الكشاف، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٢٠٢	القوة، ٤٥
الكدح، ٢١	قورين، ١١٩
كراسي متحركة، ١٦٦	القوى الروحية، ١٩
الكرامة، ٢٤	القوى العاملة المواطنة، ٢٠٠
الكشافة، ٢٤	القوى العاملة، ٦٨
الكفاءات الإنتاجية، ٩	القوى العاملة، ١٧٢
كفاءة المؤسسة الخاصة برعاية الأحداث، ١٦٨	القوى العسكرية، ٨
الكفاءة، ٥٣، ٢٠٠	القوى المادية، ١٩
الكناية الإنتاجية المرتفعة، ٥٣	القوى المدنية والعسكرية، ٢٧١
الكناية الإنتاجية، ١٧٥	القوى المدنية، ٨
كلية الملك خالد العسكرية، ٢٧٤	القيادات السياسية المسؤولة، ٧٩
كلية الملك عبدالعزيز الحربية، ٢٧٨	القيادات الشعبية، ٧٩
كلية الملك فهد الأمنية، ٢٧٦	القيادات المجتمعية، ٦٢
كلية الملك فيصل الجوية، ٢٧٦	القيادات المحلية، ٢٠٩
الكنيسة، ١١٩	قياس الاحتياجات، ١٣٣
الكهرباء، ١٩٧، ١٩٨	القيم الاجتماعية، ١٥٦
الكوادر المطلوبة، ٧١	القيم الإسلامية، ٢٦
كوبا، ٤٢	القيم الدينية، ٧٤
الكويت، ٤٢	القيم الغربية، ٤٢
	القيم، ٢٥، ٤١، ٤٣، ٥٢، ٥٤، ١٥٠

ل

مجال الإسكان، ٦٨	لا مركزية القرار، ١٠٥
مجال التعليم، ٦٨	اللاتوازن، ٤٥
المجال الدولي، ٤٤	لاهور، ١٧٠
المجال الصحي، ٦٨	لي كاري، ١٥٨
مجال العمل، ٦٨	ليبث ويستلي، ١٥٦
المجال، ٢٠٢	ليبث، ٦٢
المجالات التنموية، ١٥٧	ليرنر، ٤٥، ٤٢
مجالات الرعاية الاجتماعية، ٨	
مجالات المشاركة، ٦٢	

م

المجتمع الإنساني، ٢٠	ماديسون، ١٦٤
مجتمع الاهتمامات المشتركة، ٩٨	مارلو ليقي، ٩٩
المجتمع التقليدي، ٤٢	ماسلو، ١٢٩
مجتمع السعادة، ٢٤	ماكسبورين، ١٥٧، ١٢٥
المجتمع السعودي، ٦٤، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ١٠٠، ١٩١	ماكلياند، ٤٥
المجتمع المحلي، ٧٠، ٤٩، ١٤٨، ١٥٠	المبادئ العامة، ١٩
مجتمع المشكلات، ٩٨	المبادئ، ٥٠
المجتمع المنظم، ٢٠	المتخصصون الفنيون، ٩٤
المجتمع الوظيفي، ٩٤	متطلبات السوق، ١٩٩
المجتمعات الأخرى، ٢٨	المتغيرات الاجتماعية، ١٢٥
المجتمعات الزراعية المغلقة، ٥١	المتغيرات البيئية، ٢٢
المجتمعات المحلية، ١٥١	المتغيرات المالية والنقدية، ١٢٥
المجتمعات المغلقة، ١٠٢	المتغيرات المحلية والخارجية، ٥٦
المجتمعات النامية، ١٠٢	المتابرة، ٢٦
مجتمعات محبطة، ١٠٢	المجاعات، ٥١
المجلات العلمية، ١٨٣	

المراكز، ٢٤	مجلس الشورى، ١٨٩
المراهقين، ١٦٣	مجلس الوزراء، ٨٣
المرتكزات الأساسية للتنمية الاجتماعية، ٢٧	المحافظة على العادات والتقاليد، ١٨٠
المرض، ١٥٥	المحسوبة، ٢٦
مركز التدريب والبحوث الاجتماعية، ٢٨١	محسوسة، ١٤٢
المرونة، ١٧٥، ١٤٠	محطات التحلية، ١٩٧
مساعدة المعوقين، ١٥٥	محمد، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٢٨، ٢٩، ٥٤، ٥٦
المساكن، ٢٩	محو الأمية، ٢٩
مساهمة المرأة، ٧١	محور التنمية، ٢٠٤
المساهمة، ٢٠	محي الدين، ٢٣
المساواة الاجتماعية، ٢١٤	المحيض، ٢٤
المساواة، ٢٧	مختار، ١١٥
المستوى الاجتماعي، ٢٣	مخرجات التعليم، ١٩٩
المستوى الاقتصادي، ٢٣	المخططون المعاصرون، ١١٤
المستوى الثقافي، ١٠٦	المخططون، ٨٦
المستوى السياسي، ٢٣	مداح، ١٧٩
مستوى المعيشة، ١٤٢، ١٩٤	المدخل العلمية للتنمية الاجتماعية، ٥٧
المستويات الأفقية، ١١٤	مدرسة الشرطة، ٢٧٥
المستويات الوظيفية، ١١٤	مديرية الزيت والمعادن، ١٨٩
مسكن مريح، ٥٥	مديرية العمل والعمال، ١٨٩
المسنين، ٧٦	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٧٩
المسوح الاجتماعية، ١٤٢، ٨٢	المرأة، ١٦٨
مسؤولية، ٢٠	مرافق البرق والبريد، ١٩٠
مسيرة التنمية، ٥٦	المراكز الاجتماعية، ١٩٦
مسئوليات الدولة، ٤٦	مراكز تنمية المجتمع، ٢٠٦

المصلحة، ٢١	مسئولية تنظيم المجتمع، ١٤٨
مصممي المناهج الدراسية، ١٦٧	مشاركة الأهالي، ٢٨
المحاوطة، ٢٣٠	المشاركة الجماهيرية، ١٥١
المطبوعات، ١٨١	المشاركة الشعبية، ٢٤
المظهر، ٢٦	المشاركة المباشرة، ٩٥
المعارف، ٥٠	المشاركة، ٢٢، ٨٩، ٩٥
المعاشات، ١١٩	المشاريع الزراعية الحديثة، ٢٠٤
المعاقين، ١٦٨	مشاريع العون الذاتي، ١٤٨
معاهد التدريب، ١٩٨	المشاريع، ٢٠٧
المعايير، ٢٤	المشاكل الانفعالية والسلوكية، ١٦٦
معدلات البطالة، ١٩٩	مشروع التأمينات الاجتماعية، ٧٧
المعرفة العلمية، ١٥٦	المشروعات الاجتماعية، ١٢٩
المعرفة، ١٧٤، ٢١، ٤٢	مشروعات التنمية، ٢٤
المعروف، ٢٤	المشروعات، ١٠٥
المعسكرات الصيفية، ١٦٣	مشقة الإنسان، ٢١
المعلمين، ٥١	مشكلات التوظيف والسعودة، ٢٠٠
المعلومات العلمية، ١٦٧	مشكلات الجماعات، ١٠٢
معهد الإدارة العامة، ٢٧٩	المشكلات المجتمعية، ٤٨
المعوقات الاجتماعية، ٢٦، ٧٥	المشكلات المحلية، ٩١
المعوقات الإدارية، ٣٦	المشكلات، ٢٠٦
معوقات التخلف، ٥٥	مشكلة العمالة المواطنة، ٢٠٢
المعوقات التربوية، ٢٧	المصادر، ١٢٦
المعوقات النفسية، ٣٦	مصدر البرامج، ٩٤
المعوقات، ٩٧	مصطفى، ١٠٥، ١٨٠
المعوقين، ٧٦	مصلحة المسلمين، ٢٧

ملوك آل سعود، ١٩٢	المعونة، ٢٨
الممارس المهني، ١٧٠، ٨، ٨٢	معيارية، ١٤٢
الممارسة المهنية، ١٧٦	المفاضلة، ٥٦
المملكة العربية السعودية، ١٨٩، ٨٢	المفاهيم الاقتصادية، ٢٢
المناخ الإنساني العام، ٢٠٢	المفاهيم الفضفاضة، ٢٠٢
المنازعات، ٢٢٢	مفهوم التنمية الاجتماعية الشامل، ٢٣
المناطق الجغرافية، ١٢٦	مفهوم التنمية العام، ٢٢
المناطق الرعوية، ٢٠٤	مفهوم الحاجات، ١٢٩
المنافع، ٨٥	مقارنة، ١٤٢
مناهج البحث، ١٧٠	المقارنة، ٥٦
مناهج التخطيط الاجتماعي، ١١٢	المقدمة، ٧
المناهج الدراسية، ١٦٧	مقديشو، ١٧٠
منطق العقل، ٢١	المقرمي، ١١٨
منطلقات التنمية الاجتماعية، ٢٢	مقومات التقدم المادية واللامادية، ٤٢
المنظمات الحكومية، ٣٦	مقومات التكامل الاجتماعي، ١٦٢
منظمات الخدمات، ١٣٤	مكافحة الأمية، ٦٤
منظمات الرعاية الصحية، ١٦٦	المكان، ٢١
المنظور الإسلامي، ٧	مكة المكرمة، ٢٧٥
منع الصراع، ١٦١	الملك خالد بن عبدالعزيز، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧
المنكر، ٢٥	١٩٨، ٢٠٩
المنمي الاجتماعي، ١٤٩	الملك عبد العزيز، ٢٢٢، ٢٤٢، ٢٢٧، ١٨٩
المنمين الاجتماعيين، ٥٢	الملك عبدالله، ١٩٤، ١٩٢، ١٨٩
المهاجرين، ١٠٠، ١٤٩	الملك فهد بن عبدالعزيز، ١٩٤، ١٩٢، ١٨٩
المهارات الأساسية، ١٠٥	٢٠٩
المهارات الإنسانية الشخصية، ٢٠٢	الملك فيصل، ٢٠٩، ١٩٤، ١٩٢، ١٨٩

المؤتمرات، ١٨١	المهارات الإنسانية، ٥٥
المؤسسات التعليمية، ١٨٤	المهارات المطلوبة، ١٨٤
المؤسسات الحكومية، ٦٣	مهارات الممارس المهني، ١٨٣
مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ١٨٠	المهارات المهنية، ١٩٨
مؤسسات رعاية الفتيات، ١٩٦	المهارات، ٢٦
المؤسسات، ٤٢	المهارة الإدارية، ١٥٦
مؤسسة الملك خالد الخيرية، ٢٦٢	المهارة، ١٧٤، ٤٢
مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ٢٦٠	المهرجان الوطني للتراث والثقافة، ٢٨٢
مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، ٢٦٤	مهنة الخدمة الاجتماعية، ١٥٧
مؤسسة فورد الأمريكية، ١٩٠	مهنة الزراعة، ٢٣٦
مؤشرات تفاعل التنمية، ٥٥	المهنيون، ٨٦
الموضوعية في التعامل، ١٨٠	المهور، ٢٤٩
الموهوبين، ٢١٩	المواءمة، ١٩٩
ميونخ، ١٧٠	المواد الأجنبية، ١٢٤
	الموارد البشرية، ٣٤
ن	الموارد الحكومية، ١٤٨
النتائج المحلي الإجمالي، ١٢٤	الموارد المتاحة، ١٢٥، ١٤٢
النوبة، ٢٠	الموارد والإنتاج، ١٩
النتائج السالبة، ٥٦	الموارد، ٢٠٤
النجار، ٢١٥	موارد، ٥٤
الندوات، ١٨١	الموازنة، ٥٢
نزلاء السجون، ١٥٠	المواصلات، ١١٧، ٢٤
النساء، ١٥٠	مواقع الوزارات الحكومية، ١٨٩
نسبة توظيف النساء، ٧١	المواقف العملية، ٦١
النشأة التاريخية، ١١٨	مؤتمر القادة الإداريين، ١١٥

النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ٣٤	النظم الديمقراطية، ١٢١
النشاط الاقتصادي، ٤٤	النظم المعوقة، ٤٤
النشرات الدورية، ١٨٢	النعرات القبلية، ٢٢١
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧	نفسى، ١١٥
النضج، ٤٤	النفط، ١٩٢
النظام الاجتماعي الإسلامي، ٢٨	النفقات، ١٧٧
النظام الأخلاقي، ٢٨	النشيعي، ٧٠، ٧١، ١٩٩، ٢٠١
النظام الاقتصادي، ٢٨	النقاهاة، ١٦٤
نظام الإنسان، ١٩	نقص المهارات التنظيمية، ٩٥
نظام التربية والتعليم، ٢٩	النقل والمواصلات، ١٩٨
نظام الحرب والسلام، ٢٨	النقل، ١١٧
نظام الحياة، ١٩	النقل، ٢٢، ٢٤
نظام الدين، ١٩	النقلة التنموية للبلاد السعودية، ٨
النظام السياسي، ٢٨	النماء، ٢١
نظام العقوبات، ٢٨	النمط الغربي، ٤٥
النظام القضائي، ٢٨	النمو الاقتصادي، ٥٥
نظام خدمة العلم، ٦٤	النمو التجاري، ٢٢٨
النظام، ٤٥	النمو الزراعي والرعوي
النظرة الشمولية والكلية، ٤٥	النمو الطبيعي، ٣٤
نظرية التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية، ٤٥	النمو الكيفي، ١٥١
النظرية وواقع الممارسة، ٧	النمو المتوازن، ٧٧
النظم الاجتماعية والإدارية، ٤٢	النمو والتقدم، ٥٥
النظم الاجتماعية، ١٥٤	النهب، ٢٢٢
النظم الاجتماعية، ٤١	النهوض بالظروف السكنية، ٢٩
النظم الإدارية، ٣٦	النهوض بالمستوى الصحي، ٢٩

هيئة محلية، ١٦٨	نواة المجتمع، ٢٨
	نوح، ١٤٠، ١٤٢
و	نيومكسيكو - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٦٢
وادي السرحان، ٢٣٦	
وادي السهباء، ٢٣٦	
الواقع الاجتماعي، ٢٧	هـ
الواقعية، ٢١	الهجرة الخارجية، ٧٩
والتوجيه، ١٢٦	الهجرة الداخلية، ٧٩
الوجدان، ٤٦	الهجرة، ٥١
وجهين لعملة واحدة، ١١٣	الهدف الأساسي، ١٢٦
الوجود، ٢١	الهدف النهائي، ١٢٧
الوحدات الاجتماعية، ١٢٦	الهدف من التنمية، ١٩
الوحدات السكنية، ٦٩	الهدى، ٢١
الوحدة المجتمعية، ١٩٢	الهندسة الاجتماعية، ٧٦
الوحي، ٢١	هوبهوس، ٢٠٢
وزارة الإعلام، ٧٧، ١٨٩	هوستليز، ٢٠٢
وزارة البترول والثروة المعدنية، ١٨٩	الهوية الإسلامية، ٢٨
وزارة التخطيط، ٨٢	هيجن، ٤٤
وزارة الحج والأوقاف، ١٨٩	الهيكل الاقتصادي، ٥٥
وزارة العدل، ٧٨، ١٨٩	هيل، ١٩٩، ٧٢
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٨٩	الهيئات الدولية، ٢٢
وزارة المالية، ٨٢	الهيئات الدينية، ٧٨
الوساطة، ٢٦	هيئات خاصة تطوعية، ١٦٥
وسائل التنفيذ، ٩٥	هيئة الأمم المتحدة، ١١٢، ١١٩
وسائل الإنتاج، ٥٥	هيئة التدريس، ١٦٧، ٢١٨

- الوسائل العلاجية، ١٢٩
الوسائل الوقائية، ١٢٩
الوطن، ٨
الوعاظ، ٢٣٠
وعجوبة، ١٥١
الوعي الثقافي، ٢٣٠
الوعي الديني، ٢٣٠
الوعي، ٤٩
وفيات الرضع، ١٩٧
الولايات المتحدة، ١١٩، ٤٢
الولاية، ٢٢٢
ولبرت مور، ٤٢

ي

- اليابان، ١٤٨
اليد العاملة الماهرة، ٥٤
يتبع، ١٩٦
يوان، ٩٨
يوم خدمة المجتمع، ٢٨٢
يوتس، ١٨٢

traffika

marketing communications

Tel +966 1 293 45 85

Fax +966 1 293 29 73

P.O.Box 300477 Riyadh 11372 K.S.A

www.traffika.com

